# العربية والوظائف النحوية

## دراسة فى اتساع النظام والأساليب

الدكتور

ممدوح عبد الرحمن الرّمالى

**١٩٩٦**

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الازاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهـــداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة/ جليلة حسنين منصور التى علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة، وشمعتى التى تضىء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ، وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس، وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى، وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمىّ

فعدت كذى رجلين، رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فَشَلَّتِ

وكنت كذات الظلع لمّا تحاملت

على ظلعها بعد العثار استقلتِ

# المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين الذى أنزل الكتاب بلسانٍ عربى مبين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

وبعد ...

فقد بدت لى فكرة هذا البحث بملاحظة فى باب المبنى للمفعول، خصوصاً فى مسألة ما ينوب عن الفاعل من مكونات اللغة أيكون المفعول به أم الظرف أم المصدر أم شبه الجملة... الخ ؟!

وقد تعمقت عندى هذه الفكرة بملاحظة بعض الأسماء فى اللغة العربية مثل كيف ـ ما ـ كم. التى تشغل وظائف نحوية عدَّة ؛ نتيجة لاختلاف التراكيب التى ترد فيها بعامة، ونتيجة لاختلاف دلالَتها فى كُلِّ تركيب بخاصة . وفقاً لما نستفهم بها عنه، وكانت هذه الملاحظ هى النواة الأولى لهذا البحث.

ولقد وجدتُ مدخلا مناسباً لهذه الفكرة وهى تلك الآراء التى ظهرت فى العصر الحديث مُطالبَةً بإلغاء بعض الأبواب من النحوِ العربى، خصوصاً تلك التى تتعدد فيها وظيفَة المكون الواحد. بدعوى أنها تُعَسِّرِ على مُتعلِّم اللغة العربية بعامة. والنحو العربى بخاصة الفهم.

ولقد استقر فى أذهانِ بعضهم أن النحو العربى لا يُعنى إلا بالعلامات الإعرابية وأن هذه العناية تُعدُّ عقيمة الجدوى، وقد نوَّهتُ إلى تنبه بعضهم إلى أن النحو العربى نحو وظائف وأن العلامات الإعرابية مؤشرات ودلائل على هذه الوظائف، بالرغم من اشتراك العديد من الوظائف النحوية فى علامة واحدة ، خصوصاً المنصوبات.

واهتديتُ من خلال البحث إلى أن تَعَدُّدَ الوظيفة النحوية للمكون

الواحد، وكذا الوجوه الإعرابية المتعددة، إنما هما صدى لظواهر لغوية شائعة في الاستخدام العربي، خصوصاً في المجاز، ومظاهر عدم المطابقة بين الوحدات اللغوية في التراكيب، وكذا بين الظواهر النحوية واللغوية ذاتها، لذا فسرت هذا بإبداع اللغة الذي عقدت له الفصل الثاني من هذا البحث.

أما الفصل الثالث فهو المحور الرئيس لهذا البحث الذي عرضت فيه لتعدد الوظيفة النحوية وتبادلها، في المفردات وكذا المركبات وأشباه الجمل كما حاولت معالجة المسألة من خلال الدراسات السياقية التي أسهم علماء العربية بجهد كبير فيها.

والفصل الرابع كان استثماراً للمعطيات السابقة بحيث جعلت تعدد الوظيفة النحوية وتبادلها ميزة من ميزات نظام اللغة التي أمكن للمستخدمين الاستفادة منها في تنوع الأساليب العربية بما لا يُعَدُّ خروجاً على الأغراض اللغوية والنحوية.

وقد لاحظ ابن هشام أن سيبويه «يُسمِّي التوكيد صفة وعطف البيان صفة». والحقيقة إن من يطالع كتاب سيبويه دون أن يعرف مدلولي المصطلحين النحويين «التوكيد وعطف البيان» سيتوهم أن سيبويه قد أدرك مسألة تبادل الوظائف النحوية، والأجدر ألا يتبادر هذا الفهم إلى الذهن، ذلك أن سيبويه أول واضع كتاب في النحو، وليس من الطبيعي أن تكون الوظائف النحوية قد تطورت أو حدث توسع في استخدامها ، إذ إن المصطلح الواحد لم يكن قد استقر في ذلك الوقت والأولى أن يشير سيبويه إلى الاتساع في استخدام المكونات اللغوية لأغراض مختلفة ؛ والطبيعي أن تلحظ التوسع في الوظائف النحوية وتبادلها في العصور المتأخرة.

وقد عبّرت عن فكرة هذا البحث بعض المراجع العربية مثل «الإعراب والتراكيب بين الشكل والنسبة» للدكتور محمد عبد السلام شرف الدين بمصطلح روح التركيب، كما عبرت عنها مراجع أخرى مثل «القواعد

التحويلية للغة العربية» للدكتور محمد علي الخولى.و«نظرية التبعية فى التحليل النحوى» للدكتور سعيد حسن بحيرى بمصطلح التحويل. كما تناولت طرفاً منها المراجع الأوربية والأمريكية خاصة المتعلقة بالنظرية التوليدية التحويلية وعبرت بمصطلح التحويل أيضاً. كما تناولت المصادر النحوية العربية طرفاً من هذه الفكرة تحت مصطلح «وجوه الإعراب» غير أننا جمعنا شتات هذه الفكرة وأضفنا إليها الأفكار المتعلقة بتجديد النحو، وتصدينا لما وُجِّهَ للنحو العربى من طرح هذه الفكرة المبثوثة فى أبواب النحو المختلفة بحجة أَنها تُعَقِّد مسائله علي حين أنها تمثيل صادق للاستخدام اللغوى العربى بل إن هذه الفكرة تعدّ من الظواهر العامة فى أغلب اللغات أى أنها من عموميات اللغة وإضافتنا الحقيقية لهذه الدراسة هى محاولة إثبات أن ما عِيْبَ به النحو العربى وقواعده يُعَدُّ ميزة أسهمت فى تنوع الأساليب ، وأضافتَ للمنشئين إمكانات وسمات أسلوبية توافق نظام اللغة والفضل أولى بأن يُنسَبَ إلى ذويه الذين أعانوا بالفكر والعمل على إنجاز هذا البحث وهم الأساتذة :

١ ـ الدكتور حلمى خليل.

٢ ـ فاتن عبد اللاه.

٣ ـ نجلاء محمد على.

ولله الحمد والشكر ومنه المنة

**ممدوح عبد الرحمن**

مدرس العلوم اللغوية

الاسكندرية فى ديسمبر ١٩٩٣م ـ رجب ١٤١٥هـ

# الفصل الأول

# الوظائف والدراسات النقدية

# الفصل الأول
## الوظائف والدراسات النقدية

[١] لقد ظهرت دعوات لإصلاح النحو العربى أو تيسيره وتجديده فى العصر الحديث وهذه المحاولات جميعاً سواء ما يتصل منها بالاختصار أو الإيضاح أو حتى محاولة التجديد، كما فعل ابن مضاء لم تذهب سدى، وإنما كانت مصدراً لإلهام وتوجيه محاولات الإصلاح والتيسير التى بدأت مبكراً مع مطلع العصر الحديث وقبل أن يتصل علماء اللغة العربية بعلم اللغة الحديث ومناهجه وقد بدأت هذه المحاولات على شكل إصلاح وتيسير فى التأليف النحوى دون الاقتراب من الأصول النظرية والمنهجية. وكانت دروس النحو قد استقرت فى الأزهر محصورة فى إطار الشروح والمتون، وكانت قيمة أى مؤلف فى النحو تتركز فى إحاطته واشتماله على كل تفاصيل الخلاف بين النحاة، مثل حاشية الصبان على شرح الأشمونى، كما قام بعض علماء الأزهر بوضع شروح تعليمية مختصرة مثل الشيخ حسن العطار أستاذ رفاعة الطهطاوى كما تولى بعضهم أيضاً شروح شواهد الكتب التعليمية التى وضعها بعض العلماء مثل شرح شواهد ابن عقيل للجرجانى وشرح شواهد شذور الذهب للفيومى.

وظل اهتمام علماء النحو فى الأزهر محصوراً داخل هذه الدائرة ومع ذلك فقد جاءت المحاولة الأولى لعرض النحو العربى عرضاً حديثاً بعيداً عن هذه المتون والشروح على يد عالم من علماء الأزهر هو رفاعة الطهطاوى الذى ألف أول كتاب يعرض للنحو العربى عرضاً مختلفاً عن طريقة المتون والشروح. وسمى كتابه هذا «التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية» وقد ألف رفاعة هذا الكتاب فيما يبدو على نمط مؤلفات الفرنسيين فى النحو التى أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فخرج فيه على طريقة معاصريه من علماء

الأزهر فى الشروح والحواشى والتعليقات والتقريرات (١).

وبذلك بدأ رفاعة ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوى فى العصر الحديث والمقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والاختلافات النحوية، والشروح الجزئية، وإعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح، وبأمثلة من اللغة الحية المستعملة ولكن ذلك كله كان يتم فى إطار النظرية النحوية التقليدية لا يخرج عنها قيد أنملة.

وألف هذا النوع من الكتب تياراً ظل متدفقاً حتى يومنا هذا ، فما زالت تظهر كتبه تحت أسماء وعناوين مختلفة مثل النحو الواضح، والنحو الوافى، والنحو الوظيفى، والتطبيق النحوى، والنحو المصفى، والنحو الميسر والنحو العربى صيغة جديدة ...الخ وتقدم هذه الكتب لطلاب المدارس والجامعات لغاية تعليمية خالصة، وكلها لا تزيد على التغيير فى التبويب والأسلوب ولكنها لا تمس الجوهر أو تقترب منه (٢).

لكنَّ حركة الإصلاح والتيسير لم تقف عند حدود الكتاب النحوى بل اتصلت بها وواكبتها حركة أخرى نادت بإحياء النحو عن طريق إعادة النظر فى أصوله ومبادئه، وظهرت آثار هذه الحركة فى صورة مؤلفات نحوية تختلف عن حركة إصلاح الكتاب النحوى فى ظاهرها ودعواها لا غير، ولكنها فى مجموعها تعكس إدراكاً حقيقياً لوظيفة اللغة فى الاتصال والتعبير. ومن ثم كانت حركة إحياء وبعث للجانب الحى الذى ينبغى أن يستعمل من قواعد النحو، ولكنها، رغم ذلك لم تكن معارضة للنظرية النحوية التقليدية، وإنما كانت وثيقة الاتصال بأصولها ومبادئها، رغم أن بعض دعاتها ادعى التجديد، ولم يتمسك بمبدأ الإحياء الذى كان أكثر دقة ودلالة على ما يفعلون .

(١) انظر د. محمود فهمى حجازى، علم اللغة العربية، ص ٩٤، الكويت وكالة المطبوعات، ١٩٨٥م، وانظر أيضاً الشيخ محمد الطنطاوى، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المنار، ط٥، ١٩٨٧م، ص ٢٩٢-٣٠٣.

(٢) انظر : العربية وعلم اللغة البنيوى.. دراسة فى الفكر اللغوى العربى الحديث، د. حلمى خليل ، دار المعرفة الجامعية، ط ١٩٨٨، ص ٦٠.

ولن نلتزم بالجانب التاريخي للدراسات النحوية سواء القديم منها أم المحدث، بل سنتناول الموضوع وفقاً لطبيعته واتجاهاته، وما يخص منه جانب الوظائف النحوية التي نعرض لتعددها، وتبادل بعضها البعض الآخر، خصوصاً أن غيرنا قد عرض لها عرضاً تاريخياً مثل محاولة عبد الوارث مبروك سعيد في كتابه «في إصلاح النحو العربي» فقد كان معنياً بعرض جميع هذه الدراسات، بما لها وما عليها وما تضمنته من مسائل النحو جميعاً، أضف ذلك إلى محاولة الدكتور حلمي خليل في كتابه: « العربية وعلم اللغة البنيوي» حيث تناول باختصار هذه المحاولات تناولا تاريخياً بالرغم من أنه كان يعرض لأثر اتجاه الوصفيين من المبعوثين العرب في الفكر اللغوي العربي، وكذا أثر الدراسات الأوربية على هذا الفكر، والذي ظهر بصورة واضحة في مؤلفات علماء اللغة المحدثين من العرب، وقد فرضت طبيعة الموضوع والتناول على الدكتور حلمي خليل هذا العرض التاريخي لهذا الجانب من الدراسات اللغوية العربية. فلم يظهر أثر للاتجاه الوصفي في الدراسات العربية إلا بعد عودة هؤلاء المبعوثين من الرعيل الأول، من أوربا، خصوصاً تلامذة الأستاذ ج. ر. فيرث G.R. Rirth . وقد سبقت هؤلاء محاولات أساتذة مصريين كالأستاذ إبراهيم مصطفى، ويعقوب عبد النبي، ومحمد أحمد برانق، ... الخ كما تلت محاولات المبعوثين تجارب أُخر، كتجربة الدكتور شوقي ضيف في تجديده للنحو، وقد أورد السيوطي في الاقتراح عدة تعريفات لعلم النحو غير تعريف ابن جني، منها تعريف ينسبه لصاحب المستوفي [(١)].

نصُّهُ أنَّ النحو «صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعريف النسبة بين صياغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى، ويشير هذا التعريف إلى تصور للنحو ولوظيفته له أهميته، فالنحو صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التراكيب أو

(١) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ط القاهرة ١٣١٧هـ، ص ٧.

النظم العربية ووظائفها ومكوناتها، والصلة بين النمط التركيبى ومدلوله، كل ذلك فى إطار ما تواضع عليه العرب فى استعمال لغتهم.

إنَّ جَعْلَهُ غاية النحو «معرفة النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى» يشير إلى فهم لوظيفة النحو أعمق من مجرد كونه قواعد لضبط حركات الإعراب أو حتى بناء الجمل، فربطه بين «صيغة النظم» و«صورة المعنى واختياره هذين المصطلحين بالذات للتعبير عن «الجملة» و«معناها» دليل على دقة الحس النحوى لدى صاحب التعريف، وأنه قد نص على قضية مهمة هى - إلى حد كبير - القضية نفسها التى تدور حولها الدراسات النحوية الحديثة، خاصة لدى التحويليين Transformations وهى قضية طبيعية الصلة بين التركيب والمعنى وقد يزكى هذا الفهم ما ختم به التعريف من قوله «فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى» إشارة إلى أن الصلة الوثيقة والمتبادلة بين التركيب والمعنى، وأن فهم أحدهما بوضوح متوقف على فهم الآخر كذلك، أى أنه إذا لم تفهم الوظيفة النحوية لمكونات التركيب وسر وضعها على نظم خاص - فضلا عن دلالاتها المعجمية - تعسّر فهم المعنى فهماً كاملا، وبالمثل إذا لم يكن المعنى المطلوب التعبير عنه واضحاً فى الذهن بدرجة كافية صعب تحديد بناء - أو نظم - الجملة التى تستطيع نقل هذا المعنى بأمانة.

وإذا تقدمنا مع الزمن وجدنا التعريفات تتجه إلى تضييق حدود النحو حتى يكاد بعضها يحصره فى «التغيرات» التى تصيب ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة العرب كما عرفه ابن هشام الخضراوى (ت ٦٤٦هـ).

ويزداد هذا الاتجاه قوة عند المتأخرين حتى ينتهى إلى حصر النحو فى البحث «عن أواخر الكلمة إعراباً وبناءً»، فصار مجاله ليس التراكيب وغيرها، - كما كان - عند المتقدمين، بل «الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء» (١) إن هذه التعريفات لا تعبر فى الواقع عن القضايا التى تعالجها كتب النحو فعلا حتى عند متأخرى النحاة، بقدر ما تعبر عن اهتمامات أصحاب التعريفات ونمط ثقافاتهم.

---

(١) انظر : المرجع السابق، ص ٦

فيكفى أن نلقى نظرة على مباحث أى كتاب من كتب النحو ـ حتى تلك التى ارتضت للنحو هذا التحديد الضيق ـ لنجد أنها قد تجاوزت أحكام أواخر الكلم من إعراب وبناء إلى أحكام التركيب من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير وإسناد .... الخ.

إن متأخرى النحاة ـ وقد تسلموا النحو مكتملا تقريباً فى كتاب سيبويه ومن جاء بعده من متقدمى النحاة ـ لم يجدوا لأنفسهم مجالا فى غير الشكليات أو كانت ظاهرة الإعراب هى أهم ما شغلهم لأنها أبرز السمات المميزة للعربية والخطأ فيها أكثر وأوضح، فركزوا عليها جهودهم وفرّعوا فيها، وفتّقوا وتخيلوا وألغزوا حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب والبناء، وقد كان لذلك أثره فى التعريفات التى وضعوها للنحو، عرف الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك ـ النحو بقوله: «هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التى ائتلف منها » ثم يقرر « أن المراد بالنحو هنا ما يرادف قولنا علم العربية .. لا قسيم الصرف» (١) ويعلق الصبان على قوله «لا قسيم الصرف» قائلا «هذا اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء» (٢).

إن مهمة النحو هى بحث أواخر الكلمات وكيفية ضبطها وأن ضبط الأواخر يرتبط بالعامل وعمله وهذا الفهم الشائع لمهمة النحو لا يتفق مع واقع ما كتبه، ولا مع تحديد بعض أئمة النحاة، لتلك المهمة، ولامع رأى الدراسات اللغوية .الحديثة فيها فـ «باب» المبتدأ والخبر» تدور أبحاثه الرئيسية حول : تعريف كل منهما ـ ضبط وعامل الضبط ـ التطابق بين المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير ـ وموضع كل من المبتدأ والخبر من حيث التقديم

---

(١) انظر شرح الأشمونى على حاشية الصبان على الألفية، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت ج ١٦/١

(٢) المرجع السابق، ص ١٦

والتأخير ـ ووجودهما في الكلام أو غياب أحدهما ـ وتعدد الأخبار ـ فمعظم هذه الأبحاث لا يتعلق بالعامل وضبط الأواخر، بل أبحاث في الجملة وتكوينها.

وقد نص بعض أئمة النحاة على مهمة النحو بهذا المعنى، بل بأوسع من هذا المعنى، يقول أبو سعيد السيرافي ـ كما جاء في «الإمتاع والمؤانسة» معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم» فالنحو ـ في رأيه يبحث في الحركات والسكنات والحروف وتأليف الكلام فمهمته لا تقتصر على ضبط الأواخر من أجل العوامل.

وعلى رأس هؤلاء الأئمة عبد القاهر الجرجاني حيث ربط بين نظم الكلام وبلاغته ومعاني النحو ربطاً وثيقاً، وألح على هذه الفكرة في «دلائل الإعجاز» إلحاحاً متوالياً، وهو وإن كان قد فهم نظم الكلام على أنه نظم المعاني، وما يترتب على ذلك من أسرار . فقد فهم معاني النحو على أنها معاني الأبواب النحوية، والعلاقة بين تلك الأبواب . والصور المختلفة التي ترد عليها في التأليف!

وإذا كانت الفكرة الأولى تتعلق بالدراسة الذوقية البلاغية، فإن الفكرة الثانية تؤيدها فكرة من فهم النحو فهماً يخالف الفهم الشائع، فهمه على أنه : تأليف الكلام ونظام ذلك التأليف ودراسة الوحدات اللغوية التي ترد عليها الأبواب وما لها من صور مختلفة، والدراسات اللغوية الحديثة تفهم مهمة النحو على أنه البحث في خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة.

والنحو لا يتجرد بهذا الفهم من خاصية البحث فى الإعراب، ونظامه وأحواله بل يزداد اتساعًا بفهم مهمته على الوجه الشامل، فالبحث فى الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها فى نظر اللغوى الحديث، كما هو واقع فعلا فى كتب النحو العربية، وكما فهمه على ذلك ـ بعض أئمة النحاة ـ وعلى أساس هذا الفهم ينبغى بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات فى الجملة ـ ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكليا ـ وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة فى جملتها.

( أ ) العلاقات بين الكلمات فى العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها والبعض الآخر، وتجعل اللغة وسيلة مفهمة بين مستعمليها، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق فى رصف الكلمات وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة [(١)]، وأبواب النحو ما هى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التى تنتظمها لغة من اللغات، ففى العربية مثلا كثير من الوظائف : وظيفة الفاعل، وظيفة النائب عن الفاعل، وظيفة المبتدأ، وظيفة المستثنى ... الخ، وكل وظيفة من هذه الوظائف تتخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها واصطلاحها والطرق الشكلية تختلف حسب عرف اللغة واصطلاحها، كما تختلف باختلاف هذه اللغات، فبعض اللغات كما يقول ڤندريس مثل اللاتينية Latain وسيلة الشكل فيها هى الإعراب، وذلك بإلحاق لاصقة بآخر الكلمات تعبر عن وظائف الكلمات ففى حالة الرفع يلحق بالاسم اللاصقة US وفى حالة النصب يلحق الاسم اللاصقة Un ويمثل اللغويون لذلك من اللغة اللاتينية ـ الجملة التالية Ceadit Poalum Petrus يضرب بطرس بول، وبوجود اللاصقتين فى الاسمين «بول ـ بطرس» يعرف أيهما الفاعل وأيهما

(١) انظر : أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

المفعول، ومثل ذلك فى العربية «ضرب محمد علياً» حيث يعرف بالحركات «الضمة والفتحة» أيهما الفاعل وأيهما المفعول وبعض اللغات تتخذ لها وسيلة شكلية أخرى للتعبير عن الوظائف النحوية هى ترتيب الكلمات حيث يكون للترتيب قيمة نحوية لو تغير لتغيرت وظائف الكلمات فيها، وذلك مثل اللغة الفرنسية، يقول سابير Sapir : «يشتمل موقع اللفظ على قيمة وظيفية فبعض اللغات تنحاز إلى جانب واحد Extreime بمعنى أنه لا قيمة للترتيب فيها، وبعض اللغات التى إذا كان للفظ فيها وظيفة فلابد له من مكان محدد يرصف فيها إلى جانب آخر، ولكن أغلبية اللغات كالانجليزية تتوسط هذين الجانبين.[(١)]

فالترتيب فى بعض اللغات له قيمة نحوية، ونجد تعبيره فى اللغة العربية في الفرق بين وضع الفاعل والمبتدأ فمثلا «محمد جاء» غير «جاء محمد» فالذى يدل على وظيفة الاسم «محمد» فى الجملتين هو ترتيبه.

هذا الفهم السابق للوظائف والتعبير عنها فى الجمل هو الفهم الذى يحل محل القول بالعامل والعمل، فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها فى سياق الكلام، وعلى أساس هذا الاختلاف فى الوظيفة يختلف التعبير عنها، فالحركات والحروف التى ادعِّىَ أنها أثر العامل فى العربية هى من تأثير «القيم الخلافية» بين وظائف الكلمات فى الجمل، حيث تتضح من علاقات الكلمات كل منها بالأخرى، بتأثير السياق، فالكلمات تختلف وظائفها بالسياق ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية فهى ـ إذن ـ فروق من التحكم والإلزام. وهى فروق ترتبط بالكلمة فى جملتها وهى من ناحية أخرى لا يعبر عنها فى التحليل النحوى، بل يعبر فقط عن المهمة التى تؤديها الكلمة [(٢)].

---

(١) انظر :

Sapire, Language, An Interoduction to the Study of Speech, U.S.A., 1921, p. 66.

(٢) انظر : أصول النحو العربى، محمد عيد، عالم الكتب، ط٢، ١٩٧٨، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

وفى عام ١٩٣٨ شكلت وزارة المعارف لجنة للنظر «في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة وتقديم تقرير بما تتوصل إليه في هذا المجال. وتضمن تقرير اللجنة مما يستحق الدرس، إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية واعتبار كل منها في موضعه أصلاً فليس فيها علامات نائبة عن أخرى [1]. وقد ركزنا على هذا البند بخاصة لأنه يقع ضمن ما نعرض له من تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد، ذلك أن تقرير اللجنة تتضمن بنوداً أخرى لا تدخل فى إطار بحثنا، فقد قسمت اللجنة الأسماء المعربة إلى أقسام سبعة طبقاً لعدد ونوع علامات الإعراب التى تظهر على آخر كل منها وهى :

١ ـ اسم تظهر فيه الحركات الثلاثة هو أكثر الأسماء.
٢ ـ اسم تظهر فيه الحركات الثلاثة مع مدها وهو الأسماء الخمسة.
٣ ـ اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح وهو الممنوع من الصرف.
٤ ـ اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر وهو الجمع بالألف والتاء
٥ ـ اسم تظهر فيه حركة واحدة هى الفتح وهو المنقوص.
٦ ـ اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون وهو المثنى
٧ ـ اسم تظهر فيه واو ونون أوياء ونون وهو المجموع بهما [2]

وهنا أيضاً لابد من النص على الحالة الإعرابية للكلمة (نصب، رفع، جر) من أجل تحديد حالة المتبوع، إذ لا يلزم فى كل حالة أن تكون للتابع نفس العلامة الإعرابية التى فى المتبوع كذلك فإنه فى حالة الأسماء التى تظهر فيها، علامتان إعرابيتان فقط لا مفر من التفرقة بين حالة النصب وحالة الجر للسبب السابق نفسه [3] أيضاً فإن التسوية بين ظهور النون والألف، أو النون والياء فى المثنى، وبينها وبين الواو والياء فى جمع المذكر السالم بعيد عن الصواب، فالنون كثيراً ما تحذف عند الإضافة، بل قد تحذف الواو أيضاً من الجمع [4].

---

(١) مجلة المجمع، ١٩٣٧/٦، القاهرة.
(٢) انظر : المصدر السابق، ص ٦، ص ١٨٧
(٣) النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدى، القاهرة ١٩٤٧، ص ١٠٢.
(٤) مجلة المجمع ، سنة ١٩٣٧، ج٦، ص ١٩٣ ، ١٩٤.

وقد حاولت لجنة المجمع تلافى هذا القصور فنصت على أن الواجب أن يقال فى إعراب المثنى مرفوع بالألف، وفى الأسماء الخمسة مرفوع بالواو وفى الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة... وهكذا ... مع عدم الإشارة إلى فكرة النيابة.

لكن الاقتراح - حتى بعد تعديل المجمع له - يظل ناقصاً، وبدلا من أن يحقق تيسيراً يثير فى النحو صعوبات جديدة علمية وعملية، فمن الناحية العلمية النحوية الصرفة - نجد أن اعتبار كل من علامات الإعراب أصلاً فى موضعه، يعنى أن تكون الألف علامة رفع (فى المثنى) ونصب (فى الأسماء الخمسة)، والياء علامة نصب وجر (فى المثنى وجمع المذكر السالم)، وكذلك الفتحة (فى الممنوع من الصرف)، والكسرة (فى جمع المؤنث السالم)، ومن الصعب والحالة هذه القول بأن للعلامات الإعرابية دلالة وظيفية فى الجمل، وما دامت العلامة الواحدة تعبر عن أكثر من حالة إعرابية واحدة، وما دامت الحالة الإعرابية الواحدة يدل عليها بأكثر من علامة. والنحاة قد تفادوا هذه الصعوبة بربط الحالة الإعرابية المعنية بعلامة واحدة أصلية، وما عداها فرع أو نائب يقوم بوظيفتها فى بعض المواطن، وقد سوّغ هذه التفرقة فى نظرهم أن العلامات الأصلية تفوق سواها كثيراً من حيث الشيوع [1] وعلى هذا تظل القرائن الحالية واللفظية فى التركيب هى المميز والمحدد للوظيفة النحوية المرادة. والحقيقة أن النحاة العرب بدءً من سيبويه ألحوا إلى هذه القرائن وإن لم يجمعوها فى مبحث واحد أثناء تحليلاتهم للتراكيب العربية وأخذوا بمعيار الدلالة جنباً إلى جنب مع معيار التركيب وأشاروا إلى أهمية السياق بعناصره كاملة ودوره فى تحديد الوظائف ومن بين محاولات التجديد والتيسير محاولة يعقوب عبد النبى [2] تتألف المحاولة من قسم نظرى هو

(١) فى إصلاح النحو العربى.. دراسة نقدية ، تأليف عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم ، الكويت، ١٩٨٥م، ص ١١٥.

(٢) نقلا عن كتاب «فى إصلاح النحو العربى ... دراسة نقدية» ، عبد الوارث مبروك سعيد، حيث تعد هذه المحاولة من أنجح المحاولات بالرغم من أن هذه المحاولة لم تطبع.

«إصلاح النحو» عرض فيه المؤلف آراءه ومقترحاته الجديدة لإصلاح النحو مدعومة بالأدلة العقلية واللغوية ـ ومن قسم تطبيقى قدم فيه المؤلف قواعد النحو مركزة، وفى منهج أشبه بمناهج الكتب المدرسية، على أساس المبادىء والنظريات التى آمن بها طريقاً للإصلاح وسماه «النحو الجديد» ومن بين ما جاء فى محاولته «المشابهة اللفظية» ويعنى بها أن العربى كان يسند لبعض الوحدات الوظيفية فى اللغة وظائف وحدات أخرى، حين يلمح ـ ولو عن طريق الوهم أو القياس الخاطىء «نوعاً من المشابهة اللفظية بين النوعين .

وهو يرى أن هذه المشابهة تؤدى فى قواعد اللغة عملا خطيراً وتحدث تغييرات وانقلابات غريبة، فبواسطتها يصير الاسم فعلا، والفعل اسماً، والحرف فعلا، وبسببها تنتقل أحكام وتتغير أصول» ومن أمثلة هذا المبدأ :

أ ـ نصب المسند إليه بعد إنَّ وأخواتها «حملا لها على الأفعال الطالبة للمفعول لوجود شبه لفظى بينهما، وهو يستدل لذلك ببطلان عملها حين تلحقها «ما»، لأن امتزاج «ما» بها مخرج لها عن شبهها بالفعل.

ب ـ منع الأسماء التى جاء على وزن الفعل من الصرف لكن ماذا عن بقية الممنوعات من الصرف ؟

جـ ـ بناء وزن حَذَام من الأعلام لشبهه بأسماء الأفعال المبنية نحو دَراكِ ونَزالِ وبنو تميم يعربونه بدون تنوين وذلك فى رأيه أقيس، ومن ثم يميل إلى الأخذ بلغة بنى تميم رغبة فى تخليص القواعد النحوية من الشذوذ.

د ـ ليس، وهى من حيث المعنى حرف للدلالة على المنفى، وليست فعلا لأنها خالية من الحدث، ولا دلالة على زمن معين، أما عن ناحية لفظها فهى فعل، أليس يليها المسند إليه كالأفعال؟ أليست تتصل بالأحرف الدالة على الفاعلية ... ومثل ليس عسى.

هـ ـ صيغتا التعجب، ما أفعله، وأفعل به، هما فى رأيه «وصفان جاءا مخالفين لأقيسة الأوصاف وشبيهين بالأفعال».

وليسا فعلين لخلوهما من الزمان وعدم تصرفهما، ولهذا اعتبرا فعلين، وإن كان مفعول الأول منهما هو المسند إليه فى المعنى، أما «ما» فهى عنده «حرف تعجب لا غير» وما قيل عن صيغتى التعجب يقال عن نعم وبئس.

و ـ عرفات وأزرعات، علمان ولكنهما جاءا على صورة جمع المؤنث السالم لفظاً. فأجراهما العربى مجراه فى الإعراب فنصبهما بالكسرة والحقيقة أن هذه المشابهات التى أشار إليها المؤلف لا تعرض لأهم بل ولأعقد قضية فى النحو العربى وهى تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد وهى تدخل ضمن أبواب نحوية متعددة لم تتعرض لها هذه المحاولة، بل وأبسط من هذا لم تعرض هذه المحاولة للفعل المضارع المرفوع الذى يرد محذوف التاء مثل «تقاتل الأضداد» والأصل تتقاتل الأضداد وهذه الصيغة غالباً ما تلتبس بصيغة الماضى المبنى على الفتح مثل «تقاتل» وهى أقرب إلى المشابهات التى عرض لها المؤلف وقد عقب مؤلف « فى إصلاح النحو» على هذه المحاولة قائلا : «ومع نجاح هذه المحاولة فى تقديم تفسير مقبول لبعض الظواهر الشاذة فليست هى بالطريق الصحيح لمعالجة هذا الجانب وذلك للأسباب التالية :

١ ـ القول بأن العربى لمح المشابهة ـ اللفظية أو المعنوية ـ بين أداتين أو ظاهرتين فأعطى لإحداهما حكم الأخرى أو وظيفتها منهج غير لغوى فى الدراسة.

٢ ـ أن المبادىء المذكورة ـ من قياس ومشابهة ـ لا تفسر إلا عدداً محدوداً من الظواهر الشاذة، فيبقى البعض الآخر فى حاجة إلى تفسير .

٣ ـ إن ما قدمه المؤلف من تفسير لبعض الظواهر، جاء متكلفاً، وذلك مثل إعراب المضارع.

٤ ـ عدم اطراد القواعد على مختلف مستويات النظام اللغوى، تعرفه كل اللغات تقريباً وتعترف به، ومن ثم فلهذه النقطة أثر ذا بال فى إصلاح النحو العربى والقيمة الحقيقية لمحاولة يعقوب عبد النبى تتمثل فيما

تضمنته من تصور وتنظيم جديدين للظواهر النحوية وصلة بعضها بالبعض الآخر. تصوراً قائماً فى أساسه على الوظائف اللغوية وليس على أسس عقلية منطقية، ولا على أساس الحالة الإعرابية.

وتضمنت محاولة عبد المتعال الصعيدى [1] المسماة بالنحو الجديد مفهوماً للنحو مخالف للنحاة مخالفة جوهرية فى مفهوم الإعراب، فليس الإعراب عندهم كما عرّفوه «تغير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً»، وهو المفهوم الذى يعقد تلازماً بين التغير الإعرابى والعوامل المختلفة، وإنما هو- فى رأيه - «تصرف أهل العربية فى آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم» [2] وهو بذلك يجعل الإعراب شاملا لكل أنواع الكلم بعد أن كان مقصوراً على الأسماء والأفعال المضارعة.

ويرى المؤلف أن رأيه فى فهم الإعراب أرجح من رأى النحويين بدليل أن اللغات غير المعربة هى التى تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة. كما نراها فى لغتنا العامية التى تنتهى بالسكون دائماً، ولا تختلف فى هذا أسماؤها وأفعالها وحروفها، فتكون اللغات المعربة هى التى لا تلزم أواخرها حالة واحدة . وبأن بعض النحويين قالوا بإعراب فعل الأمر، وهم الكوفيون، وبعضهم جعل للحروف موضعاً إعرابياً، كالفراء الذى اعتبر «فى» فى نحو «سقِطَ فى أيديهم» هى نائب الفاعل، وأن «الباء» فى نحو «مررت بزيد» فى محل نصب.

وعلى هذا لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف إلا فى أن كل حرف له إعراب خاص به، أما الأسماء والأفعال فتنقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به، فالأسماء تنقسم إلى ثلاثة أنواع: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات والأفعال تنقسم إلى ... ماضٍ ومضارع وأمر،

(١) النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدى، ص ٢٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٢ وما يليها.

ولكل من هذه إعراب خاص به، ويشمل مفردات كثيرة مما يندرج تحته. والإعراب ـ في رأى المؤلف ـ ضربان : «ظاهر، وهو الذى تظهر فيه علامات الإعراب» ومقدّر ... وهو «يأتى فى الكلمة العربية بأن يكون لها حكم فى الإعراب بالنظر إلى نوعها، ولكن آخرها يكون مخالفاً لما يجب لها بالنظر إلى هذا النوع. وإنما كان لابد من تقدير هذا الإعراب... لأنه إذا كان لا يظهر في صاحبه فإنه يظهر فى تابعه. والإعراب المقدر لا يوجد إلا فى الأسماء والأفعال ومواضعه خمسة على النحو التالى :

١ ـ اسم أو فعل آخره ألف مفتوح ما قبلها، مثل الفتى، دعا، يخشى، وتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة.

٢ ـ اسم أو فعل آخره ياء مكسور ما قبلها مثل : القاضى يرمى، وتقدر فيه الضمة والكسرة.

٣ ـ اسم أو فعل آخره واو مضموم ما قبلها، مثل زاخو، يدعو، وتقدر فيه الضمة والكسرة.

٤ ـ اسم يلزم آخره حالة واحدة من حركة أو سكون، مثل سيبويه، نحن، هم، وتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة إذا لم تكن ظاهرة فيه.

٥ ـ اسم مضاف إلى ياء المتكلم، مثل أبى، وتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة. ولست أرى مبرراً لتقدير الكسرة فى هذا النوع وآخره ملازم للكسر دائماً، وكان الأولى أن يجعل إعرابه ظاهراً فى حالة الجر كما فعل فى النوع الرابع حين تكون حركة آخره موافقة لحالته الإعرابية [1].

وهذا التصور الجديد لمفهوم النحو لم يؤخذ فيه بالاعتبار مسألة الوظائف النحوية التى تعد العلامات الإعرابية دوالّ عليها بمفهوم النحو العربى القديم والحقيقة أن النحو العربى القديم والنحاة بمفهومهم قد أضفوا لوناً من الدقة

---

(١) فى إصلاح النحو العربى .. دراسة نقدية ، عبد الوارث مبروك سعيد، ص ١٤٨.

على مسألة الوظائف النحوية للمكونات خصوصاً أن الأستاذ عبد المتعال يجعل للأدوات والحروف مواقع إعرابية أى أن لها وظائف نحوية شأنها شأن الأسماء والأفعال سواء أكانت علاماتها ظاهرة أم مقدرة، وإذا ظهر لدينا ظاهرة كتعاور حروف الجر بعضها لبعض وفى هذه الحالة يؤدى الحرف الواحد الوظائف الدلالية لبعض الأحرف الأخرى ولكن هل معنى ذلك أنه يأخذ علامته أو بمعنى أصح وظيفته النحوية التى يفترضها الأستاذ عبد المتعال والتى أهملها النحو العربى القديم حين جعل هذه الحروف مبنية لا محل لها من الإعراب.

وهذه المحاولة لم تتجه للإصلاح إلى قواعد اللغة ذاتها كما حدث فى بعض المحاولات السابقة، وإنما اتجهت به إلى مناهج النحاة وفهمهم لظواهر اللغة. ومناهج النحاة واستنباطاتهم شيء آخر غير اللغة، وهى ـ بعكس اللغة ـ قابلة للتعديل والتبديل دون أن يمس ذلك اللغة .

نقطة الضعف البارزة فى هذه النظرية، هى أن الإعراب على هذا الفهم أصبح، وبخاصة فى المواطن التى استحدثتها هذه المحاولة، بعيداً عن تمثيل المعنى أو الدلالة اللفظية للكلمة، فالرفع الذى كان علماً على العمدية ـ أو الإسناد ـ أصبح أيضاً إعراباً لبعض صور التكملة وأصبحت الضمة علامة نصب فى المنادى: كما أصبحنا نجد الركن الواحد يتردد بين حالتين إعرابيتين على وجه الجواز، وهو الاسم ـ وسماه المؤلف المبتدأ ـ الجائز الرفع والنصب فى باب الاشتغال، وهو أمر لا تقبله الدراسات اللغوية كما يأباه منطق اللغة، لأن كل تغيير فى تركيب الجملة يجب أن يكون له صدى فى تغيير المعنى والقول بإعراب الحروف ليست له أية قيمة لغوية

وكانت المقتطف قد نشرت عام ١٩٠٤ لأحد قرائها «جرجس الخورى المقدسى، تحت عنوان «العربية وتسهيل قواعدها» وجه الكاتب هجومه إلى ظاهرة الإعراب التى رأى فيها منبع الصعوبة فى العربية فعنده أن «استخدام الحركات فى أماكنها يعد عقبة فى درس العربية لأن قواعدها تقضى بوضع

علامات آخر المعربات ... وهذا فى رأيه هم يلازم الكاتب والقارىء والخطيب مدى الحياة ... ولا يكتفى النحاة بذلك، بل يطالبون الدارس بتصور علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر» وفى رأيه إذا أردنا التخلص من هذا العيب وما يترتب عليه من صعوبات فإن أمامنا طريقين :

الأول، أن تحسب الكلمات العربية كلها مبنية الأواخر، فيقتصر فى ضبط الألفاظ على السماع وقواعد الصرف، وفى إعرابها على معرفة نسبتها فى الجمل بعضها إلى البعض وهو حل فيه تطرف وخطر على اللغة لأنه يتناول أخص خصائص العربية بالنقض والإلغاء[1]» .

وهذه الدعوة التى تعد العلامات الإعرابية عبئاً وإرهاقاً للناطق فاتها أن هذه العلامات هى ضرورة لهذا الناطق ذلك أن العلامات الإعرابية إنما هى مؤشرات ودلائل على الوظائف النحوية للمكونات التى تحمل هذه العلامات وإذن فهذه الدعوة تلغى تماماً فكرة الوظائف النحوية التى تعد مكملا للقرائن والعلامات الإعرابية فى إيضاح العلاقات بين المكونات وبين الجمل ومن ثم إدراك النص. ولذا فهذا التصور لوظيفة القواعد النحوية بعيد عن الصواب ودعوى أن حذفها لن يترتب عليه إخلال باللغة فيها مبالغة يأباها الواقع. كذلك «ليس هناك وجه للمقارنة بين اللغة العربية وبين اللغات الأخرى فى هذا الأمر فلكل لغة نظمها الخاصة التى لا تعاب بها، ثم إن مِنْ بين اللغات التى احتج بها ما يحتوى على الإعراب، تلك هى الألمانية التى «فيها تتغير أواخر الأسماء بحسب موقعها .. بأكثر مما فى العربية، ففيها الرفع والنصب والجر، وعلامة أخرى للجر بالإضافة ومنها ما يحتوى على ظواهر لا تقل فى تفاصيلها عن قواعد الإعراب، وذلك مثل نهايات الأفعال فى الفرنسية، ومع ذلك لم يفكر أبناء تلك اللغات فى التخلص من تلك الظواهر، لأنها من صلب اللغة، وفى الدراسة الشاملة التى أعدها الأستاذ إبراهيم مصطفى لنقد

---

(١) من قضايا اللغة والنحو ، النجدى ناصف، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٧م، ص ٥

النحو العربى إثبات لما ذهبنا إليه بالرغم من أن هذه الدراسة وصفت بأنها هجوم على النحو العربى فقد حدّد المؤلف هدفه من هذه المحاولة فقال : «أطمع أن أغير منهج البحث النحوى للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها» [١]. وإن كان قد قصر هذا الكتاب على نحو الأسماء فقط فالمحور الرئيسى الذى تدور حوله أبحاث الكتاب، ومنه تنبثق الأفكار الجديدة فيه، هو أن «علامات الإعراب دوالّ على معانٍ ... فى تأليف الجملة وربط الكلم» [٢]. وليست ـ كما زعم النحاة ـ أثراً يجلبه العامل. والمؤلف يرى أن هذا الذى اهتدى إليه من كشف سر الإعراب، لم يهتد إليه النحاة، زعم أنهم أكبوا على درس الإعراب أكثر من ألف عام. وسر ذلك، الفشل فى رأيه هو أن النحاة قد أخطأوا فى فهمهم للنحو ووظيفته إذ قصروا مباحثه على «الحرف الأخير ... بل على خاصة من خواصّه، وهى الإعراب والبناء [٣]» وهذا الخطأ فى فهم وظيفة النحو وسرّ الإعراب قادهم فى رأيه إلى خطأ آخر كان جناية على النحو إذ «ضيقوا من حدوده، وسلكوا به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة والنحو بهذا المفهوم الضيق الذى نسبه المؤلف إليهم، لم يكن إلا عند بعض المتأخرين فقط، وفى الفكرة الرئيسية للكتاب وهى وظيفة الإعراب ودلالة الحركات الإعرابية ـ نجد المؤلف يتجاهل جهود النحاة فى هذا الوضع أيضاً ـ إنهم ـ فى رأيه قد وقفوا عند الشكل الظاهرى وأهملوا صلة العلامات الإعرابية بالمعنى. يقول «أما علامات الإعراب فقلّ أن ترى لها أثراً فى تصوير المعنى وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع ... ولو أن حركات الإعراب كانت دوال على شىء فى كلام ويخلص من ذلك إلى أن الطريق

(١) إحياء النحو، الأستاذ إبراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٣٧م، مقدمة، ص/أ

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) المرجع السابق ، ص ١.

إلى تصحيح هذا الوضع الخاطىء هو أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث فى ثنايا الكلام مما تشير إليه كل علامة منها. وانتهى من بحثه ـ فى هذا الصدد ـ إلى أن الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة مرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة، ولا يخرج كل منها عن هذا إلا أن يكون فى بناء أو اتباع، وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة» أما الفتحة ـ فهى عنده لا تدل على معنى» كالضمة والكسرة فليست بعلم إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التى يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة فى الوصل ودرج الكلام، فهى فى العربية نظير السكون فى لغتنا العامية» والحقيقة أن الفتحة شأنها شأن العلامات الأخرى فهى تدل على وظيفة نحوية بعينها كالمفعولية والظرفية وهناك العديد من المكونات التى تحمل هذه العلامة لتميزها عن سائر المكونات التى تحمل الضمة أو الكسرة على أواخرها ومن هذه المكونات التى تقترن بها علامة الفتحة ما يؤدى وظائف المصادر والمفعول المطلق والمفعول به ومعه وفيه والحال والتمييز وبعض الصفات التى تتبع موصوفاً منصوباً واسم (إنّ) وأخواتها وأخبار (كان) وأخواتها ... إلخ.

أما الذى دعا الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى القول بأن الفتحة ليست علامة تدل على وظيفة نحوية فهو تلك النظرة الجمالية التذوقية للحروف والحركات التى صدرت فى العصر الحديث صدى لدراسات علم اللغة التى تقوم على الإحصاء فبإحصاء بعض الجذور والمواد اللغوية فى المعاجم وجد أن أكثر الحركات تردداً فى اللغة العربية هى الفتحة ولما حظيت الفتحة بهذه النسبة العالية من التردد استقر عند الأستاذ إبراهيم مصطفى أنها الحركة المستحبة عند العرب، وإذا كان هذا الرأى مبنياً على أن الفتحة حركة يستريح فيها النفس فالكسرة والضمة أيضاً عند تطويلهما يأخذ النفس فيهما أقصى

مجرى له فيستروح فيهما أيضاً النفس فى الفرق بين قولنا (آه) عند الألم وبين قولنا «إيه» عند الحزن خصوصاً إذا استتبع ذلك حروف مد أخرى كما فى قول حافظ إبراهيم فى رثاء سعد زغلول إيه يا ليل هل شهدت المصابا

ولما كان للتنوين صلة وثيقة بعلامات الإعراب، نراه يلحق بعض الأسماء دون البعض الآخر، فقد حاول المؤلف أن يحدد له معنى كما فعل مع علامات الإعراب، وانتهى إلى أن «التنوين علم التنكير» فى العربية وعلى أساس هذا التحديد للوظائف الدلالية لحركات الإعراب فى الأسماء حاول المؤلف أن يعيد تبويب النحو، فاستغنى عن بعض أبوابه وأدمج عدداً منها فى بعضها، وقدم فهماً جديداً لبعض ثالث، وهذا هو التغيير الذى أشار إلى أنه ينوى إدخاله فى المنهج النحوى، وبه يطمع أن يحقق ما وعد به من تيسير والنحاة قد أدركوا من قبل دلالات حركات الإعراب وحددوها بأنها الفاعلية ـ أو العمدية ـ والمفعولية والإضافة، والمؤلف نفسه قد نقل فى كتابه عن ابن يعيش قوله : «وإنما كان القياس فى كل مبنىٍّ السكون لوجهين أحدهما أن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة» (1) ورأيه الذى سبق ذكره فى الفتحة وهى أنها الحركة الخفيفة المستحبة وليست علامة إعراب، رأى غريب وغير موفق، وأول دليل على ذلك أنه يتعارض فى وضوح ـ مع الفكرة الأساسية التى أقام عليها كتابه وهى أن علامات الإعراب دوال على معان فى تأليف الجملة وكون الفتحة خفيفة مستحبة لا يوجب حرمانها من دلالة» ومسألة الخفة والثقل والاستحباب وعدمه، من الأمور النسبية التى تنبنى على الذوق الشخصى لا على أساس موضوعى، والمؤلف أجهد نفسه وأطال ليثبت أن الفتحة أخف الحركات بل وأخف من السكون (2) ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لما وقف

---

(1) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(2) المرجع السابق، ص ٧٨، ٨٧.

العرب بالسكون على الكلمات التى تنتهى بالفتحة ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة فوقفوا بها استمتاعاً بما يحبون [١] وأقرب من رأى إبراهيم مصطفى فى الفتحة من حيث واقع اللغة وموضوعية البحث ـ ما قيل من أن النصب علامة أن الاسم تكملة وليس ركناً أساسياً فى الجملة [٢]:

كما تضمن إحياء النحو الدعوة إلى التغيير فى المنهج النحوى ومن بين المقترحات التى نادى بها فى هذا الصدد، تلك الأبواب التى أجاز فيها النحاة وجهين فالأصل الذى تقرر لا يجوز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء.

فمتى ثبت أن للحركة أثراً فى تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه ما لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد إلى تصويره فيختلف الإعراب تبعاً له . »[٣]

**والمواضع التى تقصد بهذا المبحث هى :**

اسم لا، معمولا ظن فى حالتى الإلغاء والتعليق، والاشتغال والمفعول معه لقد أطال المؤلف كثيراً [٤] فى عرض آراء النحاة حول تلك الأبواب، وفى التحايل على تخريجها تخريجاً قال عنه أنه قائم على أساس المعنى، والحقيقة أنه لم يأت فى أى من تلك الأبواب بشىء جديد. لقد بدأ يخلق مشكلة لا وجود لها، إذ قوّل النحاة ما لم يقولوا ـ وهو أنهم يرون أن الوجهين فى تلك الأبواب سواء، يلابس المتكلم أيهما شاء ـ ثم أجهد نفسه ليحل هذه المشكلة بآراء، تخيرها من آراء النحاة أنفسهم. والحقيقة أن النحاة لا يعنون بجواز الأمرين إلا أنه لا مانع لفظياً من أن ترفع أو تنصب، فإذا كان معناك الذى تريده

---

(١) د. أحمد بدوى، مجلة الرسالة، ١٩٣٧م، ص ١٣٢٠

(٢) عبد الوارث مبروك سعيد، «فى إصلاح النحو العربى دراسة نقدية» ، ص ١٠١

(٣) إحياء النحو ، ص ١٢٩، ١٣٠

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٢٩ – ١٦٣

يجرى على الرفع رفعت وإذا كان يجرى على النصب نصبت[1].» والأسباب التى يبديها النحاة لترجيح أحد الوجهين هى عند التحقيق تنبنى على المعنى، وإن كانت صياغتها توحى بأنها تستهدف الحفاظ على قواعد الإعراب ولتأخذ مثلا واحداً لإثبات ذلك .

جاء فى الأشمونى فى باب المفعول معه :

«والعطف إن يمكن بلا ضعف، من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، أحق وأرجح من النصب على المعية كما فى «جاء زيد وعمرو» ... والنصب على المعية مختار لدى ضعف النسق إما من جهة المعنى كما فى قولهم «لو تركت الناقة وفصيلها رضعها»... وإما من جهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيداً، (ويعلق الصبان قائلا) : محل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة، فإن قصد التنصيص على المعية وجب النصب، وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع» [2] وهو تقريباً ما جاء به إبراهيم مصطفى فى هذا الباب، والحقيقة أن مسألة تعدد الوظائف النحوية للمكوِّن الواحد شائعة فى أبواب النحو وتكثر بكثير عن الأبواب التى حددها الأستاذ إبراهيم مصطفى ما سنعرض له بالتفصيل فى الفصل الثالث الخاص بتعدد الوظائف النحوية وتبادلها.

---

(١) النحو الجديد، الصعيدى، ص ٧٥.

(٢) انظر : الصبان، جـ٢، ص ١٣٨-١٣٩.

[٢] لقد ارتبطت ظاهرة نقد النحو العربى القديم بالبعثات العلمية التى أرسلت إلى أوربا بدءاً من فتح الجامعة المصرية واعتمدت محاولات المبعوثين فى نقدهم للنحو العربى القديم باستنادها المباشر إلى نظريات ومناهج علم اللغة الحديث، وبتناول النحو من وجهة نظر علمية موضوعية ذات طابع وصفى.

حقيقة قد يكون الباعث على ظهور هذه المحاولات هو الإحساس بما فى النحو التقليدى من صعوبات، وبأنه يقصر عن تمثيل ووصف نظم اللغة العربية وصفاً دقيقا، ولكن غايتها لم تكن أبداً التركيز على علاج الصعوبات كما هى الحال فى المحاولات السابقة .

وميدان الدرس اللغوى الحديث ـ بنظرياته ومناهجه ـ جديد على بيئة الدرس اللغوى فى مصر والشرق العربى بعامة، فهى لم تعرف إلا منذ أقل من نصف قرن تقريباً على يد جماعة من الرواد الذين تلقوا مناهجه فى أوربا فى مقدمتهم الأساتذة: د. إبراهيم أنيس، د. تمام حسان، د. عبد الرحمن أيوب، د. محمود السعران، د. كمال بشر، د. محمد أبو الفرج. وغيرهم وقد عنيت دراسات هؤلاء بعرض أسس المنهج اللغوى الحديث فى درس اللغة أو بتطبيقه على بعض جوانب العربية. فتصدى د. تمام لتناول نظم اللغة العربية ككل فى محاولة اللغة العربية معناها ومبناها وهناك محاولة سابقة على هذه المحاولة هى محاولة د. عبد الرحمن أيوب «دراسات نقدية فى النحو العربى» إذ كان لها فضل السبق فى نقد مناهج النحاة بالتفصيل وفى الدعوة المشددة إلى ضرورة تطبيق مناهج البحث اللغوى الحديث من بعض المسائل والأفكار النحوية ولقد جدد المؤلف ـ منصفاً ـ مكان هذه المحاولة حين قال : أشعر ... أن هذه المحاولة تمهيد ضرورى لثورة عقلية لابد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوى الموضوعى». كما حدّد موقفه هو بأنه كان فى هذه الحالة مجرد مجادل وليس باحثاً ولا محللا [١].

---

(١) دراسات نقدية فى النحو العربى، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٧ .

ففى إطار تبادل الوظائف النحـوية خصوصاً فى باب نائب الفاعل يورد د. عبد الرحـمن أيوب أنه عند عدم وجود مفعول به لهذه الحالة احتمالات ذكر منها النحاة ما يأتى :

١ ـ عدم وجود المفعول به ووجود مفعول مطلق.

٢ـ عدم وجود المفعول به ووجود ظرف.

٣ـ عدم وجود المفعول به ووجود جار ومجرور.

ولكن هناك حالة أخرى لم يذكرها النحاة هى عدم وجود أى من هذه المكملات جميعاً فى الجملة فهل ترى يصح فى هذه الحالة تحويل الجملة التى بنِى الفعل فيها للمعلوم إلى جملة يبنى الفعل فيها للمجهول تفادى النحاة هذا الاحتمال.

وقد قال النحاة بجواز نيابة كل من المفعول المطلق والظرف والجار والمجرور عن الفاعل لكنَّ لهم شروطاً فى كل من هذه الحالات. وأورد د. عبد الرحمن أيوب تحت عنوان «نيابة المفعول المطلق» أن النحاة يشترطون لجواز نيابة المفعول المطلق عن الفاعل، أن يكون المفعول المطلق مصدراً غير ملازم للنصب باعتباره مفعولا مطلقاً ويكون ذلك فى حالة استعمال بعض الألفاظ التى وردت منصوبة دائماً دون وجود فعل معها والتى أعربها النحاة مفعولا مطلقاً نائباً عن فعله مثل سبحان ومعاذ وهما لا يستعملان إلا فى جملة لا فعل فيها مثل : سبحان الله ومعاذ الله ويقول النحاة بأن «سبحان» و«معاذ» مفعول مطلق نائب عن الفعل المحذوف وجوباً والتقدير «أسبح سبحان الله» واستعيذ معاذ الله» وكذلك يشترط النحاة أن يكون الوصف مختصاً أى ليس مؤكداً للفعل (كأن يكون مبنياً للنوع أو العدد) ومثال ذلك «ضرب محمد ضرباً شديداً وضرب محمد ضربتين » حيث يمكِن أن يبنِي الفعل للمجهول وينوب الفعل المطلق عن الفاعل فتقول : «ضُرِب ضرب شديد» وضربت ضربتان. ومن أمثلة نيابة المفعول المطلق قول الشاعرَ :

وقالت متى يُبْخَلُ عليْك ويُعتَّلل    يَسُؤْك وإن يُكْشَفُ غرامك تدرب

وفى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول هى : يبخل ونائب الفاعل معها هو الجار والمجرور «عليك» وأما الفعل الثانى فهو يكشف ونائب الفاعل معه «غرامك» والفعل الثالث يعتلل وليس له نائب فاعل ظاهر.

وقد قال النحاة بأن نائب الفاعل مع الأخير ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على الاعتلال المفهوم من الفعل ولفظ الاعتلال فيه أل التى للعهد ولهذا يقولون بأن الضمير عائد على مصدر موصوف تقديره «الاعتلال المعهود» وبذلك لا يكون هذا المصدر مفعولا مطلقاً لتأكيد الفعل، بل لبيان نوعه : لأنه موصوف.

ويقولون أيضاً بتقدير آخر للاسم الذى يعود عليه هذا الضمير المستتر وهذا التقدير هو الاعتلال عليك وتكون عليك صفة المصدر وبذلك لا يكون لمجرد التأكيد بل لبيان نوع الفعل. وقد حذفت الصفة «عليك» كدلالة عليك» السابقة عليها. وبهذا يعربون المثال على أحد هذين الوجهين.

أ ـ على التأويل الأول : يعتلل «فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على مفعول مطلق موصوف مبين للنوع مفهوم من الفعل وتقديره: الاعتلال المعهود».

ب ـ على التأويل الثانى: يعتلل فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على مفعول مطلق موصوف مبين للنوع. ويفهم المفعول المطلق من الفعل أما الوصف فجار ومجرور محذوف تقديره «عليك» يدل عليه عليك السابقة فى البيت. وتقديره المفعول المطلق وصفته هو «اعتلال عليك» ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر :

يُغْضِى حيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ    فلا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يبْتَسِمُ

وفى هذا البيت أربعة أفعال : منها اثنان مبنيان للمعلوم هما «يغضى ويبتسم» وفاعلهما مستتر جوازاً تقديره «هو»

وفيه فعلان مبنيان للمجهول أحدهما يكلم ونائب الفاعل معه ضمير مستتر تقديره «هو» أما الفعل الآخر فهو «يغضى» ويوجد بعد هذا الفعل جار ومجرور لا يصح أن يعربا نائب فاعل وسبب ذلك أن حرف الجر يفيد التعليل وهذا مانع من اعتبار الجار والمجرور نائباً عن الفاعل.

ولهذا يقول النحاة بأن نائب الفاعل مع هذا الفعل ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على مفهوم الفعل والتقدير » يغضى الإغضاء المعهود وبذلك يكون الضمير قد عاد على مفعول مطلق مكون من مصدر موصوف أى على مفعول مطلق مبين للنوع.

والصيحات التى تصاعدت فى العصر الحديث منذ الثلاثينيات مطالبة بإصلاح والنحو وتيسيره، على المتعلمين، فوجهت هذه الدعوات إلى أبواب النحو نفسه وإلى عموده الفقرى، وهو العامل، وطالبت بحذف بعض الأبواب النحوية والتخفف من بعضها، والحقيقة أن المسألة تتعلق فى الأساس بمتعلمى النحو ومعلميه، وثقافة كل منهما، والظروف التى يدرس فيها هذا العلم، فلا يليق أن يتخصص فى دراسته من لا خبرة لهم بالعربية وأساليبها، كما لا يليق أن يعلمه من لم ينالوا قسطاً وافياً من أبواب العلم، وتدربوا عليه ومارسوه ممارسة صحيحة فقد يكون هناك بعض النقص، فى عدد الساعات التى يدرس فيها فى الكليات، أو عدد ساعات التدريبات، أو الممارسة فى المدارس أو عدم تلاؤم الكتب التى يدرسونها مع مستوياتهم، فدراسة الحقوق تعدّ من أصعب العلوم التى تدرس، لكن المهتمين بها لم يكتبوا دراسات تتعلق بحذف بعض القوانين، أو إلغاء بعض الكتب التى تدرّس، أو فروع القانون المختلفة كالقانون

(١) المرجع السابق، ص ٢٧١-٢٧٢

التجارى أو البحرى، ... الخ، لكنهم عزوا ذلك إلى مستوى الطالب أو الظروف التى يدرس فيها، وهكذا فإن صعوبة النحو لا ترجع إلى النحو نفسه بقدر ما ترجع إلى دارسيه ومعلميه.

وفى إطار رفض بعض التأويلات والتقديرات أورد الدكتور عبد الرحمن أيوب بخصوص حلول المفعول به محل نائب الفاعل ليؤدى وظيفته [١] يقول «ولو تأمل النحاة النماذج التركيبية ولم يلقوا بالا للأمثلة بذاتها، لوجدوا النموذج واحداً فى كل من الجملتين «ضَرَبَ عليٌّ » و «ضُرِبَ عليٌّ» وهو (فعل + اسم مسند إليه) ولكان الاختلاف بينهما فى صيغة الفعل لا أكثر ولا أقل، وهو أمر لا يترتب عليه تغيير فى تركيب الجملة وإن تغير بسببه المعنى بعض التغيير من أمثلة التغيير فى المعنى تبعاً للتغير فى صيغة الفعل «كَرم محمد» و«أكرم محمد» و «قتل على» و«قتّل على»... الخ وعند النحاة أن الفاعل لا يزال فاعلا رغم اختلاف صيغة الفعل.

نحن إذن نرفض اعتبار «على» فى الجملة» ضُرِبَ عليٌّ » نائباً عن الفاعل بمعنى أنه قد كان من قبل مفعولا به، ولا نرى مبرراً للقول بهذا فى هذه الجملة، وعدم القول به فى الجملة «انضرب على» فاعلا لتحتم عليهم القول بذلك أيضاً فى جملة «ضُرِبَ عليٌّ» لأن «على» فى كلتا الحالتين تدل على الشخص الذى وقع عليه الحدث لا على الشخص الذى وقع منه.

وهو يرى أنه من الأسلم اعتبار الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل فاعلا، سواء كان الفعل مبنياً للمعلوم أو للمجهول، وقد يكون أكثر سلامة أن نستغنى نهائياً عن لفظ «فاعل» الذى كان السبب الحقيقى فى إقحام عنصر الدلالة عند دراسة التركيب الذى يسمّى «الإسناد الفعلى»، وأن نستبدل به عبارة «الركن الاسمى» .

وأورد الدكتور عبد الرحمن أيوب [١] فى إطار صلاحية المكون اللغوى

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٠ وما يليها.

لأن يشغل أكثر من وظيفة بعلامة إعرابية واحدة أن الاسم الجامد يقع مبتدأً كما يقع خبراً ويكون خبراً بدون قيد، ولكنه يكون مبتدأ بشرط أن يكون معرفة، أو نكرة تدل على معين، وعلة وجوب ذلك عند النحاة، أن الإخبار لا يصح أن يكون إلا عن معيّن، والاسم المُعيّن هو المعرفة. أما النكرة فلا تدل على معين إلا فى حالات خاصة جعلها النحاة مبررات لوقوع الاسم النكرة مبتدأ، والاسم المشتق، ويراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل :

أ ـ إذا وقع الاسم المشتق متقدماً، فإما أن يكون مفرداً أو غير مفرد، فإذا كان مفرداً وكان الاسم الثاني مفرداً، أُعْربَ الأول خبراً مقدماً والثانى مبتدأً مؤخراً على رأي، أو أُعْربَ الأول مبتدأ، والثانى فاعلا سد مسد الخبر على رأى أخر، مثل «أقائم زيد» ويعرب على الرأى الأول هكذا:

الهمزة للاستفهام، «قائم» خبر مقدم، «زيد» مبتدأ مؤخر.

ويعرب على الرأي الثانى هكذا: الهمزة للاستفهام، «قائم» مبتدأ، «زيد» فاعل لقائم سد مسد الخبر.

أما إذا كان الأول مفرداً والثانى مثنى أو جمعاً، فإنه يتحتم أن يعرب الأول مبتدأ، والثانى فاعلا سد مسد الخبر، وسبب وجوب هذا الإعراب دون الإعراب الآخر أنه يتحتم أن يتفق الخبر مع المبتدأ فى العدد، ولهذا أعرب الاسم المشتق مبتدأ والثانى فاعلا له، ولا يتحد الفاعل فى العدد مع الوصف الذى يرفعه مثل : «أقائم الولدان» ويشترط لكون الاسم المشتق مبتدأ شرطان:

١ ـ اعتماده على نفى أو استفهام

٢ ـ ذكر الفاعل ـ سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً. وتمام الكلام به.

ومعنى هذا أنه إذا لم يعتمد على نفى استفهام لم يكن مبتدأ، بل يكون خبراً مقدماً وكذلك يكون الاسم المشتق إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً، لم يتم به الكلام، كما يتضح من الأمثلة التالية :

١ ـ «قائم زيد» وفيه «قائم» خبر مقدم و«زيد» مبتدأ مؤخر. وهنا لم يعتمد الوصف على نفى أو استفهام.

٢ ـ «قائم زيدان» وهذا المثال قليل، لعدم اعتماد المشتق على نفى أو استفهام وتعرب «قائم» مبتدأ، و«زيدان» فاعل سد مسد الخبر، لأن «قائم» مفرد، ولا يصح أن يكون خبراً لمثنى، فتحتم أن يكون المثنى فاعلا له.

٣ ـ أقائم زيد ؟ فيه الهمزة للاستفهام، و«قائم» مبتدأ، و«زيد» فاعل سد مسد الخبر ويتم المعنى بذكر هذا الفاعل، ويصح أيضاً أن يكون «قائم خبراً مقدماً. و«زيد» مبتدأ مؤخر.

٤ ـ «أقائم أبوه زيد» وفيه الهمزة للاستفهام، و«قائم» خبر مقدم، و«أبوه» فاعل لقائم، و«زيد» مبتدأ مؤخر، ويلاحظ فى هذا المثال أن الفاعل «أبوه» لا يكمل الجملة، ولهذا لم يعرب «قائم» مبتدأ، بل خبراً مقدماً للمبتدأ المؤخر «زيد» أما إذا كان الاسم المشتق متقدماً، وكان مثنى أوجمعاً، فإنه يتحتم أن يكون الاسم الثانى موافقاً للأول فى التثنية أو الجمع.

وفى هذه الحالة يكون الاسم المشتق خبراً مقدماً، والاسم الثانى مبتدأ مؤخراً مثل «أقائمان الولدان؟» وفيه «قائمان» خبر مقدم و« الولدان» مبتدأ مؤخر .

ب ـ إذا وقع الاسم المشتق متأخراً عن الاسم الآخر، كان المشتق خبراً والاسم الآخر مبتدأ. وفى هذه الحالة يكون فى الاسم المشتق ضمير مستتر يجوز ظهوره إذا كان معنى الخبر منسوب للمبتدأ مثل «زيد قائم» . والقيام هنا منسوب لزيد، ولهذا يقال بأن فى «قائم» ضميراً مستتراً تقديره «هو» يعود على «زيد» ، ويجوز ظهور هذا الضمير فتقول «زيد» قائم «هو» يقول سيبويه: «إن هو» تأكيد للضمير المستتر فى «قائم» أو فاعل لقائم ويجب هنا أن نذكر أن الضمير لا يستتر فى الاسم المشتق الذى يرفع

اسماً ظاهراً مثل «زيد قائم أبوه» حيث لا يكون فى قائم، ضمير مستتر لرفعه الاسم الظاهر أما إذا كان معنى الخبر غير منسوب للمبتدأ يعبر النحاة عن هذا بقولهم «إن الخبر قد جرى على غير من هو له» فإنه يتحتم ذكر الضمير، سواء سبّب عدم ذكره لبساً أو لم يسبّبْ، مثل «زيد هند ضاربها هو» والمعنى ظاهر بدون الضمير «هو»، «زيد محمد ضاربه هو» والضمير «هو» فاعل «ضارب» يعود على الاسم القريب منه، وهو «محمد»، وبذكره تعين أن فاعل الضرب هو «محمد» لا «زيد»، وتلك سمات نحوية استطاع النحاة العرب أن يصنفوها ليفصلوا بين شغل المكوّن اللغوى لوظيفة نحوية معينة وبين شغله لوظيفة أخرى.

لا شك أن دراسات الدكتور أيوب فى النحو العربى قد أفادت التفكير النحوى واللغوى بتقديم نظرية لغوية مضبوطة، وإن لم تشرْح شرحاً كاملا، يوضح أبعادها ومنهجها، ولكنها لم تصل إلى نتائج تطبيقية، بل اكتفت بالنقد وأبقت على أبواب النحو التقليدية كما هى ولم تقترح بديلا، مما يجعل عمل الدكتور أيوب فى هذا الكتاب يقترب من أعمال أصحاب دعوات التيسير والإصلاح لولا استناده لنظرية لغوية حديثة، وكانت قضية المعنى بما له من صلة بالتحليل النحوى من أهم القضايا التى أثارها .

ويبدو أن المحاولات الأولى الداعية إلى إصلاح النحو العربى، وتيسيره والسابقة على محاولة تمام حسان كانت قد وضعت خصيصاً للقواعد التى تدرس للطلاب فى مرحلة التعليم قبل الجامعى، ويبدو أنها كانت معْنية فى الأغلب بنظام الكتاب المدرسى، ولذلك فقد كان تناولها جزئياً، ولا يستند إلى منهج أو نظام شامل. أما محاولة د. تمام حسان، فلها وزن خاص فى هذا المجال، نظراً لأنها قدمت منهجها فى درس النحو فى إطار منهج متكامل لدراسة العربية بمختلف جوانبها، لكل جانب فيه مكانة وعلاقته بباقى الجوانب، وهو ما يتمشى مع طبيعة اللغة من حيث هى نظام أو بناء لا يؤدى وظيفته إلا إذا كان التماسك والتناغم قائمين بين مكوناته.

وميدان «المنهج» هو الميدان الحقيقى والخصب لمحاولات الإصلاح النحوى، وهو ـ كذلك ـ موطن الصعوبة. وتباين وجهات النظر ـ أو المناهج ـ حول دراسة قواعد اللغة، كالذى نراه بين المنهجين التركيبى والتحويلى ـ أمر طبيعى. وظهور مناهج جديدة فى المستقبل هو كذلك طبيعى ومحتمل.

بقى الميدان الثالث والأخير، ومدار الأمر قواعد العربية أو نظمها. فاللغة هى اللغة ونظمها ـ أو قواعدها ـ هى هى ... لا توصف بصعوبة أو سهولة . نظراً لأن لكل لغة نظامها الخاص ـ على أى مستوى من مستويات الدرس اللغوى ـ كما أن لها وسائلها الخاصة التى تعبر بها عن مكونات هذا النظام . وتتشكل ملامح الخصوصية فى نظام لغة ما بتأثير عوامل كثيرة مختلفة ومتداخلة.

وإذا كان ثمة اضطراب، أو تعقيد فى شيء من ظواهر اللغة، فهو فى أغلب الأحيان إن لم يكن دائماً ـ نتيجة قصور أو ضعف فى المنهج عجز بسببه عن أن يصل إلى حقيقة تلك الظاهرة ـ وعن اكتشاف القانون الذى يحكمها، فكان القصور أو الإبهام وإزالة الصعوبة هنا تتم عن طريق التعديل والتغيير فى المنهج لا فى الظاهرة اللغوية ذاتها .

ومن ثم، فلا معنى ولا قبول لرأى دعوة تطالب إلغاء هذا أو ذاك من أنظمة اللغة العربية، وما دامت اللغة ـ كما تنعكس فى نصوصها القديمة والحديثة ـ قد أخذت به وسارت عليه . فذلك ما لم تفعله أمة بلغتها، وما لن يقبله أحد يعتز بأمته وتراثه وهويته.

وجاءت محاولته فى « اللغة العربية معناها ومبناها» نتيجة للبعثات العلمية والتأثر بالمنهج الوصفى ومجال هذا الكتاب ـ كما يقول مؤلفه «هو اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة .... من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة.[1] وهدفه هو أن يأخذ من كل نوع منها ما

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م، ص ٩.

يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف عن الطريقة التى ارتضاها القدماء. ثم ينتهى أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً . ومنهجه فى ذلك هو «المنهج الوصفى فى دراسة اللغة» . أما ما أضافه الكتاب إلى ميدان بحثه من وجهة نظر مؤلفه، فهو أنه «قد كشف عن أنظمة اللغة العربية ووضعها لأول مرة فى مقابل مشاكل التطبيق ففسّر بهذه الطريقة بعض ما كان يعد من ظواهر الشذوذ فى التركيب اللغوى، وربط هذه الظواهر بالواقع، وأضاف إليها غيرها. مما لم يدرس من قبل وبين ارتباط هذه الظواهر بالمعنى على مستوياته المختلفة » ومن ثم فهو يرى أنّ هذا الكتاب يعد أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد القاهر... وأنه جدير أن يبدأ عهداً جديداً فى فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها. وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال.

والفكرة الأساسية الجديدة فى هذا الكتاب هى فكرة النظام وهى تقوم على أساس أن اللغة منظمة عرفية... تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من الوحدات التنظيمية أو «المبانى» المعبرة عن هذه المعانى، ثم من طائفة من «العلاقات»، التى تربط ربطاً إيجابياً والفروق «القيم الخلافية» ، التى تربط ربطاً سلبياً، بين أفراد كل من مجموعة المعانى أو مجموعة المبانى. والأنظمة التى تتكون منها اللغة ثلاثة: النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى فضلا عن مجموعة مفرداتها «المعجم» ومجموعة «القرائن الحالية» .

حين ندرس هذه الأنظمة وعناصرها المكونة، ندرك أنها لا تقف فرادى، وإنما يعتمد بعضها على بعضها، فالصرف يعتمد على الأصوات والنحو يعتمد عليهما معاً.

وتترابط هذه الأنظمة فى مسرح الاستعمال اللغوى فلا يمكن الفصل بينهما إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط. هذه الفكرة نابعة من مبدأ «دى سوسير» الشهير فى التفرقة بين الكلام واللغة . «فالكلام عمل واللغة حدود

هذا العمل، والكلام سلوك، واللغة معايير هذا السلوك، ... والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة». وهذا النظام أو البناء «ذو مستويات وكل تغير يصيب جزءاً من هذا البناء يؤثر ـ وبسرعة ـ فى البناء كله.

هذه الأفكار والتصورات عن اللغة تنطبق ـ ولا شك على النحو لأنه أكبر وأهم أنظمتها، وهو لا يقوم بوظيفته إلا من خلال ما يقدم علم الصرف والصوتيات.. من المبانى الصالحة للتعبير عن معانى الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات بل إن «الصرف» ومن قبله علم الأصوات ليس غاية فى ذاته، وإنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو .

ومحاولة الدكتور تمام أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فلم يعد علماً مقصوراً على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط. ولا حتى علماً خاصاً بدراسة الأبواب أو ما يسميه المؤلف «المعانى النحوية الخاصة». كما هو الغالب على المنهج التقليدى فى دراسة النحو، وإنما أصبح نظاماً يتناول ذلك كله، ويتعداه إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوى من حيث بنائه وفهم مدلوله معاً، وهو «التعليق» الذى يتمثل فى «العلاقات السياقية»، و«القرائن اللفظية»، فضلا عن «القرائن الحالية» أو «المقامية». فمجموعة القيم الخلافية . والمعانى النحوية هى معان وظيفية لا معجمية، وهى جزء من المعنى الدلالى الذى يتكون منها . ومن المعنى المعجمى للكلمات بالإضافة إلى دلالة المقام [1] والوصول إلى المعانى النحوية عن طريق تحليل التركيب نحوياً لتعيين معناه بواسطة المبنى هو موطن الصعوبة الحقيقية، وذلك نظراً لاحتمال كل من المبانى معانٍ متعددة، ومن هنا كان الناظر فى النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أن المعانى المتعددة لهذا المبنى هو المقصود [2].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٠ - ١٨١

تصور المؤلف للنظام النحوى فى اللغة العربية الفصحى يدور حول فكرة التعليق أو الإعراب عند النحاة، ففى رأيه أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى. (وأنه) هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى [1]، فعناصر التركيب النحوى . تترابط فيما بينها فى داخل هذا التركيب بحيث تكون قادرة على أداء المعنى المقصود، وهذا الترابط يعتمد على عناصر كثيرة مقالية (تؤخذ من النص سواء أكانت معنوية أو لفظية) ومقامية أو حالية (تفهم من خارج النص) : وهذه العناصر تؤدى وظيفة الدلائل أو القرائن التى تعين على إدراكه عملية الترابط (التعليق) القائمة، وحين ننجح فى هذا، تكون قد زالت من أمامنا عقبة فى طريق فهم المعنى الدلالى للتركيب.

ومن هنا كان تركيز المؤلف واهتمامه الشديد بفكرة التعليق وبالقرائن المختلفة التى تعين على إدراكها. والمؤلف يدين لعبد القاهر الجرجانى بفكرة التعليق وبالمصطلح نفسه، ويعدُّ ما ذهب إليه عبد القاهر فى كتابه دلائل الإعجاز تحت عنوان النظم، هو أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية فى تاريخ التراث العربى حتى الآن [2].

وتنقسم القرائن المقالية إلى نوعين : قرائن معنوية وقرائن لفظية.

**أما القرائن المعنوية** : فمن خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النحوى ويضم هذا النوع قرائن : الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة [3] وتحت كل من هذه الأنواع فروع، فالإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر، أو الفعل وفاعله أو نائب فاعله، أو بين الوصف المعتمد وفاعله أو نائب فاعله، والتخصيص قد يكون بقرينة التعدية أو الغائية أو المعية أو الظرفية أو التحديد أو التوكيد أو الملابسة أو المخالفة أو التفسير أو الإخراج [4] وكذلك

(١) المرجع السابق، ص ١٨٩.
(٢) المرجع السابق، ص ١٨٦.
(٣) المرجع السابق، ص ١٩٤ — ٢٠١.
(٤) المرجع السابق ، ص ١٩٤ — ٢٠١.

النسبة قد تكون بمعنى من معانى حروف الجر، وهى كثيرة أو بمدلول الإضافة، كما تكون قرينة التبعية على معنى النعتية أو التوكيد أو العطف أو البدل [1] **والقرائن اللفظية** وهى فى جملتها مستمدة من مبانٍ صوتية وصرفية، إذ أن النحو نظام من المعانى والعلاقات التى لا تجد تعبيراً شكلياً عنها إلا فيما يقدم الصرف لها من المبانى والقرائن اللفظية [2] والصرف بدوره يعتمد على ما يقدم النظام الصوتى للغة من وحدات والقرائن اللفظية هى: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة [3].

ويرى المؤلف أن لهذه القرائن دوراً فى تحديد المعنى الوظيفى للتركيب، فالمسئول عن توضيح عملية التعليق وتحديد المعنى الوظيفى للتركيب ليس قرينة بذاتها، وإنما مجموعة من القرائن التى تتحدد بحسب طبيعة كل تركيب وتكوينه، وتتضافر معاً فى أداء هذه الوظيفة وهنا يظهر الخلاف بين تصور المؤلف لعملية التعليق وتصور النحاة لها، فهم قد أعدّوا العلامة أو القرينة الإعرابية وحدها كفيلة ببيان المعنى الوظيفى لمكونات التركيب، ومن ثم ركزوا جهودهم فى تتبع «العوامل» التى أسندوا إليها تحديد هذه القرينة على حين لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها ـ سواء أكانت معنوية أو لفظية [4].

وفكرة «تضافر القرائن» هى أفضل سبيل للقضاء على مشكلة العوامل فى النحو العربى وهى أيضاً تسهم فى تحديد الوظيفة النحوية، للمكون الواحد التى يمكن أن تتعدد إذ لم تكن هناك قرائن مرجحة ومحددة لوظيفة واحدة دون غيرها. ولقد أسهم فى ذلك أيضاً أحد المباحث المهمة التى تضمنتها هذه المحاولة وهو مبحث (الظواهر السياقية) ويعنى بها المؤلف ما ينتج من مخالفات أو شذوذات، تخرج على نظم اللغة حيث توضع موضع التطبيق فى الاستعمال

(١) المرجع السابق، ص ٢٠١ – ٢٠٤.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٥.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٥.
(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٦ – ٢٠٧.

وذلك نتيجة للتعارض بين مقررات تلك النظم ومطالب السياق الكلامى.

أحصى المؤلف من هذه الظواهر السياقية ثلاث عشرة ظاهرة هى :

التأليف والوقف والمناسبة و(الإعلال والإبدال) والإدغام والتخلص والحذف والإسكان والكمية والإشباع والإضعاف والنبر والتنغيم. .

ومعظمها ظواهر معروفة تناولها بالدراسة فى أماكن متفرقة من مباحث الأصوات والصرف والنحو، ولكن المؤلف ـ فضلا عما تناوله من ظواهر لم يعرفها القدماء كالنبر والتنغيم ـ انتهى إلى تصور جديد بشأنها، لقد حاول ـ انطلاقا من فكرة النظام التى أقام عليها بحثه لمختلف جوانب العربية ـ أن يجد لتلك الظواهر تفسيراً ينتظمها جميعاً، وبذلك تصبح ـ رغم أنها خروج عن النظام ـ محكومة بقانون أو نظام، وهو وإن كان نظاماً فرعياً ـ إلا أنه يؤيد النظام الأصلى ولا يطعن فيه [1].

فما هى أسباب الخروج على النظام إذن، أو ما هى أسباب حدوث تلك (الظواهر السياقية) أرجع المؤلف ذلك فى جملته إلى أسباب ثلاثة : الثقل فى النطق، وجود احتمال اللبس، والخروج على الذوق العربى اللغوى، وربط هذه الثلاثة بوجود أمرين متناقضين : توالى الأضداد، وتوالى الأمثال، اللذين لا يرتضيهما ـ فى رأيه ـ ذوق العربية الفصحى، لأن «النظام اللغوى والاستعمال السياقى جميعاً فيها يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل».

فإذا ما أدى تطبيق مقررات أحد أنظمة اللغة إلى «التقاء صوتين أو مبنيين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغى للفصحى » ظهرت على الفور إحدى هذه الظواهر السياقية لتعالج الموقف وتزيل هذا التنافى، ولو تم ذلك عن طريق إجراء تعديل جزئى فى بعض ما يقضى به هذا النظام الأصلى، بالإضافة إلى هذا ما تضمنت المحاولة فصلا قيماً عن

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٢.

«الدلالة المقامية. عناصرها وأنواعها ودورها الخطير فى وضوح المعنى الدلالى للتركيب النحوى » فى هذا الفصل حاول المؤلف أن يحقق فى صورة علمية منظمة الحلم الذى راود الكثيرين من دارسى العربية فى العصر الحاضر، بالجمع بين مباحث علم النحو وعلم المعانى فى منهج متكامل قادر على أن يصف بدقة جانبى التركيب اللغوى الجسد والروح أو الشكل والمعنى، وبمعنى آخر «دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل، وتختص بمعانى الجمل كما تختص بمعانى الأبواب الفرعية فى داخل الجمل.

ولئن كان من بين المحدثين من نادى ـ حباً فى التيسير بقصر النحو على الظواهر النحوية فى أواخر الكلمات وترك ما عدا ذلك مما يتصل بالتركيب ودلالته لعلم آخر جيد هو «علم تركيب الجمل» ولئن كانت الدراسات اللغوية الحديثة لا تتناول عناصر «المقام» ضمن مباحث النحو Grammer or Syntax. وإنما تتناولها ضمن مباحث «علم الدلالة» (المعنى) Semantics و«علم اللغة الاجتماعى» Sociolinguistics فإن ذلك لا يقلل من أهمية الصلة الوثيقة بين تلك القرائن المقامية والنظام النحوى، وما لها من تأثير عليه. وهذا يشير إلى مدى ما يمكن أن يستفيده النحو من ضم تلك المباحث إليه أو على الأقل التنبيه دائماً إلى ما بينها من صلات وروابط.

وهذا التوجه فى تناول العربية وقواعدها هو أثر من آثار مدرسة لندن وأستاذها فيرث التى تسلك مسلكاً اجتماعياً فى الدراسات اللغوية بدت ملامحه فيما أشرنا إليه.

وقد أطلق الدكتور حلمى خليل [1] على المبعوثين إلى مدرسة لندن اللغوية اسم دعاة الوصفية البنيوية، وفى إطار عرضه لما وجهوه للنحو العربى من نقد أشار إلى كل من الدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور تمام حسان، فقد صدر كتابان فى عامين متتاليين الأول هو «دراسات نقدية فى النحو العربى»

---

(١) انظر : د. حلمى خليل ، «العربية وعلم اللغة البنيوى»، ص ١٦٨ وما يليها.

سنة ١٩٥٧م، والثانى هو «اللغة بين المعيارية والوصفية» سنة ١٩٥٨م للدكتور تمام حسان، أما الكتاب الأول فهو نقد للتراث النحوى العربى، وينطلق الدكتور أيوب ضمن نقده للنحو العربى من تجربة تدريسه له، فى دار العلوم يقول : «رأيت حين عهِدَ إلىّ بتدريس النحو العربى فى دار العلوم، أن فى مجرد تفسير عبارات النحاة نوعاً من الاجترار العقلى، لا يليق بعصرنا الذى نعيش فيه، ولا ينهض فى هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية ـ ولقد بلغتِ الشكوى من النحو العربى مدى أصبح من غير الممكن أن يتجاهل وكثُر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد، وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر، عندى، أعمق من كل هذا.

فالنحو العربى شأنه فى ذلك شأن ثقافتنا التقليدية فى عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئى الذى يعنى بالمثال، قبل أن يعنى بالنظرية، ومن أجل هذا، جهد النحاة فى تأويل ما أشكل على القاعدة، من أمثلة، أكثر مما جهدوا فى مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليهم» [(١)].

أما جهد الدكتور تمام حسان فإنه عبقرى من حيث أنه يدعو إلى إقامة نظام شامل لقواعد اللغة العربية مبنى على معطيات، وأفكار علم اللغة الحديث، بالرغم من أنه يخالف أول مبدأ من مبادىء الوصفية، كما دعا لها وبشر بها، يقول فى مقدمة الكتاب «مجال هذا البحث اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتاباً فى فرع معين من فروع هذه الدراسات، ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافا عظيماً، أو يسيراً عن الطريقة التى ارتضاها القدماء، ثم ينتهى أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً » [(٢)]

---

(١) دراسات نقدية فى النحو العربى، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٩م، ص د.

(٢) اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٩.

نحن إذن أمام دراسة تقوم على دراسات سابقة، ولسنا أمام وصف جديد للغة العربية الكلاسيكية أو اللغة العربية المعاصرة، أو كما يقول : «والغاية التى أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءً كاشفًا على التراث اللغوى العربى كله منبعثًا من المنهج الوصفى فى دراسة اللغة [1] ولأن المنهج الوصفى ليس من مهامه الأساسية إعادة النظر فى نماذج وصفية أو تحليلية أخرى، وإنما يقوم على دراسة اللغة المنطوقة والمستعملة فعلا، يرى الدكتور تمام حسان فى عمله هذا تطبيقًا من لون جديد للنظرية الوصفية، يقول : «وهذا التطبيق الجديد للنظرية الوصفية فى هذا الكتاب، يعتبر مع التحلى بما ينبغى لى من التواضع، أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد القاهر»، أما سيبويه وعبد القاهر فلم يكن عملهما من قبيل إعادة الترتيب، وإنما كان عملهما أصيلا غير مسبوق بمثله، فقد أقام سيبويه عمله على أصول نظرية تمثلت فى النموذج، أما عبد القاهر فهو ينطلق من نظرية أسلوبية هى نظرية فى النظم، وكلاهما انطلق فى عمله من مستوى استعمالى معين، سيبويه من كلام العرب وعبد القاهر من القرآن الكريم، أما الدكتور تمام فينطلق كما يقول من كتب النحو والصرف التقليدية. ومعنى هذا أنه يرى أن اللغة العربية الفصحى هى ما فى كتب النحو والصرف، مع أن علماء اللغة المحدثين يجمعون على أن وصف لغة ما ووضع نموذج وصفى لها شىء، واللغة فى ذاتها شىء آخر، أو بعبارة أخرى أن ما فى كتب النحو والصرف، هو تصور علماء اللغة القدماء عما يجرى داخل اللغة العربية ذاتها لأننا نستطيع وضع أكثر من نموذج لوصف لغة ما، وهو ما فعله القدماء، عندما وصف البصريون العربية، وخالفهم الكوفيون فى جوانب من هذا الوصف، ومن ثمة فنحن أمام نموذج قديم يعاد النظر فيه، لا أمام نموذج جديد كما أطلق الدكتور تمام على دراسته تلك : «نموذج اللغة العربية مبناها ومعناها» فى مقابل النموذج البصرى الكوفى والنموذج التحويلى أيضًا،

(١) المرجع السابق، ص ١٠.

والنتيجة أن اللغة العربية، لم تكن هى مجال البحث كما قال بل ما فى كتب النحو والصرف، أو بصفة خاص، أن النموذج البصرى كان هو مجال البحث.

ومعنى هذا أننا لسنا بصدد نموذج جديد، ينطلق من مادة لغوية مسموعة أو من مستوى استعمالى معين يحاول وصفه وتصنيفه، وإنما نحن أمام قراءة جديدة للتراث اللغوى العربى ومحاولة إعادة تصنيفه وفق نظرية يحددها الدكتور تمام بأنها نظرية المعنى يقول : «وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية، لا فى الفصحى فقط، بل فى كل لغة من لغات العالم، لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهو النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة [(١)].

ومما ذهب إليه الدكتور تمام حسان فى كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية» أن القاعدة اللغوية فى الدراسة الوصفية ليست معياراً، وإنما هى جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية.

وللدكتور إبراهيم أنيس جهود فى ميدان علم اللغة لها أثر فى اللغة العربية، فهو من أوائل المبعوثين فى العصر الحديث إلى الجامعات الأوربية. وجهوده مرت وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوى العربى التقليدى. ولم يشغل الدكتور أنيس نفسه كثيراً بتقديم أصول ومبادىء هذا الفكر اللغوى الجديد، وإنما عنى بتطبيقه على اللغة العربية تطبيقاً مباشراً، معتمداً عليه فى نقد بعض آراء القدماء، وكذا تحليل الظواهر اللغوية المختلفة والتعليل لهما. ويبدو أن خطة د. أنيس كانت تهدف إلى وضع مؤلفات تتناول دراسة مستويات اللغة العربية الصوتية والنحوية والدلالية وفق هذا المنهج الحديث فى دراسة اللغة، الذى تلقاه من علماء اللغة فى انجلترا.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩.

وللدكتور أنيس فى الإعراب وحركاته رأى فيقول : إن حركات الإعراب لا مدلول لها ولا معنى، وإنما اجتلبت لتسهيل النطق، وللتخلص من الاسكان» ويستند فى ذلك إلى قواعد العربية فى الوقف، وكيف تختلف القبائل فى الوقوف على المتحرك فى بحث مطول [1] ثم ينتهى إلى رأى لا يخلو من الغرابة، فيذهب إلى أن الحركات الأواخر، وهى حركات الإعراب لا تختلف فى حقيقتها عن حركات أوائل الكلم.

كما أننا لا نسأل عن الضمة فى باء «بُرثن» وعن الفتحة فى جيم «جَعفر» وعن الكسرة فى أخر كل منها [2] ولكنه لا يلبث أن يلحق هذا الرأى برأى آخر فيقول : «إن الذى يتحكم فى حركات الأواخر هو الانسجام بين الأصوات، والتناسب بين الحركات يقول فى أبيات أبى ذؤيب الهذلى:

أمِنْ المنونِ وريبِها تتوجـــــعُ  والدهر ليس بِمُعْتَبٍ من يجزعُ

قالت أميمة ما لجسمك شاحباً  منذ ابتُذِلْتَ ومثلُ مالك ينفـعُ

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعاً  إلا أقضَّ عليك ذاكَ المضجـعُ

وعلى هذا نرجع أن الكسرة فى آخر كلمة (معتب) سببها الانسجام مع الكسرة التى قبلها فى تاء هذه الكلمة. وفى البيت الثانى فرجح أن كلمة «شاحباً» قد نطق بها الشاعر شاحبٍ بكسر الباء لتنسجم مع الحركة قبلها. أما البيت الثالث فرجح أن الفتحة فى كلمة «مضجعاً» يجب الإبقاء عليها لأمرين: أن العين تؤثرها وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها [3] أما دليل المعنى عنده فهو نظام الجملة والمكان الذى يقع فيه اللفظ. وأما التقديم والتأخير فلا يعتد به.

والانسجام بين الأصوات حقيقة واقعة ومظهر من مظاهر الفن فى

---

(١) أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، ص ١٤٢ - ١٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٢ وما يليها.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٠ - ١٨١.

التعبير، ولكننا لا يمكن أن نتجاهل الحقيقة والواقع فى دلالة أحوال الإعراب على معانيها.

وهذه النصوص اللغوية كلها تطرد فيها تلك القواعد وتنسجم كل مرفوع فيها، فهو فى موقع الإسناد أصلا أو تبعية، وكل مخفوض فهو فى موقع الإضافة أو المفعولية غير المباشرة وهكذا. أما قول المؤلف إنه لا فرق بين قولنا «جاءنى بائع السمك» وقولنا «جاءنى من باع السمك»، فقول مردود لأن المعنى مختلف وعلاقة اللفظ بما يجاوره فى التركيب مختلفة، وهذا الاختلاف واضح لا يفتقر إلى بيان أو تفصيل.

ثم إن المؤلف قد أقر بوجود الإعراب دليلا على معانى الألفاظ ومواقعها من الكلام فى لغات أخرى كاللاتينية. وإذن فالإعراب ظاهرة لغوية لا تختص بها العربية، ولا تنفرد بها دون سائر اللغات. وكل ما بين العربية وبين غيرها من الاختلاف فى الإعراب.

إنه فى اللاتينية مثلا يكون اللاحق ENDINGS تنتهى بها الأسماء، وهو فى العربية يكون كذلك فى طائفة من الأسماء والأفعال، ويكون فى الأكثر بحركات على أواخر الكلم.

وإذا كانت ظاهرة الإعراب فى هذه اللغات علماً على المعانى ودليلا على مواقع الألفاظ من الكلام، فهى كذلك فى العربية بلا شك، وقد يفهم من كلام الدكتور إبراهيم أنيس أن قواعد الإعراب هى فى الأكثر من وضع النحاة، وأن هذه القواعد لا تطرد في نصوص اللغة وهو يستند فى ذلك على روايات من الشعر، ومن القِراءات سكّن فيها المتحرك أو جزم فيها الفعل فى غير موضع الجزم نحو :

اليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

ونحو قراءة من قرأ فى قوله تعالى ﴿ أنُلزمكموها وأنتم لها كارهون ﴾ بتسكين الميم الأولى وهذا كله لا ينهض دليلا على ما يذهب إليه. وإنما هو

فى الشعر خضوع لضروراته، وفى الآية الكريمة تخفيف من حركات متتابعة، وهو مألوف فى العربية ليس بغريب. ومنه تسكين آخر الفعل الماضى إذا اتصل بما يسمى ضمير الرفع المتحرك نحو حضرْتُ وحضرْتَ [1].

وفى ظنى أن تجربة الدكتور شوقى ضيف فى تجديد النحو كانت صدى لمحاولات التجديد أو التيسير بالرغم من أنه لم يكن مبعوثاً، أو من تلامذة مدرسة لندن، أو متخصصاً فى ميدان اللغويات. التى أنجزها أتباع المدرسة الوصفية من العرب حتى إذا كانت محاولة ابن مضاء القرطبى «الرد على النحاة» هى الدافع لإنجاز الدكتور شوقى ضيف محاولته فى تجديد النحو، فإن محاولات الدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان، ومن قبلهم الأستاذ إبراهيم مصطفى قد أعلت محاولته، أعنى الدكتور شوقى ضيف ـ تشجيعاً على نشرها، وليس من شك فى أنه قد استفاد من هذه المحاولات السابقة، وإن كانت وزارة التعليم، قد عهدت إليه بأعمال ضمن لجان التطوير والتجديد، وكذا مجمع اللغة العربية، خصوصاً أن محاولته نشرت متأخرة سنة ١٩٨٢م.

وقد تعرض الدكتور شوقى ضيف لمسألة تعدد الوظائف النحوية وتبادلها فى إطار فكرته التى تقدم بها إلى مجمع اللغة العربية بخصوص تجديد النحو، وقد تضمنت هذه الفكرة عدداً من الأسس استمد الأول والثانى والثالث فيها من ابن مضاء القرطبى فى كتابه «الرد على النحاة» الذى حققه وصنع له مقدمة كبيرة [2] وأضاف إليها أساساً رابعاً هو وضع تعريفات وضوابط يرى أنها دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه، والحال يرى أنها تجمع صور التعبير فى كل منها جمعاً وافياً. وقد حذف فى مشروعه ثمانية عشر باباً

(١) نحو التيسر دراسة ونقد منهجى، الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمى العراقى، العراق ١٩٨٤، ص ٣٥ - ٣٧.

(٢) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف، ١٩٨٨م. تجديد النحو ، د. شوقى ضيف، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص ٤.

فرعياً. يرى أنها كانت تثقل النحو وتجهد دارسه وترهقه من أمره عُسْراً. وقد توصل إلى أساسين جديدين: خامس وسادس، ضمهما إلى الأسس السابقة، أما الأساس الخامس، فهو حذف زوائد كثيرة فى أبواب النحو، يرى أنها تُعْرَضُ فيه دون حاجة، فهى تتصل بشروط يرى أنها تقحم على الباب تغنى عنها الأمثلة وتتصل بأحكام تحشد، فى الباب تغنى عنها أيضاً أمثلته وصيغه، ويرى أنها تتصل بصيغ نادرة أو شاذة يزجُّ بها فى الباب زجاً، وتتصل بعقد وألغاز فى بعض الأبواب لا تكاد تُفْهَمُ إلا بأن يجدِّد لها الإفهام مراراً وتكراراً. وكثيراً ما تدفع إلى بلبلة فى الحكم النحوى السليم وفقاً لوجهة نظره. والأساس السادس يرى أنه لا يقل أهمية عن سابقه، وهو خاص بزيادة إضافات لأبواب ضرورية ـ بجانب إضافات فرعية تتخلل الكتاب ـ لتمثل الصيغة العربية وأوضاعها تمثلا يرى أنه دقيق، ومن الأبواب التى رأى الدكتور شوقى ضيف حذفها [١] بابا التنازع والاشتغال فيرى أنه يتسلط فيه عاملان على معمولٍ واحد، ولذلك أربع صيغ : أن يتنازع فعلان فاعلا فى مثل : «قام وقعد إخوتك». أو مفعولا به فى مثل : «زيد قرأ ودرس الكتاب» أو يطلب الأول المعمول على أنه فاعل والثانى على أنه مفعول به مثل : «قابلنى وقابلت زيداً» أو يطلبه الأول على أنه مفعول به والثانى على أنه فاعل مثل «قابلت وقابلنى زيد». والبصريون يعملون الثانى دائماً ويضمرون الفاعل فى الأول. فيقولون : «قاموا وجلس التلاميذ» والكوفيون يعملون الأول. ويضمرون الفاعل فى الثانى فيقولون «قام وجلسوا التلاميذ» ولا يكتفى الكوفيون بإضمار الفاعل مع الفعل الثانى بل يضمرون أيضاً معه المفعولات. ولا يضمرها البصريون مع الفعل الأول ويرى الدكتور شوقى ضيف أن هذا القصور للكوفيين والبصريين جميعاً للباب لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء، بل على العكس، ما جاء عن العرب يشهد بأن الفعلين فى الباب فى مثل : «قام وجلس التلاميذ» يتسلطان على فاعل واحد دون إضمار فى الأول كما يقول البصريون، وأيضاً دون إضمار

(١) انظر : تجديد النحو ، د. شوقى ضيف، ص ١٨ ، ١٩

فى الثانى كما يقول الكوفيون، وكذلك قد يسلط الفعلان على مفعول واحد دون إضمار فى الثانى، كما يقول الكوفيون، وتشهد النصوص ـ كما لاحظ سيبويه ـ أن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم المتنازع فيه دون الأول واعتمد الدكتور شوقى ضيف على ابن مضاء القرطبى الذى هاجم باب الاشتغال وفيه يتقدم اسم على عامل فى ضمير منصوب عائد عليه (وفى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل «الحديقة رأيتها ـ الحديقة رأيت أزهارها» ويلاحظ النحاة أنه يجوز فى كلمة «الحديقة» أن تكون مرفوعة مبتدأ أو منصوبة مفعولا به، لفعل محذوف، ويتوسعون فيذكرون فى الباب صيغاً يتحتم فيها الرفع مثل «الكتاب هل أخذته ـ اللعب لا يحبه زيد» ويقولون أن ما بعد الاستفهام والنفى لا يصح أن يكون عاملا فيما قبله. ويذكرون صيغاً ثانية يتحتم فيها النصب مثل: «هل علياً أكرمته» لأن أداة التخصيص يليها فعل دائماً. ويذكرون صيغاً ثالثة يترجح فيها النصب مثل : «أكتاباً واحداً قرأته» لوقوع الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام، ورابعة يترجح فيها الرفع مثل : «زيد كلمته وعمرو رأيته» لتعطف الجملة الاسمية على جملة اسمية مثلها. وخامسة يجوز فيها النصب والرفع على السواء مثل «الكتاب قرأته» والمثال الأخير هو المثال الطبيعى فى الباب والأمثلة الأخرى فى رأيه من افتراضات النحاة. وقد حمل ابن مضاء على الباب جميعه وفى رأيه أن النحو غنى عن هذا الباب لأن أكثر صيغه من صنع النحاة، ولأن الكلمة إما مبتدأ فيساق مثالها فى باب المبتدأ والخبر، وإما مفعول به أضمر فعله، ولذلك حذف وضمت أمثلته حين يكون مفعولا به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله فى باب الذكر والحذف، والدكتور ضيف يعدُّ هذين البابين من أبواب الصناعة النحوية وسماً لهما بالعيب والحقيقة أن الصناعة النحوية ضرورة لتفسير بعض الظواهر النحوية شأنها فى ذلك شأن تفسير بابى «الإعلال والإبدال» فى الصرف وفى العصر الحديث درجت بعض المعاهد العلمية اللغوية على تدريس أبواب معينة فى العلوم الطبيعية كالفيزياء والرياضيات

ضمن مقرر الدرس اللغوى هادفة بذلك إلى تفتيق ذهن الباحث وتوسيع مداركه العقلية وزيادة قدرته على التجريد لإثبات وتفسير الظواهر اللغوية المستخدمة أو المقترحة ومن ذلك معهد M.I.T فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى يدرس فيه الطلاب والباحثون إلى جانب ما أشرنا إليه من بعض العلوم الطبيعية. ولما لم يكن عند العرب القدماء مدارس نظامية أو معاهد تدرس لراغبى دارسة اللغة أبواباً معينة من الرياضيات والفيزياء لذا فإننى أرى أنه من الطبيعى بل من الواجب أن يكون هنا كلون من التمارين العقلية وألوان الصناعة النحوية يتعطاها المتخصصون، أما ما يتعلق لاستخدام العربى من تراكيب ونصوص فهذا يخص المتكلمين ومستخدمى اللغة من غير المتخصصين.

ويعترض د. شوقى ضيف [١] على تعدد الوظائف النحوية لأجزاء (لاسيما) وكذا الاسم التالى لها وينتهى إلى ضرورة حذف إعرابى (لا سيّما) فهو يرى أن النحاة تكلفوا فى إعرابها.

فى مثل «أكثروا من الضحك لا سيما خالد» صوراً كثيرة من التكلف البعيد، فقد ذهب أبو على الفارسى إلى أن «سىّ» حال وذهب ابن هشام فى كتابه «المغنى» إلى أن لا نافية للجنس، وسىّ اسمها، وما زائدة، وخالد بعدها مضاف إلى سى مجرور، أو مرفوع على أنه خبر لمضمر محذوف أى «لا سيما» أداة استثناء وما بعدها منصوب ويستخلص من هذه الآراء أن ما بعد لا سيما يمكن أن يكون مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً.

والحقيقة أن هذا التعبير (لاسيما) وهو مكون من ثلاث كلمات لا + سىٌ + ما وهذا التعبير يشتعمل إذا كان هناك شيئان مشتركان فى شىء واحد، وما بعدها أكثر قدراً مما قبلها فنحن نقول : أحب الكتب ولا سيما كتب الأدب.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧.

نحن نعني بهذه الجملة أنك تحب الكتب على وجه العموم، ولكن حبك لكتب الأدب أقوى. والذى يهمنا الآن هو موقع الاسم الذى بعدها. لنا فى هذا الاسم ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجر فنقول : الوجه الأول أحب الكتب ولا سيما كتبُ الأدب.

ويمكننا أن نعرب (ما) هنا نكرة بمعنى شيء فتكون الجملة الاسمية بعدها فى محل جر صفة لـ (ما) فأنت تعرب الاسم الذى بعدها هنا مرفوعا لأن (ما) اسم موصول يحتاج (لصلة) وهى هنا جملة اسمية أو لأن (ما) نكرة والجملة بعدها صفة، ومعنى (سيّ) هو كلمة (مثل) فكأن تقدير الجملة: أحب الكتب لا مثل الذى هو كتب الأدب.

الوجه الثانى : أحب الكتب ولا سيما كتبَ الأدب

ويرى ابن هشام أن حالة نصب الاسم الذى بعد لا سيما إنما ترجع إلى أنه مستثنى لأن «لا سيما» بمعنى إلا، مثل أحب الناس ولا سيماً صديقاً

الوجه الثالث : أحب الكتب ولاسيما كتبِ الأدب.

وهذا الوجه أيسرها وأقربها إلى معنى الجملة لأن تقدير الكلام هو : أحب الكتب ولا مثل كتب الأدب [1].

وإذاً فالمسألة تتعلق بغرض المتكلم ووفقاً لهذا الغرض تتحدد الوظيفة النحوية وذلك بالعلامة الإعرابية المصاحبة ويرى د. شوقى ضيف أن نحاة العربية أسرفوا على أنفسهم فى إعراب أدوات الاستثناء ما عدا «إلا» وهى ماخلا، وما عدا، وما حاشا وغير وسوى، ففى مثل : «حضر الطلاب ما خلا حسيناً» يعربون ما خلا هكذا. ما مصدرية، وخلا فعل ماض فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام، وحسيناً مفعول به، وما المصدرية وما بعدها فى تأويل مصدر منصوب. واختلفوا فى إعرابه هل هو: حال أو ظرف ورجحوا أنه حال، وهو رأى السيرافى، وهذا الإعراب لم يذكر

---

(١) التطبيق النحوى، د. عبده الراجحى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ١٧٧.

فيه الاستثناء كما هو واضح ويرى [1] أنه من الأوضح من ذلك أن يقال : «ما خلا» أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وكذلك الشأن فى إعراب أختيها سواء تقدمتها «ما» كما هنا أو لم تتقدمها فقيل : «جاء القوم خلا خالداً» ، وأما «غير» فقال النحاة إنها أداة استثناء فى مثل «جاء القوم غير زيد» بالنصب «وما جاءنى أحد غيرُ زيدٍ» بالنصب والرفع، وقالوا إن إعرابها نفس إعراب الاسم التالى لـ (إلا) فى الأمثلة المناظرة وهى «جاء القوم إلا زيداً» و«ماجاء أحد إلا زيداً» أو إلا زيد» بالنصب على الاستثناء أو الرفع على الاستثناء أو الرفع على البدلية بعد النفى. ويرى أنه من الأسهل أن نأخذ برأى أبى على الفارسى فى أن «غير» التى تعرب مستثنى منصوباً فى مثل «جاء القوم غير زيد» إنما هى حال. أما غير المرفوعة فى الصيغة المنفية السابقة «ما جاء أحد غير زيد» فقال أبو على الفارسى إنها تعرب نعتاً، وكذلك إن جاءت مجرورة فى مثل آية سورة الفاتحة : ﴿صراط الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم) أن نأخذ بهذا الإعراب السهل للفظ «غير» وإخراجها من باب الاستثناء، ومثلها فى هذا الحكم «سوى».

وعلى أساس من تعدد الوظائف النحوية للمكون (كم) الاستفهامية والخبرية قرر حذفها متعللا بأن إعرابها لا يفيد شيئاً فى صحة نطقها فضلا عما فيه من صعوبة، وكأن المسألة عند د. ضيف هى مسألة نطق بالدرجة الأولى وكأن الكتاب (تجديد النحو) قد خصص لتعليم الناشئة النطق الصحيح أو لتعليم العربية للأجانب. لكنه يعود فيمس جوهر الموضوع وهو الوظائف النحوية فيعلل إلغائها بأنها تعرب مبتدأ فى مثل: «كم طالباً نجح؟» ومفعولا به فى مثل «كم زهرة قطفتها؟» ومفعولا مطلقاً فى مثل «كم جلسةً جلستَ ؟» وظرفاً فى مثل: «كم يوماً حضرت» ومجرورة فى مثل : «بكم بلدة مررت؟» وبنفس النظام كم الخبرية فى مثل «كم طالب جاء ـ كم كتاب قرأت ـ كم

(١) تجديد النحو ، ص ٢٧.

تهديد هددت ـ كم يوم صمتُ» ولم يكتف د. ضيف بحذف «كم» من كتابه بل رأى أنه من الواجب أن يحذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية من كتب النحو وأن يكتفى ببيان أنها استفهامية أو خبرية والتمييز بعد الأولى يكون منصوباً عادة وبعد الثانية يكون مجروراً. وفى إطار صحة النطق يتناول د. ضيف بالمثل إعراب أسماء الشرط: «من ـ ما ـ مهما ـ أى ـ أين ـ أنى ـ حيثما ـ متى ـ إذا ـ كيفما».

والنحاة يعربون مَنْ فى مثل «مَنْ يزرنى أكرمه» مبتدأ، ويختلفون فى الخبر، هل هو فعل الشرط أو هو جواب الشرط أو هما معًا، والرأى الراجح أنه فعل الشرط، ويختلف إعراب «ما الشرطية» باختلاف مواقعها فهى مفعول به فى مثل: ﴿ وما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله ﴾ [1] ومصدرية زمانية فى مثل: ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾ [2] أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. و«مهما» فى مثل: «مهما تفعل أفعل» إما أن تعرب مفعولا به أو تعرب مفعولا مطلقًا بمعنى أىّ فعل تفعل. و«أى» تعرب بحسب ما تضاف إليه فهى مفعول به فى مثل: «أى كتاب تدرس أدرس» ومفعول مطلق فى مثل: «أىّ عمل تعمل أعمل» وظروف زمان فى مثل: «أى يوم تذهب أذهب»، وحيثما وأنّى ومتى وأين جميعها منصوبة على الظرفية. وكيفما مثلها وقيل بل على الحالية.

ومن العجيب أن يكون لـ د. ضيف رأى يطالب فيه بإلغاء إعراب أسماء الشرط و(أن) المخففة من (أنّ) الثقيلة و(كأن) المخففة ولاسيما و(كم) الاستفهامية والخبرية وأدوات الاستثناء: خلا وعدا وحاشا. والحقيقة أن هذه الأدوات لا ترد ومعمولها فى الكلام وحسب، بل ترد ضمن تراكيب وسياقات ذات دلالة. والإعراب هو المؤشر الوحيد لتحديد وظيفتها النحوية والدلالية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهى فى أغلب الأحوال عوامل

(١) سورة البقرة، ١٩٧.

(٢) سورة التوبة، ٧.

مؤثرةعلى ما يليها من وحدات الكلام، والأهم من ذلك أن هذه الأدوات ترد بصورة متكررة فى أغلب تراكيب النص القرآنى، وفى حالة إلغاء إعرابها فإن كل من وظيفتها النحوية والدلالية تنعدم فتصبح بذلك لغواً ونعوذ بالله أن يكون فى القرآن مثل ذلك، كما نعوذ بالله أن يكون فى اللغة العربية شبه ذلك فاللغة دقيقة بحيث أن الحركة فى آخر الكلمة تدل على وظيفة الكلمة ذاتها كما أنها تحدد بدقة نوع الحذف الذى طرأ على الكلمة كما فى « يا عباد = يا عبادِ، فاتقون = فاتقونِ، وليس هناك مبرر لهذا الإلغاء إلا أن يكون الدكتور شوقى ضيف قد قصد أن يؤلف هذا الكتاب من أجل تعليم الناشئة فيبعد عن أذهانهم فى المرحلة الأولى من دراستهم مثل هذه المسائل الشائكة من الفكر النحوى، لكننا فى مرحلة الجامعة وما يليها من مراحل التخصص لا يمكننا أن نستبعد هذه المسائل.

ولا أقول أن الدكتور ضيف من دعاة الوصفية البنيوية أو أنه تأثر بأساتذة غربيين لكنه فى ظنى سلك هذا المسلك لمهمة أُسنِدَت إليه ولتحقيقه كتاب الرد على النحاة ومسايرته لحركات النقد والإصلاح والتوجيه للنحو العربى فى العصر الحديث وأهم من ذلك كله أن مسألة تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد مسألة هامة فى الاستخدام العربى من ناحية وفى التراث النحوى من ناحية أخرى، فعلامات الإعراب قد تكون من مواطن التعقيد المهمة فى النحو العربى.

ذلك أنها طائفتان : الأولى علامات أصلية وهى الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض أو الجر والسكون للجزم. والطائفة الثانية علامات فرعية وهى الواو والألف للرفع، والألف والياء للنصب، والياء والفتحة للخفض أو الجر، والسكون وحذف الحرف المعتل وحذف النون للجزم.

وقد أراد أصحاب دعاوى الإصلاح والتيسير أن يستغنوا بعلامات الإعراب عن أحواله، فلا يقولوا رفع ونصب وخفض وجزم، وإنما يقولون ضم

وفتح وكسر وسكون، يريدون بذلك أن يقللوا من الاصطلاحات التى تزحم ذهن الدارس وتجهد فكره وتوقعه فى الخلط والاضطراب. ولكن ذلك اقتضاهم أن يتكلفوا فى شرح العلامات الفرعية وفى تخريجها، فيجعلونها أصولا قائمة بذاتها ولا ينصوا على أنها علامات فرعية. وفى هذا ما فيه من إثقال على الدارس من جهة، والابتعاد به عن فهم معانى الإعراب من جهة أخرى بالرغم من أن الدعوة كانت فى الأصل للتيسير وإذا كنا نريد أن نصل بين النحو وقواعد اللغة وبين أفكار الدارسين، ونجعل هذه القواعد حية فى أذهانهم، فلابد لنا أن نقيم العلاقة بينها وبين الكلام وأجزائه بحيث يكون المصطلح التعليمى موحياً بواقع ما يكون فى الكلام، ودالا عليه. فالرفع والنصب والخفض معانٍ تشعر بمكان اللفظ من الكلام، وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام فى اللغات التى لا إعراب فيها. أما العلامة كالضمة والكسرة والفتحة والسكون فليست إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى، وإشارة تنبىء به وتدل عليه.

فإذا اقتصرنا على هذه العلامات قطعنا سلسلة التفكير وفصمنا عرى التداعى، تداعى المعانى، الذى يعمل فى إعانة الدارس على استنباط الحقائق بنفسه. وبذلك تنعدم العلاقة بين شكل اللفظ وظاهره وبين معناه وموقعه من الكلام. وإذا لاحظنا التداخل الموجود بين علامات الإعراب، كنيابة الفتحة عن الكسرة فى جر الممنوع من الصرف، ونيابة الألف عن الضمة فى رفع المثنى ونيابة الألف عن الفتحة فى نصب ما يعرف بالأسماء الخمسة أو الستة.

من أجل ذلك يبدو أن الإبقاء على ما يسمى عند النحاة ألقاب الإعراب أولى وأجدى فى وصل قواعد النحو بواقع الكلام، على شرط أن يعنى بفهم معنى كل واحد منها. وليس بعيداً عندئذ أن يلتقى الدليل بالمدلول فيكون الرفع معناه وقوع الاسم مثلا فى موقع الرفع، والخفض مجىء الاسم فى مكان الخفض، دون حاجة إلى تفريق بين مرفوع ومرفوع، حيث

تجمع بينها كلها الخصائص والصفات الأساسية التى قد تكفى فى فهم معنى الكلام وفى إدراك أجزائه وعلاقتها بعضها ببعض.

وعندما يقال هذا مرفوع يكون مفهوماً أنه فى موضع الرفع، وأنه لابد متميز بعلامة الرفع، أو يقال هذا مخفوض فيفهم أنه فى المكان الذى يستحق به الخفض ويتميز بعلامته وشكله الظاهر. وقد يغنى ذلك فى مرحلة ما من مراحل الدراسة عن المصطلحات الأخرى العديدة الكثيرة كثرة تورث الارتباك والاضطراب، ولكنها تجتمع فى صفة عامة، كما هو الحال فى الأسماء المرفوعة: الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك، وصفة الرفع كما يقال هى الجهة الجامعة التى تعنى أن الاسم أو غيره فى الموقع الرفيع من الكلام.

ومثل هذا يمكن أن يقال فى المخفوض والمنصوب.

وفى إطار عرض الدكتور عابدين لطغيان النظر الفقهى على الدراسة النحوية يرى أن الفقيه القديم كان عليه أن يحدد للناس مسئولياتهم وأن يعرِّفَ كلَّ إنسان بحقه وواجبه، وأن يرسم للناس الحدود بين الحلال والحرام، والواجب والجائز. أو بعبارة أخرى يقدم للناس حدوداً واضحة المعالم، ودستوراً بيّن الأحكام، يعرفون به كيف يتعاملون مع الله، ويتعاملون بعضهم مع بعض.

وهذا ما صنعه النحاة، ظنوا أن مهمتهم أن يضعوا اللغة فى قوانين صارمة، وأن يُسيِّروا اللغة فى طريق واحد، ويحكموا بالإعدام على كل شواهد شاذة لا تتمشى مع القاعدة التى وضعوها.

ثم نراهم يسرفون فى الحكم على المذاهب النحوية بالوجوب أو الجواز أو الرجحان أو المنع. ويتساءل كيف تناسى النحاة شيئاً هاماً، هو أن النصوص الفقهية، نصوص، مقدسة، سماوية، محدودة بنصوص الكتاب والسنة، نصوص لم ترد إلينا عن طريق تطور أرضى، أو تدرج اجتماعى، فليس لها ماضٍ قديم، ولم تنبت بين القوانين الأرضية كما ينبت الفرع فى الشجرة، أو

الفرد فى الأسرة. هى نصوص منزّلة، وإن اتصلت بالحياة، ونزلت طبقاً لحالة المجتمع أما اللغة فشىء يختلف تماماً.

لكل من ألفاظها وتراكيبها تاريخ، ولها ماض. بدأت على نحو ما على هذه الأرض، وتطورت بمرور الزمن، ولما ينته تطورها بعد... ثم إن العربية فرع فى شجرة اللغات السامية. اللغة ظاهرة أرضية متطورة تنمو وتتغير كما ينمو كل شىء فى حياتنا هذه ويتغير. فليس من الصواب أن نضع للغة القوانين الصارمة ونوصد الباب دون تطورات اللغة المقبلة، شواهد اللغة تتجدد وتتطور فى كل عصر، فلابد للنحوى أن تكون قواعده من المرونة بحيث تسمح لما يأتى به الزمن من تغيرات. أخطر ما يكون على العربية أن نكبلها بقيود لا قبل لها باحتمالها. والعربية لا تزال ظاهرة حية، فإذا أراد النحاة أن يقيدوا من حريتها، ويزهقوا من روحها، فما أسرع ما تفلت منهم إلى حيث الحياة والانطلاق، والدكتور عابدين بيّن مهمة الفقيه بل جانب من جوانب مهمة الفقيه وهو الفصل فى الحدود وبيان الحلال والحرام بلون من الصرامة وأشار بلون من اللوم إلى النحاة الذين تأثروا بمذهب الفقهاء فطبقوا الحدود بالصرامة نفسها على أبواب النحو وظواهره وفات الدكتور عابدين أن الفرض قد يسقط عن صاحب العلة فى الفقه وأن هناك شيئاً جائزاً والحقيقة التى لا مراء فيها أن النحاة قد تأثروا بالفقهاء حتى فى سقوط الفرض عن صاحب العلة فلم تكن إشارتهم إلى تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد إلا مسايرة لواقع اللغة والأساليب العربية وقد التمسوا لذلك تخريجات عديدة منها ما يتصل بحال المتكلم أو الضرورة الشعرية أو مقتضٍ صوتى إلخ وعلى هذا فإننى أرى أنهم لم يقفوا جامدين أمام حركة اللغة وحيويتها أو كما يعبر المحدثون ديناميكيتها لكن ما صدر عن الدكتور عابدين كان مواكبة لحركة النقد والتيسير والإصلاح التى شاعت منذ الأربعينيات من هذا القرن مع تفردها بتأثرها بالجانب التطورى واللون التقارنى الذى يعقد صلة بين اللغة العربية وأخواتها الساميات وانشعابها عن لغة سامية أم. أضف لذلك أن محاولة الدكتور شوقى ضيف

ترفض تعدد الوظائف النحوية للمكوِّن الواحد داخل التركيب الواحد كما فى حالة المكون الذى يرد بعد كم وهى فى الحقيقة والوقت ذاته تؤمن بمبدأ الاتساع فى استخدام الوحدات اللغوية كما فى حالة أدوات الاستثناء وعلى هذا فإن للاتساع وجهين الأول هو تعدد وظائف المكوِّن الواحد داخل التركيب الواحد والثانى هو تعدد وظائف المكون الواحد داخل تراكيب مختلفة كما فى حالة المكوّن (كيف) الذى يأخذ وظائف عدة فى تراكيب مختلفة ينفصل كل منها عن الآخر وهذه المسألة بالطبع تخضع لطبيعة اللغة واستخداماتها ولا تخضع لقواعد النحويين وهذا الأمر فى الحقيقة نابع من مطواعية اللغة وكفاءة العقل البشرى فى آن واحد وهذا المبدأ أعنى مبدأ القدرة والكفاءة كان أول من قال به من علماء اللغة الغربيين هو نعوم تشومسكى الذى أعطى للكفاءة مصطلح Comptence وللأداء مصطلح Performance لكنَّ الذى أشار إلى خطورة هذا المبدأ وحاجة كل من المتكلمين واللغة نفسها إليه هو (إى كينان) حين عبر فى مقاله عن بعض المشاكل المنطقية فى الترجمة عن أن مسألة الرمز بالمكوِّن الواحد لأكثر من مدلول هى مسألة ضرورية لكى تكفى الكلمات التى يمكن أن يستوعبها العقل البشرى لقضاء حاجاته والتعبير عن أغراضه فى حدود طاقته وكفاءته اللغوية والحقيقة أنَّ ما سجله هؤلاء عن طبيعة اللغة وعلاقة الإنسان بها قد عبر عنها النحاة واللغويون العرب فى إطار الاستخدامات اللغوية والتركيبية دون إشارة صريحة إلى مبدأ الكفاءة والقدرة أو محاولة التعبير عنه بصورة فلسفية أو فسيولوچية كما عبر اللغويون الغربيون.

ولعلَّ أبرز ما يوضح ذلك هو الباب الذى عقده أبو الفتح عثمان ابن جنى (ت ٣٩٢) عن شجاعة العربية فى كتابه الخصائص ويقصد بها مرونة اللغة ومطواعيتها للاستخدامات البشرية المختلفة فى الاستخدامات العادية من ناحية وفى الأغراض الفنية من ناحية أخرى نظراً لما يتسم به الشعر العربى من بعض القيود كالوزن والقافية اللذين يضطران الشاعر إلى استخدامات خاصة

للتراكيب النحوية والصيغ الصرفية التى غالباً ما يعتريها الحذف والزيادة أو مخالفة القواعد فى الترتيب.

وقد قرر «إى كينان» (١) فى نظريته للترجمة أن أسلوب المجاز والاتساع فى اللغة الإنسانية يعد مطلباً ضرورياً وهو كفاءة اللغة أضف إليه كفاءة العقل البشرى يمكن أن نعبر عن جميع المعانى والرغبات الإنسانية بهذين المطلبين والحقيقة أن النحاة العرب عبروا صراحة عن تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد كما عبروا صراحة أيضاً عن تبادل الوظائف النحوية للمكون الواحد وسموا ذلك بوجوه الإعراب وهذا يدعونا إلى تساؤل وهو هل هناك تعادل بين الاتساع فى الاستخدام اللغوى وبين الوظائف النحوية فى حالة الاتساع ؟ الذى لا شك فيه أن الاتساع فى الاستخدام اللغوى يعد ميزة للغة البشرية من حيث كون مفرداتها محدودة فيستوعبها العقل البشرى فى فترة محدودة من الزمن تسمح له بالابتكار فى تراكيبها عند استخدامه لقضاء أغراضه، لكنّ الوظائف النحوية محدودة بطبيعة الحال فما الداعى للاتساع فيها ؟

أظن أن الاتساع فى الوظائف النحوية هو عنصر من عناصر الاتساع فى استخدام اللغة البشرية وقد قنّنه وحدده النحاة والمعربون العرب فى تصانيفهم وأنه أضاف بعداً جديداً إلى أبعاد الاتساع فى استخدام اللغة شأنه شأن المجاز والرمز والحذف إلخ كما أنه زاد من إمكانات تنوع وتمايز بل والتطور فى الاستخدامات المتعددة للأسلوب الواحد.

ولا يعيب النحو العربى أن يوجه إليه النقد أو التوجيه أو الإصلاح، أو التيسير، إلى ما شئنا أن نطلق عليه من مسميات، كما لا يعصمه أن يهبّ له باحثين، يدافعون عنه، ويقارعون الناقدين حجة بحجة، فليست المسألة مسألة أنصار للنحو العربى وأعداء له، فإن النحو العربى فى حالتى نقده والدفاع عنه مستفيد ـ بلا شك ـ بطرق التفكير الجديدة، والمناهج المستنيرة، والبحث بعد

(1) E. Keenan: Some Logical Problems in translation 160-162.

لم يتوقف فى كلا الاتجاهين فقد أعد الدكتور عبده الراجحى بحثاً بعنوان «النحو العربى والدرس الحديث بحث فى المنهج» تصدى فيه لمحاولات وسم النحو العربى بأنه «نحو أرسطى» أى متأثر بمنطق أرسطو، وأن قواعده أى النحو العربى تمثل صورة لما هو متخيل فى ذهن النحاة العرب، وليس صورة للاستعمال العربى أضف ذلك إلى أن محاولات التيسير لم تتوقف فى المقابل، فقد أصدر الدكتور شوقى ضيف بآخرةٍ مؤلفاً عنوانه «تيسيرات لغوية» يدور فى إطار محاولته هو السابقة «تجديد النحو» وقد صدرت المحاولة الأخيرة من دار المعارف طبعة ١٩٩٠ .

ولكن يظل هناك تساؤل وهو كيف أن هؤلاء المبعوثين الذين تأثروا بالدراسات الغربية الحديثة فى نقد الأنحاء التقليدية أو من تأثروا بهم فى العالم العربى يعيبون، على النحو العربى وقواعده أن ترصد وظائف عدة للمكون الواحد فى التركيب فى الوقت ذاته الذى يقر فيه الغربيون بإبداع اللغة والاتساع فى استخداماتها وإمكانات تعدد دلالة المكون وفقاً لنوع التركيب ؟

إنه كما قلنا إبداع اللغة وإبداع الاستخدام الذى سنعرض له عرضاً مفصلا فى الفصل القادم.

# الفصل الثاني

# إبـــــداع اللـــغة

# الفصل الثانى

## إبـــــــــداع اللغة

[١] تعرضت الدراسات الحديثة لموضوع الاتساع لكنها اقتصرت على أحد جوانبه، وهو الاتساع بالحذف، فالموضوع منثور فى كتب النحو واللغة فى أبواب مختلفة، وقد قامت هذه الدراسات بتجميعه من الأبواب المختلفة، وأضفت عليه جوانب من الدرس اللغوى الحديث خصوصاً، فيما يتعلق بالبنية العميقة والبنية السطحية التى قالت بها النظرية التحويلية [١].

أما فيما يتعلق بالمعنى فقد قامت دراسة أخرى للدكتور فايز الداية بعنوان «علم الدلالة العربى» بالتعرض له عموماً، وكانت أغلب الدراسة التاريخية عن العرب وغيرهم، وهى دراسة تجميعية أضيف إليها نظرات من علم اللغة الحديث. وقد عرضت فى جوانب منها للاتساع فى المعنى مما أُثِر عن العرب القدماء وغيرهم. وهى دراسة أقرب إلى البلاغة منها إلى ميدان اللغويات، وفى دراستنا هذه تتجه عنايتنا إلى عد الاتساع ظاهرة عامة فى اللغات البشرية، وهى تبدو وتتضح فى المعانى كما أنها تتضح أيضاً فى الظواهر اللغوية عموماً، خصوصاً الظواهر التى تتعلق بالمطابقة وقد جعلنا من هذا مدخلا إلى الدراسة النحوية سواء أكان ذلك فى الوظائف أم العلامات أم الأبواب النحوية. يرى الدكتور تمام حسان أن الاتساع ظاهرة شملت مستويات التحليل اللغوى العربى عموماً كما أنها شملت مستويى اللغة العربية الشعر والنثر لكن الشعر كان أكثر اختصاصاً بالظاهرة فهو يرى أن الشعر فرض على نفسه من القيود التركيبية والشكلية وزناً وقافية، وغير ذلك، مما حتّم على الشعر أن يلجأ إلى التوسع فى المعنى بالاعتماد على الدلالة الطبيعية والتوسع فى الصرف والنحو لضرورة وغير ضرورة لأنه لولا هذه الحرية الصرفية والنحوية ما أمكن مع قيود وعمود الشعر، أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفنى، من هنا

---

(١) انظر الدراسة التى أعدها الدكتور طاهر حموده بعنوان : «ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى».

ترخص الشعراء فى شعرهم حتى أصبح الإيغال فى حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر وهل يقبل فى النثر أن يختلف إعراب التابع عن إعراب المتبوع كما فى قول امرىء القيس :

كأنَّ ثبيراً فى عرانين وبْلِه    كبير أناسٍ فى بجادٍ مُزَمَّلِ

أو قول الفرزدق :

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يدعْ    من المال إلا مَسْحتاً أو مُجلَّفُ

وهل يقبل فى النثر أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه كما فى قول الشاعر :

ألا يا نخلة فى ذات عرق    عليك ورحمة الله السلامُ

أو يتقدم المستثنى على المستثنى منه كقول الكميت :

وما لى إلا آل «أحمد شيعة»    ومالى إلا مذهبُ الحق مذهبُ

أو أن تسقط صلة الموصول كما فى قول الشاعر عبيد بن الأبرص الأسدى:

نحن الأولى فاجمع جموعك    ثم وجهّهم إلينا

وهل يقبل فى النثر أن تتحول الكلمة بالترخص عن بنيتها كما فى قول الشاعر :

أخيل برقاً متى حاب له زجل    إذا يفتر من توماضه جلى

أى «متى سحاب» ومتى بمعنى «فى» فى لغة هذيل أو قول الراجز:

الحمد لله العلى الأجلل

أى «الأجل» وقوله :

* أوالفاً مكة من ورق الحمى    * والأصل ورق الحمام [1]

---

(١) انظر د. تمام حسن ، «الأصول دراسة ابتسمولوجية» ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٨٠.

[٢] وظواهر المطابقة من حيث النوع والعدد والجنس هى أظهر ما يكون فى الاستخدام العربى مما يعدُّ توسعاً. خصوصاً فى ظاهرة التذكير والتأنيث والمذكر الحقيقى هو ما كان له أنثى كرجل فإنَّ أنثاه امرأة، وظبي، فإن أنثاه ظبية وما أشبه ذلك، والمذكر المجازىّ هو ما لم تكن له أُنثى مثل قمر وجبل وما جرى مجراهما. والمؤنث الحقيقىّ هو ما كان له ذكر والمجازىّ ما لم يكن له ذكر مثل شمس ودار وقرية وغير ذلك.

والمؤنث اللفظى هو ما كانت فيه علامة من علامات التأنيث وهى : الهاء مثل (فاطمة) والألف المقصورة مثل (سلمى) والألف الممدودة مثل (هيفاء) أما المؤنث المعنوى فهو ما لم تكن فيه علامة تأنيث ظاهرة نحو (هند وزينب ونار ويد وكف ونظائرها يقول الفراء فى معانى القرآن [١]

وقوله : ﴿ زُيِّنَ للذين كفروا الحياة الدنيا ﴾ والمعنى في الاستخدام العادى يقتضى وجود علامة تأنيث تلحق بالفعل زُيِّنَ فلم يقل «زُيِّنَتْ» وذلك جائز، وإنما ذكر الفعل والاسم المؤنث لأنه مشتقه من فعل فى مذهب مصدر فمن أنّث أخرج الكلام على اللفظ،

ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر، ومثله: ﴿فمن جاءه موعظةٌ من ربه فانتهى﴾ [٢]، وقوله : ﴿ وقد جاءكم بصائر من ربكم ﴾ [٣]، وقوله : ﴿ وأخذ الذين ظلموا الصيحة ﴾ [٤]

والاستخدام يقتضى إلحاق تاء التأنيث بالأفعال «جاءه، جاءكم، أخذ» وفاء «بشرط المطابقة، فأما فى الأسماء الموضوعة، فلا تكاد العرب تُذَكِّر فعلاً مؤنثاً إلا فى الشعر لضرورته، وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل ويكون فيه

(١) انظر : معانى القرآن، الفراء، دار الكتب، بيروت، لبنان، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥

(٣) الأنعام آية ١٠٤

(٤) هود آية : ٦٧

معنى التأنيث، وهو مذكر فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة.

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وكَذَّبَ به قومُك وهو الحقُّ ﴾ (١)

لم يقل (كَذَّبَتْ) ولو قيلت لكان صواباً.

كما قال : ﴿ كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ ﴾ (٢) و ﴿ كَذَّبَتْ قومُ لوطٍ ﴾ (٣). ذهبت إلى تأنيث الأمة.

ومثله من الكلام في الشعر كثير، منه قول الشاعر :

فإن كلابا هذه عَشْرُ أبطنٍ وأنْتَ برىءٌ من قبائلها العَشْرِ (٤)

وكان ينبغى أن يقول (عشرةُ أبطن) لأن البطن ذكر، ولكنه فى هذا الموضع فى معنى قبيلة، فأنَّثَ لتأنيث القبيلة فى المعنى لوجود قرينة فى الشطر الثانى من البيت وهى «قبائلها العشر» و«كلاب» من هذه القبائل العشر.

وكذلك قول الآخر :

وقائع فى مُضَرٍ تسعة وفى وائلٍ كانت العاشرة

فقال: تسعة وكان ينبغى له أن يقول: تسع. لأن الواقعة أنثى، ولكنه ذهب إلى الأيام لأن العرب تقول: فمن معنى الوقائع، الأيامِ، فيقال هو عالم بأيام العرب يريد وقائعها. فأما قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وجُمِعَ الشَّمسُ والقمر ﴾ (٥)، فإنه أُريدَ به والله أعلم: جمع الضياءين، وليس قولهم : إنما ذكَّر فعل الشمس لأنه الوقوف لا يحسن فى الشمس حتى يكون معها القمر بشىء.

---

(١) الأنعام : ١٦

(٢) الشعراء : ١٠٥.

(٣) الشعراء : ١٦٠.

(٤) فى العين قائله (رجل من بنى كلاب يسمى النوّاح) وورد فى اللسان «بطن».

(٥) سورة القيامة آية ٩.

ولو كان هذا على ما قيل لقالوا : الشمس جمع والقمر، ومثل هذا غير جائز وإن شئت ذكرته، لأن الشمس اسم مؤنث ليس فيها هاء تدل على التأنيث والعرب ربما ذكّرت، فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث، قال الفراء : قال بعضهم :

فهى أحوى من الربعىّ خاذلة والعين بالإثمد الحارىّ مكحول [1]

ولم يقل : مكحولة والعين أنثى وقال بعضهم :

فلا مُذْنَةٌ وَدَقَتْ ودقِها ولا أرضَ أبقلَ إبقالُها [2]

قال: وأنشدنى يونس ـ يعنى النحوى والبصرى ـ عن العرب قول الأعشى :

إلى أجل منهم أُسيْفٍ كأنها يضمُ إلى كُشْحَيه كفًا مخضبًا [3]

وأما قوله : ﴿ السماءُ مُنفَطِرٌ به ﴾ [4] فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين فلما لم يكن منها هاء مما يدل على التأنيث ذُكِّرَ فاعلُها كما فعل بالعين والأرض فى البيتين ومن العرب من يُذَكِّر السماء، لأنه جمع كأن واحدته «سماوه أو سماءه» قال بعضهم :

فلو رفع السماء الله قومًا لحقنا بالسماء مع السحاب [5]

فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها، وذلك قبيح وهو جائز، وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنىّ من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرًا قبله

---

(١) الكتاب ، سيبويه ٢٤٠/١ وهو فيه لطفيل الغنوى

(٢) انظر المرجع السابق، ٢٤٠/١ وقد نسب لعامر بن جوين الطائى.

(٣) ديوان الأعشى، طبع أوربا.

(٤) سورة المزمل، آية ١٨ .

(٥)ورد فى اللسان، «سما» من غير عزو.

مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا : يُذْهب به إلى المعنى، وهو فى التقديم والتأخير سواء، قال الشاعر :

فإن تعهدى لامرئٍ لُمَّةً     فإن الحوادث أزرى بها [(١)]

ولم يقل أزرين ولا أزرت بها والحوادث جمع، ولكنه ذهب بها إلى معنى الحدثان وكذلك قال الآخر :

هنيئًا بسعد ما اقتضى بعد وقعتى     بناقة سعدٍ والعشيةَ باردُ

كأن العشية فى معنى العشىّ ألا ترى قول الله تعالى ﴿ أنْ سبِّحوا بكرةً وعشيًا ﴾ [(٢)]

وقال الآخر :

إن السماحةَ والشجاعةَ ضُمِّنَا     قبرًا يمرُّ على الطريق الواضحِ [(٣)]

ولم يقل ضُمِّنَتَا، والسماحة والشجاعة مؤنثتان للهاء التى فيهما قال : فهل يجوز أنٍ تذهب بالحدثان إلى الحوادث فتؤنث فعله قبله فتقول : أهلكتنا الحدثان قلتُ: نعم، قال الكسائى منشدًا شاهد :

ألا هلك الشهاب المستنير     ومدْرهُنا الكَمِــىُّ إذا تُغيرُ
وحَمَّالُ المئــين إذا ألمت     بنا الحدثانُ والأنِفُ النَضَوَرُ [(٤)]

وأما قوله : ﴿ وإنَّ لكُم فى الأنعامِ لَعبرة نُسقيكم مما فى بطونه ﴾ [(٥)] ولم يقل بطونها والأنعام مؤنثة، لأنه ذهب به إلى النعم والنعم ذكر، وإنما جاز أن

---

(١) فى سيبويه، ٢٣٩/١.

(٢) سورة مريم ، آية : ١١.

(٣) لزيادة الأعجم فى رثاء المغيرة بن المهلب.

(٤) ورد إلينا فى اللسان «حدث» من غير عزو

(٥) سورة النحل آية : ٦٦.

تذهب به إلى واحدها لأن الواحد يأتى فى المعنى على معنى الجمع، وقد كان الكسائى يذهب بتذكير الأنعام إلى مثل قول الشاعر :

ولا تَذْهَبَنْ عيناكِ فى كل شرمخٍ    طُوَالٍ فإنَّ الأقصدين أما ذُرُهْ (١)

ولم يقل : أما ذرهم، فذكر وهو يريد أماذر لما ذكرنا، ولو كان كذلك لجاز أن تقول هو أحسنكم وأجمله، ولكنه ذهب إلى أن هذا الجنس يظهر مع نكرة غير مؤقتة بضم الواحد يصلح فى معنى الكلام أن تقول هو أحسن رجل فى الاثنين، وكذلك قولك هيِ أحسن النساء وأجمله، مَنْ قال وأجمله، قال: أجمل شيء فى النساء، ومَنْ قال: وأجملهن أخرجه على اللفظ، وأقبح بقول الشاعر : مثل الفراخ نَتَفَتْ حواصله (٢)

ولم يقل حواصلها، وإنما ذكّر لأن الفراخ جمع لم يُبْنَ على واحده، فجاز أن يذهب بالجمع إلى الواحد، قال الفراء: أنشدنى المفضّل

ألا إن جيرانى العشية رائح    دعتهم دواعٍ من هوى ومنازعُ

فقال : رائحٍ ولم يقل رائحون، لأن الجيران قد خرج مَخْرَج الواحد من الجمع إذا لم يبن جمعه على واحده.

فلما قلت : الصالحون فإن ذلك لم يَجُزْ، لأن الجمع منه قد بنى على صورة واحدة وكذلك الصالحات وذاك غير جائز، لأن صورة الواحدة فى الجمع قد ذهب عنه توهّم الواحدة، والعرب تقول: عندى عشرون صالحون. فيرفعون، ويقولون عندى عشرون جياداً فينصبون الجياد، لأنها لم تُبْنَ على واحدها، فذهبت بها إلى الواحد ولم يفعل ذلك بالصالحين.

قال عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبةً    سوداً كخافية الغراب الأسحم

(١) نقلا عن الفراء، الشرمخ من الرجال القوى الطويل.

(٢) انظر رسالة الغفران، أبو العلاء المعرى، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، سلسلة الأعلام، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م، ص ٤١٦.

فقال : سوداً، ولم يقل : سود وهى من نعت الاثنتين والأربعين

والفراء يعرض هذه الاستخدامات اللغوية فى القرآن مؤكداً استخدامها بما ورد فى الشعر العربى، واستخدامات الفصحاء ليقرر هذا الاستخدام ويجعله مألوفاً، أضف ذلك إلى تبريره لهذه الاستخدامات مستنداً إلى المعيار الدلالى غالباً وإلى التحليل اللغوى أحياناً.

ويرى سيتفن أولمان أن قدرة الكلمة الواحدة على التعبير عن مدلولات متعددة إنما هى خاصة من الخواص الأساسية للكلام الإنسانية. وأن نظرة واحدة فى أى معجم من معجمات اللغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة وقد تعيش المدلولات القديمة جنباً إلى جنب مع المدلولات الجديدة، وهذه ظاهرة ينفرد بها المعنى، ولا يشاركه فيها الأصوات أو القواعد النحوية والصرفية فإذا تغيرت قاعدة من قواعد النحو والصرف أوصدت من الأصوات فالعادة أن تطرح المرحلة السابقة جانباً. وتحل محلها التغيرات الجديدة، على أن هناك استثناءات لهذه القاعدة العامة كما يظهر ذلك فى نحو : - brothers brethren، و dreamt - dreamed أما فى مجال المعنى فالاستثناء وهو القاعدة، والآثار المترتبة على تعدد المعنى للكلمة الواحدة بالنسبة للثروة اللفظية للغة آثار بعيدة المدى. من ذلك مثلا أن وجود كلمة مستقلة لكل شيء من الأشياء التى قد تناولها بالحديث من شأنه أن يفرض حملا ثقيلا على الذاكرة الإنسانية. وسوف يكون حالنا حينئذ أسوأ من حال الرجل البدائى الذى قد توجد لديه كلمات خاصة للدلالة على المعانى الجزئية. «كغسل نفسه، وغسل رأسه» و«غسل شخص آخر»، و«غسل رأس شخص آخر»، و«غسل وجهه» و«غسل وجه شخص آخر»... الخ فى حين أنه لا توجد لديه كلمة واحدة للدلالة على العملية العامة البسيطة وهى «مجرد الغسل» (١)

---

(١) انظر : دور الكلمة فى اللغة ستيفن ألومان تر/د. كمال بشر ، القاهرة، ط ١٩٨٨ ، مكتبة الشباب، ص ١٢٩، ١٣٠

والحقيقة أن كلام أولمان Ulman يأخذ شكل ظاهرة من ظواهر عموميات اللغة Universals، لكن ظاهرة الدلالة بالمذكر على المؤنث أو العكس في لغتنا العربية تأخذ خصوصية، ففى الصياغة والتركيب العربيين للشعر قد تعدُّ المسألة فى إطار الضرورة الشعرية ومحاولة التوفيق بين التركيب اللغوى المستخدم ونوع البحر، كما أنها فى آيات القرآن الكريم والنثر العربى تعدُّ المسألة فى إطار الصياغة العربية المألوفة لدى العرب الأقحاح أو جريًا على عرف الاستخدام الفنى. وحديث أولمان عن اتخاذ اللفظة أكثر من دلالة فى المعجم أظنها فى العربية نابعة من الاستخدام العربى ففى لسان العرب لابن منظور نجد للفظة الواحدة عدة دلالات، قد تصل إلى الشيء ونقيضه، ولكن ليس لابن منظور مطلق تحديد هذه الدلالات بل إن الشواهد العربية والتراكيب التى يوردها هى التى تجعلنا نستنتج مثل هذه الدلالات، وعلى هذا فالاستخدام هو المحور الأساسى فى قياس هذه الدلالات، أضف ذلك إلى أن أولمان يصبغ هذه المقولة صبغة تطورية، وهو يعدُّها ـ أى تعدد الدلالات للمكون الواحد ـ ميزة من ميزات اللغة، بالرغم من أنه يدخلها فى إطار فسيولوجى يرجعه إلى مقدرة العقل البشرى وكفاءته فى استيعاب قدر محدود من المسميات على حين أن حاجياته ومستلزماته ـ أى الإنسان ـ تفوق بكثير كفاءة الذاكرة الإنسانية، ولذا تعدُّ مسألة التعدد ميزة من ميزات اللغة وقدراتها الإبداعية.

ولما كان المعنى أصل، والإعراب هو فرع المعنى لذا فالعلاقة وثيقة بين معانى المكونات اللغوية. والوظائف التى تؤديها هذه المكونات فى التراكيب العربية، لكنّ أولمان يجعل للمعنى خصوصية فريدة يستقل بها دون الأصوات والقواعد النحوية والصرفية، والحقيقة أن الأدوات والقواعد النحوية والصرفية هى المبانى التى يؤدى بها المعنى دوره داخل التركيب ومن ثمّ وظيفته النحوية.

ويرى أولمان أن اللغة فى استطاعتها أن تعبر عن الفكرة المتعددة بواسطة

تلك الطريقة الحصيفة التى تتمثل فى تطويع الكلمات وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة، وبفضل هذه الوسيلة تكتسب الكلمات نفسها نوعاً من المرونة والطواعية. فتظل قابلة للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد معانيها القديمة ويرى أن الثمن الذى تقدمه الكلمات فى مقابل هذه المزايا كلها يتمثل فى ذلك الخطر الجسيم، خطر الغموض، على أن تعدد المعنى ليس مجال من الأحوال هو المصدر الوحيد للغموض، وإن كان ـ بدون شك ـ أساساً من أسس توليد هذا الغموض ونموه [١]

وبهذا يكون أولمان قد وضع يده على أساس هام من أسس الاستخدام اللغوى وهو الدلالة المحددة وكذا الوظيفة للمكون داخل التركيب، ومن ثمّ دلالة التركيب بأكمله. أما نوع الغموض الذى يقصده أولمان فهو غموض المعنى، وتركه مطلقاً ليتصرف فيه المتلقى وفقاً لثقافته وإمكاناته فى اللغة المستخدمة. وهذا بالطبع يؤدى فى رأيى إلى تعدد الوظائف التى تقوم بها الكلمة داخل التركيب وهو ما نعدُّه فى هذا البحث ميزة من ميزات الاستخدام الفنى الأسلوبى، لكن الأمر يختلف فى النثر والاستخدام العادى وكذا عدم تحديد وظيفة أو دلالة محددة للمكون داخل تركيب آى القرآن الكريم لدى المفسرين والمعربين، ويسوق أولمان فى الصفحات التالية [٢] لوناً آخر من ألوان تعدد الدلالة بسبب الاستخدام المجازى. وقد يؤدى ذلك إلى استخدام الدال الواحد بمدلولين متضادين، قد يؤدى أحدهما إلى سوء فهم دلالة التركيب كاملا. ويعدّ ذلك لوناً من ألوان الغموض الذى عرض لأمثلة عديدة منها، وقد وافق الدكتور بشر أولمان فى مقولته : «والملاحظ أن شحنة المعنى التى تحملها بعض الكلمات شحنة تدعو إلى التخمة حقاً، وربما يظهر ذلك بوجه خاص فى الأفعال الكثيرة الشيوع والذيوع مثل: يعمل ويكرم ويضع... الخ، وأنه لما ينهض دليلا قاطعاً على أهمية السياق والمقام فى التبادل

(١) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ١٣٢ : ١٣٨.

اللغوى أن الناس يستطيعون فى مثل هذه الظروف أن يتفاهموا فيما بينهم تفاهماً واضحاً صريحاً لا غموض فيه، أن مقدرة الكلمات على أداء وظيفتها لا تتأثر بحال من الأحوال بعدد المعانى المختلفة التى قدر لها أن تحملها، بدليل أن بعض هذه الكلمات تستطيع بالفعل أن تقوم بعشرات الوظائف فى سهولة ويسر [١]

ويرى الدكتور بشر أن كل كلمة من هذه الكلمات لها معان كثيرة إلى حد ملحوظ فمن معانى يعمل مثلا : يصنع ﴿ يعملونَ له ما يشاءُ من محاريبَ وتماثيلَ وجِفانٍ كالجوابِ ﴾ [٢] ويؤثر « يعمل فيه عمل السحر» ويتصرف ويشتغل ويقوم بالعمل... الخ [٣]، وافق الدكتور بشر أولمان فى التركيب على عنصر المعنى وكان ذلك يقتضى بالضرورة الالتفات إلى ما يستتبع ذلك من قواعد النحو. وإن لم يكن ذلك يتعلق باللغة الإنجليزية فهو ضرورى فى العربية خصوصاً أن عنصر المعنى يؤثر على وظيفة الفعل ففى أحد المعانى يكون الفعل لازماً وهذا يقتضى أن يكون المكون الذى يليه بالضرورة فاعلا، أما إذا كان هذا الفعل متعدياً بمادته اللغوية نفسها التى ورد بها لازماً، فإن ذلك يقتضى أن يليه مكونان أحدهما يؤدى وظيفة الفاعلية والثانى يؤدى وظيفة المفعولية، أضف ذلك إلى ما يتبعه من متعلقات أُخر، كأن يكون متعدياً لمفعولين أو ثلاثة وما يتعلق به من فضلات أُخر، كأشباه جمل وظروف وأحوال، فالفعل العربى نفسه الذى استمده الدكتور بشر من النص القرآنى ﴿ يعمل ﴾، فقد ورد فى الآية التى استشهد بها الدكتور بشر متعدياً، وتعلقت به شبه الجملة (له). والموصول الإسمى (ما) ورد مفعولا به للفعل نفسه، على أن (يعمل) يمكن أن يرد لازماً فى تراكيب أخرى مثل: «يعمل ممدوح بالجامعة». أضف ذلك إلى ظاهرة التضمين التى يمكن أن

(١) انظر المرجع السابق، ص ١٣١.

(٢) سورة سبأ: آية ١٣.

(٣) المرجع السابق : ص ١٣١، هامش الصفحة.

يؤدى فيها الفعل وظيفة فعل أو أفعال أخر فى العربية. ومن هنا فإن عنصر المعنى يؤدى بالضرورة سواء فى الأفعال أو الأسماء إلى تعدد وظيفته النحوية واحتمالها أكثر من وزن، أما الأحرف فهى وحدها التى يقع تبادلها لمواقع بعضها الآخر، فى إطار الوظائف الدلالية وحسب، إذ ليست لها وظائف نحوية يمكن أن تؤديها فى التراكيب العربية وهذا ما أسماه العرب بتعاور حروف الجر بعضها للبعض الآخر.

وأدرك أولمان بنفسه العلاقة بين هذه المعانى المتعددة وبين معانى النحو فهو يرى أنه بالإمكان استغلال كل من تعدد المعنى Polysemy والمشترك اللفظى homonymy أى فى استطاعته أن يتلاعب بالمعانى المختلفة للكلمة، كذلك التلاعب بالكلمات المختلفة المتحدة الصيغة، بالإضافة إلى استغلال الغموض الذى يلازم ترتيب الكلمات وطرائق نظمها النحوى. وتعتمد كثير من الفكر والملح التى تجرى على ألسنة الناس فى الحياة اليومية على هذه الميزة، التى تناولتها كذلك بحوث. ذات مستويات عالية من الدقة. وقام الأستاذ و. إمبسون W. Empson بتصنيفها وتحليلها فى كتابه القيم المسمى «سبعة أنماط من الغموض» Seven Types of Ambiguity [1].

وأولمان يعرض للمسألة على أنها ظاهرة فنية بحتة بالرغم من عقده علاقة وثيقة بين تعدد معنى المكون الواحد وبين ما يترتب عليها من وظائف نحوية خصوصاً أنه استند إلى تناول الأستاذ و. إمبسون W. Empson الذى عدَّ هو الآخر من بين ألوان الغموض التى عرضها فى كتابه الغموض الناشىء بسبب وظائف نحوية. لكنَّ ذلك الغموض يقع فى كثير من الاستخدامات الفنية وغير الفنية فى التراكيب العربية، وتابع الدكتور بشر فى تعليقه على الترجمة أولمان من حيث التركيز على أنها ظاهرة فنية فهو يرى أن التورية تعد نمطاً راقياً من أنماط التلاعب بالكلمات على الوجهين اللذين أشار إليهما

(١) انظر المرجع السابق، ص ١٣٧، ١٣٨.

المؤلف، وهما التلاعب بالمعانى المختلفة للكلمة الواحدة، والتلاعب بالكلمات المختلفة المتحدة الصيغة.

ويكون من النوع الأول ما حدث بين الحجاج وأحد خصومه، إذ قال له موعداً :

لأحملنَّك على الأدهم (يريد القيد) ، فقال الرجل: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب (يريد الفرس) فقال الحجاج : ويلك، إنه لحديد، فرد الرجل: لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً.

ومن النوع الثانى نذكر المثالين التاليين

| | |
|---|---|
| يا سيداً حـــاز لطفاً | له البرايــا عبيدُ |
| أنت الحسينُ ولكن | جفاك فينا يزيدُ |

فيزيد من المشترك اللفظى، إذ قد يكون معناها هنا يزيد بن معاويةُ، وقد يكون معناها يزداد ومن هذا القبيل كذلك قوله :

| | |
|---|---|
| نظرتُ إليها والســـــواك قد ارتوى | بريقٍ عليه للطـرف منى باكى |
| تحدره من فـــــوق درٍّ منضـــــد | ســـناه لأنـوار البروق يحاكى |
| فقلت وقلـــبى قد تقطـــع غيرةً | أيا ليتنى قد كنت عـــود أراك |
| فقالت أما ترضى السواك ؟ أجبتها | وحقـــك مالى حاجة بسواك |

فسواك قد يكون معناها «غيرك» أو «السواك» المعروف [1]

وهناك مثال كان يمكن أن يستثمره الدكتور بشر، فى عقد علاقة بين تعدد دلالة المكون، وبين وظيفته النحوية، ناهينا بالفصيلة التى ينتمى إليها من بين أقسام الكلام العربى وهو :

«جفاك فينا يزيد»

(١) انظر المرجع السابق، هامش ص ١٣٨.

فسياق البيت يقتضى أن يكون «يزيد» هو ابن معاوية وهو فاعل الفعل «جفا»، ولكنّ المعنى يحتمل أن يكون فعلا مضارعاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجملته تشغل وظيفة الخبر، ولم تكن فى الصيغة «يزيد» علامة ظاهرة، فالفعل المضارع مرفوع والفاعل مرفوع أيضاً. وكلاهما علامته الضمة الظاهرة. ولو وردت الصيغة مجرورة على سبيل المثال لأمكن أن تكون هناك قرينة تشير إلى أنه اسم ممنوع من الصرف وفى إطار الاتساع فى نظام اللغة بعامة يجوز أن يعامل خبر جمع التكسير لمن يعقل معاملة خبر جمع التكسير لمن لا يعقل، فيقال: «الرجال مقبلة، القضاة عادلة، الطلاب متفوقة، الزيانب مجتهدة».

المختار فى خبر جمع التكسير لمن يعقل أن يكون مجموعاً مثل المبتدأ اطراداً لقاعدة التطابق بين المبتدأ والخبر فى الجمع مكسراً وسالماً.

وأورد الزجاجى [(١)] باب ما يُحْمَلُ من العدد على اللفظ لا على المعنى.

يقال : «له ثلاث من البط ذكور» تسقط الهاء من ثلاث

وإن أردت الذكور، لأنك حملته على لفظ البط وهو مؤنث

وكذلك : «الخيل، والشاء والبقر وما أشبه ذلك مؤنث كله. فيحمل العدد كله عليه.

وكذلك : «له خمس من الخيل ذكور، وعشر من الإبل ذكور» فإن قدمت الذكور أثبتّ الهاء وأضفت فقلت «له ثلاثة ذكور من الخيل وخمسة ذكور من الإبل.

ومن الاتساع فى نظام اللغة أن يجىء المثنى بلفظ الجمع. ومن ذلك ما أورده الزجاجى فى الجمل يقول [(٢)] : وذلك كل شيئين من شيئين ممّا فى بدن الإنسان من واحد فتثنيتهما جمع، كقولك، «قطعت رؤوس الزيدين»،

(١) انظر : الجمل فى النحو، للزجاجى، ص ١٠٠.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ١٠٠.

و«قطعتُ أيديهما وأرجُلَهُما» قال الله عزّ وجلّ : ﴿ إنْ تتوبا إلى الله فقد صَغتْ قلوبُكُما ﴾ [1] وقال : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَة فاقطعوا أيْدِيَهمَا ﴾ [2]

وقد يجوز أن تقول «ضَرَبْتُ رأسيهما » و«قَطَعْتُ رجليهما»، والأول أكثر من كلام العرب، كرهوا أنْ يَجْمعوا بين تثنيتين فى كلمة واحدة، فصرفوا الكلمة الأولى إلى لفظ الجمع، لأنَّ التثنية جمع فى المعنى، لأن معنى الجمع ضمُّ شيء إلى شيء، وقد يقع على القليل والكثير، قال الفرزدق :

بِمَا فِي فُؤَادَيْـنَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَى　　فيبرأُمُنْهَا هُن الفؤادِ الْمُشعَّفُ

وأورد الدكتور عبد المجيد عابدين فى خلال عرضه لعدم خضوع نظام اللغة للقياس [3] أن القدماء ذكروا أن الواو والنون علامة جمع المذكر السالم مثل: عالمون، وكاتبون، ومحمدون، ومرسلون. لكننا نجد إلى جانب ذلك أسماء قديمة سامية وردت مؤنثة، وقبلت الواو والنون في حالة الجمع، مثل مئون جمع مئة، وسنون جمع سنة، وحرُّون جمع حرَّة... الحجارة السود، وثبون جمع ثبة الجماعة من الناس وكرون جمع كرة، ولغون جمع لغة، هذه الأسماء القديمة ـ فى رأيه ـ وجدت قبل أن يقوى القياس فى اللغة، فقبلت الواو والنون علامة للجمع قبل أن تصبح علامة لجمع المذكر، أو قبل أن يوجهها القياس إلى هذه الوجهة. فإن هذه العلامة فى الأصل كما فى العبرية، كانت للجمع عامة دون تخصيص، ولكن العربية مالت بمضى الزمن إلى جعل الواو والنون للمذكر، وكثرت النظائر والأشباه لهذه الظاهرة خاصة. فأطلق النحاة عليها علامة جمع المذكر السالم. فالشاهد أنه من الممكن أن نفترض أن الصيغ القياسيّة فى العربية مرت بمرحلتين. مرحلة وجدت فيها

---

(١) التحريم، ٤.

(٢) المائدة : ٣٨.

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية، د. عبد المجيد عابدين، ص ٦١-٦٢، ط ١٩٥١ ، مطبعة ، الشبكشى الأزهر بمصر ، القاهرة.

نماذج الصيغ القياسية وحدها، ومرحلة أخذ فيها القياس يقوى ويشيع فنشأت الصيغ القياسية على نمط هذه النماذج، وكثيراً ما تكون الصيغ التى نسميها شاذة بقايا المرحلة السابقة لمرحلة شيوع الأوزان.

وقد وجد من الصيغ الشاذة شواهد فى القرآن مثل ﴿ استحوذَ عليهُم الشيطانُ ﴾[1] وفى لغة العرب مثل «استنوق الجمل، واستتيست الشاة واستفيل الجمل) وهذه الأفعال ليست قياسية، والقياس استناق، واستتاس واستحاذ. كاستفهام واستعان، واللغة تقول أكرم يكرم، وأحسن يحسن بضم حرف المضارعة، وهذا هو القياس، وإلى جانبه سمعنا أحزن يحزن وبه ورد القـــرآن ﴿ فلا يَحزُنْكَ قولُهم ﴾[2] والقياس عندهم أن يأتى الفعل مع فاعله فلا يقال قاموا الرجال، ولا قاما الرجلان. مع أن فى القرآن ﴿وأسرُّوا النجوىَ الذينَ ظلموا﴾[3]

ومع ذلك سموا هذى اللغة تسمية تنطوى على التهكم والسخرية (لغة أكلونى البراغيث) وأوّلوا ما ورد منها فى القرآن، تأويلا يتمشى مع قاعدتهم وقياسهم. ومن الطبيعى أن يجد العلماء عشرات من الشواهد اللغوية تخالف الصيغ القياسية فى النحو والصرف واللغة فى مراحل تطورها لم تسر دائماً سيراً منطقياً. وليست أية لغة فى العالم بخاضعة للمنطق وحده. ولقد أخطأ النحاة ـ فى رأيه ـ حين رأوا أن ألف المد فى أنا زائدة، لأنها تظهر فى الوقف وتختفى فى الوصل فنقول (أنا أخوك) فلا تنطق المد، وإنما قضوا بزيادتها لأنهم وجدوا القياس يقول : إن ألف الوصل التى تزول فى سياق الكلام زائد». ولكنّ المقارنة بين اللغات السامية ترجح أن هذه التى يسمونها ألف مد فى «أنا» هى فى الأصل همزة. وهى العنصر الأساسى فى الكلمة الذى يدل على ضمير المتكلم، وكذلك همزة التعريف قالوا إنها غير أساسية فى الأداء. والأساس لام التعريف ودليلهم على ذلك سقوطها فى سياق الكلام.

---

(١) المجادلة : آية ١٩.

(٢) يس : آية ٧٦.

(٣) الأنبياء : آية ٣.

ولكنَّ المقارنة أظهرت أن الهمزة هى الأساس واللام طارئة على الأداة وعلماء الساميات خصوصاً «وليم رايت» يشيرون إلى أن علامات التأنيث الطارئة على الاسم المذكر إنما هى للكثرة فى العدد، ولا تدل على التأنيث بذاتها. وفقاً للتفكير السامى وما أضفاه على جنس المؤنث من تقديس والحقيقة أن النحاة واللغويين مزجوا فى هذه الظاهرة بين منطق اللغة وبين مسألة الجنس، وعلى هذا الأساس حددوا بعض العلامات التى أشرنا إليها فى بداية الحديث عن إبداع اللغة فى استخدام كل جنس بمعنى الآخر، والاستخدام العربى يؤيد استخدام كل منهما للدلالة على الآخر. ويظل بعد ذلك أمر التفسير أو التبرير للاستخدام متروكاً للعلماء حين يفسرون ذلك بأنه من المجاز أو الاستخدام الخاص أو أية أغراض بلاغية أخرى خاضعة للمقام.

وقد يكون للاستخدام واللهجة الخاصة بالقبائل دور، فى المزج بين الرمز للجنسين بدالٍ واحد، فالقرينة لا تتَّخذُ مميزاً فاصلا للتفريق بين المذكر والمؤنث، ومن ذلك أن يكون الاسم الذى فيه علامة التأنيث واقعاً على المذكر والمؤنث مثل نعامة، وبقرة، وجرادة، والهاء فى تلك الكلمات وغيرها مما يجرى مجراها. لا يقصد بها التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد فكرهوا أن يقولوا : عندى شاه وبقر وجراد وهم يريدون الواحد، فلا يقع بين الواحد والجميع فصل، فجُعلَتْ الهاء دليلا على الواحد[1] وقد يكون الاسم واقعاً على المذكر والمؤنث ولا علامة للتأنيث فيه كقولهم : عقرب ذكر وعقرب أنثى [2] وربما بنوا فى هذا القسم الأنثى على الذكر، فكلمة «برذون» للجنسين. ولكن ورد عنه «برذونة» قال النابغة الجعدى

وبِرذَوْنَةٍ بلَّ البراذِيـــــن ثغْرُهَا وقد شرِبَتْ فى أولِ الصيف أُيِّلاً

وقال الشاعر :

---

(١) انظر المذكر والمؤنث، الفراء، ج١، ص ٩، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٥م.
(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى، ٥٨/١.

أرَيتَ إذ جالت بك الخيلُ جولةً وأنتَ على بِرْذَوْنَةٍ غيرِ طائلِ

وحمار للذكر، وحمارة للأنثى، وأسد وأسدة، قال السجستانى «أظن أنهم ألحقوا الهاء لأنه كان يقال للأسد اللبوء، فذهبت هذه اللغة ودرست»، ولكنَّ أبا بكر الأنبارى يرى أن هذا ليس كما قال «لأنه لم يحك أحد من أهل اللغة اللبوء بغير هاء» والهر يقع على الذكر والمؤنث، ولكن وردت هرة. قال النبى ﷺ: «دخلت امرأة النار فى هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تسقها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» والفرس يقع على المذكر والمؤنث وقد حكى الفراء «فرسة» [1].

ومما يقع على الذكر والمؤنث الجيأل، وهو الضبع. يقال: جيال أنثى وتسمى الأنثى جيّالة» [2] ومن استعمال الجيأل مذكراً

يجرهن الجيأل الشرائب

ومن استعماله مؤنثاً

وجاءت جيألٌ وأبو بنيها أحمُّ المأقيين به خُمَاعُ

والذئب يقع على المذكر والمؤنث. وحكى أبوزيد، يقال للأنثى من الذئاب ذئبة، وورد مثل ذلك عند ابن السكيت [3] والطائر يقال للذكر والأنثى ولكن يونس حكى: يقول بعض العرب: هذا طائر حسن، وهذه طائرة حسنة [4] ويقال للذكر من الخنفس خنفس وهذا عند العقيليين، وبنو أسد يقولون للخنفساء خنفسة [5]

وشىءٌ مما ذهب إليه وليم رايت وعلماء الساميات من حيث أن علامات

---

(١) المرجع السابق ٦٦/٢ ،وما بعدها.

(٢) انظر المرجع السابق، ٦٦/١ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ١: ٨٨.

(٤) المرجع السابق: ١٠١/١.

(٥) المخصص ابن سيده ، ١١٥/٦، ط١، سنة ١٣١٦ بولاق.

التأنيث وضعت فى الأصل للدلالة على الكثرة، قال به ابن جنى فى علامة المبالغة حين توقف أمام اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفة المؤنثة، نحو رجل علامة وامرأة علامة، ورجل نسابة وامرأة نسابة، وذلك أن الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هى فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هى فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعلت تأنيث الصفة إمارة لما أُرِيْد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أو مؤنثاً [1]

وهناك بعض الصفات التى تختص بالمذكر، وأصل استعمالها فى اللغة كثرة استعمالها معه، لذلك يقال «امرأة عاشق» لم يدخلوا علامة التأنيث فيه، لأنه مذكر فى الأصل، وذلك أن الرجل يوصف بهذا أكثر مما توصف به المرأة، ومما وصفوا به الأنثى، ولم يدخلوا فيه علامة التأنيث لأن أكثر ما يوصف به الذكر قوله : أمير بن فلان ووصى، وفلانة وصى فلان ووكيل فلان، ألا ترى أن الإمارة والوصية والوكالة الغالب عليها أن تكون للرجال دون النساء [2]

ويشبه ذلك أن تكون هناك صفة خاصة بالمؤنث لم يدخلوا معها علامة التأنيث إلا أن النساء أغلب على هذا الوصف مثل عانس، وطالق، وحائض وكذلك يقولون امرأة قاعد، إذا أرادوا أنها قعدت عن الولد ويئست منه فهذا وصف لا يكون إلا للنساء، ولا يحتاج فيه إلى أى علامة للتأنيث، قال حميد ابن ثور:

إزاء معاش لا يزال نطاقُها شديداً وفيه سؤرةٌ وهى قاعد

والاستعمال السياقى له دوره فى إلحاق العلامة وعدم إلحاقها، وهو هنا مرتبط بالمعنى، فإن تركيب «امرأة طاهر» معناها طاهر من الحيض. لذا جاءت

(١) انظر الخصائص لابن جنى، حققه محمد على النجار، دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٦، ٢٠١/٤.

(٢) المخصص لابن سيده.، ٣٥/١٧، ٣٦.

كلمة طاهر بلا علامة، لأن «الحيض» مما تختص به المرأة، أما التركيب «امرأة طاهرة» فمعناه نقية من العيوب والدنس فقيل طاهرة، وهذا الاستعمال يوضح أن التاء تؤدى إلى الاختلاف فى الدلالة [1]

والحقيقة والمجاز من المباحث التى تسهم فى تعدد دلالة المكون وقد أشار «أولمان» إلى ذلك مراراً، فالحقيقة هى اللفظ الذى يدل على موضوعه الأصلى، والمجاز هو ما يراد به غير المعنى الموضوع له فى اللغة، وهو مأخوذ من قولهم «جزت من هذا المكان إلى هذا المكان» إذا تخطيته إليه، فالمجاز اسم للمكان الذى يجاز فيه، وحقيقته الانتقال من موضع لموضع فاتخذوه لنقل الألفاظ نحو قولك: «زيد أسد» فزيد إنسان والأسد هو الحيوان الضارى المعروف وقد جزت من الإنسانية إلى الأسدية بوصلة بينهما، وهى صفة الشجاعة، فلابدَّ إذاً من هذه الوصلة ليمكن الانتقال، ويرى بعض علماء البيان أن المجاز أولى بالاستعمال من الحقيقة فى باب الفصاحة والبلاغة لأن إثبات الغرض المقصود فى نفس السامع بالتخييل والتصوير حتى يكاد ينظره عياناً أحسن وقعاً فى النفس.

إن حقيقة «زيدٌ أسدٌ» هى «زيدٌ شجاعٌ» وهذا لا يتخيَّل منه السامع سوى أنه رجل ذو جرأة وإقدام، فإذا قلنا «زيد أسد» تمثلت لنا صورة الأسد فى قوته وبطشه، وهذا ما لا جدال فيه، أما الكلام الذى يجوز حَمْلُ معناه على الحقيقة وعلى المجاز فيجب حمله على الحقيقة ما لم يكن فى حمله على المجاز فائدة، لأن الحقيقة هى الأصل والمجاز هو الفرع ولا يُعدلُ عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة [2] ولا شك أن التعبيرات المجازية هى أوسع أبواب الاختيار أمام الشاعر والكاتب وهو يشمل الأقسام البلاغية الثلاثة: الاستعارة ويتبعها التشبيه والمجاز المرسل والكناية.

---

(١) انظر المذكر والمؤنث، الفراء ١/١٥٠.

(٢) انظر دقائق العربية : أمين آل ناصر الدين ، الناشر محمد سعيد محمود، طبعة أولى سنة ١٩٥٢م، ص ١٨٧ ، ١٨٨.

في إطار تعريف القرافي لمصطلح الاستثناء يورد أن الثنيي والرد والعطف، إنما يعقل في الحقيقة في الأجسام دون المعاني، فإن آن الكلام لا يبقى زمنين ولا يجتمع منه حرف مع حرف، بل الموجود فيه دائماً حرف فقط، وما لا يوجد منه دائماً إلا حرف فرد، كيف يتسور فيه التثنيي ورد بعض على بعض، مع أن رد البعض على البعض يعتمد بقاء البعض حالة الرد؟ فيتعين أنه مجاز ويكون من مجاز التشبيه لأن رد الجسم بعضه على بعض يصيره أنقص مما كان في رأى العين وهذا الاستثناء ينقص المعنى في التعقل عما كان عليه، فاشتبها في التنقيص، فأطلق عليه الاستثناء، على سبيل الاستعارة، وهذا الوجه يعمل الاستثناء والثنايا والثنوى [1]

يشير سيبويه إشارات متعددة لما يسميه «الاتساع في الكلام» [2] ويعنى به الخروج عن حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النحو.

فمن ذلك إضافة المصدر لزمنه، فكأنه زمن الفعل أُجْرِيَ مجرى فاعله، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ [3] فالليل والنهار لا يمكران ولكن المكر فيهما [4] ويعد من الاتساع القلب، مثل قولهم : أدخلت في رأسي القلنسوة [5] وإيقاع الفعل لفظاً على غير من هو له في المعنى، مثل قوله تعالى: ﴿ واسألْ القريةَ التي كنّا فيها والعيرَ التي أقبلنا فيها ﴾ [6]، وإنما يريد أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا، وأكثر أمثلة «الاتساع» تدخل في باب المجاز عند البلاغيين، لكن سيبويه يكتفي

---

(١) الاستغناء في الاستثناء، القرافي شهاب الدين أحمد تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، طبعة أولى سنة ١٩٨٦م، ص ١٥.

(٢) الكتاب/ سيبوية، تحقيق عبد السلام هارون، (٨٩/١ - ٩٢، ١٠٨، ١١٤، ١٦٩، ٢٠٦، ٢٠٧).

(٣) سبأ : آية ٣٣.

(٤) انظر المرجع السابق، ٨٩/١.

(٥) المرجع السابق، ٩٢/١.

(٦) سورة يوسف : آية ٨٢.

بإثبات علة واحدة وهى الاختصار، والحذف هو أحد العوامل الطبيعية التى تؤثر فى اللغة، وأكثر المجازات فيها الحذف، والاختصار، ويمكن أن تعد منه كما عدها سيبويه، وشأن المجاز عظيم فى الإبداع اللغوى، لكن الحذف أوسع كثيراً، وقد نظر سيبويه إلى الحذف (وهو مجاز أيضاً) من جهة الإعراب، لكن للمحذوف تأثيراً عميقاً فى المعنى يتجاوز مبدأ «الجهد الأقل» فحذف ما شأنه الذكر يبرز المذكور، إلى جانبِ الاستغناء عن العلاقات النحوية العادية التى لا تحتاج إلى إظهار، وربما حَسُنَ تركها لفطنة المخاطب، ولا شك أن تجاوز العلاقات النحوية العادية، أو «الاتساع فى الكلام» كان أحد الأبواب التى فُتحَت لعلم الأسلوب، وإن لم يكن أوسع هذه الأبواب، وأن الحذف والاختصار كان ركناً مهماً فيه.

إنَّ حياة اللغة مرآة لحياة الإنسان التى يستخدمها لقضاء حاجاته وأغراضه وإذا عددنا اللغة مبدعة، فليس ذلك إلا صدى لحياة الإنسان التى يعتريها كل يوم الجديد نتيجة لحركة التطور التى تطرأ على الكون بأسره والتطور فى اللغة أمر حتمى يشبه أن يكون وجهاً من وجوه التطور فى الحياة نفسها، وهو فى معناه البسيط التغيير الذى يطرأ على اللغة سواء فى أصواتها أو دلالة مفرداتها، أو فى الزيادة التى تكتسبها اللغة أو النقصان الذى يعيبها، وذلك كله نتيجة عوامل مختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الأمم فى كافة مجالاتها وليس من شك أن التطور اللغوى مرتبط بسنين التطور العام فى حياة الإنسان. واللغة ظاهرة اجتماعية تتأثر بكل ما يعترى الإنسان من أحوال عامة يشترك فيها جميع أفراد الأمة الواحدة فى فترات حياتها. وليس فى إمكان أمة من الأمم أن تقف تطور لغة من اللغات، أو جعلها تجمد على وضع خاص، ذلك أن الأمة نفسها لا يمكنها أن تتصف بذلك، حيث تتضافر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما إلى ذلك فى تشكيل البنية العامة للأمة مع مرور الأيام.

وتتأثر اللغة فى تطورها وارتقائها بعوامل عامة كثيرة، ويعد التغير فى المعنى جانباً من جوانب التطور اللغوى، وهناك أسباب كثيرة لتغير المعنى منها ما هو

معروف مألوف لنا من قبل. وهو الحاجة إلى كلمة جديدة أو كلمة أقدر من غيرها على التعبير عن المقصود ومنها ما هو مرتبط بأية حاجة عملية (١)

وهناك نظريات متعددة توضح أسباب تغير المعنى. منها ما يراه اللغوى الفرنسى «أنطوان مييه» من أن هناك ثلاث مجموعات رئيسية من الأسباب التى تكمن خلفها تغيرات المعنى فى العادة وهى أسباب لغوية وتاريخية واجتماعية. وإذا كان شأن اللغة التغير والتبديل وعدم الثبات الذى يعترى وحدتها ودلالاتها. فليس من الضرورى أن يسرى هذا التغير على القواعد التى وضعت لهذه اللغة لكن الذى يمكن أن يحدث أن يطرأ التبدل وعدم الثبات على وظائف وحدتها تبعاً لتغير دلالتها، ذلك أن الوظيفة تعتمد على المعنى وطالما أن المعنى متغير ومحتمل فلابد أن يعترى هذه الوحدات لون من تعدد الوظائف واحتمالاتها وللتطور الدلالي فى ظواهره العامة ثلاثة أنواع :

١ ـ تطور يلحق القواعد المتصلة بوظائف الكلمات وتركيب الجمل وتكوين العبارة، وما إلى ذلك كقواعد الاشتقاق والصرف والتنظيم، وذلك كما حدث فى اللغات العامية المتشعبة من اللغة العربية إذ تجردت من علامات الإعراب، وتغيرت فيها قواعد الاشتقاق، واختلفت مناهج تركيب العبارات وتلك أمور تؤثر فى بيان الدلالة والمعنى.

٢ ـ تطور يلحق الأساليب كما حدث فى لغات المحادثة العامية المتطورة عن العربية، كما حدث للغة الكتابة فى عصرنا الحاضر تميزت أساليبها عن أساليب الكتابة القديمة تحت تأثير الترجمة والاحتكاك بالآداب الأجنبية ورقى التفكير... الخ.

٣ ـ تطور يلحق معنى الكلمة نفسه ويظهر فى أشكال عديدة.

وأسباب تغير المعنى تتشابه كثيراً فى اللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية كالإنجليزية مثلا. اللهم ما كان مختصاً بالبيئة المحلية والظروف اللغوية

---

(١) انظر دور الكلمة فى اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة د. كمال بشر ، ص ١٥٥.

الخاصة. كما لاحظ أن مظاهر التطور الدلالي تبدو متشابهة.

وقد عدّدَ «بالمر» نقلا عن العالم اللغوى الأمريكى «بلومفيلد» أنواعاً من تطور دلالة الألفاظ منها :

| | |
|---|---|
| ١ ـ تضييق الدلالة أو تخصيصها | Narrowing |
| ٢ ـ توسيع دلالة اللفظة | Widening |
| ٣ ـ نقل دلالة اللفظة إلى شئ يقارب دلالاتها الأصلية مكاناً أو زماناً | Metonymy nearness space or time |
| ٤ ـ تغير مجال الاستعمال عن طريق المجاز | Metaphor |
| ٥ ـ نقل المعنى من الكل إلى الجزء والعكس | Sgnecdoche (Whole/ Sorr Melation) |
| ٦ ـ نقل المعنى من الأقوى إلى الأضعف | Heberbple |
| ٧ ـ نقل المعنى من الأضعف إلى الأقوى | Litotis |
| ٨ ـ انحدار الدلالة أى نقل المعنى من الأفضل إلى الأدنى | Degeneration |
| ٩ ـ تسامى الدلالة أى نقل المعنى من الأدنى إلى الأفضل(١) | Elevation |

وقد رأى عبد القاهر أن اللفظ وحده لا يتصور عاقل أن يدور حوله بحث من حيث هو لفظ إنما من حيث دلالته يدور البحث فيه، وأن المعنى لا يتصور عاقل أن يدور حوله بحث من حيث هو خاطر فى الضمير إنما من حيث أنه حمل فى لفظ يدور البحث فيه، وأن المعنى مقيد فى تحديده بالنظم الذى يؤدى به فلا يمكن أن يختلف النظمان ثم يتحد المعنى تمام الاتحاد (٢) والألفاظ عند عبد القاهر رموز للمعانى المفردة التى تدل عليها هذه الرموز أو

---

(١) انظر : Palmers, Semantics, Cambridge University Press, Cambridge 1967, p. 11-12.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: «بلاغته ونقده» د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات ، الكويت ط١٩٧٣، ص ٥: ٢٤.

مجرد علامات للإشارة إلى شيء ما وليست للدلالة على حقيقته. والإنسان يعرف مدلول اللفظ المفرد أولا ثم يعرف هذا اللفظ الذى يدل عليه ثانياً (١) ولذلك فإن الدلالة على حقيقة الشيء لا تكون إلا إذا نظمت تلك الألفاظ في سياق معين، وتتضافر الألفاظ والمعانى عند عبد القاهر فى أداء الدلالة المقصودة، لأن الألفاظ خدم المعانى والمصرفة فى حكمها، والمعانى هى المالكة سياستها المستحقة طاعتها.

وقد بدأ المحدثون من النقطة التى وصل إليها عبد القاهر. ونظريته فى النظم. وهى نفسها التى سماها المحدثون بعد جهود طويلة «بعلم الصيغ» أحد فروع علم اللسان فهم يرون أن «اللغة البشرية لا تقف عند استعمال الألفاظ المفردة، إذ تنتظم تلك الألفاظ مجموعات تختلف تبعاً للمعنى الذى تعبر العبارة عنه وهى ما تسميه الجمل وجميع الكلمات فى جمل تلك خاصية الإنسان، ومن الواجب أن تؤلف تلك الجمل تبعاً بطرق تحددها طبيعة كل لغة، وتلك الطرق هى ما يعرف بعوامل الصيغة، وعوامل الصيغة يمكن أن تكون إما صوتاً خاصاً وإما نظماً محدداً للكلمات، وهاتان الوسيلتان مختلفتان من ناحية الشكل. ونحن نسمى دراسة النوع الأول بعلم «الصيغ»، والنوع الثانى بعلم «النظم والتراكيب» ولكنهما فى النهاية يؤديان الوظائف نفسها ومن ثم كان هناك مجال لجمعها فى باب واحد من علم اللسان هو باب النحو .

إن الفصل بين الألفاظ ودلالتها المختلفة وبين الجمل هو ضرب من المستحيل، وقد رأى الأستاذ «أنطوان مايبه» فى بحثه عن ــ علم اللسان ــ أن التمييز بين الجمل المؤلفة فى مجموعة من الكلمات حسب قواعد النحو المقررة، وبين وظيفة تلك الصيغ المتكونة من جراء ذلك إنما هو تمييز أحمق (٢)

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) انظر : للأستاذ انطوان مايبه فى مقال «منهج البحث فى اللغة»، مترجم، وملحق فى كتاب «النقد المنهجى عند العرب» دكتور محمد مندور، دار نهضة مصر، سنة ١٩٦٩، ص ٤٤٥، ٤٤٦.

[٢] درج علماء اللغة المحدثون وعلماء الأسلوب على رصد درجات من الانحراف، منها درجة الانحراف فى «الخصائص الاختيارية»، وهذا النوع من الانحراف يتم بناءاً عليه إنشاء علاقات جديدة بين كلمات من مجالات دلالية مختلفة، لا علاقة بينها فى الواقع، وهو «انحراف» يعدُّ تصادماً مع بعض الخصائص النحوية، وذلك أن كل كلمة فى اللغة تنتمى إلى مجال تصنيفى معين قد يكون بحسب المعنى، أو بحسب الصيغة، أو بحسب نوع الكلمة، أو غير ذلك من أنواع التصنيف المعجمى أو الصرفى أو النحوى أو الدلالى.

وكل كلمة من مجال دلالى معين لها كلمات من مجالات دلالية تصنيفية أخرى تستجيب لها فى علاقة نحوية معينة كالفاعلية أو المفعولية أو الإخبار أو الحالية أو الإضافة أو النعت... الخ. وتكون هذه العلاقة مقبولة فى المستوى الحيادى فى اللغة. فمثلا ليس كل اسم صالحاً لأن يكون فاعلا للفعل «ضرب» فى المستوى الحيادى، بل هناك أسماء من مجالات دلالية بعينها تصلح لذلك، ينبغى أن تحدد شروطها فى قوانين المفردات مثل «محمد ـ الرجل ـ الولد... » ولذلك يختلف المعنى إذا خرج الفاعل عن نطاق هذا المجال، وتقل درجة الصحة النحوية وفقاً لكلام تشومسكى. ولكنها تظل مقبولة على مستوى آخر، كأن يُقَال «ضرب الله مثلا » وكذلك إذا اختلف مجال المفعول أو ما يأتى فى مكانه ـ مثل «ضرب الرجل فى الأرض» أو «ضرب أخماساً فى أسداس»، أو «ضرب ٨ × ١٠ » وهكذا.

وعندما توصف قواعد اللغة بدقة فى مستو معين من مستويات استعمالها وتتحدد فى هذه القواعد مواضع مكونات الجملة، والعلاقات بينها، والتطابق الإجبارى، أو الاختيارى بين أجزائها، والعلامات اللغوية التى تخص كل مكون من هذه المكونات، يصبح من السهل قياس درجات الميل عن هذا المعيار الدقيق.

ولكن المشكلة فى اللغة العربية أن هذه المعايير حددت على أساس نصوص مختارة من الشعر والنثر على السواء، فقد كان النحاة يستشهدون

بالشعر والنثر دون فصل بينهما أو تحديد لمستوى الأداء فيهما، ومع ذلك فهناك مبادىء لغوية واضحة تحدد الرتبة لبعض العناصر فعلا، وتحدد الوصف الدقيق لكل مكون من مكونات الجملة، ومن هنا يمكن قياس درجات الابتعاد عن «الأصل» المقرر، أو الالتزام به، ومعنى ذلك أن تصبح الدراسة الأسلوبية رصداً لما يختاره الشاعر من أوجه الاستعمال الممكنة واتخاذ الأصل المقرر معياراً يقاس عليه ويوزن به .

مثال ذلك: تقرر القواعد النحوية أن رتبة «المفعول به» التأخر عن الفاعل فى الجملة وتجوّز هذه القواعد أن يتقدم المفعول به على الفعل، أو على الفاعل ما لم يلتزم بوضع من هذين لسبب لغوى يقتضى ذلك، ومن هنا قد نلاحظ أن بعض الشعراء مثلا يلجأ إلى تقديم المفعول به على الفاعل، ويكرر ذلك فى أحد نصوصه حتى يصبح هذا ملمحاً أسلوبياً بهذا النص، فإن هذا يعد «انحرافاً» عن المعيار ولابد أن كل انحراف بهذا المعنى تصحبه دلالة هامشية خاصة به تكتسب من السياق الذى يرد عليه النص المدروس، فإذا أمكن تحديد النظام اللغوى معياراً للغة التى هى مجال الدراسة، فإن ظواهر الاستعمال اللغوى أى ظواهر الأداء أو الكلام تقابل فى هذه الحالة بمستويات النظام اللغوى المخزون فى الذهن، ويدرَك الأسلوب ـ حينئذ ـ على أنه انتهاك لنظام اللغة، ولا يتناقض هذا التصور ـ كما يقول برند شبلنر ـ الحقيقة الواضحة وهى أن ظواهر الكلام بوصفها تحقيقات فردية شخصية ـ تنحرف بدرجة مؤكدة عن الوصف العام لنظام اللغة. كما أن مستوى المقارنة الذى يوضع تحت تصرف التحليل اللغوى لا يمكن أن يكون اللغة نفسها بل الوصف العلمى للغة، ومن الوجهة النظرية لابد من وجود فروق بين النظام اللغوى «المعيار» وظواهر الاستعمال اللغوى «ظواهر الأداء» (١)

---

(١) انظر علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب ـ البلاغة ـ علم اللغة والنص، ص ٦٨، بند شبلنر، ترجمة د. محمود جاد الرب، ط أولى ، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة سنة ١٩٨٧ .

لقد حدثت مناقشات واسعة فى مجال علم النحو التحويلى التوليدى عن درجة «النحوية» والقبول، وعن المستويات اللغوية التى يمكن فيها ملاحظة هذه الظواهر، وهكذا أمكن التمييز بين المخالفات فى الخصائص الاختيارية والانحرافات عن القواعد النحوية والانحرافات الدلالية وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلا فى الفصل الأخير من البحث.

إذا كان المجاز فى الاستخدام العربى هو كسر العلاقة العرفية بين مكوناته فى التركيب والخروج على منطق اللغة وقوانينها، فإن هذا اللون من الإبداع فى استخدم اللغة واكبه، أو بالأحرى تلاه لون من الإبداع فى الظواهر اللغوية والنحوية أى فى المصطلحات ووظائف الحركات والحروف، بل وفى أقسام الكلام ذاتها، إذ الأصل أن تكون قواعد اللغة أكثر تحديداً ودقة من ظواهر اللغة الأخرى سواء الفنية أو البلاغية أو التفسيرية، لكن واقع اللغة لا يحكمه هذا التحديد الدقيق، فأقسام الكلام العربى وهى الإسم والفعل والحرف التى يفترض أن يكون بينها فواصل حادة بحيث لا ينتمى أحد هذه الأقسام إلى القسمين الآخيرين، أى تكون هناك مميزات يتسم بها كل قسم ويعرف بها إذا ورد فى تركيب ما من حيث عدد الأحرف أو الصيغ التى يرد عليها هيئتها أو العلامات التى تصاحبه فى التركيب.

فالتنوين الذى وضعه النحاة العرب علامة من العلامات التى تميز الاسم عن قسيميه الآخرين، قد يرد مقترناً بالحرف أو الفعل وقد دلت الشواهد العربية على ذلك كقول الشاعر :

أقْلى اللـَّوْمَ عَاذِلَ والعتابن    وقولى إن أصبت لقد أصابَنْ (١)

فالتنوين طرأ على الاسم المنصوب «العتابا» كما دخل على الفعل الماضى «أصاب» وهم يسمونه تنوين الترنم الذى يدخل على القوافى المطلقة.

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٨/١ الطبعة العشرون، دار التراث، سنة ١٩٨٠م -١٤٠٠هـ.

ويقول النحاة خصوصاً ابن مالك إن الهدف منه يعد موسيقياً بالدرجة الأولى، وظاهرة تنوين الاسم المنصوب متحققة فى اللغة العبرية، لكنها تحدث فى التراكيب العادية من لغة أسفار العهد القديم «سفر التكوين» وهذا اللون من التنوين يطرأ على الأسماء فى العربية أيضاً كما فى قول الراجز رؤبة ابن عجاج:

وقاتم الأعماقِ خاوى المخترقن    مُشْتَبَه الأعلام لمّاعِ الخَفَقْنَ [1]

فهذا اللون من التلوين طرأ على الاسمين «المخترق ـ والخفق» وهم يدعونه بالتنوين الغالى. والغلو فيه حادث من اكتمال تفعيلات البيت دون الحاجة إلى هذا التنوين.

وإذا بررنا هذا اللون من التنوين بأن وروده لإحداث إيقاع موسيقى وحسب، فإن التنوين قد دخل على حرف من حروف العربية «قد» فى الشاهد

أَزِفَ الترحلُ غير أن ركابنا    لمّا تزل برحالنا وكأن قدٍ [2]

وهذا التنوين بطبيعة الحال ليس من أجل الترنم، فالقافية فى هذه الحالة مقيدة، وتنوين الترنم يطرأ على القوافى المطلقة، وما دخل على «قد» يسمونه تنوين العوض. ويقدرون المحذوف بـ «كأن قد زالت».

وهذا التنوين يرد فى غير لغة الشعر كما فى قوله ﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾ [3] أى حين بلغت الروح الحلقوم ودخول التنوين على الاسم والفعل والحرف. لا يجعله فى النهاية علامة تميز الاسم عن قسيميه، والنحاة يوظفونه لهذا الغرض أضف ذلك إلى وزن (أفعل) الذى يجعله النحاة مختصاً بالأفعال دون الأسماء والحروف، فللأسماء أوزان مختلفة بطبيعة الحال ومتعددة لا تتوفر

---

(١) انظر المرجع السابق، ٢٠/١.

(٢) المرجع السابق، ١٩/١.

(٣) سورة الواقعة آية ٨٢-٨٣.

عليها فى الحروف التى لا يتجاوز كل منها حرفين فى الأغلب الأعم لكن هناك أوزاناً للأسماء ترد على صيغة «أفعل» مثل «أبيض وأسود وأكمل»، ومثله «يزيد ويشكر» على وزن «يفعل» ويمكن أن تكون أفعال مضارعة مرفوعة بالضمة كما يمكن أن تكون أسماء مرفوعة أيضاً بالعلامة نفسها غير أن النحاة، وضعوا لهذه الصيغة فى حالة واحدة من حالاتها الإعرابية. وهى الجر حيث يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا أن تكون هذه الأسماء معرّفة أو مضافة فحينئذ تجرّ بالكسرة، وذلك لأن التعريف والإضافة من خصائص الأسماء وهاتان الحالتان تكفيان لتميز الأسماء التى ترد على هذا الوزن نفسه فى الاستخدام العربى، لكن ليست هناك سمات نحوية مميزة كافية لتميز انتماء هذه الصيغة إلى أى من القسمين فى حالتى النصب والرفع.

وهذا النموذج يعكس لنا مدى تداخل الظواهر اللغوية التى كان يجدر أن تكون هى المحدد لظواهر الاستخدام اللغوى العربى.

ولعل هذا الأمر هو ما جعل دراسة اللغة عموماً. واللغة العربية خصوصاً ـ من الصعوبة بمكان بحيث لا يستطيع الدارس ألا يصل إلى مبتغاه فى دراستها بسهولة ويسر.

وبإزاء هذه الظاهرة أى التداخل بين أقسام الكلام من حيث عدد الحروف ومن حيث الصيغة، وكذا العلامات والقرائن، نلمس ظاهرة تدعو إلى التفكير فيها وهى مسألة الشواهد العربية التى يفترض فيها أنها ترد للتدليل على وقوع الظواهر اللغوية فى الاستخدام العربى لكنها غالباً ما ترد فى كتب النحو عقب قاعدة نحوية معينة لتثبت أمراً مخالفاً للقاعدة يسمى عادة عند الدارسين شذوذاً فى الاستخدام بالرغم من أنه ورد فى كلام العرب وهذا الأمر هو مكمن صعوبة دراسة النحو العربى من واقع كتب النحاة المتقدمين لدى الدارسين المعاصرين خصوصاً طلاب الجامعة.

فالأمثلة فى كتب النحو واللغة التى ترد فى المؤلفات الأوربية والأمريكية

غالباً ما ترد لإثبات القاعدة النحوية أو الظاهرة اللغوية، وما عدا ذلك يطلقون عليه «انحرافاً فى الاستخدام» ويسمون التركيب الوارد فيه الاستخدام الشاذ بغير الصحيح نحوياً Ungrammatical ويرمزون له بنجمة Star (*) أما ما يتعلق بكسر العلاقة العرفية فى الاستخدام فيدعونه انحرافاً أسلوبياً أو بلاغياً، بينما لا يَعُدُّ النحاة العرب الشواهد المخالفة للقاعدة التى يريدون إثباتها شذوذاً، لأنها وردت على ألسنة الفصحاء، وهذا صحيح لايخالفهم فيه أحد، وعلى هذا تكون القاعدة التى قالوا بها هى التى تحتاج إلى وصف آخر جديد.

فلقد أصبح لدينا طرفا معادلة أحدهما ثابت وهو الاستخدام العربى والآخر متغير وهو القاعدة النحوية، والطرف المتغير غالباً ما يقبل نقله، أو تحريكه فى لغة الرياضيات وتبعاً لحركته يتغير وصفه، بل يتغير نوع حركته ذاتها.

والنحاة جعلوا لحروف المعانى دلائل، يُستَدَلُّ بها عليها، فى التركيب. منها عدد أحرفها، ومنها عدم تحديدها بصيغ وأوزان كتلك التى نجد عليها الأفعال والأسماء. وفى إطار عرض السيوطى لحروف الجر التى خصَّص لها كتاباً فى «مطالعه» بعنوان «باب المجرورات وما حملَ عليها من المجزومات» نجده يعرض للحرف «على» وهو يقول ذلك صراحةً وفى أثناء الحديث يذكر أن «على» اسم بل ويدلِّل على ذلك بما ورد من كلام العرب يقول السيوطى: «الخامس «على» ـ ويقصد الخامس من حروف الجر ـ وتَرِدُ اسماً بمعنى فوق فيدخل عليها حرف الجر قال الشاعر :

غدت من عليه بعد ما تَمَّ ظِمؤُها    تصلُّ وعَنْ قيضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ » (١)

والشاهد فيه قوله «من عليه» حيث ورد «على » اسماً بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر عليه.

والحرف لا يدخل على حرفٍ مثله فيجره وبهذا يصبح للحرف موقع

---

(١) انظر : المطالع السعيدة للسيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، تحقيق د. طاهر حمودة، ص ٤٠٠، الدار الجامعية، سنة ١٩٨١م.

إعرابي وهذه خصيصة من خصائص الاسم. وقد كُسِرَت هذه العلاقات النحوية في الشاهد كما أشرنا إلى كسر العلاقات العُرفيَة بين المكونات في التركيب العربي بسبب المجاز والأغراض الفنية و«الكاف» ترد اسماً مرادفة لمثل فتجرُّ بالحرف كقوله :

يضحكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِ (١)

والشاهد فيه قوله «عن كالبرد» حيث وردت الكاف اسماً بمعنى «مثل» ووقعت اسماً مجروراً.

وبالإضافة كقول الشاعر :

ترميهُم حجارةٌ من سجيل     فصُيِّروا مثل كَعَصْفٍ مأكولْ

والشاهد فيه قوله «مثل كعصف» حيث وردت الكاف اسماً بمعنى مثل ووقعت مضافًا إليه (٢)

و«من» تَرِدُ اسماً مفعولا كقوله تعالى: ﴿ فأخرَجَ به مِنْ الثمراتِ رزقًا لكم ﴾ (٣)

أعرب صاحب الكشَّاف «مِنْ» مفعولا به لأخرج، و«رزقًا» مفعولا لأجله.

قال : وكذا حيث كانت «مِنْ» للتبعيض فهى في موضع المفعول به، قال الطيبى وإذا قُدِّرَت مفعولا كانت اسماً كـ «عن» في قوله تعالى : ﴿ مِنْ عن يميني ﴾ (٤) وفي إطار حديثه في المقدمات عن الإعراب والبناء، وانبناء فكرتهما على أقسام الكلام والحدود بينها. فهو يرى أن الحرف لا ينقسم إلى مبني ومعرب كما انقسم الاسم والفعل، بل هو مبنى لا غير، وهذا أمر

---

(١)، (٢) انظر : المرجع السابق، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) سورة البقرة، آية : ٢٢.

(٤) انظر : المطالع السعيدة للسيوطي، ص ٤١١.

مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتض للإعراب لأن الحروف لا تتصرف، ولا يعتقب عليها من المعانى وما يحتاج إلى الإعراب وأما قول أبى طالب : «ليت شعرى مسافر بن عمرو» و«ليت يقولها المحزون»، «فليت» هنا اسم، لأن المراد لفظها كما قال الآخر :

ألامُ على لوٌ ولو كنتُ عالِماً     بأعقابِ «لَوٌ» لم تَفُتْنى أوائلُه

والشاهد هنا مجىء «لو» مقصوداً لفظها لا معناها، ولذلك تُعامل معاملة الأسماء، وكذلك الأمر فى العبارة السابقة «ليت يقولها المحزون» فإن ليت قُصِدَ لفظها (١)

والحقيقة أن السيوطى اعتمد على الوظيفة النحوية فى تعضيض رأيه فى اسمية الحرف الذى يعرض، فالأحرف السابقة «على، الكاف، من، ليت، لو» لا تضيف لدلالة التركيب الذى وردت فيه جديداً، وكان من الممكن عدّها أحرفاً زائدة غير أن اقترانها بأحرف جر أخرى سابقة عليها، جعله يَعُدُّها أسماءً مجرورة، ومن ثمّ فهي فى محل جر، والأسماء وحدها هى التى تحظى بالمحل الإعرابى، ولذا عدّت هذه أسماءً فى هذه المواضع وهناك جانب آخر من الوظائف وهو الوظائف الدلالية، تلك التى أعانت السيوطى ومن سبقه من النحاة المتقدمين على عرض تبادل أحرف الجر لوظائف بعضها البعض، فلكل حرف وظيفة أصلية يختص بها وهناك وظائف دلالية فرعية ينوب فيها عن أحرف جر أخر يؤدى وظيفتها الدلالية داخل التركيب الجديد.

فحرف «إلى» له وظائف دلالية أصلية يؤديها وهى انتهاء الغاية مطلقاً زماناً ومكاناً والظرفية والمعية والتبيين. كذلك له وظائف دلالية فرعية وهى مرادفتها لـ «منْ» كقول الشاعر :

تقولُ وقد عالَيْتُ بالكور فوقَها     أيُسْقَى فلا يَرْوَى إلىّ ابنُ أحمرَا (٢)

(١) المرجع السابق، ص ٦٩، ٧٠.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٣٩٤.

والشاهد فيه قوله « لا يروى إلى » حيث جاء بالحرف «إلى» بمعنى «مِنْ» بدليل وقوع الحرف في موضعها، إذ الأصل فلا يُروَى مني

كذلك مرادفتها لـ «عند» كقول الشاعر

أم لا سبيلَ إلى الشبّاب، وذكرُه   أشهى إليّ من الرحيق السّلْسلِ [1]

والشاهد فيه قوله «أشهى إليّ» حيث جاءت «إلى» مرادفة لـ «عند» أى أشهى عندى.

كذلك لحرف الجر «الباء»[2] وظائف دلالية أصلية وهي الإلصاق وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر، والتعدية وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا. والاستعانة والسببية والبدلية والزيادة. كما أن له وظائف دلالية فرعية وهى المصاحبة وهى التى يصلح موضعها «مع» ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال نحو اهبط بسلام أي مع سلام، ومسلماً، وجاء الرسول بالحق أى مع الحق ومحقاً و ﴿ فسبِّح بحمدِ ربِّكَ ﴾ [3] أى مع حمده وحامداً.

والتبعيض وهى التى يحسن موضعها «مِنْ» كقوله تعالى: ﴿عيناً يشربُ بها عبادُ الله ﴾ [4] أى منها. والظرفية وهِي التِي يحسن موضعها «في» نحو ﴿ ولقد نصركُم اللهُ ببدرٍ ﴾ [5] و ﴿ نجيناكم بسْحرٍ ﴾ [6] ومرادفتها لمعنى «عنْ» كقوله تعالى ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ [7] أى عنه بدليل ﴿ يسألونَ عن أنبائكم ﴾ [8]

(١) انظر المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٣٩٥ : ٣٩٧.

(٣) سورة النصر : آية ٣.

(٤) الإنسان : آية ٦.

(٥) سورة الفرقان ، آية ٥٩.

(٦) سورة الأحزاب : آية ٢٠.

(٧) سورة آل عمران : آية ١٢٣ .

(٨) سورة القمر، آية ٢٣.

والاستعلاء كعلى نحو ﴿ إنْ تأمنه بقنطار ﴾ [1] و﴿ وإذا مرّوا بهم يتغامزون ﴾ [2] بدليل ﴿ وإنّكم لتمرّون عليهم ﴾ [3] وقول الشاعر :

أربٌ يبول الثُّعلُبَانُ بأُذُنِه لقد ذَلَّ من بالتْ عليه الثعالبُ [4]

والشاهد فيه قوله «يبول... بإذنه» و«بالت عليه»... فإن عاقبة «على» للباء يدل هنا على أن الباء وردت بمعنى «على» إذ المعنى هنا للاستعلاء وهو المعنى الأصلى فى «على» ، كذلك الغاية كـ «إلى» نحو ﴿وقد أحسنَ بى﴾ [5] أى إلىّ.

أما «على» فوظيفته الدلالية الأساسية فهى الاستعلاء، وبجانب ذلك نجد له وظائف دلالية فرعية كوروده اسماً بمعنى فوق كما ذُكِرَ ـ وكذا وروده بمعنى «عن» نحو قول الشاعر :

إذا رَضِيَت علىَّ بنو قُشَير لعمرِ الله أعجبنى رضاها [6]

والشاهد فيه قولّ «رضيت علىّ» فإن «على» هنا بمعنى عن والدليل على ذلك تعدى الفعل «رضى» بـ عن كما فى قوله تعالى ﴿ رضى الله عنهم ورضوا عنه ﴾[7]

ويرد بمعنى «مع» نحو ﴿ وإنَّ ربَّك لذو مغفرةٍ للناسِ على ظُلمِهم ﴾ [8] و ﴿ آتى المالَ على حبه ﴾ [9]

(١) سورة آل عمران : آية ٧٥.

(٢) المطففين آية ٣٠.

(٣) سورة الصافات : آية ١٣٧.

(٤) المطالع للسيوطى، ص ٣٩٧.

(٥) سورة يوسف : آية ١٠٠.

(٦) انظر المرجع السابق، ص ٤٠١.

(٧) سورة المائدة : آية ١١٩.

(٨) سورة الرعد : آية ٦.

(٩) البقرة : آية ١٧٧.

وبمعنى «اللام» كقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّروا الله على ما هداكم ﴾ (١) أى لأجل هدايته لكم.

وبمعنى «مِنْ» كقوله تعالى : ﴿ إذا اكتالوا على الناسِ يَستوفون ﴾(٢)

وبمعنى «في» كقوله تعالى : ﴿ واتَّبَعُوا ما تتلو الشياطينُ علىِ مُلكِ سليمان ﴾ (٣) أي «في مُلْك» وكقوله تعالى ﴿ دخـلَ المدينةَ عَلَى حِين غفلةٍ ﴾ (٤) أى في غفلة

وبمعنى الباء كقوله تعالى ﴿ حقيقٌ عليَّ أن لا أقول ﴾ (٥) أى بأنَّ،

وبمعنى لكن كقولنا : فلان كثير الذنوب على أنه لا يقنط من رحمة الله. .

أما حرف الجر «عن» فوظيفته الدلالية الأصلية المجاوزة والبدلية. وكذلك له وظائف دلالية فرعية كوّروده بمعنى «من» لابتداء الغاية كقوله تعالى ﴿ يقبَلَ التوبةَ عَنْ عِباده ﴾ (٦)، وقوله ﴿ نتقبلُ عنهم أحسنَ ما عَمِلُوا ﴾ (٧) بدليل : ﴿ فتقُبِّلَ من أحدهما ﴾ (٨). ووروده بمعنى «على» للاستعلاء كقوله تعالى : ﴿ فإنَّما يبخلُ علَى نفسه ﴾ (٩) أى على نفسه.

وبمعنى «في» كقول الشاعر :

وآسِ سراةَ القومِ حيث لِقيتَهم    فلا تكُ عن حمل الرِّبَاعة وانيا (١٠)

أى في لقوله تعالى : ﴿ ولا تنيا في ذكرى ﴾(١١)

وبمعنى «الباء» نحو قوله تعالى : ﴿ وما ينطقُ عن الهوى ﴾ (١٢) أى به

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٥.
(٢) سورة المطففين : آية ٢.
(٣) سورة البقرة : آية ١٠٢.
(٤) سورة القصص : آية ١٥.
(٥) سورة الأعراف : آية ١٠٠.
(٦) التوبة : آية ١٠٤.
(٧) سورة الأحقاف : آية ١٦.
(٨) سورة المائدة : آية ٢٧.
(٩) سورة محمد : آية ٣٨.
(١٠) انظر المطالع، ص ٤٠٢.
(١١) سورة طه : آية ٣٨.
(١٢) سورة النجم : آية ٣.

وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى : ﴿ لتركبن طبقاً عن طبقٍ ﴾ [1] أى بعد طبق

وللتعليل كقوله تعالى: ﴿ وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ﴾ [2] أى لقولك

وحرف الجر «فى» وظيفته الدلالية الأساسية هى الظرفية مكاناً أو زماناً.

وله كذلك وظائفه الدلالية الفرعية فـ «فى» ترد بمعنى «إلى» كقوله تعالى: ﴿ فردّوا أيديهم إلى أفواههم ﴾ [3] أى إليها. وبمعنى «على» نحو قوله تعالى ﴿ ولأصلّبنّكم فى جذوع النخل ﴾ [4] أي عليها وبمعنى «مع» نحو ﴿ ادخلوا فى أمم ﴾ [5] أى معهم وبمعنى الباء نحو ﴿ يذرؤكم فيه ﴾ [6] أى بسببه وبمعنى من كقول الشاعر:

وهل يَعْمِنَ من كان أحدثُ عهده ثلاثين شهراً فى ثلاثة أحوالِ [7].

والشاهد فيه قوله «فى ثلاثة أحوال» أى من ثلاثة أحوال فاستعمل «فى» هذا بمعنى «من» واللام حرف جر له وظائف دلالية أصلية وهى الملك والاختصاص والتعدية والتوكيد والصيرورة والتعليل والتمليك، ولها كذلك وظائف دلالية فرعية فترد بمعنى «فى» نحو قوله تعالى: ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ [8] وقوله ﴿ لا يجلّيها لوقتها إلا هو ﴾ [9] وبمعنى «على» نحو قوله تعالى: ﴿ ويخرّون للأذقان ﴾ [10] وقوله ﴿ وتلّه للجبين ﴾ [11] وقوله ﴿ وإنْ أسأتم فلها ﴾ [12] وبمعنى «عند» كقراءة الجحدرى ﴿ بل

(1) سورة الانشقاق : آية ١٩.

(2) سورة هود : آية ٥٣.

(3) سورة إبراهيم : آية ٩.

(4) سورة طه : آية ٧١.

(5) سورة الأعراف : آية ٣٨.

(6) سورة الشورى : آية ١١.

(7) المطالع ، ص ٤٠٤.

(8) سورة الأنبياء : آية ٤٧.

(9) سورة الأعراف : آية ٨٧.

(10) سورة الإسراء : آية ١٠٩.

(11) سورة الصافات : آية ٣.

(12) سورة الإسراء : آية ٧.

كذّبوا بالحق لمّا جاءهم ﴾ (١) بكسر اللام وتخفيف الميم وقولك كتبته لخمسٍ خلَوْنَ.

وبمعنى «بعد» نحو ﴿ أقمْ الصلاةَ لِدُلوكِ الشمسِ ﴾ (٢) وقوله تعالى كذلك ﴿ وصوموا لرؤيته ﴾

وبمعنى «من» كقول الشاعر :

لنا الفضلُ فى الدنيا وأنْفُكَ راغِمْ ونحن لكم يومَ القيامة أفضلُ (٣)

والشاهد فيها قوله « ونحن لكم... أفضل » فالأصل «ونحن منكم أفضل» فوقعت اللام موقع من فدّل على أنها هنا بمعناها.

وبمعنى «عن» كقوله تعالى : ﴿ قالت أُخراهُم لأُولاهم ربّنا هؤلاء أضلّونا ﴾ (٤) وكقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لذَميمٌ (٥)

والشاهد فيه قوله: «لوجهها» أى عن وجهها حيث وردت اللام بمعنى «عن»

وبمعنى «مع» كقول الشاعر :

فلمّا تفرّقنَا كأنّى ومالكاً لطول اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معاً (٦)

والشاهد قوله : «لطول اجتماع» أى مع طول حيث وردت اللام هنا بمعنى «مع» وتفيد المصاحبة وبمعنى «إلى» كقوله تعالى : ﴿ بأنّ ربّك أوحى لها ﴾ (٧) وكقوله ﴿ كلٌ يجرى لأجلٍ مسمًّى ﴾ (٨)

---

(١) سورة ق : آية ٥.

(٢) سورة الإسراء : آية ٨٧.

(٣) المطالع ، ص ٤٠٧.

(٤) سور الأعراف : آية ٣٨.

(٥) المطالع ، ص ٤٠٨

(٦) انظر : المطالع ، ص ٤٠٨.

(٧) سورة الزلزلة : آية ٥.

(٨) سورة الرعد : آية ٢.

وحرف الجر «من» له وظائفه الدلالية الأصلية وهى الابتداء الغاية مطلقاً مكاناً أو زماناً أو غيرهما. كما ترد لتبيِّن الجنس وكثيراً ما يقع بعد «ما» و«مهما»، ويرد كذلك للتعليل وللتبعيض وللفصل وللبدل وللتنصيص وله كذلك وظائفها الدلالية الفرعية وهى وروده بمعنى «إلى» نحو : رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيته أى محلا للابتداء والانتهاء وقرّبت منه أى إليه

وبمعنى «عن» كقوله تعالى ﴿ قد كنّا فى غفلةٍ منْ هـذا ﴾ (١) وقوله ﴿ فويلٌ للقاسيةِ قلوبهم من ذكرِ الله ﴾ (٢)

وبمعنى «فى» كقوله تعالى: ﴿ إذا نُودِيَ للصلاةِ من يومِ الجمعة ﴾ (٣) وبمعنى «عند» كقوله تعالى : ﴿ لَنْ تغنىَ عنهم أموالُهم ولا أولادهم منَ الله شيئًا ﴾ (٤) وبمعنى الباء كقوله تعالى : ﴿ ينظرون من طرفٍ خفىٍّ ﴾ (٥)

وبمعنى «على» كقوله تعالى : ﴿ ونصرناه منْ القوم ﴾ (٦)

وتناول هذه الظاهرة وبعضاً من هذه الشواهد كل من القزاز القيروانى وابن عصفور الاشبيلى فى كتابيهما «الضرائر»، وقد عزوا هذا الاستخدام الخاص إلى اضطرار الشاعر لإتمام الوزن وإحكام الصناعة الشعرية، لكنّ السيوطى احتشد لهذه الظاهرة، وأحصى فيها عدداً كبيراً من الشواهد والتراكيب العربية المستخدمة سواءاً كانت شعراً أم نثراً أم آيات القرآن الكريم أم أحاديث نبوية شريفة أم أمثال عربية، وبهذا لا تعدُّ هذه الظاهرة مقصورة على لغة الشعر، بل هى ظاهرة عامة فى الاستخدام العربى، وهى نمط من أنماط إبداع اللغة، وإحدى صور هذا الإبداع.

ولما كانت العلامة الإعرابية دليلا على الوظيفة النحوية التى يؤديها المكون التركيبى فى التركيب، لذا قد اتسمت ظاهرة الاتساع عند النحاة

---

(١) سورة الأنبياء : آية ٩٧.
(٢) سورة الزمر : آية ٢٢.
(٣) سورة الجمعة : آية ٩.
(٤) سورة آل عمران : آية ١٠.
(٥) سورة الشورى : آية ٤٥.
(٦) سورة الأنبياء : آية ٧٧.

العرب بتأثرها بتلك العلامة وذلك عند اشتراك مكونين تركيبيين فى موضع واحد من التركيب، وإن كان المكونان المشتركان فى وظيفة واحدة ليسا من قسم واحد من أقسام الكلام، فقد يشترك الحرف مع الفعل فى هذه الوظيفة، كما فى ياء النداء حين تقدر بفعل، واسم الفاعل حين يقدر بفعل، وهذا راجع إلى مسألة الإعمال النحوى، فالأفعال تعمل الرفع والنصب فى تركيبين مختلفين أو فى تركيب واحد كما فى الجملة الفعلية، إذ يرفع الفعل الفاعل. كما ينصب المفعول فى الوقت نفسه، والمسألة نفسها تحدث بين الفعل واسم الفاعل، فاسم الفاعل ينصب مفعولا إذا ما ورد منونًا. كما يرفع خبرًا إذا كان هو المبتدأ. أضف ذلك إلى أنه يتميز عن الفعل بجره الاسم التالى له فى حالة إضافة، وقد أجاز النحاة القياس على ما توصلوا إليه بالقياس والاستنباط، لأنه بعد ثبوته يصلح لأن يكون أصلا بعد أن كان فرعًا من ذلك أن تقول إذا كان اسم الفاعل، على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حالا أو خبرًا لم يتحمل الضمير، فما ظنُّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات [1]... مثالا لذلك : «ليلى» قيس حبيبة إليه هى وتجرى المعادلة على النحو التالى :

| أصل | فرع صار أصلا | فرع مقيس |
| --- | --- | --- |
| الفعل المضارع | اسم الفاعل | الصفة المشبهة |

فاسم الفاعل يشبه المضارع من حيث مطلق الحركات والسكنات والصفة المشبهة. باسم الفاعل تشبه اسم الفاعل لما يدل على ذلك اسمها، فلا يفرق بينها وبينه إلا اختلاف معناها من حيث هو تجدد وانقطاع النسبة لاسم الفاعل وهو دوام وثبوت بالنسبة للصفة المشبهة، ولكنها ليس بينها وبين

(١) انظر : الخصائص لابن جنى، ١٨٦/١ والاقتراح للسيوطى، ص ٤٥.

المضارع. وجه شبه تُقَاس به عليه فقيست على اسم الفاعل، فكان القياس على درجتين، ثانيهما قياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط، وانبنى على ذلك حكم نحوى. إذا اختلف النحاة حول حكم أصل من الأصول كاختلافهم فى نيابة «يا» التى للنداء عن الفعل «ادعو» فهل يجوز القياس على هذا الأصل؟

المعروف أن بعض النحاة يرون أن «يا» حلت محل الفعل، وعملت عمله فنصبت ما بعدها لفظاً ومحلا، ولكن الفراء من النحاة وتبعه جماعة يرى أن «يا» أصيلة فى العمل. ولم تحل محل الفعل، ومع هذا الخلاف قاس النحاة «إلا» الاستثنائية على «يا» باعتبار «إلا» نائبه عن الفعل «استثنى» ومن ثم عَدُّوها ناصبة لما بعدها بالنيابة عن هذا الفعل، فقالوا : إنَّ المستثنى... منصوب بإلا والعبرة فى رأيهم بقيام الدليل مهما اختلف النحاة [1].

وتتناول كتب الخلاف كالإنصاف لابن الأنبارى بعض ظواهر الفروق التركيبية التى وردت فى الاستعمالات العربية، لكنها لا تتضمن أكثر من منهج فى النحو العربى أو أكثر من اتجاه نحوى، كما استخدمت بعض الكتب فى العصر الحديث مصطلح «مدارس نحوية» نسبة إلى الأقاليم التى تجمع فيها عدد من النحاة، وهم فى الحقيقة فى مختلف البيئات العربية، وعلى اختلاف الأعصر يمثلون اتجاهاً واحداً فى التقعيد وإنْ اختلفت هذه المجموعات من النحاة فى تسمية بعض الأبواب النحوية، أو المصطلحات أو نوع الاستشهاد والتمثيل للقواعد التى توصل إليها النحاة العرب كما تتناول هذه الكتب.
أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والتقدير والتصرف والتغير والتأثير والتنام والتنافى والحذف والزيادة والفصل والوصل والتأثير والتوسع والضرائر والتنقل والتعلق والإضمار والاختصاص والقوة والضعف وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التى لا تحدُّ باب نحوى بعينه، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب.

---

(١) انظر : الأصول ، د. تمام حسن ، ص ١٩٨

وفى ظنى أن فكرة الاتساع فى الوظائف النحوية ناشئة عن الاتساع فى استخدام الوحدات اللغوية لتؤدى المعانى المختلفة، وهى فكرة عامة فى مباحث اللغة العربية سواء أكانت فى البلاغة أم فى اللغة أم فى النحو.

«قال الشيخ ابن عمرون [1] فى شرح المفصل تقول : «ما أتانى إلا زيد إلا عمرو» قال ابن السراج : يجوز رفعهما إذا أردت بذكرك زيداً، بعض من نفيت توكيداً لبعض المنفى، فهو بمنزلة ما لم تذكره، وكأنك قلت : «ما أتانى إلا عمرو»

وقال الرمانى : يجوز على أن تكون اعتمدت على إثبات الإتيان لعمرو خاصة، كأنك قلت : ما أتانى أحد إلا عمرو، فجعلت إلا زيد» بمنزلة إخراج زيد من هذا الباب، كما أنك إذا قلت : «ما أتانى أحد إلا عمرو» فكأنك قلت أخرج الأحد من الإتيان وأثبته «لعمرو»، فأجازوا هذه المسألة على هذا التقدير.

قال الشيخ ابن عمرون : «إن كان هذا بناءاً على أن «زيداً» لم يجىء فهو إخراج المسألة عن معناها، وإن كان معنى ما قاله ابن السراج والرمانى، كأنك قلت : «ما أتانى إلا عمرو» وذكرت «زيداً» على الوجه الذى تذكره إذا جعلت إلا صفة فى قولك : «ما أتانى أحد إلا زيد» أى : غير زيد، فليس فى هذا دليل على أن «زيداً» أتاك لأن غير بمنزلة «مثل»، فكما أنك إذا قلت : «ما أتانى أحد مثل زيد»، لم يكن فى هذا الكلام، دليل على أن زيداً قد أتاك، فكذلك هو فى غير، فإن قلت بعد هذا إلا عمرو، على البدل، أثبتت الإتيان له.

قال : فأجازوا هذه المسألة على أن تكون إلا بمنزلة غير كأنك قلت : ما أتانى غير زيد إلا عمرو، فاعتمدت على إثبات الإتيان لعمرو ونفيه عن غير «زيد» وأبهمت أمر «زيد» قال : فهذه مسألة مشكلة فى كتب النحويين.

---

(١) انظر : الاستغناء فى الاستثناء، القرافى، ص ١١٥ ، ١١٨.

وقال الرماني وجه آخر وهو أن تضمن إلا معنى الواو من غير أن تجعلها بمعنى الواو فكأنه قال : «ما أتاني إلا زيد وعمرو» وهذا غير المعنى الأول، لأنه أثبته للثاني فقط، وفي هذا أشركهما فيه.

وقول الشيخ ابن عمرون : «إنْ كان بناء المسألة على أن زيداً لم يجيء، فهو إخراج للمسألة عن معناها، ليس كذلك، لأن إلا هي حرف إخراج، إما من الإتيان للنفي ومن النفي للإثبات، وعلى التقديرين فهي تنفي النقيض المتقدم عما بعدها وتثبت له النقيض الآخر، فمعنى النفي فيها محقق، فإن كل مخرج منفي عما أُخْرِج منه.

فابن السراج والرماني لاحظا ما فيها من معنى النفي، فجعلوها من هذا الوجه تأكيداً للنفي الحاصل في «زيد» من لفظ ما الكائنة في قولك : «ما أتاني» التي صدرت به كلامك وأوجبت ثبوت النفي فيما عدا «عمرو» ، ومن جملتهم «زيد» فهو محكوم عليه بالنفي فأدخلت إلا عليه لما فيها من معنى النفي فقط، ولم يلاحظ حينئذ وجه آخر فيها، فهي حينئذ نفي مؤكد لنفي، و«زيد لم يأتِ» ، والإتيان مخصوص «بعمرو» .

ولم تخرج هذه المسألة عن بابها، وليست إلا بمعنى الصفة البتة حتى يلزم أن يكون «زيد» غير محكوم عليه بل محكوم عليه بالنفي، وهذا معنى كل منها.

وأما قول الرماني في الوجه الثاني : «تُضَمَّن إلا معنى الواو من غير أن تجعلها بمعنى الواو فالفرق بين المعنيين عند أرباب علم البيان أن التضمين يقتضي أن اللفظ المضمن يراد به مسماه، الذي وضع له، والمعنى الذي يجوز به إليه معاً، وفي المجاز الذي ليس بتضمين يعدل عن مسماه بالكلية ويراد غير مسماه

مثال الأول قوله تعالى ﴿ عيناً يشربُ بها المقربون ﴾[1] ضمن معنى

---

(١) سورة المطففين : آية ٢٨ .

«يروى» لأنه يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا «فيشرب» يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والرى معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد ومثال الثانى قوله تعالى ﴿ جِداراً يريدُ أن ينقَضَّ ﴾ (١)

استعمل «أراد» فى معنى مقاربة السقوط، لأنه من لازم الإرادة للسقوط، فإن مَنْ أراد شيئاً فقد قارب فعله، ولم يرد باللفظ ها هنا المعنى الحقيقى الذى هو الإرادة البتة.

فالتضمين أيضاً مجاز لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز، فالجمع بينهما مجاز، لكنه مجاز خاص فسموه بالتضمن، تفريقاً بينه وبين المجاز الآخر.

فكذلك «إلا» ها هنا، ضم إلى معناها معنى الواو فصارت مخرجة عاطفة، ويتعين أن يكون مراده إلا الثانية التى فى «عمرو» حتى يصير معنى الكلام: «ما أتانى إلا زيداً أتانى» و«عمرو» معطوف عليه بإلا الثانية، فهى فيها معنى الواو من هذا الوجه، وهى مخرجة من النفى، فاجتمع فيها مسماها، ومسمى الواو فكان تضميناً.

وإنما عدل الرمانى عن المجاز الصرف إلى التضمين، لأن المنقول عن سيبويه أن الحروف لا يقام بعضها مقام بعض، ويبطل معناها كلية، وإنما هذا عنده فى الأسماء والأفعال فلهذا عدل عن المجاز إلى التضمين. والحقيقة أن العرب قالت بتعاور حروف الجر لبعضها البعض وهذا ما أسميناه فيما سبق بـ «تبادل الوظائف الدلالية»، وقد عرضنا لأمثلته وشواهده فى التراكيب العربية، وأيضاً تتبادل الحروف فى مواضع الأسماء. كما أشرنا فيما سبق وذلك ما أسميناه بتبادل الوظائف النحوية. والأمثلة التى وردت فى الاستثناء هى من صنع النحاة. فلم يرد فيما سبق من كلام الرمانى وابن عمرون وابن السراج شواهد من الاستخدام العربى.

وفى العربية لفظ وفيها معنى والسلوك التركيبى فى كثير من الكلمات

---

(١) سورة الكهف : آية ٧٧.

يفسر بما يسمى «التضمين» وهو تشابه سلوك كلمة مع سلوك كلمة أخرى لحملها عليها فى المعنى. ويقابلها بهذا الصدد ما هو مفعول لفظاً فاعل معنى كمفعول مجموعة «أعطى» الأول ومفعول «أعلم» الأول كذلك (١)

وعلى هذا فإن الاتساع فى المعانى يقابله اتساع فى الوظائف النحوية على أن الاتساع فى المعانى أسبق فى الاستخدام بطبيعة الحال. لأن التقعيد خطوة تالية على رصد الاستخدام ففى إطار استخدام اللفظ بدلالة مغايرة لحقيقته فى نص معين كالقرآن أورد الفراء فى «معانى القرآن» (٢) قوله تعالى ﴿ ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم ﴾ (٣) فهذا وجه قد قرأت به العامة، وقرأ أصحاب عبد الله ﴿ ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم فاقتلوهم ﴾

والمعنى هنا : فإن بدءوكم بالقتل فاقتلوهم. العرب تقول : قد قُتِل بنو فلان إذا قتل منهم الواحد. فعلى هذا قراءة أصحاب عبد الله.

وقوله : ﴿ فإن انتهوا ﴾ فلم يبدءوكم ﴿ فلا عدوان ﴾ على الذين انتهوا، إنما العدوان على من ظلم، على من بدأكم ولم ينته. أما قوله : ﴿ فلا عدوان إلا على الظالمين ﴾ فليس بعدوان فى المعنى وقد أباحه الله لهم، وإنما هو لفظ على مثل ما سبق قبله.

وقال تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (٤)

فالعدوان من المشتركين فى اللفظ ظلم فى المعنى، والعدوان الذى أباحه الله وأمر به المسلمين، إنما هو قصاص. فلا يكون القصاص ظلماً، وإن كان

---

(١) انظر : الأمالى الشجرية، ٢٠٨/١، ابن الشجرى: هبة الله بن على الحسنى (ت ٥٤٢هـ)، بيروت د.ت.

(٢) معانى القرآن ، الفراء، ١١٦/١ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٩١ .

(٤) سورة البقرة : آية ١٩٤ .

لفظه واحداً، ومثله قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿ وجزاءُ سيئةٍ سيِّئةٌ مِثْلُها ﴾ (١) وليست مِنْ الله على مثل معناها من المسيء لأنها جزاء.

ويعد التأويل من قبيل الاتساع وطريقة تأويلِ النصوص تتضح في الآية الكريمة: ﴿ ومثل الذى كفروا كمثلِ الذى ينعق بما لا يسمع ﴾ فيقدر المفسرون معناه بأنه : مثل الذين كفروا وداعيهم كمثل الذى ينعق والذى ينعق به.

وهذا الاتجاه يماثل ما أطلق عليه سيبويه «الاتساع والإيجاز» في قوله «ومن الاتساع قوله عزّ وجلّ ﴿ ومثل الذى كفروا...﴾ فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى مثلكم، ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق الذى لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز (٢)

ومن ثم تعدد الأوجه الإعرابية نتيجة لاختلاف التقدير في التركيب العربى الواحد يعرض الاتساع في الوظائف النحوية، وقد أورد الفراء في معانى القرآن (٣) بصدد وجود وجهين إعرابيين للفظة واحدة نحو قوله تعالى : ﴿ ورسلا قد قصصناهم عليك ﴾ (٤) نصبه من جهتين يكون من قولك كما أوحينا (إلى) والإرسال اتصلت بالفعل فكانت نصباً، كقوله تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يشاء في رحمته والظالمينَ أعدّ لهم عذاباً أليماً ﴾ (٥) ويكون نصباً مِن (قصصناهم) ولو كان رفعاً كان صواباً بما عادٍ من ذِكرهم، وفى قراء﴿ أُبَىّ بالرفع : ﴿ ورسلٌ قد قصصناهم عليك من قبلُ ورسلٌ لم نقصصهم عليك ﴾

(١) سورة الشورى : آية ٤٠.

(٢) انظر : الكتاب ، سيبويه، ١٠٨/١، ١٠٩.

(٣) معانى القرآن ، الفراء، ٢٩٥/١.

(٤) سورة النساء، آية ١٦٤.

(٥) سورة الإنسان : آية ١ / ٣، وهو يريد في الآية أن الأصل «أعد للظالمين» فألقيت اللام فانتصب المجرور بها وهذا أحد الوجوه فى الآية وقدر بعضهم «وعذب الظالمين» فيكون من باب الاشتعال.

وقوله تعالى ﴿ فآمنوا خيراً لكم ﴾ [1] خيراً منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر،وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك أى الاتقاء خير لله، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب، وليس نصبه على إضمار (يكن)، لأن ذلك يأتى بقياس يبطل هذا ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسناً وأنت تضمر «تكن» ولا يصلح أن تقول : انصرن أخاك (وأنت تريد تكن أخانا) .

وقوله : ولا تقولوا ثلاثة.

أى تقولوا .. هم ثلاثة، كقوله تعالى ﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم ﴾ [2] فكل ما ورد بعد القول مرفوعاً ولا رافع معه، ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم.

وقوله : ﴿ سبحانه أن يكون له ولد ﴾ [3] يصلح فى (أن) من وعن، فإذا ألقيتا كانت «أن» فى موضع نصب، وكان الكسائى يقول : هى فى موضع خفض، فى كثير من أشباهها

وقوله : ﴿ ولا يجدون... ﴾ ردت على ما بعد الفاء فرفعت، ولو جزمت على أن ترد على موضع الفاء كان صواباً، كما قال ﴿ من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم ﴾ [4] . وقوله ﴿ إن امرؤ هلك ﴾ [5] هلك فى موضع جزم. وكذلك قوله ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [6] لو كان مكانهما يفعل كانتا جزماً، كما قال الكميت :

فإن أنت تفعل فالفاعلين أنت المجزين تلك الغمارا [7]

---

(1) سورة المائدة : آية ١٧١ .

(2) سورة الكهف : آية ٢٢ .

(3) سورة النساء : آية ١٧/١ .

(4) سورة الأعراف : آية ١٨٦ .

(5) سورة النساء : آية ١٧٦ .

(6) سورة التوبة : آية ٦ .

(7) انظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى، ٨٢/١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧م.

وأنشد بعضهم :

صـعدة نابتة فى حائـــر أينما الريـــح تميلها تمــل [1]

إلا أن العرب تختار إذ أتى الفعل بعد الاسم فى الجزاء أن يجعلوه (فعل) لأن الجزم لا يتبين فى فعل، ويكرهون أن يعترض شىء بين الجازم وما جزم، وقوله ﴿ يبين الله لكم أن تضلوا ﴾ معناه ألا تضلوا ولذا صلحت لا فى موضع أن، فإذا صلحت فى موضعها «لئلا» و«كيلا» صلحت لا

والاتساع سمة عامة فى اللغات البشرية. وخصوصاً فى اللغة العربية فقد يدل على المذكر بالمؤنث، والعكس كما يدل على المفرد بالجمع والعكس كما يستخدم الجزء للدلالة على الكل والعكس، وقد يستخدم المكان للدلالة على الشخص أو العكس أضف ذلك إلى علاقات لغوية وتركيبية متعددة أسهمت فى تكوين ظاهرة المجاز فى اللغة العربية، وقد يكون لظاهرة نحوية ما أو باب نحوى معين دور فى نشوء هذه العلاقات والمرجع فى ذلك كله من ظواهر المطابقة إلى المعنى أو روح التركيب الذى يؤثر بدوره على معانى النحو ووظائفه ومن ذلك ما تحدثه الإضافة فى الأسماء فهى تكسبها التعريف والتخصيص [2] والتخفيف، ويقصد به التخفف من التنوين، كـ «ضارب زيدٍ، وضاربا عمرٍو، وضاربو بكرٍ » إذا أردت الحال أو الاستعمال، فإن الأصل فيهن أن يُعْمِلنَ النصب، ولكن الخفض أُخفُّ منه، إذ لا تنوين معه ولا نون،ويدلُّ على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك «الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ» ولا يجتمع على الاسم تعريفات، وقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بالِغَ الكعبة ﴾ [3] ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقوله تعالى ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ [4]

وقول أبى بكر :

فأتَتْ به حُوشَ الفؤادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إذا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ

(1) الخزانة، ٤٥٧/١.

(2) انظر : مغنى اللبيب، ٥١١/٢.

(3) سورة المائدة : آية ٩٥.

(4) سورة الحج : آية ٩.

ولا تنتصب المعرفة على الحال وقول جرير :

يارُبَّ غَابطِنَا لو كان يَطْلُبُكُم    لاقى مُبَاعَدَةً مِنْكُم وَحِرْمَانَا

ولا تدخل رُبَّ على المعارف، وفي التحفة أن ابن مالك رَدَّ على ابن الحاجب في قوله : «ولا تفيد إلا تخفيفاً» فقال : بل تفيد أيضاً التخصيص، فإن «ضارب زيدٍ» أخصُّ من «ضارب» وهذا سَهْو، فإن «ضاربَ زيدٍ» أصله «ضاربٌ زيداً» بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط.

فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة، فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته مَحْضَة تفيد التعريف والتخصيص، لأنها ليست في تقدير الانفصال.

وعلى هذا صحَّ وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدينِ، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إما الماضي كقولك : «هو مالكُ عبيده أمس» أي مالك الأمور يومِ الدين، على حد ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الجَنَّة ﴾ [١] ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿ مَلَكَ يوم الدين ﴾ [٢] وإما الزمان المستمر كقولك «هو مالكُ العبيد» فإنه بمنزلة قولك : «مولى العبيد، وهو حسن إلا أنه نَقَضَ هذا المعنى الثاني عندما نتكلم على قوله تعالى : ﴿ وجاعلُ الليلَ سكناً والشمسَ والقمرَ ﴾ [٣] فقال : قرئ بجر الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبها بإضمار جَعَل أو عطفاً على محل الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون إضافته حقيقية، بل هو دالٌ علي جَعْلٍ مستمر في الأزمنة المختلفة، ومثله ﴿ فالقُ الحبِّ والنَّوَى ﴾ [٤] و﴿ فالقُ الإصباحِ ﴾ [٥] كما تقول «زيد قادر عالم » ولا تقصد زماناً دون زمان.

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي،

---

(١) سورة الأعراف : آية ٤٤ .
(٢) سورة الفاتحة : آية ٣.
(٣) سورة الأنعام : آية ٩٦.
(٤) سورة الأنعام : آية ٩٥.
(٥) سورة الأنعام : آية ٩٦.

وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملا وليس الأمر كذلك.

وتكسب الإضافة الأسماءَ[1] إزالةَ القبح أو التجور، وليس من شك فى أن هذه الأمور أمور دلالية ولكن يترتب عليها وظائف نحوية معينة، وقد «مررت بالرجل الحسن الوجه» إن رفع الوجه قبح الكلام، لخلو الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف. وإن نصب حصل التجوز بإجراءك الوصف اللازم مجرى المتعدى. وتسهم الإضافة فى تنكير المؤنث كقوله :

إِنَارَةُ العقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوىً وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

ويُحتمل أن يكون منه ﴿ إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين ﴾[2]، ويبعد ﴿ لعلَّ الساعةَ قريبٌ ﴾ فذكَّرَ الوصفَ حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكر فى «قريب» إذا لم يرد قرب النسب قَصْدًا للفرق، وأما قول الجوهرى «إن التذكير لكون التأنيث مجازيا» فَوَهم، الوجوب التأنيث فى نحو « الشمس طالعة والموعظة نافعة » وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين، لا المضمرين، وكذلك تأنيث المذكر، كقولهم «قطعت بعض أصابعه» وقُرِئَ ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارة ﴾[3] ويحتمل أن يكونَ منه ﴿ فله عشرُ أمثالها ﴾[4] ، ﴿ وكنتم على شفا حفرةٍ من النار فأنقذكم منها ﴾[5] أى من الشفا، ويحتمل أن يكون الضمير للنار، وفيه بُعد، لأنهم ما كانوا فى النار حتى يُنْقَذُوا منها، وإن الأصل فله عشر حسنات أمثالها، فالمعدود فى الحقيقة الموصوف وهو المؤنث وقال :

طول الليالى أسْرَعَتْ فى نَقْضِى نَقَضْنَ كُلِّى ونَقَضْنَ بعضِى

وقال :

---

(١) انظر المرجع السابق : ٥١٢/٢.

(٢) سورة الأعراف : آية ٥٦.

(٣) سورة يوسف : آية ١٠.

(٢) سورة الأنعام : آية ١٦٠ .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

وَمَا حـُبُّ الدِّيارِ شغَفـْنَ قَلْبِى    وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وأنشد سيبويه :

وَتَشْرَقُ بالْقَوْلِ الذِّى قَدْ أدعَتَهُ    كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنْ الدَّمِ

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهرى فى قوله :

تَجنَّبْ صديقاً مثْلَ ما، واحْذَرِ الذى    يكون كَعَمرٍو بينَ عُرْبٍ وأعْجَمِ

فإنَّ صديق السُّوءِ يزرِى، وَشَاهدِى    كما شَرِقَت صَدْرُ القَنَاةِ مِنْ الدمِ

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة، وبـ «عمرو» الكناية عن الرجل الذى يريد أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو فى الخط.

ويدخل فى إطار تبادل الوظائف النحوية الحروف العاملة التى تحدث أكثر من حركة فى المكون التركيبى الواحد من ناحية مثل (كى) التى تجر وتنصب، و(حتى) التى ترفع وتنصب وتجر، ومن ناحية أخرى الحروف العاملة التى تدخل على الاسم، فتحدث فيه حركة معينة، وتدخل على الفعل فتحدث حركة إعرابية أخرى، وتبعاً لذلك تتغير الوظيفة النحوية، كما نلاحظ ذلك فى مسألة الموقع، حيث يكون العامل معنوياً، فتتغير وظيفة الكلمة إذا وردت فى أول التركيب عنها إذا وردت فى وسطه أو نهايته.

وأورد ابن هشام مشيراً إلى أن الاتساع سمة عامة من سمات الاستخدام اللغوى سواء أكان ذلك فى مستوى الوظائف النحوية أم فى مستوى معانى الأدوات. ومن ذلك ما أورده فى باب حروف الجر [1] ـ نحو «زيد كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار، وقيل : لا تتعلق، وتحتمل الاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جرٌّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتفاق، ونحو : «جاء الذى كزيدٍ » يتعين الحرفية، لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع.

---

(١) انظر المرجع السابق، ٥٦٨/٢، ٥٦٩

ـ «زيد على السّطح» يحتمل «على» الوجهين، وهما أن تكون على حرف الجر للاستعلاء واسماً ظرفاً بمعنى فوق، وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف.

ـ قيل فى نحو ﴿ والضُّحى واللّيْلِ ﴾ [1]، إن الواو تحتمل العاطفة والقسمية، والصواب الأول، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب، ومما يوضحه مجىء الفاء فى أوائل سورتى المرسلات والنازعات.

وأورد ابن هشام من هذه الأدوات باب الموصول : [2] نحو قوله تعالى : ﴿ ماذا أجبتم المرسلين ﴾ ماذا : مفعول مطلق، لا مفعول به، لأن أجاب لا يتعدّى إلى الثانى بنفسه، بل بالباء وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذ: ما الذين أجبتم به، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثر فى نحو «مَنْ ذا لَقيت» كون ذا للإشارة خبراً، ولقيت جملة حالية، ويقلُّ كون ذا موصولة، ولَقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير ﴿ مَنْ ذَا الذّى يَشْفَعُ عِندَهُ ﴾ [3]

إذ لا يدخل محل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن على ﴿ واللذين من قَبْلَكُمْ ﴾

ـ ﴿ فاصدع بِمَا تُؤمَرُ ﴾ [4] ما مصدرية : أى بالأمر، أو موصول اسمى أى بالذى تؤمره، على حد قولهم * أمرتُكَ الخير * وأما من قال «أمرتك بكذا» وهو الأكثر، فيشكل، لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخصوصاً بمثله معنى، ومتعلقاً نحو : ﴿ ويشرب ممّا يَشْرَبُونَ ﴾ [5] أى منه، وقد يقال : أن «اصدع» بمعنى اؤمر، وأما ﴿ فما كانوا ليؤمنوا بما كذّبوا ﴾ فى الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه

(١) سورة الضحى: آية ١.

(٢) المرجع السابق، ٥٦٦/٢، ٥٦٧.

(٣) سورة البقرة : آية ٢٥٥.

(٤) سورة الحجر : آية ٩٤.

(٥) سورة المؤمنون : آية ٣٣.

فلا إشكال، أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق، لأن ﴿ ما كانوا ليؤمنوا ﴾ [1] بمنزلة كذبوا في المعنى، وأما ﴿ ذلك الذى يبشر الله عباده ﴾ [2] فقيل: الذى مصدرية أى ذلك تبشير الله، وقيل الأصل: يبشر به، ثم حذف الجار موسعاً، فانتصب الضمير ثم حذف.

ـ يجوز فى نحو ﴿ تماماً على الذى أحسن ﴾ [3] كون الذى اسماً موصولا اسمياً فيحتاج إلى تقدير عائد، أى زيادة على العلم الذى أحسنه، ذكرته موصولا حرفياً، فلا يحتاج لعائد أى تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل ، لا فعلا ماضيا، وفتحته إعراب لا بناء، وهى علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثانى.

ـ نحو «أعجبنى ما صنعت» يجوز فيه كون ما بمعنى الذى، وكونها نكرة موصوفة، وعليها فالعائد محـذوف، وكونها مصدرية فلا عائدة، ونحو ﴿ حتّى تنفقوا مما تحبّون ﴾ [4] يحتمل الموصولة والموصوفة، دون المصدرية، لأن المعانى لا ينفق منها، وكذا ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ [5] فإن ذهبت إلى تأويل ﴿ ما تحبون ﴾ و ﴿ ما رزقناهم ﴾ بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق، فهذا إفراط فى التأويل، وقال أبو حيان : لم يثبت مجىء ما نكره موصوفة، ولا دليل فى «مررت بما معجب لك » لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو «سرنى ما معجب لك » لاحتمال الزيادة.

وما زيدت ( ما ) بالباء إلا ومعناها السببية، نحو ﴿ فبمَا نَقضِهمْ ميثَاقَهُمْ لَعَنّاهُمْ ﴾ [6] ، و ﴿ فبما رَحْمَةٍ من الله لنْتَ لَهُم ﴾ [7]

---

(١) سورة الأعراف : آية ١٠١ .
(٢) سورة الشورى : آية ٢٣.
(٣) سورة الأنعام : آية ١٥٤ .
(٤) سورة آل عمران : آية ٩٢ .
(٥) سورة البقرة : آية ٣.
(٦) سورة المائدة : آية ١٣ .
(٧) سورة آل عمران : ١٥٩ .

ـ إذا قلت «أعجبنى مَنْ جاءك » احتمل كون مَنْ موصولة أو موصوفة، وقد جوزوا فى ﴿ ومن النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾[1]، وضعف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت فى عبد الله ابن أُبى وأصحابه.

وهناك عبارة للنحاة تدور فى إطار اتساع نظام اللغة خصوصاً فى حروف الجر التى تختص ببعض المكونات تتلازم فى الدخول عليها فتختص بها وهى قولهم بأنه لابد لصحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل من أن لا يلزم الحرف طريقة واحدة فى الاستعمال، فما معنى لزوم الحرف طريقة واحدة فى الاستعمال [2].

إن استعمال حرف الجر هو أن يجر اسماً يتعلق معه بفعل أو بوصف، هذا كل ما هنالك اللهم إلا أن يكون «الاستعمال» بمعنى آخر غير هذا، يقول الصبان توضيحاً لذلك بأن بعض الحروف المختصة يجر أسماء ذات دلالة خاصة، مثل «مذ» و«منذ» وهما مختصان بجر الزمان و«رب» وهى مختصة بجر النكرات، وحروف القسم وهى مختصة بجر المقسم به.

و«حتى» وهى مختصة بجر الاسم الظاهر الذى هو غاية لها.

فاختصاص هذه الحروف بجر بعض الأسماء دون الأخرى ليس اختصاصاً فى الاستعمال، بل هو أمر يقتضيه معنى هذه الحروف القاموسى، وإذا كان معنى «مذ» و«منذ» الزمان، فكيف يمكن أن يجرَّ اسماً لا يدل على زمان، وإذا كان معنى «رُبَّ» التكثير وهو يقتضى الشيوع فإنه يمتنع أن يكون الاسم المعرفة مجروراً بها لتناقض المعرفة مع فكرة الشيوع و«حتى» تفيد الغاية، فكيف يمكن أن يجرَّبها إلا الاسم الذى يعنى الغاية، والحال كذلك فى حروف القسم التى لابد أن تدخل على المقسم به. وإذن فالاختصاص الذى

---

(١) سورة البقرة : آية ٨.

(٢) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى، د. عبد الرحمن أيوب، ص ٢٦٤، ٢٦٥

يعنيه النحاة ليس اختصاصاً استعمالياً بل دلاليا، وهذه الحروف ليست بدعاً في هذا، فكل حرف لا يدخل إلا على الاسم الذى يتفق دلالته معه، وإلا كان التركيب اللغوى ضرباً من التناقض الفلسفى، هل تدخل «من» التبعيضية إلا على الشيء الذى يقبل «البعضية»، وهل تدخل «إلى» الغائية إلا على الاسم الذى يصلح لأن يكون غاية ؟! نلاحظ أيضاً أن النحاة قد أجملوا ذكر حروف القسم دون أن يذكروها بذاتها.

وإذا كان من الصحيح أن الواو لا تكون حرف جر إلا في حالة القسم، وأنها بذلك مختصة بالاستعمال فى القسم، فإن هذا ليس صحيحاً فى الباء الجارة، التى تكون حرف جر يدخل على المقسم إذا كانت بمعنى القسم، وحرف جر يدخل على غير المقسم به إذا اتفق معناها، ومعنى ما تدخل عليه، كما فى مثل «كتبت بالقلم» و«أقسمت بالله». وما هو الفرق هنا بين الباء فى المثالين، لتحقيق الفعل فى الحالتين، فالقلم واسطة للكتابة، والله واسطة للقسم أم هل تراهم يقولون بأن هذه الباء ليست للقسم هنا، وأنها مجرد حرف جر يتعلق هو ومجروره بالفعل «أقسم»، ولكن حرف الجر «الباء» والاسم المجرور بها فى المثال «بالله لأسافرن» متعلق بمحذوف تقديره «أقسم» فهل يمكن القول بأن الباء هنا ليست للقسم أيضاً ؟!

والمعنى عنصر أساسى فى إدراك روح التركيب ومن ثم وظائف الأدوات والمكونات وحسبنا فى ذلك الواو وهى حرف واحد تتضح وظيفتها من روح التركيب فهى للحال فى تركيب ما وللعطف فى آخر والاستئناف فى ثالث وللاعتراض فى رابع. والحقيقة أن الواو تستمد وظيفتها من وظيفة التركيب المصاحب لها وليس بذاتها. فهى حرف واحد فى جميع الحالات مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب.

ومن ثم فليس هناك اتساع هناك نمط موحد للاستخدام اللغوى سواء أكان ذلك فى إطار الاستخدام المألوف للتراكيب أم كان ذلك فى الدلالة وإلا

لو كان الأمر هكذا، بحيث يمكننا أن نصنف أنماط موحدة من التراكيب ودلالات محددة لهذه التراكيب، لا تحيد عنها مهما حدث تغيير فى مكوناتها سواء بالزيادة أو الحذف أو التقديم أو التأخير أو استخدام أدوات محددة أو حذفها، إذن لعدت دراسة اللغة من أيسر أنواع الدراسات وهى فى الحقيقة على العكس من ذلك نظراً لما يعترى اللغة عموماً من تطور سواء أكان ذلك فى الصيغ أم فى التراكيب أم فى الدلالة، ولذا فإن ما يقول عنه علماء اللغة من لغويين ومفسرين وبيانيين من أصل وشذوذ عن الأصل فى الاستخدام، فالحقيقة أن أغلب مؤلفاتهم تمتلأ بهذه الألوان التى يعدونها شذوذاً، والتى يجمعون لها الشواهد ولذا فإننى أرى أن كل هذه الألوان من الاستشهادات، تعد استخدامات توظف توظيفاً خاصاً لأداء الأغراض، وأن ما يصنفه علماء العربية من افتراض نمط موحد، فما هو إلا لون من الافتراض ييسر على الدارسين رصد ما يخالف النمط الذى افترضوه هم، والمسلك بطبيعة الحال ليس مرفوضاً، وإنما هو طريقة من طرق التناول قد تكون علمية أحياناً وتعليمية فى بعض الأحيان خصوصاً للأجيال التى تلت العصور التى قيلت فيها هذه الاستشهادات.

وقد أدرك علماء العربية الأقدمون رعاية الحالة حين بحثوا فى مقتضى الحال وقالوا : لكل مقام مقال، ذلك أن المتكلم إنما يحذف أو يذكر، ويوجز أو يطنب، ويصل أو يفصل، تبعاً للحالة النفسية، فى حين يقضى المنطق والفكر المجرد بخلاف ذلك أحياناً، كذلك يكون إرسال الكلام على طبيعته، أو توكيده أو تقويته موصولا بالأحوال النفسية قبل كل شيء، ولعل أبواب الحذف ومواضعه من أوضح الأدلة وأسطعها. ذلك أن المنطق يقضى بذكر الجملة كاملة الأركان لا ينقصها شيء، ولا يحذف منها جزء، ولكن الواقع يقفنا على تراكيب محذوف منها بعض أجزائها لأسباب عديدة مختلفة، فإذا جاء النحو المنقاد للمنطق فى تلك الصور التعبيرية لما استطعنا، أن نلتمس لها الأسباب، ولجنحنا إلى التقدير والتكلف، نقدر هنا جملة محذوفة، ونتصور

هناك كلاماً كان يجب أن يكون فلم يكن. وفى مباحث الفصل والوصل فى علم المعانى، وفى بحث الالتفات ما يوضح ذلك ولا يسع المجال لإيراده.

ويورد نظام اللغة أسماءً على صيغ أوزان الأفعال لكنها تستخدم أسماءً ولكى يميز نظام اللغة بين الفصيلتين أعرب هذه الأسماء بعلامات مخالفة كالجر بالفتحة ذلك أن الجر لا يدخل على الأفعال التى شابهت الأسماء فى الصيغة فقد سمى هذا النوع بالممنوع من الصرف يقول فى ذلك ابن السراج فى كتابه الأصول [(١)]: فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب والآخر مبنى، فالمعرب يقال له: متمكن، وهو ينقسم أيضاً على ضربين فقسم لا يشبه الفعل، وقسم يشبه الفعل، فالذى لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع فى موضع الرفع، ويجر فى موضع الجر وينصب فى موضع النصب، وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين.

وابن السراج [(٢)] يعضد فكرة إمكانية نقل المكون من فصيلة لغوية أو نحوية إلى أخرى مورداً أنه إذا قلنا كيف أنت، وأين زيد وما أشبههما به من الأسماء، «فأنت وزيد» مرتفعان بالابتداء، و«وكيف وأين» خبران، فالمعنى فى كيف أنت، على أى حال أنت، وفى «أين زيد» فى أى مكان، ولكن الاستفهام الذى صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو فى الحقيقة الشيء المستفهم عنه، فإذا كان السؤال: كيف أنت، فالجواب: صالح، إنما أخبرت بالشيء الذى سأل عنه المستفهم وكذلك إذا قال: أين زيد؟، فقلت: فى دارى، فإنما أخبرت بما اقتضته أين، ولكن الجميع على هذا وإن كان خبراً، فلا يكون إلا مبدوءاً به، وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا تزيل المبتدأ عن حاله، كلام الابتداء وحروف الاستفهام، و(أما)، و(ما) إذا كانت نافية فى لغة بنى تميم، وأشباه ذلك، فتقول: أعمرو «قائم»،

---

(١) انظر: الأصول فى النحو، لأبى بكر بن السراج النحوى، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى، ط ٣، ص ٥٠، ج١، سنة ١٩٨٨م.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٢٦١/٢٦٠/١.

و«البكر أخوك، وما زيد قائم، وأما بكر منطلق، فهذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره لمعانٍ فيها، فقولك عمرو منطلق، كان خبراً موجباً فلما أُدْخِلَتْ عليه «ما» صار نفياً، وإنما نَفَيْتَ بـ «ما» ما أوجبه غيرك، حقه أن تأتيَ بالكلام على لفظه.

ويقول ابن السراج[1] وهو الفعل الذى هو غير فعل حقيقى، فهو على ثلاثة أضرب، فالضرب الأول: أفعال مستعارة، للاختصار، وفيها بيان أن فاعليها فى الحقيقة مفعولون نحو : مات زيد وسقط الحائط، ومرض بكر.

والضرب الثانى : أفعال فى اللفظ وليست بأفعال حقيقة، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك : كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلا، ليست تخبر بفعل فعله، وإنما تخبر أن عبد الله أخوك، فيما مضى وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل.

والضرب الثالث : أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذى جعلت له نحو قولك : لا أرينك ها هنا، فالنهى إنما هو للمتكلم كأنه ينهى نفسه فى اللفظ وهو للمخاطب فى المعنى، وتأويله لا تكونن هاهنا، فإن «من» حضرنى رأيته، ومثله قوله تعالى ﴿ ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾ [2] لم ينههم عن الموت فى وقت لأن ذلك ليس المهم تقديمه وتأخيره، لكن معناه : كونوا على الإسلام. فإن الموت لابد منه، فمتى صادفكم صادفكم عليه.

وقد يقوم حرف النصب بوظيفة الجر وهما وظيفتان نحويتان : وإذا جر بـ «خلا وعدا وحاشا» فهى أحرف جر شبيهة بالزائد، يُجرُّ الاسم بعدها لفظاً، ومحله النصب على الاستثناء نحو قول الأعشى :

خلا اللهِ، لا أرجو سواكَ، وإنّما أعُدُّ عيالى شُعْبةً من عيالكا [3]

---

(١) المرجع السابق، ١ : ٧٩.

(٢) سورة البقرة : آية ١٣٢.

(٣) انظر : همع الهوامع، السيوطى، ١ : ٢٣٢.

وقول الآخر :

أبحناحَيَّهم، قتْلا، وأسراً عَدا الشَّمطاءِ، والطِّفلِ الصَّغير [1]

وقول الأقيشر :

فى فتيةٍ جَعَلُوا الصَّليبَ إلَهَهُم حاشایَ، إنى مسلمٌ مَعْذُورُ [2]

وذهب بعض النحاة إلى أن أحرف الاستثناء هذه هى وما بعدها فى محل نصب على الاستثناء

وذهب آخرون إلى أنها تتعلق بالفعل أو شبهه، على حدٍّ حروف الجر الأصلية [3].

وقد يقحمون فى أحرف الاستثناء «على» الاستدراكية، التى فى مثل قول ابن الدمينة :

بكلٍّ تَداوَينا، فلم يُشْفَ ما بنا على أنَّ قُربَ الدّارِ خيْرٌ من البُعدِ [4]

والحق أن أحرف الاستثناء الجارة لا تعدّى الأفعال إلى الأسماء ، أى : لا توصل معناها إليها بل تزيله عنها، فهى تشبه الحرف الزائد فى عدم التعدية، ولذلك كانت لا تُعلَّق، وكان الاسم بعدها مستثنى، أما «على» الاستدراكية فتتعلق، هى والمجرور بعدها، بخبر لمبتدأ محذوف والتقدير التحقيق كائن على

و«لعلّ» فى لغة بنى عُقيل تكون حرف جر شبيهاً بالزائد، تجر ما بعدها لفظاً، ومحله الرفع علي الابتداء، نحو قول كعب بن سعد :

فقلت : ادعُ أخرى وارفع الصَّوتَ جهرةً لعلَّ أبى المِغوارِ منكَ، قريبُ [5]

(١) المرجع السابق، ١ : ٢٣٢ .

(٢) المرجع السابق، ١ : ٢٣٢ .

(٣) انظر المغنى، ص ١٤٢ .

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٥ .

(٥) المرجع السابق، ص ٣١٧

وأورد الزجاجى فى الجمل بعنوان [1] باب ما جاء من المعدول على وهو على أربعة أضرب : ـ ضرب منه بمعنى «افعَلْ» بالأمر، نحو قولهم «نَزَالِ» بمعنى «انْزِل» و«دَرَاكِ» بمعنى أَدْرِكْ» قال الشاعر :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذا دُعِيَتْ نَزَالِ، وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

ومنه ما وقع فى النداء معدولا، نحو قولهم للأَمَة: «يا غَدَارِ » و«يافَجَارِ» ، لا يقع إلا فى النداء وهو نظير «فُعَلَ» فى المذكر، كقولهم : «يافُسَق، يا لُكَع، يا غدر» للمذكر.

ـ ومنه ما جاء معدولا عن «فاعلة» فى المعرفة إلى «فعال»، نحو : «حَذَامِ، وقَطَامِ، ورَقَاش وغلابِ» .

ومنه ما جاء معدولا اسماً للمصدر، نحو «فَجَارِ ويَسَارِ» قال الشاعر :

أنا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنَا بيننا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

وقال آخر :

فقلتُ امكثى حتّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ معاً، قالت أعاماً وقابلَه

وهنا لابد من تساؤل وهو أى الصيغتين أقدم فى الاستخدام، أتلك التى استخدمها الشاعر، أم الصيغة التى عدل عنها، ورصدها اللغويون والنحاة، أم أن المسألة تتعلق بالتفسير، فقد وصف اللغوى أو النحوى الصيغة العربية المستخدمة بأنها معدولة عن صيغة تستخدم فى عصره بصورة شائعة مثل «نَزَالِ» التى قد تكون استخدمت فى عصره والعصور التالية بصيغة «انزل» و«فَجَارِ» التى استخدمت فيها بعد «فاجرة»

وقد عرض ابن هشام الأنصارى لجوانب عديدة وشاملة من الاتساع فى الاستخدام العربى فى إطار عرضه لمسائل النحو ومشكلاته وذلك فى الجزء

---

(١) الجمل فى النحو للزجاجى، ص ٢٢٨ وما يليها.

الثانى من مغنيه وفى ظنى أن هذا هو ما دعا النحاة إلى وصفه بأنه أنحى من سيبويه ذلك أنه اهتدى إلى أن الاتساع فى الاستخدام ومعرفة أسبابه يعدّ مطلباً ضرورياً لتفسير ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية للمكوّن الواحد.

وفى إطار عرضه للباب الثامن «فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية» أورد : إعطاؤهم «ضارب زيد الآن أو غداً» حكم «ضارب زيداً» فى التنكير، لأنه فى معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه بربّ، وأدخلوا عليه أل، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه، نحو «هذا ملتوتاً شاربُ السّويقِ»، كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضى، لأنه حينئذٍ ليس فى معنى الناصب فى إطار اتساع المبنى على الدلالة معيار الدلالة أورد ابن هشام (1) قولهم «إنّ أحداً لا يقول ذلك » فأوقع أحداً فى الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر فى يقول، والضمير فى سياق النفى، فكان أحد كذلك، وقال :

فى لَيْلَةٍ لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبُها

فرفع «كواكبها» بدلا من ضمير يحكى، لأنه راجع إلى «أحداً» وهو واقع فى سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك. وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن، يقول : فلان لغوب أتته كتابى فاحتقرها. فقال له : كيف قلت أتته كتابى؟ فقال : أليس الكتاب فى معنى الصحيفة؟ وقال أبو عبيدة رؤبة بن العجاج لما أنشد :

فيها خطوطٌ من سَوَادٍ وبَلَقْ كأنَّهُ فى الجلدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

إن أردت الخطوط فقل : كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما، فقال : أردت ذلك ويْلَكَ

وقالوا : «مررتُ برجلٍ أبى عَشْرَةٍ نفسُه، وبقومٍ عَرَبٍ كلُّهم، وبقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه» برفع التوكيد فيهنّ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لما

(1) انظر : ابن هشام ، مغنى اللبيب، ج2، 676.

لحظوه فيها، والمعنى إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

والثاني: وهو ما أعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه ـ له صور كثيرة أيضاً.

أحدها : زيادة إنْ بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التى بمعنى الذى، لأنهما بلفظ «ما» النافية كقوله :

وَرَجِّ الفتى للخير ما إن رأيْتَهُ      على السِّنِّ خيراً لا يَزَالُ يزيدُ

وقوله :

يُرَجِّى المرْءُ ما إنْ لا يَرَاهُ      وَتَعرِضُ دُونَ أدْنَاه الخطوب

فهذان محمولان على نحو قوله :

ما إنْ رأَيْتُ ولا سَمْعتُ بِمثْله      كاليومِ هانىءَ أينُقٍ جرْبِ

الثانية : دخول لام الابتداء على «ما» النافية، حملا لها فى اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

لَمَا أغفلتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْنِى      فكيفَ ومِنْ عطائكَ جُلُّ مالى

فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك : «لَمَا تصنعه حَسَنٌ»

الثالثة : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها فى اللفظ على لا الناهية نحو ﴿ ادخلوا مساكنَكُم لا يَحْطِمنَّكُمْ سُليمانُ وجنوده ﴾ (١) ونحو: ﴿ واتَّقُوا فتنةً لا تصيبنَّ الذينَ ظلموا منكم خاصَّةً ﴾ (٢) فهذا محمول فى اللفظ على نحو : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافلاً ﴾ (٣) ومَن أوَّلها على النهى لم يحتج لهذا.

---

(١) سورة النمل : آية ١٨.

(٢) سورة الأنفال : آية ٢٥.

(٣) سورة إبراهيم : آية ٤٢.

الرابعة : حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ ﴾ [1] لما كان «أَحْسِنْ بزيدٍ» مشبهاً فى اللفظ لقولك «امرُرْ بزيدٍ»

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إنَّ التى بمعنى نعم، لشبهها فى اللفظ بإنَّ المؤكدة. قاله بعضهم فى قراءة مَنْ قرأة ﴿ إنْ هذان لساحران ﴾ [2]

السادسة : قولهم «اللهُمَّ اغفرْ لنا أيتها العصَابة» بضم أية ورَفْع صفتها كما يقال «يا أيَّتها العصابة» وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم «نحنُ العرب أقرى الناسِ للضيفِ» ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعملة فى النداء أعطيت حكمَها وإن انتفى موجب النداء، وأما «نحن العُرْبَ» فى المثال فإنه لا يكون منادى، لكونه معرفاً بأل فأعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه، وأما نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورثُ» فواجب النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

السابعة : بناء باب حذَامِ فى لغة الحجاز على الكسر تشبيهاً لها بدَرَاكِ ونزَالِ، وذلك مشهور فى المعارف، وربما جاء فى غيرهما، وعليه وجِّه قوله :

يَالَيْتَ حَظِّى من جَدَاكَ الصافى والفَضْلِ أنْ تتْرُكَنِى كَفَافِ

فالأصل كفافاً، فهو حال، أو تركَ كفافٍ، فمصدر ومنه عند أبى حاتم قوله :

جاءت لتَصْرَعَنِى، فقُلْتُ لها : اقصِرِى إنِّى امرؤ صرعِى عليكِ حَرَامِ

وليس كذلك، إذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسى : إن أصله «حَرَامِىّ» كقوله :

أطرباً وأنتَ قِنَّسْرِىٌّ والدَّهْرُ بالإنسان دَوَّارِىٌّ

ثم خفف، ولو أقوى لكان أولى، وأما قوله :

---

(1) سورة مريم : آية ٣٨.

(2) سورة طه : آية ٦٣.

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاَتَ أوَانٍ فأجبنا أن لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فعلةُ بنائه قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسره وكونه لم يُضَمَّ جرياً مجرى قبل وبعد شبهه بنزال.

الثامن : بناء حاشا فى ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لله ﴾ لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفية، والدليل على اسميتها قِراءة بعضهم «حاشاً» بالتنوين على إعرابها كما تقول : «تنزيهاً لله» ولم تعدُّ حرفاً، لدخولها على الحرف ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعل حُذِفَ مفعوله، أى جانب يوسف المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى فى كَل موضع، يقال لك، أتفعل كذا ؟ أو أفعلت كذا؟ فتقول «حاشا لله» فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل، ومَنْ نوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام لذلك :

التاسعة : قول بعضِ الصحابة رضى الله تعالى عنهم : قَصَرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ، أكثر ما كنَّا قطُّ وآمنه» فأوقع قَطُّ بعد «ما» المصدرية كما تقع بعد ما النافية.

العاشرة : إعطاء الحرف حكمِ مُقَاربة فى المخرج حتى أدغمِ فيه، نحـو ﴿ وخَلَقَ كلَّ شىء ﴾ (١) و ﴿ لك قُصوراً ﴾ (٢) وحتى اجتماعا روِّيين كقوله:

بُنَىَّ إن البرَّ شىءٌ هَيِّنٌ المنطق الطَّيِّبُ والطُّعَيِّمْ

وقول أبى جهل :

ما تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ منِّى بازِلُ عامين حديثُ سنىَّ
لمثل هَذا ولدتنى أمِّى

وقول الآخر :

إذا رَتَبْتُ فاجعلُونى وَسَطَا إنِّى كبيرٌ لا أُطِيقُ العُنَّدا

(١) سورة الفرقان : آية ٢. (٢) سورة الفرقان : آية ١٠.

ويسمى ذلك إكْفَاء.

يقول ابن هشام [1] قد يُشْربُون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه أو يسمى ذلك تضميناً وفائدته: أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشرى: ألا ترى كيف رجع معنى، ﴿ ولاتَعْدُ عيناك عَنْهُم ﴾ [2] إلى قولك : ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم.

﴿ ولا تأكُلُوا أمْوَالَهُم إلى أمْوَالِكُمْ ﴾[3] أى ولا تضموها إليها آكلين.

ومن مثل ذلك قوله تعالى : ﴿ الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُم ﴾ [4] ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدى بإلى مثل ﴿ وقد أفضى بعضُكُم إلى بعض ﴾ [5] وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال : أرْفَثَ فلانٌ بامرأته وقوله تعالى : ﴿ وما تفعلوا من خيرٍ فلنْ تكْفُرُوهُ ﴾ [6] أى فلن تحرموه، أى فلن تحرموا ثوابه.

ولهذا عدَّى إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى ﴿ ولا تعزموا عُقْدَةَ النكاح ﴾ [7] أى لا تنووا ولهذا عدى بنفسه لا بـ (على)، وقوله تعالى: ﴿ لا يَسَّمَّعونَ إلى الملأ الأعلى ﴾ [8] أى يصغون وقولهم «سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه» أى استجاب، فعدى يسمع فى الأول بـ «إلى» وفى الثانية بـ «اللام» وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل ﴿ يومَ يسمعونَ الصَّيْحَةَ ﴾[9] وقوله تعالى ﴿ والله يعلمُ المُفسدَ من المُصْلِحِ ﴾ [10] أى يميز، ولهذا عدى بمن لا بنفسه، وقوله تعالى ﴿ لِلَّـذينَ يؤْلونَ منْ نسائهم ﴾ [11] أى يمتنعون عن وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عدى بمن، ولَمن خفى التضمين على بعضهم فى الآية، ورأى أنه لا يقال «حلف من كذا» بل حلف عليه ـ قال : من متعلقة

---

(١) انظر المرجع السابق، ج٢، ص ٦٨٥، ٦٨٦.
(٢) سورة الكهف : آية ٢٨.
(٣) سورة النساء : آية ٢.
(٤) سورة البقرة : آية ١٨٧.
(٥) سورة النساء : آية ٢١
(٦) سورة آل عمران : آية ١١٥
(٧) سورة البقرة : آية ٢٣٥.
(٨) سورة الصافات : آية ٨.
(٩) سورة ق : آية ٤٢.
(١٠) سورة البقرة : آية ٢٢٠.
(١١) سورة البقرة : آية ٢٢٦.

بمعنى للذين، كما تقول لى منك مبَرَّةٌ، قال : وأما قول الفقهاء «آلى من امرأته» فغلط أوقعهم عدم فهم المتعلق فى الآية، وقال أبو كبير الهذلى :

حَمَلَتْ بِهِ، فى لَيْلَةٍ مَزْءودَةٍ     كَرْهاً، وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

وقال قبله :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ     حُبُكَ النِّطَاقِ، فَشَبَّ غيرَ مُهبَّلِ

مَزْءودة : أى مذعورة، ويروى بالجر صفة لليلة مثل ﴿والَّيلِ إذا يَسْرِ﴾ [1] وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوىّ، مع أنه الحقيقة، لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه، والشاهد فيهما أنه ضمن حَمَلَ على معنى عَلَقَ، ولولا ذلك لعدى بنفسه مثله ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً ﴾ [2] وقال الفرزدق :

كيف ترانى قَالِباً مَجنّى     قد قَتَل اللهُ زياداً عنّى

أى صرفه عنى بالقتل. وهو كثير،قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحْسِبُ لو جاء منه لجاء منه كتاب يكون مِئِينَ أوراقًا

وقال ابن هشام [3] إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط، فلهذا قالوا «الأبوين» فى الأب والأم، ومنه ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السُّدُسُ ﴾ [4] وفى الأب والخالة، ومنه ﴿ورفعَ أبويه على العرش﴾ [5]، المشرقين والمغربين ومثله «الخافقان» فى المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سمى خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوق فيه، و«القمرين» فى الشمس والقمر، قال المتنبى :

واستَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّماءِ بِوَجْهِهَا     فَأرَتْنِى القَمَرَيْنِ فى وقتٍ معاً

أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء ، وقال التبريزى : يجوز أنه أراد

(١) سورة الفجر : آية ٤.

(٢) سورة الأحقاف : آية ١٥ .

(٣) انظر : المرجع السابق، ٢/ ٦٨٦ وما يليها.

(٤) سورة النساء، آية ١١ .

(٥) سورة يوسف : آية ١٠٠ .

قمراً وقمراً، لأنه لا يجتمع قمران فى ليلة، كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر، و«القمران» فى العرف الشمس والقمر وقيل منه قول الفرزدق :

أَخَذْنَا بِأفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ    لنا قَمَرَاها والنُّجُومُ الطوالعُ

وقيل إنما أراد محمداً والخليل عليهما السلام، لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المراد بالنجوم الصحابة، وقالوا «العُمَرَيْنِ فى أبى بكر وعمر، ويردُّ بأنه قيل لعثمان رضى الله عنه : نسألك سيرة العمرين، قال : نعم، قال قتادة: أعتق العمَرَانِ فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا العجاجين فى رؤبة والعجاج، و«المَرْوَتَيْن» فى الصفا والمروة ولأجل الاختلاط أطلقت «مَنْ» على ما لا يعقــل فى نحــو قوله تعالى : ﴿ فمنهم مَنْ يمشى على بطنِه ومنهم مَنْ يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع ﴾ (١)

فإن الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى : ﴿ كلُّ دابَّة منْ ماء ﴾ (٢) وفى ﴿ مَنْ يمشى على رِجلين ﴾ اختلاط آخر فى عبارة التفصيل، فإنه يعم الإنسان والطائر، واسم المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى ﴿ اعبدوا ربَّكم الذى خلقكم والذين مِنْ قَبْلكم لعلكم تتَّقون ﴾ (٣) لأن «لعلّ» متعلقة بخلقكم لا بـ ﴿ اعبدوا ﴾ والمذكرين على المؤنث حتى عُدَّت منهم فى ﴿ وكانت من القانتين ﴾ (٤)، والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم فى ﴿فسجدوا إلا إبليس ﴾ (٥) قال الزمخشرى : والاستثناء متصل، لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة، فغلبوا عليه فى «فسجدوا» ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التغليب (أو لَتَعُودُنَّ فى مِلَّتنا ) بعد ﴿ لنُخْرِجنَّكَ يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا ﴾ (٦) فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن قط فى ملتهم

---

(١) سورة النور : آية ٤٥ .
(٢) سورة النور : آية ٤٥ .
(٣) سورة البقرة : آية ٢١.
(٤) سورة التحريم : آية ١٢ .
(٥) سورة الأعراف : آية ١١ .
(٦) سورة الأعراف : آية ٨٨.

بخلاف الذين آمنوا معه ومثله ﴿ جَعَلَ لكم من أنفسكم أزواجًا ومن الأنعام أزواجًا يَذْرَؤُكُمْ فيه ﴾ [1] فإن الخطاب شامل للعقلاء والأنعام فيه، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام ومعنى ﴿يذرؤكم فيه﴾ يبثكم ويُكثركم في هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير، فلذا جيء بـ (في) دون الباء.

ونظيره ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ [2] زعم جماعة أن منه (يا أيها الذين آمنوا ﴾، ونحو ﴿ بل أنتم قوم تجهلون ﴾ [3] وإنما هذا من مراعاة المعنى والأول من مراعاة اللفظ ثم قال ابن هشام: [4] إنهم يعبرون بالفعل عن أمور: أحدها : وقوعه وهو الأصل. الثاني مشارفته نحو ﴿ وإذا طلقتم النساءَ فبلغنَ أَجَلَهُنَّ فامسكوهن ﴾ [5] أي فشارفن انقضاء العدة و ﴿ الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا وصيةً لأزواجهم ﴾ [6] أي والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية

﴿ وليخشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاء ﴾ [7] أي لو شارفوا أن يتركوا

ومن ذلك قول الشاعر :

إلى ملكٍ كاد الجبالُ لفقده    تزول وزال الراسياتُ من الصخر

الثالث إرادية، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو ﴿ فإذا قرأتَ القرآن فاستعذْ بالله ﴾ [8]

---

(1) سورة الشورى : آية ١١.

(2) سورة البقرة : آية ١٧٩.

(3) سورة النمل: آية ٥٥.

(4) انظر المغنى : ٢٨٨/٢ وما يليها.

(5) سورة البقرة : آية ٢٣١.

(6) سورة البقرة : ٢٣٤.

(7) سورة النساء : آية ٩.

(8) سورة النحل ٩٨.

و ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ﴾ (١)، ﴿إذا قضى أمراً فإنَّما يقول له كُنْ ﴾ (٢)، ﴿وإن حكَمْتَ فاحْكُمْ بينهم بالقسط﴾ (٣)، ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ (٤)، ﴿ إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ﴾ (٥)، ﴿ إذا ناجيتم الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا ﴾ (٦)، ﴿ إذا طلَّقتم النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهنَّ لعدَّتهنَّ ﴾ (٧) وفي الصحيح «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل»، ومنه في غَيْرِه ﴿ فأخْرَجْنَا مَنْ كانَ فيهَا من المؤْمنينَ فما وَجَدْنَا فيها غيرَ بيتٍ من المُسْلمينَ ﴾ (٨) أى فأردنا الإخراج.

وقوله تعالى : ﴿ ولقد خلقناكم ثمَّ صَوَّرْنَاكُم ثُمَّ قُلْنَا للْمَلائكَة اسجدوا لآدم ﴾ (٩) لأن «ثُمَّ» للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظَاهر، فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل : هما على حذف مضافين، أي خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم، ومثله ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ (١٠) أى أردنا إهلاكها. وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دنى فَتَدَلّى ﴾ (١١) أى أراد الدنو من محمد ﷺ. فتدلى فتعلَّق فى الهواء وهذا أولى من القلب فى هاتين الآيتين والذى يرى أن التقدير : وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنى، وقال الشاعر :

فَارَقَنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ ... لَمَّا قَضَى من جِمَاعِنا وطرا

أى أراد فراقنا

وفى كلامهم عكس ذلك، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو : ﴿ ويريدون أن يُفَرِّقُوا بين اللهِ ورُسُلِه ﴾ (١٢) بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه

---

(١) سورة المائدة : آية ٦.
(٢) سورة البقرة : آية ١١٧.
(٣) سورة المائدة : آية ٤٢.
(٤) سورة النحل : آية ١٢٦.
(٥) سورة المجادلة : آية ٩.
(٦) سورة المجادلة : آية ١٢.
(٧) سورة الطلاق : آية ١.
(٨) سورة الذاريات : آية ٣٦.
(٩) سورة الأعراف : آية ١١.
(١٠) سورة الأعراف : آية ٤.
(١١) سورة النجم : آية ٨.
(١٢) سورة النساء : آية ١٥٠.

وتعالى : ﴿ ولم يُفرِّقوا بين أحدٍ منهم ﴾ (١).

والرابع : القدرة عليه، نحو ﴿ وَعْداً علينا إنَّا كُنَّا فاعلين ﴾ (٢) أى قادرين على الإعادة.

وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب والعكس فالأول نحو: ﴿ ونَبْلُوَ أخْبَارَكُم ﴾ (٣) أى ونعلم أخباركم، لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى : ﴿ هل يستَطيعُ ربُّكَ ﴾ (٤) الآية فى قراءة غير الكسائى، يستطيع بالغيبة، وربُّك بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أى هل ينْزِل علينا ربُّكَ مائدة إنْ دَعَوْتَه ؟!

ومثله : ﴿ فظنَّ أنْ لنْ نَقدر عليه ﴾ (٥) أى لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذة بشرطها، وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائى : ﴿ هل تستطيع ربَّك ﴾ بتاء المضارعة وبنصب «ربَّك» فتقديرها : هل تستطيعُ سؤال ربك؟ فحذفَ المضاف أو هل تطلب طاعة ربك فى إنزال المائدة ؟! أى استجابته.

ومن الثانى : ﴿ فاتقوا النَّارَ ﴾ (٦) أى فاتقوا العنادَ الموجب للنار وقال ابن هشام (٧) إنه من فنون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه فى الشعر، كقول حسان رضى الله تعالى عنه :

كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بيْتِ رأسٍ      يكونُ مِزَاجُهاَ عَسَلٌ وماءُ

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وتأوّله الفارسى على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج ونصب العسل، وماء، ويروى برفعهن على إضمار الشأن.

---

(١) سورة الأنبياء : آية ١٠٤.
(٢) سورة محمد : آية ٣١.
(٣) سورة المائدة : ١١٣.
(٤) سورة الأنبياء : آية ٨٧.
(٥) سورة البقرة : آية ٣٤.
(٦) انظر : المغنى، ج٦٨٨/٢ وما يليها.
(٧) سورة البقرة : ٣٤

وقد روى كذلك أيضاً، فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء، ويروى برفعهن على إضمار الشأن، وأما قول ابن أُسد إنَّ كان زائدة فخطأ، لأنها تزداد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة.

وَمَهْمَةٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُه    كأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف، وقال آخر :

فإنْ أَنْتَ لاقيتَ في نَجْدَةٍ    فلا تَتَهيَّبْكَ أن تُقْدِمَا

أى تتهيبها، وقال ابن مقبل :

ولا تَهَيَّبُنِي المَوْمَاةُ أَرْكَبُها    إذا تَجَاوَبَتِ الأصداءُ بالسَّحَرِ

أى ولا أتهيبها، وقال كعب :

كأنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْها إذا عَرِقَتْ    وقد تَلَفَّعَ بالقُورِ العَسَاقيلُ

القور: جمع قارة، وهى الجبل الصغير، والعساقيل: اسم لأوائل الشراب، ولا واحد له، والتلفع: الاشتمال، وقال عروة بن الورد :

فَدَيْتُ بنفسه نفسِي ومَالِي    وَمَا أُلُـــوكَ إلا ما أُطيقُ

وقال القَطَامِي :

فَلَمَّا أن جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا    كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السَّيَاعَا

الفدن : القصر، والسياع: الطين، وفى الكلام منه : «أدخلت القلنسوة فى رأسى، و«عرضت الناقة على الحوض» و«عرضتها على الماء» قاله الجوهرى وجماعة منهم السكاكى والزمخشرى، وجعل منه ﴿ ويوم يعرض الذين كفروا على النار ﴾

وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن عرضت الحوض، واختاره أبو حيان، وردَّ على قول الزمخشرى فى الآية، وزعم بعضهم فى قول المتنبى :

وَعَذَلْتُ أَهْلَ العِشْقِ حَتَّى ذُقْتُه    فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لا يَعْشَقُ

أن أصله كيف لا يموت من لا يعشق، والصواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق، ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء أى انتصبت الحرباء فى العود، وقال ثعلب فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ فى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سبعون ذراعًا فاسلكوه ﴾[1] : إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة، وقيل : إنّ منه : ﴿ وكم من قرية أهلكناهم فجاءها بأسنا ﴾ [2]، ﴿ ثم دنى فتدلى ﴾[3]

ونقل الجوهرى فى ﴿ فكان قابَ قوسين ﴾ [4] أن أصله قابى قوسٍ، فقلبت التثنية بالإفراد وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بين مقبض القوس، وَسِنَها أى طرفها، ولها طرفان فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابى:

إذَا أَحْسَنَ ابْنُ العَمِّ بَعْدَ إساءَةٍ    فَلَسْتُ لِشَرَّىْ فِعْلِه بِحَمُولِ

أى فلست لشر فعليه، ومن القلب ﴿ اذْهَبْ بكتابى هذا ﴾ [5] الآية والمعنى ثم تولَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم، ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون، وقيل فى ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْهِم ﴾ [6] إن المعنى فعميتم عنها.

الصواب أن يقال : فعموا عنها » أو تتلى آية هود «فعميت عليكم» ليكون المعنى «فعميتم عنها »...، وفى ﴿ حقيق علىَّ أنْ لا أقولَ ﴾ الآية فيمن جرَّ بعلى بعد أن وصلتها على أن يكون المعنى حقيق علىَّ بإدخالها على ياء المتكلم، كما قرأ نافع، وقيل ضمن حقيق بمعنى حريص.

وفى قوله تعالى : ﴿ ما إنَّ مَفَاتحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ ﴾ [7] إن المعنى لتنوء العصبة بها أى تنهض بها متثاقلة، وقيل : الباء للتعدية كالهمزة، أى لتنىء العصبة، أى تجعلها تنهض متثاقلة، وأضاف ابن هشام [8] أنه من ملح كلامهم «تقَارُض اللفظين فى الأحكام ولذلك أمثلة :

---

(1) سورة الحاقة : آية ٣٢.
(2) سورة الأعراف : آية ٤.
(3) سورة النجم : آية ٨.
(4) سورة النجم : آية ٩.
(5) سورة النمل : آية ٢٨.
(6) سورة القصص : آية ٦٦.
(7) سورة القصص : آية ٧٦.
(8) انظر : المرجع السابق، ٢٩٧/٢ وما يليها.

أحدها إعطاء «غيرٍ» حكم إلا فى الاستثناء بها نحو ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غيرُ أولى الضَّرر ﴾ [1] فيمن نصبَ غير، وإعطاء «إلا» حكم غير فى الوصف بها نحو ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا ﴾ [2]

والثانى : إعطاء أن المصدرية حكم «ما» المصدرية فى الإهمال كقوله :

أنْ تَقْرأانِ على أسْماءَ ويْحَكُمَا    مِنّى السلامَ وأنْ لا تُشعرا أحداً

الشاهد فى «أن» الأولىِ وليست مخففة عن الثقيلة بدليل «أن» المعطوفة عليها وإعمال «ما» حملاً على أن كما روى من قوله ﷺ : «كما تكونوا يؤتى عليكم» ذكره ابن الحاجب، والمعروف فى الرواية كما تكونون، والثالث : إعطاء إن الشرطية حكم لو فى الإهمال كما روى فى الحديث «فإنْ لا تَرَاهُ فإنّه يراك... وإعطاء لو حكم إن فى الجزم كقول الشاعر :

لو يشأ طارَ بها ذو ميْعَةٍ    لاحِقُ الأطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلَ

ذكر الثانى ابن الشجرى وخرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شاء يشا بالألف ثم أبدلت الألف همزة على قول بعضهم العألَم، والخأتم ـ بالهمزة ـ ويؤيده أنه لا يجوز مجىء إن الشرطية فى هذا الموضوع، لأنه إخبار عما مضى، فالمعنى لو شاء،وبهذا يقدح أيضاً فى تخريج الحديث السابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل : ﴿ إنَّه مَن يتَّقى ويَصْبِرْ فإنَّ اللهَ ﴾ [3] بإثبات ياء يتقى وجزم يصبر، والرابع : إعطاء (إذا) حكم (حتى) فى الجزم بها كقوله :

اسْتَغْنِ مَا أغْنَاكَ ربُّكَ بالغنى    وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

وإهمال متى حِكْماً لها بحكم إذا، كقول عائشة رضى الله عنها «وأنه متى يقوم مَقَامكَ لا يُسْمِعُ الناسَ».

(١) سورة النساء : آية ٩٥.

(٢) سورة الأنبياء : آية ٢٢.

(٣) سورة يوسف : آية ٩٠.

والخامس : إعطاء (لم) حكم (لن) فى عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿ ألم نشرحَ ﴾ بفتح الحاء وفيه نظر، إذ لا تحل لن هنا، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله، وأصله «نشرحنْ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى، وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف وإعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله :

لن يَخبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ مَنْ    حرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَةْ

والرواية بكسر الباء

والسادس : إعطاء ما النافية حكم ليس فى الإعمال، وهى لغة أهل الحجاز نحو ﴿ ما هذا بشراً ﴾ وإعطاء ليس حكم ما فى الإهمال عند انتقاض النفى بالإ كقولهم :

« ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ » وهى لغة بنى تميم

والسابع : إعطاء عسى حكم لعلَّ فى العمل كقول الشاعر :

تقول بنتى قد أنى أناكا    يا أبَتا علَّك أو عساكا

وإعطاء «لعل» حكم «عسى» فى اقتران خبرهما بـ «أن» ومنه الحديث« فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض »

والثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم :

خرق الثوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ، وقال الشاعر :

مثْلُ القنافذ هَدَّاجون قد بَلَغتْ    نجرَان أو بَلَغتْ سوآتِهم هَجَرُ

وسمع أيضاً نصبهما كقوله :

قد سالم الحيَّات منهُ القدمَا    الأفعُوانُ والشُّجَاعَ الشجْعَمَا

فى رواية من نصب الحيات وقيل القدماتثنية حذفت نونه للضرورة كقوله :

همَا خطَّتا إمَّا إسار ومنَّة    وإمَّا دَمٌ والقتْلُ بالحرِّ أجْدَرُ

فيمن رواه برفع إسار ومنه، وسمع أيضاً رفعهما كقوله :

إنَّ مَنْ صَارَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كيف مَنْ صادَ عَقْعَقَان وبُومُ

والتاسع : إعطاء «الحسن الوَجْهَ» حكم الضارب الرجل» فى النصب وإعطاء الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه فى الجر» .

والعاشر : إعطاء أَفْعَل فى التعجب حكم أَفْعَل التفضيل فى جواز التصغير وإعطاء أَفْعَل التفضيل حكم أَفْعَل فى التعجب لأنه لا يرفع الظاهر.

وابن هشام فى عرضه الشامل لمظاهر الاتساع فى اللغة عموماً والنحو خصوصاً يرتكز على معايير هامة أولها الاستخدام اللغوى، وثانيها المعنى، وثالثها الصناعة النحوية. ويخطىء من يظن أن ابن هشام يرتكز فى تحليله للتراكيب العربية على أحد العنصرين دون الآخر، بيد أنه يشير فى مواضع لأهمية المعنى فى التحليل النحوى، وفى مواضع آخر يوصى المعرب بالتزام جانب الصناعة النحوية دون المعنى، وهو فى الحقيقة يرتكز على المعيارين معاً. وفى آن واحد غير أن بعض المسائل تحتاج إلى إعمال الصناعة النحوية دون المعنى لترجيح رأى على رأى، أو لتحديد وجه إعرابى دون الآخر، وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلا فى الفصول التالية.

# الفصل الثالث

# علاقة الوظائف بالمكونات

# الفصل الثالث
## علاقة الوظائف بالمكونات

[١] ليست لوحدات اللغة علاقة ثابتة بالوظائف النحوية كما هو الشأن فى علاقة الوحدات بالمعانى فالعلاقة بين الوحدات اللغوية والمعانى متغيرة فقد يتعدد المعنى للفظة الواحدة كما قد تؤدى وحدة لغوية واحدة عديداً من المعانى فى التراكيب المختلفة وهذا بطبيعة الحال راجع إلى زيادة المعانى عن عدد الوحدات اللغوية فى اللغة الواحدة وفقاً لمبدأ كفاءة العقل البشرى ومدى استيعابه لعدد محدود من الوحدات، يريد أن يؤدى بها العقل البشرى الواحد عدداً غير محدود من المعانى والأفكار لقضاء حاجاته مع من يحيطون به من أفراد مجتمعه.

وعلى هذا فهناك علاقتان بين الوحدات اللغوية والوظائف النحوية، الأولى منها تؤدى فيها مجموعة من الوحدات اللغوية وظيفة نحوية واحدة مهما اختلف شكل هذه الوحدات، فإذا قلنا «قابلت رجالا أمريكيين»، فالوحدة اللغوية «أمريكيين» تؤدى وظيفة نحوية واحدة هى الوصف للوحدة اللغوية «رجالا» ولا يعنينا أمر العلامة التى نُصِبَتْ بها الوحدة «رجالا» لكننا وفقاً للعلاقات الرأسية Paradigmatic Relation ـ يمكن أن نستبدل الوحدة اللغوية «أمريكيين » بوحدة أخرى من وحدات اللغة العربية هى الجار والمجرور «من أمريكا» فيصبح التركيب «قابلت رجالا من أمريكا» والحقيقة أن مكوّن الجار والمجرور «من أمريكا» يشغل الوظيفة النحوية ذاتها التى شغلها المكوّن «أمريكيين» وهى الوصف أو النعت، وهناك بدائل عدة فى اللغة يستخدمها كل متكلم أو مبدع سوله أكان شاعراً أم ناثراً تميّزه عن باقى المتكلمين أو المبدعين من أبناء لغته .

والعلاقة الثانية هى التى تثبت فيها الوحدة اللغوية مع تغير وظيفتها النحوية أو بالأحرى تعددها وفقاً لاحتمالات تعدُّد معانى وحدات التركيب أو

تعدُّد دلالة التركيب بأكمله عند المستمع أو القائل وهذه العلاقة هى ما عرِفت عند النحاة العرب باسم «تعدد الأوجه الإعرابية» .

ومن العلاقة الأولى شغل المصدر والجار والمجرور والظرف المتصرف والمفعول به لوظيفة نائب الفاعل، أما العلاقة الثانية وهى تعدد الوظيفة للمكون الواحد فى التركيب الواحد فهى أكثر إتساعاً فى اللغة إذ أنها تعتمد على عدم تحديد دلالة المكون الواحد ومن ثمّ التركيب، وهذا أمر طبيعى لأن المفردات أقل عدداً من المعانى التى تؤديها فى اللغة الواحدة وهذه العلاقة تتضح فى الوظائف التى تؤديها أسماء الاستفهام خصوصاً (كيف ـ كم ـ ما) لأن كلا من هذه الأسماء، لا تتعدد معانيها بذاتها فى التراكيب المختلفة، بل يتعدد مدلول المكون الذى يستفهم منه السائل، فقد يكون السؤال عن الزمان أو المكان أو الحال أو وفقاً لهذه المدلولات تتخذ وظيفة المكون المستفهم به .

ويبدو فى تراكيب العربية تشابهاً كبيراً، وقرابة حميمة بين حالتى النصب والجر إذ يجوز النصب لكثير من الأسماء وجرها فى التركيب الواحد . وقد رأى النحويون أن النصب فى علاقته الجرية كان هو الأصل، فالمجرور مجرور لفظاً منصوب محلا، ويبدو أن العربية فى مراحلها النهائية التى وصلت إلينا، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات، حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصب كانت هى المرادة منذ أول الأمر وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاءاً لها، وتعبيراً مرحلياً ارتبط بظاهرة الإضافة كما يبدو أن العربية كانت تتجه إلى التخفف من الإعراب، وهذا هو سر الاكتفاء بعلامتين إعرابيتين، فقط لحالات الإعراب الثلاثة لكثير من الأسماء، علامة للرفع وأخرى للنصب والجر المثنى، وجمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، الممنوع من الصرف والتعدية بحرف الجر قسيم التعدية بالهمزة، والتضعيف، وتلك سمة أخرى من سمات القربى بين النصب والجر، ويبدو أن الأصل فى التعدية كان عن طريق حرف الجر، فكثير من المفاعيل ينصب على معنى حروف الجر «به، له، فيه، معه، منه» كما أن حرف الجر لا يزال يستعمل مع

معمول الفعل المتعدى المتقدم عليه، ومعمول المشتقات من الأفعال المتعدية، وتتخفف العربية من حرف الجر على ثلاث طرق، إما بذكر بديل له، أو بعدم ذكر بديل، وجر الاسم كما كان يجرّ مع وجوده، أو بعدم ذكر البديل ونصب الاسم، فيبدو الاسم المنصوب عن طريق نزع الخافض شبيهاً بأخيه الذى وُلِدَ منصوباً، لكن النحويين العرب حرصوا على تبيين الفرق بينهما بطريقة تدفع دارسى علم العربية إلى إكبارهم فالنصب على نزع الخافض كان عندهم فى محلٍ وسط بين المفعول به الخالص، والأسماء المجرورة الخالصة، وثبات النسبة لا يلحظ فقط مع تغير الحالات الإعرابية داخل الجملة الفعلية فقط، بل يلحظ كذلك فى التقارب بين نمطيِ تركيب الإسناد وهذا أمر أدركه النحويون العرب، مما يؤذن بأنهم كانوا أميلَ إلى رصد العلاقة الداخلية بين طرفى الإسناد فى النمطين، منهم إلى رصف الملامح الشكلية والحقيقة أن رصد تغير مبانى التراكيب من حيث وجود بعض أحرف الجر أو غيابها يُعَدُّ من الاتساع فى الأساليب العربية، وإن تَعلّق ذلك بالعلامات الإعرابية وتغير حالة المكون التركيبى من جر، فى حالة وجود الحرف إلى نصب فى حالة غياب هذا الحرف وتأويل الحالة بأنها نصب على نزع الخافض، ومن ذلك أن العرب لجأت إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد، وتحول الكلام كله من جملتين فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية، فبدت الجملة الاسمية وقد صارت عنصراً مفرداً في جملة فعلية، وكثير من الجملِ تكون اسمية إن رُفِعَ عنصر فيها، وفعلية إن نُصِبَ ذاك العنصر، والرفع يَحْمِل معنى الدوام والاستمرار، والنصب يحمل معنَى التغيير والانقطاع، وغالباً ما يصحب هذا التخفف من الأفعال وهو أمر مبناه على التسهيل فإن العرب لم تلزم نفسها بوضع تركيبى معين: جملة فعلية أو اسمية، أعطت لنفسها الحرية فى نطق كلماتها، فاعتبرت نفسها مرة من نمط، وأخرى من نمط آخر، تبعاً للحركة الإعرابية، لأن النمطين فى العمق التركيبى العربى، يكادان يحلان محلا واحداً متقارب المكانة إن لم يكن مساويها.

والحقيقة أن البحث فى الوظائف النحوية يختلف عن البحث فى العلامات الإعرابية فالبحث فى الوظائف نمثله بأن يحل الحال محل التمييز أى يؤدى المكون وظيفة تصلح للحال وللتمييز، وكذا بين المبتدأ والخبر، أما البحث فى العلامات الإعرابية فهو يتعلق بمؤثر معين، يمكن أن يحدث العلامات الإعرابية جميعاً الفتحة والضمة والكسرة، نتيجة وجوده فى بداية الجملة كحرف الفاء حين يدخل على الفعل المضارع و(حتى) حين تدخل على الأفعال والأسماء ولكن فى هذه الحالة، لن تتغير الوظيفة النحوية أو تستبدل بوظيفة أخرى، بل الذى يتغير هو العلامة الإعرابية على آخر المكون خصوصاً فى حالة دخول الفاء على الفعل المضارع لن تتغير وظيفته بل ستتغير علامته وهذا ما لم نقصد إليه .

ولم نتعمد فى هذا البحث التزام نهج تاريخى فى تناول أعمال النحاة بحيث نبدأ بسيبويه صاحب أول مؤلف نحوى لكننا نسير وفق موضوع التناول، ومدى تركيز المؤلفات النحوية أو مؤلفٍ نحوى بعينه على القضية التى نتناولها، فقد لا يهتم نحوى معين بقضية ما، حتى لو كان من النحاة المتقدمين، وعندئذ لا تكون هنا حاجة للإشارة إليه، وطبيعة ظهور مصطلح الوظائف النحوية، وكذا تعددها للمكون الواحد قد تدعو إلى عرض المسألة عرضاً تاريخياً لكن طبيعة الأمور تشير إلى أن المصطلح ليس بالضرورة أن يكون متناولا عند سيبويه، وإن حدث وورد فلن يكون واضحاً شأنه شأن أغلب المصطلحات النحوية فى كتاب سيبويه وكذا عناوين الأبواب لكنك تجد القضية أوضح من حيث القواعدعند ابن هشام ـ وهو متأخر ـ والحقيقة أن سيبويه تناول القضية تناولا فعليا ذلك أن المسألة لا تتعلق بأمر القواعد وقوانين النحو بقدر ما هى متعلقة بالاستخدام العربى الذى ورد الاستشهاد به فى كتاب سيبويه كما وردت لسيبويه فيه إشارات تعرض للقضية وإن لم يكن للمصطلح وضوح أو دلالة محددة.

وقواعد النحو العربى تُعَدُّ دستوراً التزم به النحاة، وهى مبادىء عامة لا

ترتبط بباب نحوى دون غيره ولكنها توجيهات يهتدى بها كلُّ نحوى عند تفكيره فى المسائل المفردة، ولقد اختلف نحاة البصرة والكوفة على بعض هذه المبادىء المنهجية كما اختلفوا على غيرها من الأصول، وهى أصول اللغة، كأصل الاشتقاق وأقسام الكلم مثلا. ولولا اختلاف البلدين حول الأصول ما صح لنا أن نطلق على الاتجاهين اسم «مدرستين» لأن لفظة «مدرسة» حين يطلق على اتجاه فكرى ما يقتضى منهجاً متميزاً وقيادة فكرة وأتباعاً لهذه القيادة.

أما الاختلاف فى إطار المنهج الواحد حول الفروع والمسائل المفردة فلا تنشأ عنه مدارس فكرية، وهكذا نجد هذه الأصول العامة أو القواعد التوجيهية تقع فى ثلاث طوائف :

**الأولى** : وهى جمهور القواعد التى صادفت اتقان نحاة البلدين، ومن ثم التزم بها المتأخرون ولم يتنازعوا بشأنها.

**الثانية** : القواعد التى انفرد بها البصريون وعارضها الكوفيون .

**الثالثة** : قواعد ارتضاها الكوفيون وخالفوا بها البصريين الذين رفضوها [1] .

ولن يكون للاختلاف فى الأصول تأثير كبير على تعدد الوظيفة النحوية للمكون بقدر تأثير مسألة العلاقة بين المنشىء والمتلقى وتحديد دلالة المكون داخل التركيب ومن ثمَّ وضوح دلالة التركيب ذاته، لكن الذى وصل إلينا من أمر هذه الوظائف، هو آراء أولئك النحاة حول التراكيب والمكونات التى نعنى بها وقد يكون بين بعضهم خلاف فى الأصول وقد لا يكون ذلك الخلاف بين بعضهم الآخر لكنَّ الذى لا شك فيه أن تعدد الوظائف للمكونات وكذا اختلاف الأوجه الإعرابية قد أُثِرَ عن أغلبهم إن لم يكن عنهم جميعاً.

---

(١) الأصول ، د. تمام حسان، ص ٢٢٩.

وأثِرَ عن الزجاجى أنه قال : «فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذى دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟

فالجواب أن يُقال : إنّ الأسماء لما كانت تَعتَورُها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن فى صوَرِها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى، فقال: ضرب زيد عمراً، فدلُّوا برفع «زيدٍ» على أنّ الفعل له، وبنصب «عمرو» على أن الفعل واقع به، وقالوا : ضُرِبَ زيد، فدّلوا بتغيير أوّل الفعل، ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وأَن المفعول قد ناب منابه.

وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلامِ إليه، وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتّسعوا فى كلامهم، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعانى.

هذا قول جميع النحويين إلا أبا علىٍّ قُطْرباً، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى، والفرق بين بعضها وبعض، لأنّا قد نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة فى المعانى، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك، ولعلّ زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً، وما زيد بقائم، اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله : ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومانِ، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما فى الدار أحداً إلا زيدٌ، وما فى الدار أحدٌ إلا زيداً

ومثله : إن القوم كلَّهم ذاهبون، وإنّ القوم كلُّهم ذاهبون

ومثله : قوله تعالى : ﴿ إنّ الأمرُ كلُّه لله ﴾ [1] و ﴿ إنّ الأمرَ كلَّه لله ﴾ قُرِئَ بالوجهين جميعاً.

---

(1) سورة آل عمران : آية ١٥٤.

ومثله : ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا بخيلا، ولا بخيلٍ ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكلّ معنىً إعراب يدل عليه ولا يزول إلا بزواله.

قال قطرب: وإنما أعربت العربُ كلامها لأن الاسم فى حال الوقف، يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل فكانوا يُبطئونَ عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب الصلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

قيل له: فهلا لَزموا حركة واحدة، لأنها مجزية لهم، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً، فقال: لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع فى الحركات، ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة.

هذا مذهب قطرب واحتجاجه.

قال المخالفون له ردّاً عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرُّ الفاعل (مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، فأيُّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير فى ذلك وفى هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحِكمة النظم فى كلامهم.

واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب، واختلاف المعانى، واختلاف الإعراب واتفاق المعانى فى الأسماء التى تقدم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال، لأنه

يُذْكَرُ بعدها اسمان. أحدهما فاعل والآخر مفعول، ومعناها مختلف، فوجب الفرق بينهما، ثم جُعِلَ سائر الكلام على ذلك، وأما الحروف التى ذكرها فمحمولة على الأفعالَ [1] ولا تنفرد الأسماء وحدها دون سائر مكونات اللغة بالاتساع فى الوظائف النحوية بل إن الأفعال أيضاً تحظى بقدر من هذا الاتساع، فالجزم حالة إعراب تختص بها الأفعال ولا تكون إلا فيها، لأن هذا الجزم فى أصله اللغوى يعنى القطع، قطع الحرف أو الحركة عند آخر الفعل.

وقطع الحركة يسلم إلى السكون، والسكون أولى بأن يكون حالة بناء، والبناء أصل فى الأفعال، والإعراب فرع من الأفعال، والفعل بعامة يقع فى الكلام موقعاً واحداً هو موقع المسند، وأنه لذلك مستحق لما يستحقه المسند فى الرفع، ولكنَّ أسباباً بعينها تشده، إلى جانب الاسم تارة، فيستحق الإعراب، وها هنا أحوال تتردد به بين المضارعة، مضارعة الاسم، وبين التمكن فى الفعلية، فتنتهى به إلى حالة تشبه البناء وهى التى يسميها النحاة بالجزم.

فالفعل المضارع حيناً يكون مطلقاً فى الدلالة على معناه الزمنى غير مقيد بزمن معين فإذا خلص لمعنى الاستقبال استحق النصب. ومعنى الاستقبال فى حقيقته جزء من دلالة الفعل المضارع، لأن معنى الحال لا يكاد يُحَسُّ لقصره وضيق مدته وفى صيغة المبنى للمفعول يحذف الفاعل، ويحل محله المفعول به، ويأخذ حكمه فى الرفع، وقواعد الفعل مع الفاعل ضميراً مؤنثاً مجروراً بحرف جر زائد، كل ذلك يطبق على نائب الفاعل وفعله، فإنه يحل محل الفاعل فى كل شىء مثل : كُتِبَتْ المحاضرة، افْتُتِحَتْ الجامعة، استخرجَتْ اللؤلؤة. وأصل هذه الجمل «كَتَبَ الطلابُ المحاضرة، افتتحت الدولة الجامعة، استخرج الغواص اللؤلؤة.

وواضح أن المفعول به حلَّ فى الأمثلة المبنية للمجهول محل الفاعل، وأُنِّثَ الفعل معها جميعاً لأنها مؤنثة، وتقول «كُتِبَتْ الصفحة والصفحتان

(١) انظر : الأشباه والنظائر، السيوطى، ١٨٤/١ : ١٨٨.

والصفحات»، وكان الفعل مذكراً في المثال الأول وأُنِّثَ حين حُذِفَ الفاعل وحلَّ محله نائب فاعل مؤنث، وعلى هذا النحو يحل المفعولَ به للفعل المتعدى إلى واحد محل الفاعل في الأمثلة السابقة، وإذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين أو ثلاثة حل محل الفاعل المفعول به الأول مثل :

رُؤِىَ القمـــرُ طالـعاً ـ عُلِمَتْ الفكـــرةُ واضحةً

أُنْبِئَ زيدٌ الخبرَ صحيحاً ـ أُعْلِمَ عمرو القصةَ كاملةً[1]

بخصوص المكونين التركيبين «كيف» و«كم» تتغير وظيفة كل منهما في التراكيب المختلفة، وفقاً لنوع التركيب ووفقاً لنوع الفعل المستخدم في التركيب سواء أكان لازماً أم متعدياً كما تتغير الوظيفة النحوية لكل منهما وفقاً لدلالة التراكيب، ووفقاً لنوع الاستفهام سواء أكان دالا على العدد أم الزمن . ولعل هاتين الأداتين تمثلان بتعدد وظائفهما النحوية في التراكيب المختلفة مسألة أن التنوع في الوظائف النحوية واستبدالهما، هو صدى للمعاني والأغراض المختلفة التي تؤديها كل من الأداتين في التراكيب ذات الأغراض المختلفة فالمسألة هنا لا تتعلق بافتعالات النحويين أو المعربين، وإنما هي قضية الوظيفة العامة للغة فالمطلوب من هذه اللغة أن تؤدى أغراضاً متعددة بأقل عدد من المكونات التركيبية التي يمكن للعقل البشرى أن يستوعبها في فترة وجيزة وهي ما يعرف بكفاءة اللغة التي يجب أن تتناسب تناسباً طردياً مع قدرة الإنسان اللغوية، والزمن الذى يقضى فيه الغرض من ناحية والذى يعيشه من ناحية أخرى.

ومن الإبداع في التفسير والتحليل للقواعد ما يورده السيوطي في تعدد وظائف (كيف) النحوية فالغالب فيها أن يكون اسم استفهام إما حقيقياً نحو : كيف زيد ؟ أو غيره ـ ويقصد أى غير حقيقى ـ والاستفهام غير الحقيقى هو ما خرج عن مجرد طلب الفهم إلى معنى آخر كالانكار أو التوبيخ أو

(١) انظر : تجديد النحو ، د. شوقى ضيف، ص ١٥٩.

التعجب نحو: ﴿ كيف تكفرونَ بالله وكنتُم أمواتاً فأحياكم ﴾[1] فيقصد بالاستفهام هنا التعجب الممزوج بالإنكار، وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو: كيف أنت؟ وكيف ظننت زيداً؟، وحالا قبل ما يستغنى به نحو : كيف جاء زيد؟ أى: على أى حالة جاء زيد؟ وإنما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وبنيت على الفتح [2].

والنصب هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب، أو هو المرتبة الوسطى فيه وتكون كثرة الألفاظ فى هذه المرتبة من الإعراب.

ولذلك نلاحظ أن هذه الحالة وفروعها فى الألفاظ المعربة فى العربية من أسماء أو أفعال ـ والعلامة الأصلية لهذه الحالة هى الفتحة كما هو معروف . وهى حركة خفيفة سهلة، لا يجد النطق فيها مشقة ولا جهداً بل هى فى الواقع أخف الحركات ولذلك ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنها ليست بحركة إعرابية ولا علماً لمعنى من معانيه، وإنما تلجأ إليها العربية حيث لا حاجة إلى الضم ولا إلى الكسر .

ولذلك كثر ورودها وغلب وجودها فى آخر الألفاظ المعربة على وجه الخصوص والحقيقة أن المنصوبات هى أكثر المكونات العربية تحولا كالحال على سبيل المثال بعكس المرفوعات فأكثرها ثابت كالفاعل والمنصوبات أيضاً أكثر المكونات التركيبية تعدداً للوظائف النحوية.

والنحاة القدامى قد ذهبوا فى النصب عموماً إلى أنه علم المفعولية مثلما ذهبوا فى الرفع إلى أنه علم الفاعلية.

وإذا كان معنى الفاعلية قد يصدق بشىء من التجوز والتسامح فى كثير من الأسماء المرفوعة، فإن معنى المفعولية فى الواقع يختلف عنه فى صدقه على المنصوبات اختلافاً كبيراً.

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٨.

(٢) انظر المطالع ، السيوطى، ص ٣٣٠.

ولعل فى شرح معنى المفعولية ومفهومها الحقيقى وفى النظر إلى مجموعة الأسماء المنصوبة ما يوضح لنا مبلغ هذا الحكم العام من الصدق والحقيقة أن معنى المفعولية هو التأثر بالفعل، والمفعول هو الذى ينتج عن قيام الفاعل بالفعل، مثل قولنا كتب زيد رسالة .

وقرأ خالد كتاباً، فالرسالة هى التى نتجت عن قيام زيد بالكتابة والكتاب نتج عن فعل زيد القراءة، فالرسالة هى المكتوبة والكتاب هو المقروء وهذا هو معنى المفعولية حقيقة ولو أننا طبقنا هذا المفهوم على الأسماء المنصوبة جميعاً لوجدناه يصدق على ما يسمى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غيره أما باقى الأسماء المنصوبة فهى إما مصدر مؤكد لفعله أو مبين له، وإما ظرف يقع فيه الفعل. وإما سبب لوقوع الفعل وإما مصاحب للفاعل عند وقوع الفعل منه ».

وإما وصف لحالة اسم أو هيئة، أو بيان الجزء من حقيقة الاسم وإما اسم مخرج من حكم الإسناد أو غيره من معانى الإعراب وقد حرص النحاة البصريون على أن يسموا كل هذه الأسماء المنصوبة أو أغلبها مفاعيل، واصطنعوا لذلك تأويلا أو تخريجاً يتمكنون به من إجراء قاعدتهم العامة سالفة الذكر فقد سموا المصدر المؤكد أو المبين مفعولا مطلقاً . والظرف مفعولا فيه والسبب مفعولا له أو لأجله، والمصاحب مفعولا معه، ثم عجزوا عن تسمية الثلاثة الباقية مفاعيل وهى الحال والتمييز والمستثنى، ولكنهم ألحقوها بالمفاعيل، وزعموا أنها إنما تنصب بالأفعال فقال إن فى الحال معنى الظرفية وإن المستثنى منصوباً بالفعل الذى يسبقه . أما التمييز فقد ألحقوه بالمفعول الذى ينصب بنزع الخافض ومن ينظر فى كتبهم المفصلة يجد مقدار ما يتكلفون من الجهد فى توجيه هذه المسائل، حتى يجعلوا من كل واحد من هذه الأسماء مفعولا للفعل على طريقة ما . ويدرك لأول وهلة، أن هذا المفهوم للمفعولية لا يمكن أن ينطبق على هذه الأسماء انطباقاً حقيقياً، ولا سيما حيث يحذف الفعل من الكلام فيتكلفون لتقديره وتأويل عمله.

فتوكيد الفعل وبيانه، وإن سبب وقوعه أو قرينه فاعله ليس فى الحقيقة مفعولا للفعل ولا هو نتيجة لقيام الفاعل به .

ولعل ذلك أوضح ما يكون فى سبب الفعل الذى يسميه نحاة البصرة المفعول له أو المفعول لأجله. ذلك لأن المفعول نتيجة وهذا سبب، والسبب بالطبع سابق للنتيجة بل هو موجِدها، وموجِد من يقوم بها .

فإذا قال قائل : حضرت امتثالا لأمرك، فكلمة امتثالا سبب للحضور وعلة لفعل المتكلم ـ وهو الفاعل ـ إياه وليس بمعقول أن تكون نتيجة لوقوع الفعل من الفاعل ومثل هذا يقال فى الظرف الذى يقع فيه الفعل من زمان أو مكان وفى المصدر الذى يؤكد فعله أو يبين حقيقته أو نوعه أما قرين الفاعل ومصاحبه فهو أولى بالفاعلية، من بعض الوجوه، فلو قال قائل «سرت والنهر»، فالنهر مسير معه وإن كان لم يفعل السير، ولكنه فى كل حال ليس نتيجة لوقوع السير فى المتكلم وقد تنبه إلى طرف من هذا نحاة الكوفة فلم يوافقوا نحاة البصرة على تسمية هذه الأسماء مفاعيل، وإنما سموها بأسمائها الحقيقية التى تطابق واقع حالها مطابقة واضحة فقالوا الظرف ولم يقولوا المفعول فيه وقالوا السبب ولم يقولوا المفعول له أو المفعول لأجله.

ولم يسموا مفعولا إلا ما يصدق عليه مفهوم المفعولية من بين الأسماء المنصوبة كلها [1] وهو ما سماه نحاة البصرة المفعول به، وكما كان للتقدير دور فى التواضع على المصطلح عند أهل كل من البلدين فإن للتقدير أيضاً دوراً هاماً ورئيساً فى تعدد الوظائف النحوية للمكون.

فإذا حُذفَ الجار فى تركيب «ما» ونُصبَ الاسم بعده، فإنّ شبه الجملة تفقد أصالتهاَ، وينتقل الاسم حينئذ إلى حالَة النصب فيكون منصوباً بنزع الخافض كما يقول الكوفيون، وذهب أهل البصرة إلى أنه منصوب بالفعل اللازم قبله [2]، لما سبق الجارّ وصل الفعل إلى الاسم فنصبه.

(١) انظر : نحو التيسير .. دراسة ونقد منهجى، د. أحمد عبد الستار الجوارى، ص ٨٣.

(٢) انظر الكتاب : ١٤٤/٢.

وإذا كان الاسم بعد (إلا) الاستثنائية العاملة، وحُذفَ جارّه، نُصِبَ بالاستثناء، لا بنزع الخافض، ولا بالمفعولية، نحو قولك : «مَا جلسنا فى قَاعة إلا قاعة المحاضرات»، هذا ومذهب البصريين ينسحب على المفعول لأجله، نحو قول الله عزّ وجلّ ﴿ يجعلونَ أصابعَهم فى آذانهم من الصواعقِ حَذَرَ الموتِ ﴾ [1] و ﴿ لا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاق ﴾ [2] وقول حاتم :

واغفر عوراءَ الكريمِ، ادِّخــــاره      وأُعْرِضُ عن شتمِ اللئيم تكرُّمَا [3]

وقال الفرزدق :

يُغْضِي حياءً، ويُغْضَـىَ من مهابته      فما يُكلَّم إلا حين يبتســـم [4]

فهم يرون أن «حذر وخشية وادخار، وحياء» منصوبات على المفعولية لأن حرف الجر حُذفَ قبلها فوصلت الأفعالُ إليها فنصبتها [5] أما الكوفيون فيرون أنها منصوباتَ على المفعول المطلق والأولى أن تُميِّز هذا وذاك ويكون النصب فيها للمفعول لأجله وعبّر الزجاج عن ذلكِ فِي باب نائب الفاعل بعد أن استعرض الباب بقوله «باب من مسائل ما لم يُسَمَّ فاعله» يقول : «سير بزيد يومان فرسخين» فتقيم اليومين مقام الفاعل

وتنصب الفرسخين على الظرف وإن شئت على التشبيه بالمفعول به، وإن شئت قلت «سير بزيد يومين فرسخان» رفعت الفرسخين ونصبت اليومين على ذلك التفسير وإن شئت قلت : «سير بزيد يومين فرسخين».

فنصبتهما جميعاً، وأقمت «بزيد» مقام الفاعل، فيكون مخفوضاً فى اللفظ، مرفوعاً فى التأويل، كما قالوا: «ما جاءنى من أحدٍ »، فـَ «أحد» فاعل

(١) سورة البقرة : آية ١٩ .

(٢) سورة الإسراء : آية ٣١.

(٣) ديوان حاتم ١١٩.

(٤) المغنى ٣٣٥/٢.

(٥) الحاشية ٢٢٢/٢.

ها هنا وإن كان مخفوضاً . وكذلك قرأت القُراء : ﴿ ما لكم من إلهٍ غيره ﴾ بالرفع نعتاً لـ «إله» على الموضع.

وتقول : «ضرب بزيدٍ ضربٌ شديد» رفعت «الضَّرْبَ» لمّا خفضت «زيداً»، ولو قُلْتَ : «ضُربَ بزيدٍ ضرباً شديداً على أن تقيم «بزيد» مقام الفاعل، جاز لكنّ الرفع في المصدر إذا نعت أحسن، لأنه يقرب من الاسم، والنصب جائزاً . قال الله عزّ وجلّ : ﴿ فإذا نُفِخَ في الصُّور نفْخة واحدة ﴾ [1] وإذا لم ينعت المصدر كان الوجه النصب، وقبح الرّفع، وذلك قولكَ : «ضُربَ بزيدٍ ضرباً » وَ «سير بعمرو سيْراً»، وتقول : «ضُربَ بزيدٍ على الحائط ضربتان»، لما خفضت «الحائط» بـ «على» رفعت «الضربتين» ، وقوى الرّفع فيها لتحديدهما، والنّصب جائز.

وكذلك تقول : ضُربَ بعَمْرٍو على أَعْلَى الحائط ضربتان»، رفعت «الضَّرْبَتَيْن» لأنّ «أعلى» في موضع خفض بـ «على»، ولكنه اسم مقصور لا يدخله الإعراب. فإن قلنا «ضرب بزيد» أعلى الحائط ضربتين»، نصبت «الضربتين»، لأنّ «أعلى» اسم قام مقام ما لم يسمّ فاعله، ولم تشغله بحرف خفض. وتقول : «زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً» و«عمرو زيدَ في رزقه عشرون ديناراً»، فترفع «عمْراً» بالابتداء، وما بعده خبره، ولا تجعل في «زيد» مضمراً منه وترفع «العشرين» به. فإن جعلت في «زيدَ» مضمراً يعود على «عمرو» نصبت «العشرين» فقلت : عمرو زِيدَ في رزقه عشرين ديناراً.

والزجاجي لا يترك مسألة تعدد الوظائف النحوية للمكون كما وردت إما نقلا عن القدماء أو وفقاً لتفسيره ووجهة نظره بل يلجأ في تفسير ذلك إلى استخدام قاعدة التثنية في إبراز ما يسوغ الوجه الذى يذهب إليه يقول [2] وإنما يتبين لك هذا بالتثنيه والجمع، فتقول في تثنية في كلامهم المسألة

---

(١) سورة الحاقة : آية ١٣

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٨٢.

الأولى : «العَمْرانِ زيْدَ في رزقهما عشرون ديناراً»، وفي الجمع «العَمْرونَ زيْدَ في أرزاقهم عشرونَ ديناراً» أو «رزْقِهِمْ» إن شئت.

وعند عرضه لاسم الفاعل ونظرية إعماله في ما يليه وذلك إعمال النصب إذا كان منوناً، أو الجر إذا لم يكن منوناً، وأضيفَ إلى ما يليه ويورد بذلك مثالا «هذان ضاربا زيد أمس» و«هؤلاء ضاربو أخيك أمس». ولكي يبين الزجاجي فكرة تعدد الوظائف النحوية أشار إلى حالة العطف على التركيب المشتمل على اسم الفاعل فيقول (١) فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسماً جاز في المعطوف الخفضِ والنصب كقولك : «هذا ضارب زيد وعمرو»، عطفا «زيد» و«هذا ضارب زيد وعمرو»، تنصبه بإضمار فعلٍ تقديره «يضرب عمراً» أو «ضرب عمراً» . قال اللهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سكناً والشَّمسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً (٢) ﴾ فنصبت «الشمس» بإضمار فعل . فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان لك فيه وجهان : أحدهما : وهو الأجود، أن تنونه وتنصب به ما بعده، لأنه ضارع الفعل المستقبل، وذلك قولك « هذا ضارب زيداً الساعة»، وهذا ضاربٌ زيداً غداً»، و«هذا مكرم أخاك غداً»، وما أشبهه.

قال زهير بن أبي سلمى :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى ... ولا سَابِقاً شيْئاً إذا كَانَ جَائِيـا

وقال آخر :

إِنِّي بَحبْلِكِ واصِلٌ حبْلى ... وبريش نَبْلِكِ رائشٌ نَبْلِي

وقال ابن أبي ربيعة :

وَكَمْ مَالِـىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَىءٍ غيْرِهِ ... إذا رَاحَ نَحْوَ الجمرةِ البيْضِ كالدُّمَى

(١) المرجع السابق، ص ٨٥ وما يليها

(٢) سورة الأنعام : آية ٩٦.

والوجه الآخر : أن تحذف التنوين وتخفض ما بعده وأنت تريد الحال والاستقبال، فتقول : «هذا ضارب زيد غداً وهذا مكْرِم عمروٍ غداً» خفضت لمعاقبة التنوين الإضافة.

ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلا فى المعطوف بإضمار فعلٍ. والزجاجى يشير إلى ملحظ هام وهو تأثير المبنى الصرفى على مسألة الإعمال وتعدد الوظيفة وذلك بعرضه لأحوال ثبوت النون أو حذفها في اسم الفاعل الذى تمت تثنيته أو جمعه يقول وذلك قولك «هذا ضارب زيدٍ وعمراً» تقديره «ويضرب عمراً» قال الشاعر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِـــثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا     أو عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْن مِخْرَاقِ

هكذا رَوَوْه بنَصبِ المعطوف بإضمار فِعْل

فإذا ثنَّيْتَ اسم الفاعل وهو بمعنى الحال أو الاستقبال أو جمعته كان لك فيه وجهان : إثبات النون وحذفها. فإذا أثبت النون لم يكن فيما بعدها إلا النصب لأنها لا تجتمع مع المضاف إليه وذلك قولك : «هذان ضاربان زيداً غداً» و«هؤلاء مكرمون عمراً السّاعة » وكذلك ما أشبهه.

ولبيان أثر النون فى تعدد الوظائف النحوية يورد الزجاجى [1] : وإذا أُدْخلَت الألف واللام علي اسم الفاعل فلك حذف النون من التثنية والجمع، فإذاً حذفتها : كنت مخيَّراً فى خفض ما بعدها على الإضافة مع الألف واللام، ونصبه على ألا تُقَدِّر حذف النون لمعاقبة الإضافة، ولكن للتخفيف، وذلك قولك : «هذان الضاربا زيدٍ غداً» و«هؤلاءِ الضّاربو عمْروٍ غداً» . فإنْ نصبت قلْتَ : «هذان الضاربا زيداً غداً» بالنصَب، و«هؤلاءِ المُكْرِمو عمراً غداً» ، بحذف النّون تخفيفاً لطول الكلام .

قال الشاعر فى إثبات النون والنصب :

---

(١) انظر : الجمل فى النحو ، الزجاجى، ص ٨٨ وما يليها.

الضَّاربون عُمَيْراً عَنْ بيوتِهِمُ     بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عَادِى

وقال آخر، فى حذف النّون والخفض : الفَارِجُو بابِ الأمير المُبْهَمِ

وقال آخر : وهو «قيس بن الخطيم» فى حذف النون والنَّصْب :

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشيرةَ لا يأتيهِمْ مِنْ ورائنَا وكَفُ

ويرى ابن السراج أن إرادة المتكلم وتحديده للمقصود هو الذى يحدد ما ينوب عن الفاعل [1] يقول : واعلم : أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة، والأمكنة مقام الفاعل فِى هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولكَ : سِير بزيدٍ سيرٍ شديد، وضُربَ من أجل زيدٍ عشرون سوطاً، واختُلفَ به شهران، ومضى به فرسخان. وقد يجوز نصبها على الموضع، وإن لم نَقم المجرور مقام الفاعل «بزيد».

على أن نحذف ما يقوم مقام الفاعل، ونضمره، وذلك المحذوف على ضربين :

إما أن يكون الذى قام مقام الفعل مصدراً استُغْنى عن ذكره بدلالة الفعل عليه وإما أن يكون مكاناً دلَّ الفعل عليه أيضاً إذاً كان الفعل لا يخلو من أن يكون فى مكان كما أنه لابد من أن يكون مشتقاً من مصدره، نحو قولك: سِيرَ بزيدٍ فرسخاً، أضمرت السير، لأن «سير» يدل على السير، فكأنك قلت : سِيرَ السَّيرُ بزيدٍ فرسخاً، ثم حذفت السير فلم تحتج إلى ذكره معه.

كما تقول : مَنْ كذب كان شراً له، تريد : كان الكذب شراً له، ولم تذكر الكذب لأن «كذب» قد دل عليه ونظيره قوله تعالى ﴿ لا يَحسبنَّ الذين يَبخلونَ بما آتاهم اللهُ مِنْ فضله هوَ خيراً لهم ﴾ [2] يعنى البخل الذى دل عليه «يبخلون» وأما الذى يدلَ عليه الفعل من المكان فأن تضمر فى هذه

---

(١) انظر : الأصول فى النحو لابن السراج، ١ : ٧٩ وما يليها.

(٢) سورة آل عمران : آية ١٠٨.

المسألة ما يدل عليه «سير» نحو الطريق، وما أشبهه من الأمكنة، فالسير لابد أن يكون في طريق، فكأنك قلت: سير عليه الطريق فرسخاً، ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعنى، فقد صار في «سير بزيد» ثلاثة أوجه أجودها أن تقيم «بزيد» مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعاً، وإن كان مجروراً في اللفظ، والوجه الثانى الذى يليه فى الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه، والوجه الثالث وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه فإذا قلنا: سير بزيد سيراً، فالوجه النصب فى «سير»، لأننا لم نفد بقولنا «سيراً» شيئاً لم يكن فى «سير» أكثر من التوكيد، فإن وصفناه فقلت : شديداً أو هيناً، فالوجه الرفع لأننا لما نعتناه قربناه من الأسماء، وحدثت فيه فائدة لم تكن فى «سير»، والظروف بهذه المنزلة. لو قلنا : سير بزيد مكاناً أو يوماً لكان النصب، فإن قلنا : يوم كذا أو مكاناً بعيداً أو قريباً أختير الرفع ومن المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية. من ذلك نحو ﴿ ولا تظلمون فتيلا ﴾ [1]، و ﴿ ولا يظلمون نقيراً ﴾ [2]، أى ظلماً مّا أو خيراً مّا، أى لا تنقصونه مثل : ﴿ ولم تظلم منه شيئاً ﴾ [3] ومن ذلك ﴿ ثم لم ينقصوكم شيئاً ﴾ [4] أى نقصاً أو خيراً، وأما ﴿ ولا تضروه شيئاً ﴾ [5] فمصدر الاستيفاء ضر مفعوله، وأما ﴿ فمن عفى له من أخيه شىء ﴾ [6] فشىء قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به، لأن عفا لا يتعدى ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، من ذلك «سرت طويلاً»، أو زمناً طويلاً أو سرته طويلا، ومنه ﴿ وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد ﴾ [7] أى إزلافاً غير بعيد أو زمناً غير بعيد أو أزلفته الجنة ـ أى الإزلاف ـ فى حالة كونه غير بعيد.

إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالا من الجنة فالأصل غير بعيدة، وهى أيضاً حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله فى ﴿ لعلّ

(1) سورة الإسراء : آية ٧١.
(2) سورة النساء : آية ١٢٤.
(3) سورة الكهف : آية ٣٣.
(4) سورة التوبة : آية ٤.
(5) سورة التوبة : آية ٣٩.
(6) سورة البقرة : آية ١٧٨.
(7) سورة ق : آية ٣١.

السّاعة قريب ﴾ (١)، ما يحتمل المصدرية والحالية «جاء زيد ركضاً» أى يرْكَضُ رَكْضاً، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوساً» أو التقدير جاء راكضاً، وقول سيبويه ويؤيده قوله تعالى : ﴿ أئتيا طوعاً أو كرْهاً، قالتا : أتّينا طائعينَ ﴾ (٢) فجاءت الحال في موضع المصدر ما يحتمل المصدرية والحالية والمَفعولية لأجله ـ من ذلك ـ ﴿ يريكم البرْقَ خوفاً وطمعاً ﴾ (٣) أى فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى، أو خائفينَ وطامعينَ أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا «لا يشترط اتحاد فاعلى الفعل والمصدر المعلّل » وهو اختيار ابن خروف فواضح وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ «يريكم» بمعنى يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإرادة، أو الأصل إخافة،وإطماعاً، وحذفت الزوائد. وتقول «جاء زيد رغبَة» أى يرغَبُ، أو مجيء رغبة، أو راغباً، أو للرغبة. وابن مالك يمنع الأول، لما مر، وابن الحاجب يمنع الثانى، لأنه يؤدى إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصح فى «ضربته يوم الجمعة» أن يقدر ضرب يوم الجمعة وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدع إليه ضرورة، وقال المتنبى :

أبْلَى الهوَى أسفاً يومَ النّوَى بَدَنى وَفَرّقَ الهجْرُ بين الجفْنِ والوسَنِ

والتقدير : آسفُ أسَفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أسَفٍ أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما من اشترطهُ فهو على إسقاط لام العلة توسُّعاً، كما فى قوله تعالى : ﴿ يبغونَهَا عوَجاً ﴾ (٤) أو الاتحاد موجود تقديراً : إما على أن الفعل المعلّل مطاوع أبلى محذوفاً، أي فَبَليتُ أسَفاً ولا تقدر فبَلَى بَدَنى، لأن الاختلاف حاصل، إذ الأسف فعل النفَس لا البدن أو لأن الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال :

(١) سورة الشورى : آية ٧.

(٢) سورة فُصِّلَتْ : آية ١١ .

(٣) سورة الروم : آية ٢٤.

(٤) سورة آل عمران : آية ٩٩.

أُبْلِيت بالهوى بدنى وما يحتمل المفعول به، والمفعول معه، نحو «أكْرَمْتُك وزيداً» يجوز كونه عطفًا على المفعول، وكونه مفعولا معه، ونحو «أكرمتكَ وهذا» يحتملها، وكونه معطوفًا على الفاعل، لحصول الفعل بالمفعول، وقد أجيز فى «حَسْبُك وزيْداً درهمٍ» كون «زيد» مفعولاً معه، وكونه مفعولا به.

بإضمار يحسب، وهو الصحيح، لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به، ويجوز جره، فقيل : بالعطف، وقيل بإضمار حسب أخرى وهو الصواب، ورفعه بتقدير حسب، فحذفت وخلَفَها المضاف إليه ورووْا بالأوجه الثلاثة قوله :

إذا كانتِ الهيْجَاءُ وانْشَقّتِ العصا فَحَسْبُك والضّحاكِ سيْفٌ مهندُ [1]

وتحت عنوان «المفعول غير المباشر» أورد الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى [2] قد يبدو غريبًا أن نقول : إن هذه الأسماء التى تقع بعد حروف الخفض هى أولى بأن تسمى مفاعيل، مما سموه مفاعيل من الأسماء المنصوبة كالمصدر المؤكد والمبين أو كالظرف أو كالصاحب. وغير ذلك، ولكن ذلك هو عين الحقيقة والواقع إذا أثرنا المعنى باهتمام ولم نفرط فيه من أجل المظهر وحركة الآخر.

وليس من شك أن وجه الغرابة فى هذا الأمر إنما مرده إلى عناية النحاة بالإعراب فى ظاهره وفى شكله دون العناية بواقع المعنى وحقيقته، وهم يذكرون فى باب المفعول به أنه إذا حذف حرف الخفض أو الجر، وهو يحذف فى أحوال بعينها، وانتصب هذا الاسم على التوسع تارة، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة، وعلى نزع الخافض تارة أخرى، وهم يقدرون ذلك بما إذا تعين الحرف وتعين مكان الحذف.

---

(١) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام ، ٥٦١/٢.

(٢) نحو التيسير .. دراسة ونقد منهجى، د. أحمد عبد الستار الجوارى، ص ٩٨.

وشواهد ذلك عندهم كثيرة منها نحو قوله تعالى : ﴿ فاقعدوا لهم كلَّ مرصد ﴾ وفى حالة الظروف فإن الاسم الواقع بعد حرف الخفض ليس فى الحقيقة إلا مفعولا، أما الفعل مذكور، أو لما يشتق من الفعل، ويقوم مقامه فى الكلام كاسم الفاعل واسم المفعول، ونحو ذلك، وإنه إنما يسفل إلى مرتبة الخفض لأنه يستعين على معنى المفعولية وموقعها بالحرف، وأن علاقته بالفعل أو ما يقوم مقامه متقيد بمعنى حرف الخفض وتتحدد به ويتبين أيضاً أن ما زعموا فى حروف الخفض، إنها حروف إضافة تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء، ليس فى واقع حاله إلا محاولة لإطراء القاعدة وتعميمها وتخلصاً من اعتراض يرد عليهم فى هذا الشأن ويشبه ذلك دعوى النحاة العرب بأن الإضافة، وهى عند الأكثرين عامل معنوى إنما هى بمعنى حرف من حروف المعانى أصلها اللام التى للملك والنسبة كما فى قولنا «كتاب زيد» . ومنها «في» وهى بمعنى الظرفية كما فى قوله تعالى «بل مكر الليل والنهار» أى مكر فى الليل والنهار.

ومنها أيضاً «من» التى هى للبيان كما فى قولنا : «خاتم حديد ودرهم فضة » أى خاتم من حديد ودرهم من فضة، ومرد ذلك إلى اعتدادهم بالعامل اللفظى وأنه أقوى على العمل من العامل المعنوى، وقد تابعهم الأستاذ إبراهيم مصطفى فى هذه المسألة وذهب إلى أن الإضافة ليست إلا معنى وضعت له حروف بعنيها،

وأنها ليست إلا فرعاً من الخفض بالحرف. وواضح أن فكرة العامل وقواعدها العامة هى التى ذهبت بهم هذا المذهب، وهذا ما دعى إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى فى إحياء النحو.

وقد جعل سيبويه الحالة الإعرابية معياراً من معايير تصنيف الأبواب النحوية، لا يقل عن المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة التركيبية والدلالية للعناصر. ولذا صُنِّفَتْ عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول، وأخرى على المعيار الثانى وثالثة على المعيار الثالث إلى آخره.

بيد أنه عمد إلى المعنى الوظيفي الذى يؤديه عنصر ما من عناصر اللغة وربط بينه وبين الحالة الإعرابية العلامة الإعرابية، ليشكل هذا المعيار، ويؤكد هذا الربط حرص سيبويه على أن يتجاوز بحثه العلامة الظاهرة وبعبارة أخرى لم يعن سيبويه بالجانب الشكلى فى تحليله لأبواب النحو، بل أظهرت نصوص الكتاب تنوع معاييره، وعمق تعليلاته وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى.

لا شك أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية غير كافية للفصل بين أبواب النحو حيث أنه من الممكن أن تشترك عدة أبواب فى علامة واحدة كالفتحة مثلا ويسير سيبويه على النهج الذى اتبعه فى جعل العناصر اللغوية تتابع على نحو متدرج، فقد بدأ بالمصادر وأعقبها بالأسماء المشبهة بها ثم الأسماء غير المشبهة بها ثم الصفات إلى آخره، ويتضح ذلك إلى حد بعيد حين يعالج ما ينصب على أنه حال. يقول فى باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر، «فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك : قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة « ...» [1]

ولكن ليس كل مصدر صالحاً لهذه الوظيفة لأن الموضع موضع مشتق يقول : وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر ها هنا موضع فاعل إذا كان حالا » [2]

ويجرى هذا على الأسماء التى جُعِلَت مصدراً مثل : مررت بهم وحدهم، ومررت بهم قضهم قضيضهم. فالنَصب هنا على أن هذا التركيب المنطوق يناظر تركيباً آخر غير منطوق . أو ما يطلق عليه «تمثيل وإن لم يتكلم به» فهو كقولك «أفردتهم إفراداً» . فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل فى الكلام «ومررت بهم انقضاضاً» فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به [3] ويضيف إلى

(١) عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه، سعيد حسن بحيرى، ص ٢٤٤.
(٢) الكتاب ، سيبويه ، ٢٧٠/١.
(٣) المرجع السابق، ٣٧٣/١، ٣٧٥.

الأسماء المضافة الأسماء المعرفة فى الجمل على المصدر مثل قولهم «مررت بهم الجماء الغفير»

فإدخال الألف واللام هنا فى كلامهم على نية ما لا تدخله الألف واللام، ومن ثم يقابل : «مررت بهم قاطبة طرا»

أما الاسم المتصرف الذى ينصب على أنه حال يقع فيه الأمر، فهو قولك : «مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة»

فالأصل فى الاسم الواقع حالا ألا تدخل عليه الألف واللام أو الإضافة، فإذا دخل عليه أى منهما مع إرادة التنكير. كان التركيب قبيحاً أى غير صحيح لم يستعمل ويفرق بعد ذلك بين المصدر المؤكد لما قبله والمؤكد لنفسه، وهما يتفقان مع المصادر السابقة فى الحالة الإعرابية (أى: النصب) إلا أنهما يختلفان عنهما فى المعنى الوظيفى إذ أنهما ليس فى معنى كيف ولِمَ (أى: النصب) إلا أنهما يختلفان عنهما فى المعنى الوظيفى إذ أنهما ليس فى معنى كيف ولِمَ (أى ليس بحال ولا بمفعول له) مما يؤكد أنه يجعل الحالة الإعرابية المركز الثابت فى هذه الأبواب. والمعنى الوظيفى عنصراً متغيراً مع ملاحظة أن المبنى واحد المصدر هنا الاسم الملحق بالمصدر الصفة الملحقة بالأسماء ويقابل بينهما على النحو التالى: «هذا عبد الله حقاً وله علىَّ ألف درهم عُرفاً»
والعامل فيهما ليس الفعل المذكور كما فى المصادر السابقة، بل ينصب المصدر فيهما على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس فى معنى كيف ولا لِمَ.[1]

أما الصفات التى تنصب حملا على الأسماء فشبهت بالأسماء التى تحمل على المصادر وذلك قولك : أبيعكه الساعة ناجزاً بناجز.

ومنها الصفة المعرفة، وحُمِلَ الشذوذ هنا على شذوذ التعريف فى

(١) انظر المرجع السابق، ١/ ٣٨٠ : ٣٨٤.

المصدر مثلما حُمِلَ الشذوذ فى الأسماء على ما فى المصدر، ويقول «وشذ هذا كما شذت الأسماء التى وضعت موضع المصدر» [1]

فالنصب إذن، يقع على الأسماء فتكون مفعولا به ومفعولا معه ومفعولا فيه فالمبنى واحد، ولكن تتعدد الوظائف التى تُسنَد إليه رغم الاتفاق فى حالة إعرابية واحدة. وكذلك الأمر مع المصادر والصفات فقد يتفق مبنى مع آخر فى موقعه فيؤدى وظيفته ويأخذ الحركة الإعرابية ذاتها. وبعبارة أخرى قد تقع المصادر موقع الأسماء فى الحال فتؤدى وظيفة «الحال» وتأخذ حركة النصب، وهكذا فإن تعدد المعنى لا يقابله تعدد فى العلامة، وكل قسم قادر على أداء وظيفته قسم آخر إذا تحقق فى الآخر أوجه تشابه مع الأول.

ويربط سيبويه كذلك بين الحالة الإعرابية، «العلامة الإعرابية» ودلالة الجملة، ومن ذلك النصب على الشتم » وذلك قولك : اصنع ما ساء أباك» وكره أخوك الفاسقين الخبيثين.

وقد حُمِلَ هذا وما يليه على وجهين النصب كما سبق والرفع على الابتداء كما فى باب ما ينتصب على التعظيم والمدح أو الشتم . مثل : يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين الصالحين.

وما يجرى من الشتم مجرى التعظيم مثل : «أتانى زيد الفاسق الخبيث» . والنصب على المدح والذم والترحم أو الاختصاص أو الاستشفاء أو غيره من معانى الأساليب النحوية » [2] ويحدد هنا أيضاً السياق الذى يستخدم فيه الاسم منصوباً وتتغير دلالة السياق وحال كل من المخاطب والمتكلم بتغير الحالة الإعرابية يقول فى: «هذا عبد الله منطلقاً». والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تُعرِّفَه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت انظر إليه منطلقاً [3].

(1) انظر المرجع السابق، ٣٩٧/١.
(2) انظر : الكتاب ، سيبويه، ٦٠/٢، ٦١، ٧٠، ٧١، ١٩٤.
(3) المرجع السابق، ٧٨/٢.

فالمتكلم يريد التنبيه والإثبات لإنسان يظن أن المخاطب يجهله أو كان يجهله ومثل ذلك ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ. فالمعنى المتحقق فى النصب مفقود فى الرفع وذلك مثل : «هذا الرجل منطلقاً».

إنما يريد فى هذا الموضع أن يُذَكِّرَ المخاطب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك .
وهو فى الرفع لا يريد أن يُذَكِّره بأحد وإنما أشار فقال : هذا منطلق» (١)

وهكذا يكون فى الرفع الإشارة وفى النصب التذكير والتنبيه والتعريف ورأى ابن هشام أنه يجوز فى نحو «ما ضربت أحداً إلا زيداً» كون زيدٍ بدلا من المستثنى منه، وهو أرجحها، وكونه منصوبا على الاستثناء، وكون إلا وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها، ومثله «ليس زيد» شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به» فإن جئت بـ (ما) وكان (ليس) بَطُلَ كونه بدلا، لأنها لا تعمل فى الموجب يجوز فى نحو «قام القوم حاشاك، وحاشاه» كون الضمير منصوباً وكونه مجروراً فإن كانت «حاشاى» تعين الجر، أو حاشانى تعين النصب وكذا القول فى خلا وعدا.

يجوز فى نحو « ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيد » كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره، وأن ينصب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين، وانتصابه من وجه، فإن قلت «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس. ومن مجيئه مرفوعاً

فى لَيْلَة لا نَرَى بِهَا أَحَدًا    يَحْكِى عَلَيْنَا إلا كَوَاكِبُها

و«على» هنا بمعنى عَن، أو ضُمِّنَ يحكى معنى ينمُّ أو يشيع ما يحتمل الحالية والتمييز ـ من ذلك «كرم زيد ضيفاً» إن قدرت أن الضيفُ غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه مِن وإن قُدِّر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال مِن، ومن

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ، ابن هشام ، ١/٥٦٣.

ذلك «هذا خاتم حديداً» والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها أى عدم انتقالها ووقوعها من نكرة، وخير منهما الخفض بالإضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو «ضربت زيداً ضاحكاً» ونحو ﴿ وقَاتِلُوا المشركينَ كافَّةً ﴾ (١)

ويرى ابن هشام أن تجويز الزمخشرى الوجهين فى ﴿ ادْخُلُوا فى السِّلْمِ كافَّةً ﴾ (٢) غير صحيح، لأن كافة مختص بمن يعقل، كما أشار إلى وهمه فى قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للنّاس ﴾ (٣) إذ قدّر الزمخشرى «كافة» نعتاً لمصدر محذوفٍ ـ أى إرسالة كافة ـ أشدُّ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التُزِم فيه من الحالية.

ومن الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو «وهذا بعلى شيخاً» يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «قائماً ذا زيدٌ» قال الشاعر :

ها بيّنا صريحُ النُّصْحِ فاصْغَ لَهُ     وَطَعْ فَطاعَةُ مُهد نُصْحَهُ رَشَدُ

وعلى الثانى يمتنع، وأما التقديم عليهما معاً فيمتنع على كل تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتداخل ـ نحو «جاء زيد راكباً ضاحكاً» فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء، وصاحبهما زيد، والتداخل على أن الأول من زيدٍ وعاملها جاء والثانية من ضمير الأولى وهى العامل، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال، وأما «لقيته مصعداً منحدراً» فمن التعدد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل، ولا يحمل على العكس إلا بدليل قوله :

---

(١) سورة التوبة : آية ٣٦.

(٢) سورة البقرة : اية ٢٠٨.

(٣) سورة سبأ : آية ٢٨.

خَرجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجـرُّ وراءَنا    عَلَى إثرِينَا ذَيْلَ مِرطٍ مُرَحَّلِ

ومن الأول قوله :

عَهِدَتْ سُعَادَ ذات هَوىً مُعَنىً    فَزِدْتُ، وَعَادَ سُلْوَانًا هواها.

ويعد باب الاستثناء والتمييز فى تجديد النحو للدكتور شوقى ضيف من العناصر التى تضاف إلى الاتساع فى الوظائف النحوية لكنَّ الدكتور شوقى ضيف وغيره كثيرين ممن كتبوا فى إصلاح النحو يعدون تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد عيباً من عيوب النحو العربى وأنه يجب التخلص منه بإعادة تبويب وتصنيف النحو العربى من جديد. والتخلص من بعض هذه الأبواب من ذلك باب كم الاستفهامية والحقيقة إن ما أخذوه على النحو العربى من عيوب يعدُّ فى رأيى من المميزات الأصيلة للنحو العربى، فالنحاة العرب على مر عصورهم صنفوا وبوبوا النحو العربى على أساس الاستخدام العربى فى القرآن الكريم ودواوين الشعر ولغة الحديث الشريف ولم يأتوا لنا بشواهد من اختراعهم باستثناء التمثيل وأن الاتساع فى الوظائف النحوية يعد صدى للاتساع فى الاستخدام العربى لكن المحدثين من النحاة والمعربين أشادوا بالاتساع اللغوى وتنكروا للاتساع فى الوظائف النحوية أما إذا كانت دعواهم لإصلاح النحو بالتخلص من الاتساع فى الوظائف النحوية صادرة عما تلقوه من دروس فى الجامعات الأوروبية التى تنقد الأنحاء التقليدية، فإن الأوروبيين أنفسهم يعدون الاتساع فى اللغة عموماً ضرورة من ضرورات استمراريتها وصلاحيتها للتواصل أو التداول ومن ذلك ما أشرت إليه من رأى (إى. كينان) فى حديثه عن اتساع اللغة من خلال عرضه لمشكلات الترجمة بين اللغات الإنسانية.

إذ يمكن لأى مكونين تركيبيين أن يحوزا وظيفة نحوية مشتركة بين بابى الحال والتمييز وذلك لأنهما اجتمعا فى خمسة، فأوجه الاتفاق أنهما اسمان، نكرتان، فَضْلَتَانِ، منصوبتان، رافعتان للإبهام. ويمكن لمكون تركيبى

أن يُعَدّ تمييزاً فى تركيب وأن يُعَدّ مضافاً إليه فى تركيب آخر وأورد السيوطى خصائص هذا المكون فى قوله (١) وإذا حسن موضع أفعل التفضيل المذكور بعده نكرة فعل من لفظه ومعناه، وصلح أن يسند إلى النكرة فهى تمييز، فإن حسن موضعه بعض مضاف إلى جمع قام مقام النكرة جرّت بالإضافة فالأول نحو : زيدٌ أكملُ فقيهٍ فقهاً، فتنصب النكرة على التمييز لأنه بمعنى كمل فقهه، والثانى نحو : زيد أكمل فقيه، فتضيفه لأنه يحسن أن يجعل موضعه بعض مضاف إلى جمع قام مقام النكرة فتقول : زيد بعض الفقهاء، فما كان بعد أفعل التفضيل فاعلا فى المعنى يجب نصبه على التمييز ويمتنع جره بالإضافة كما كان الفقه بعد «أكمل» حين وضع موضعه «كمل».

ومما أورده ضمن الاتساع فى الوظائف النحوية متفقاً مع أحدث النظريات النحوية وهى النظرية التحويلية، تحول التمييز عن فاعل أو مفعول (٢) وكل منصوب على التمييز فيه معنى «من» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح، فالذى لا يصلح لمباشرتها «من» الواقعة بعد العدد كأحد عشر كوكباً، وتمييز الجملة المنتصبِ عن تمام الكلام المنقول من فاعل نحو «طاب زيد نفساً» ﴿ واشتعلَ الرأسُ شيباً ﴾ (٣) والأصلِ : طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، أو من مفعول نحو ﴿ وفجّرنا الأرضَ عيوناً ﴾ (٤) والأصل فجرنا عيون الأرض، وما عدا ذلك يصلح لمباشرة «من» فيجر بها.

والحقيقة أن ما أورد عنه بعنوان «مسألة» قد لا يكون محله جديداً بل قد يكون بعضه تلخيصاً لما ورد عن القدماء مع إضافة تتضح فيها مسألة الاتساع فى الوظائف النحوية باختلاف العلامة الإعرابية وتحولها من نصب على التمييز إلى جر بالإضافة مع ثبات المكون التركيبى ويجتزىء فى مسألة

(١) انظر : المطالع السعيدة، السيوطى، ص ٣٦٦.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٣٦٦.

(٣) سورة مريم : آية ٦.

(٤) سورة القمر : آية ١٢.

أوردها فى باب التمييز فننحى جانباً كما لخصه من القدماء، ونذكر ما أورده فى إطار الاتساع فى الوظائف النحوية [1] حيث يورد : وإذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو : عندى عشرون رجلا صالحاً أو صالح، وعشرون رجلا كراماً أو كرام فإن كان جمع سلامة تعنى الحمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ولا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً، ومن جموع القلة جمع التصحيح قال تعالى: ﴿ سبعَ سموات ﴾[2] و﴿ سبعَ بقرات ﴾[3]، ﴿ سبعِ سنبلات ﴾[4] و ﴿ تسعَ آياتٍ ﴾[5] ومن القليل ﴿ سبعَ سنابلَ ﴾ [6] ﴿ ثلاثة قروءٍ ﴾ [7]، ﴿ ثمانىَ حِجَجٍ ﴾ [8].

وإن لم يكن جمع القلة بأن لم يستعمل تَعَيَّنَ جمع الكِثرة نحو : ثلاثةُ رجلا. ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو عشرتك وعِشرو زيد، لأننا لم نضِف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى عن المُفَسَّر.

وتعدد الوظيفة النحوية يتم بين أقسام الكلم، فالاسم هو ما دل على مسمى، أى أن يقوم بها الاسم فى اللغة، وينطبق هذا على كل الأنواع التى تندرج تحت مفهوم الاسم فى اللغة. لكن الملاحظ أن بعض هذه الأنواع التى تندرج تحت مفهوم الاسم يتعدد معناه الوظيفى فيخرج أحياناً عن معانيه الأصليةّ إلى معان آخر على النحو الآتى :

---

(١) انظر : المطالع ، ص ٣٦٩.

(٢) سورة البقرة : آية ٢٩ وفى آيات أخرى كثيرة.

(٣) سورة يوسف : آية ٤٣ .

(٤) سورة يوسف : آية ٤٣ .

(٥) سورة الإسراء : آية ١٠١ .

(٦) سورة البقرة : آية ٢٦١ .

(٧) سورة البقرة : آية ٢٨٨ .

(٨) سورة القصص : آية ٢٧ .

ينوب المصدر عن فعل الأمر ويكون بمعناه، ويؤدى وظيفته فى السياق، فيخرج المصدر عن كونه اسماً، للحدث ليقوم بوظيفة فعل الأمر، وذلك حين نقول : نصراً المظلوم، وضرباً العدو، فمعنى المصدر هنا هو معنى فعل الأمر، «انصر أو اضرب» قال أبو جعفر النحاس تقول : ضرباً زيداً على معنى اضرب زيداً ومنه قوله تعالى : ﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضربَ الرقاب ﴾ (١) على معنى : فاضربوا الرقاب وقوله ﴿ سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا ﴾ (٢) على تأويل : فاغفر لنا ربنا، أقام المصدر مقام الفعل(٣) وينوب المصدر عن الفعل المضارع ويكون بمعناه ويؤدى وظيفته فى السياق فيخرج المصدر عن كونه اسماً للحدث ليقوم بوظيفة الفعل المضارع، فقد سمع عن الخليل وهو يذكر أن بنى سليم يقولون : زيد ضربٌ أى زيد يضرب، وزيد مشى، أى يمشى، وكما ينوب المصدر عن فعل الأمر والفعل المضارع ينوب عن الفعل الماضى، ويؤدى وظيفته فى السياق، فقال لبيد :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم قبلَ التفرق ميسر وندام

فقال : عهدى وهو مصدر على معنى عهدت، وهو فعل ماض (٤)

وينوب المصدر عن صفة المفعول فى السياق، فيقوم مقامها ويؤدى معناها ومن أجل ذلك كانت كلمة «كذب» بمعنى «مكذوب» فى قوله تعالى من سورة يوسف ﴿ بدمٍ كذب ﴾ (٥)

وينوب المصدر عن صفة الفاعل فى السياق فيقوم مقامها ويؤدى معناها الوظيفى ومن أجل ذلك كانت كلمة «غوراً» مثلا بمعنى «غائراً» فى قوله

---

(١) سورة محمد : آية ٤.

(٢) سورة البقرة : آية ٢٨٥.

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه : ص ٦٥ — ٦٦، تحقيق زهير غازى.

(٤) انظر المرجع السابق، ص ٦٦.

(٥) سورة يوسف : آية ١٨.

تعالى : ﴿ إنْ أصبح ماؤكم غوراً ﴾ (١)

ويقول ابن يعيش : « قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات فيقال : رجل فَضْلٌ ورجل عَدْلٌ، كما يقال : رجلٌ فاضل وعادل، وذلك على ضربين مفرد ومضاف، فالمفرد نحو : عدل، وصوم، وفِطر، وزِور، بمعنى الزيارة ولا يكون هنا جمع، زائر كصاحب، وصحب، وشارب، وشرب، لأن الجمع لا يوصف به الواحد.

وإذا كان مصدراً وصف به الواحد والجمع، وقالوا رجلٌ رضىً، إذا كَثُرَ الرضى عنه، وقالوا : «ضرب هبر» وهو القطع يقال : هبرت اللحم، أى قطعته والهبرة القطعة منه، وقالوا طعن نثر، وهو كالخلس، يقال : طعنه فأنثره أى أرعفه، بمعنى قتله سريعاً، وقالوا : رمى سعر أى ألهبتها، فهذه المصادر كلها مما يوصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا : رجل عَدْلٌ ورضىً وفضلٌ، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه، وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً، فعدلٌ بمعنى عادل، وماء غور بمعنى غائر، ورجل صوم، وفطر بمعنى صائم ومفطر.

ويقوم المصدر بوظيفة ظرف الزمان فيؤدى معناه فى السياق تقول : «أسافر طلوع الشمس» فالمصدر «طلوع» أدى معنى ظرف الزمان، واستعمل فى الكلام استعماله وفى مجال تعدد المعنى الوظيفى للمصدر وأدائه معنى الظرف الزمانى ذكر الأشمونى أنه قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه فينون ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين نحو : لا أكلمه القارظين، ولا آتيه الفرقدين والأصل مدة غياب القارظين ومدة بقاء الفرقدين.

وينوب المصدر مناب ظرف المكان فى السياق فيؤدى معناه الوظيفى تقول : جلست قرب زيد، أى مكان قربه وهو قليل.

---

(١) سورة الملك : آية ٣٠

وينوب اسم الزمان مناب الظرف الزمانى فى السياق فينتقل معناه من الاسمية إلى الظرفية فيقوم الاسم فى هذه بوظيفة ظرف الزمان، تقول : «وصل أخى مشرق الشمس» فكلمة «مشرق» ومثلها «مطلع ومغرب» من الأسماء ولكنها فى المثال أدت معنى وظيفياً آخر غير التسمية الزمانية وهذا المعنى الوظيفى هو الظرفية الزمانية.

وينوب اسم المكان مناب الظرف المكانى فى السياق. فينتقل معناه من الاسمية المكانية إلى الظرفية تقول : «جلست مجلس الرجل» أو «قعدت مقعد خالد» فكلمة «مجلس، ومقعد» فى الحقيقة من الأسماء، لكنهما فى المقالين انتقلا من معنى التسمية المكانية إلى معنى الظرفية المكانية، فقاما بوظيفة الظرف ويقوم اسم العدد بوظيفة الظرف الزمانى فى السياق فينتقل من معنى الاسمية إلى معنى الظرفية الزمانية تقول مثلا : قضيت فى القاهرة ست سنوات فكلمة «ست» من الأسماء بحكم كونها تدل على مسمى عددى مبهم، ولكنها فى المثال، وحين أضيفت إلى ما يفيد الزمن تكون قد قامت بوظيفة الظرف الزمانى وأدت معناه.

ويقوم اسم العدد بوظيفة الظرف المكانى فينتقل من معنى الاسمية إلى معنى الظرفية «سرت خمسة أميال» فكلمة «الخمسة» من الأسماء بحكم كونها تدل على مسمى عدد مبهم ولكنها فى المثال وحين أضيفت إلى ما يفيد المكان، وتقوم أسماء الجهات بوظيفة الظروف المكانية فى السياق حين تستعمل استعمالها فتنتقل من معنى الاسمية إلى معانى الظرفية المكانية مثل سرتُ شمال المزرعة، وتقوم أسماء الكلية والجزئية مقام الظرف الزمانى، وتؤدى معناه حين تضاف إليه فى السياق تقول مشيت جميع اليوم أو كل اليوم أو نصف اليوم أو بعض اليوم، وتقوم أسماء الكلية والجزئية مقام الظرف المكانى وتؤدى معناه الوظيفى حين تضاف إليه، تقول سرت جميع الميل أو كل الميل، أو نصف الميل، أو بعضَ الميل، ويقوم الاسم مقام الصفة فى

السياق فيؤدى معناها الوظيفى، وذلك حين نورد الحال الجامدة المؤولة بالمشتق وبهذا تؤدى الصيغة الواحدة مع صيغ المصادر وظائف صيغ أخرى من الأسماء والصفات والظروف بحيث تختلف المادة المعجمية، وتبعاً لهذا يمكن أن تتعدد الوظيفة النحوية للصيغة الأولى لكن هذه الوظائف غالباً ما تكون محدودة كما تقوم بعض الأسماء المبهمة مقام الأداة فتؤدى وظيفة تعليق الجمل وذلك حين تقوم «كم» بوظيفة التكثير، و«كيف» فى تعليق جمل الاستفهام والشرط فلم تدل «كم» و«كيف» فى هذه الحالة على ما تدل عليه الأسماء المبهمة بل تستعمل استعمال الأدوات وتؤدى معناها الوظيفى وهو التعليق.

على أن فروع الاسم قد ينتقل معنى بعضها إلى معنى البعض الآخر من قبيل تعدد المعنى الوظيفى ضمن فروع المبنى الواحد، يقوم اسم العدد مقام المصدر فيؤدى معناه، وذلك حين يكون تمييز العدد مصدراً، تقول : «ضربت العدو عشرين ضربة» يقوم اسم الآلة مقام المصدر، فيؤدى معناه، تقول : ضربته سوطاً أى ضربته ضربَ سوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأدى معناه [1].

والأداة الواحدة تتعدد وظيفتها النحوية وفقاً لورودها فى تراكيب مختلفة، وأورد الزجاجى فى الجمل لـ «ما» تسعة مواضع :

ـ تكون استفهاماً نحو قولك : «ماصنعتَ ؟» و«ما فعلَ زيدٌ ؟»

ـ وتكون جزاءً كقولك : «ما تصنع أصنع مثلَه»

ـ وتكون خبراً، فتقع على غير ما يعقل، كقولك: ما أكلْتُ الخبزُ، والمعنى الذى أكلته الخبز، وكذلك : ما شربْت الماءُ.

ـ وتكون نكرة يلزمها النعت نحو قولك : «مررتُ بما معجب لك» أى بشىء معجبٍ لك.

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق طه محمد الزينى، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة ١٩٦٥م، ٩٦/٢.

ـ وتكون مع الفعل بتأويل المصدر نحو قولك : «بلغنى ما صنعت» أى «بلغنى صنعك» .

ـ وتكون زائدة على ضربين : فأما أحد الضربين : فلا تُخلُّ فيه إعرابًا ولا معنىً كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ فبما نَقْضهم ميثاقَهم ﴾ (١) و ﴿ فبما رحمة من الله لنتَ لهم ﴾ (٢) والضربَ الآخرَ : يتغير فيه الإعراب نحو قولك : إنَّ زيداً قائمٌ، ثم تقول إنَّما زيد قائم، فتكفُّ «إنَّ» عن العمل.

وتكون تعجبًا كقولك : «ما أحْسَنَ زيداً» و«ما أكْرَمَ عمراً»

ـ وتكون نفيًا، كقولك : «ما خرج زَيْدٌ» و «ما محمدٌ قائماً»، و«ما عبدُ الله سائراً» .

كما أورد لـ «مَنْ» أربعة مواضع :

ـ تكون استفهامًا كقولك : «مَنْ عِنْدَكَ ؟» و «مَنْ قَصَدَكَ ؟ » و«لا تقع على ما لا يعقل» .

وتكون جزاءاً كقولك : «مَنْ يكرمنى أكرمه»:

وتكون نكرة يلزمها النعت، كقولك : «مررت بمن محسنٍ» أى «بإنسان محسنٍ» قال الشاعر :

فَكَفَى بِنَا فضلا على مَنْ غيرنا    حُبُّ النبىِّ مُحَمَّدٍ إيانا

يريد «على قومٍ غيرنا» والشاهد على تنكيرها.

فى مذهب من قرأ بالرَّفع . ومثله قول لبيد بن ربيعة :

ألا تَسْألان المَرْءَ مَاذا يُحَاوِلُ    أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَباطِلُ

ما : استفهام وهو الابتداء، ذا : خبر الابتداء بمعنى «الذى» وإن

---

(١) سورة النساء : آية ١٠٠ وسورة المائدة : آية ١٣

(٢) سورة آل عمران : آية ١٥٩.

جعلت «ذا» فى «ماذا» صلة، كان الجواب منصوباً.

كقوله : «ماذا صنعتَ؟» فتقول : خيراً، كأنه قال : ما صنعت فقلت خيراً لأن موضع «ما» نصب ومثله قراءة مَنْ قرأ ﴿ قلْ العفوَ ﴾ [1] بالنَّصب وفى إطار الجمع فى التصنيف بين الدلالة مع التركيب، للمكون الواحد، ما يورده السيوطى[2] فى تناوله للمفعول فيه فأغلب تقسيمه له على أساس المعنى.

فمن ظروف المكان التى لا تتصرف «عند»، وهى لبيان كون مظروفها حاضراً حساً أو معنى، أو قريباً حساً أو معنى: الأول نحو ﴿ فلما رآهُ مستقراً عنده ﴾ [3] والثانى نحو : ﴿ قالَ الذى عنده علمٌ منَ الكتاب ﴾ [4] والثالث نحو : ﴿ عندَ سدرةِ المُنتهى. عندها جنةُ المأوى ﴾ [5] ، والرابع نحو ﴿ عندَ مليكٍ مُقْتَدر ﴾ [6] و ﴿ أنهم عندنا لَمِنَ المُصطَفينَ ﴾ [7]، ﴿ ربِّ ابنْ لى عندكَ بيتاً فى الجنةِ ﴾ [8] ، ﴿ ما عندَكُم ينفدُ وما عندَ الله باقٍ ﴾ [9].

ولـ «أىّ» أربعة مواضع :

تكون استفهاماً كقولهم : أيُّهم أخُوكَ ؟ و«أىَّ القَوْمِ صَاحِبُك ؟»

وتكون جزاءً كقولكَ : «أيُّهُمْ يُكْرِمنِى أُكْرِمْهُ» قال الله عزّ وجلّ: ﴿ أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنَى ﴾ [10]

وتكون خبراً كقولهم : «أيُّهم فى الدَّارِ أخُوكَ»

وتكون نعتاً كقولك : «مررتُ برجلٍ أىِّ رجلٍ»، و«رأيتُ رجُلا أىَّ رَجُلٍ»، و«جاءنى رجلٌ أيُّ رَجُلٍ»

(1) سورة الإسراء : آية ١١٠.
(2) انظر : المطالع السعيدة، السيوطى، ص ٣١٦.
(3) سورة النمل : آية ٤٠
(4) سورة النمل : آية ٤٠
(5) سورة النجم : آية ١٤، ١٥
(6) سورة القمر : آية ٥٥.
(7) سورة ص : آية ٤٧.
(8) سورة التحريم : آية ١١
(9) سورة النحل : آية ٩٦.
(10) سورة الإسراء ، آية ١١٠.

وفى إطار الدلالة العامة للتركيب وإرادة المتكلم بالدرجة الأولى كما قال بها ابن جني حيث يجعل المتكلم هو الذى يصنع النحو ويقصد بذلك أن المتكلم يريد دلالة محددة ويصنع وفقاً لها التراكيب وفى ذلك يورد الزجاجى [1] فى الجمل باب «ماذا» أن لها مذهبين : إنْ جعلت «ذا» بمنزلة الذى كان جوابها معها مرفوعاً، كقول القائل : «ماذا صنعْتَ ؟ » فتقول : خيرٌ . كأنه قال : ما الذى صنعته ؟ فقلت «خير» لأنَّ موضعَ ما فى «ماذا» شيئاً، ومثله قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿ ويسألونكَ ماذا ينفقُونَ قلْ العَفْوَ ﴾ [2]

وقد ترد للزمان نحو: الصبر عند الصدمة الأولى، ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مُثّل أو مجرورة بمن نحو ﴿ آتيناه رحمةً منْ عندنا ﴾ [3] وإنما لم تتصرف لشدة توغلها فى الإبهام تصدق على الجهاتَ السَت، كما يستخدم السيوطى الخصائص الأسلوبية للتمييز بين استخدام ظرف وآخر فى التراكيب العربية ومن ذلك تمييزه بين «لدن» و«عند» و«لدى» [4] فيقول فى الحديث عن (لَدُن) وبنيت لشبهها بالحرف فى لزومها استعمالا واحداً وهو كونها متبدأ غاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عند» و «لدى»، فإنهما لا يلزمان استعمالا واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ قال تعالى: ﴿ وعنده مفَاتح الغيب ﴾ [5] و ﴿ لدينا مزيد ﴾ [6] ويجرُّ تالى «لدن» بالإضافة لفظاً إن كانَ مفرداً كقوله :

تنتهضُ الرعدة فى ظهيرى من لَدن الظهرِ إلى العُصَيرِ

والشاهد فيه قوله «منْ لَدُن الظهر» حيث أُضيف «لدن» إلى اسم مفرد هو الظهر فجرَّته، وهو هنا مَجرور لفظاً وعلامة جرِّه الكسرة .

تحدث النحاة عن التوسع فى مختلف الأبواب النحوية خصوصاً فى باب

(١) انظر : الجمل فى النحو ، الزجاجى، ص ٣٤٩.
(٢) سورة البقرة : آية ٢١٩ .
(٣) سورة الكهف : ٦٥.
(٤) انظر المطالع ، السيوطى، ص ٣١٧.
(٥) سورة الأنعام : آية ٥٩.
(٦) سورة ق : آية ٣٥ .

المنصوبات وفى إطار هذا التوسع غالباً ما تحل بعض المكونات التركيبية محل مكونات أخرى والحقيقة أنهم ركزوا فى تقسيمهم للأبواب النحوية على العلامة الإعرابية، ولما وجدوا مفارقات كثيرة فى هذا التقسيم، اضطروا لتفسير ذلك بالتوسع غير أن هذا المعنى العام يسرى عندهم على المكونات التركيبية والعلامات الإعرابية من ناحية، وعلى الاتساع فى المعانى من ناحية أخرى، غير أننا اختصصنا هذا البحث بالاتساع فى الوظائف النحوية وما يتبعه من خصائص أسلوبية تتسم بها التراكيب العربية.

والتبادل بين النصب والجر هو فى ظاهره دليل على قرابة وثيقة بين الحالتين الاعرابيتين، واعتماداً على أمثلة التبادل الكثيرة بينهما. اعتقد النحويون أن النصب كان هو الأصل وأن «الجر» قد تفرع عنه فالنصب كامن فى الجر، أو أن المجرور لفظاً منصوب محلا.

ويبدو أن العربية اعتماداً على وسائل كثيرة منها وجود حروف المعانى، التى ترتبط بالحالات الاعرابية المعينة، والمواقع النحوية المرتبطة أيضاً بالحالات، وقرائن أخرى كثيرة مقالية أو حالية، كانت تتجه إلى الإعرابية. ولا تقف هذه القرابة عند تعاورهما بعض الأمثلة الفردية المتناثرة، بل تتجاوز ذلك إلى أبواب نحوية مقننة.

وقد علّق القرافى على قول ابن عمرون فى شرح «المفصل» بخصوص تعدد الوظيفة النحوية للمكون خلا والاسم الذى يليه ومثّل لذلك بـ «لاسيما» [1] يجوز فى «ما» فى «لاسيما» وجوه :

**أحدهـا** : أن تكون موصولة تقديره لا مثل الذى هو زيد وحذفت صدر الصلة كقوله تعالى :﴿ تماماً على الذى أحسن ﴾ [2]

**ثانيهـــا** : أن تكون نكرة موصوفة والجملة الاسمية بعدها صفة لها.

---

(١) انظر : الاستغناء فى الاستثناء ، القرافى، ص ٤٩ ، ٥٠.

(٢) سورة الأنعام : اية ١٥٤.

**وثالثهـا** : أن تكون زائدة ونصب الاسم بعدها على التمييز.

**ورابعها** : على هذا التقدير أن يكون «زيد» منصوباً على السعة باسقاط حرف الجر تقديره «لا مثل لزيد» فحذف حرف الجر فانتصب زيد .

**خامسها** : أن يُخفض «زيد» على إضافة سيّ له وما زائدة مقحمة بينهما، كما في قوله تعالى : ﴿ فبِما نَقْضِهم ميثاقهم ﴾ (١) و ﴿ فبما رحمةٍ من الله لنتَ لهم ﴾ (٢)

**وسادسها** : أن ينصب مع الموصولة إذا كان بعد المنصوب ما يكون صلة فينصب هو على الظرف كما فى «لا سيما يوماً بدارة جلجل» و«بدارة جلجل» صلة و«يوماً» منصوب على الظرف تقديره «ماستقر بدارة جلجل»

الاستعاضة عن العلامات، فكثير من الأسماء ليس له إلا علامتان فقط للحالات الإعرابية الثلاثة، علامة الرفع، وأخرى للنصب والجر معاً (المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، الاسم الممنوع من الصرف) . وما سوى ذلك من الأسماء بقيت له العلامات الثلاثة للحالات الثلاثة (المفرد المنصرف ـ جمع التكسير ـ الأسماء الستة) .

ووزعتِ العربية علامة النصب والجر المشتركة بين الحالتين، إذ قد وافق النصب الجرَ فى جمع المؤنث السالم الذى ينصب ويجر بالكسرة التى هى علامة الجر، فى المفرد المنصرف، ثم وافق الجر النصب فى الاسم الممنوع من الصرف الذى ينصب ويجر بالفتحة التى هى علامة النصب فى المفرد أما فى المثنى والجمع الذى على حده فلا يدرى معهما أى الاثنين وافق منهما الآخر لكن «سيبويه» مال إلى اعتبار علامة الجر لأن الجر للاسم لا يجاوزه الرفع والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، ويشبه هذا ما عليه

(١) سورة النساء : آية ١٥٥ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٥٩ .

علامات الإعراب فى الأفعال. إد قد وافق النصب والجزم فى الحذف. لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء.

وأيًا ما كان سير خط العلاقة بين النصب والجر، فإن الثابت أن تراكيب اللغة العربية تبدى تشابهًا كبيرًا، وقرابة حميمة بين الحالتين .

[٢] وبعد أن بينًا العلاقة بين الوظائف النحوية والمكونات بعرضنا لوظيفة واحدة يمكن أن يتعاورها أكثر من مكون من مكونات اللغة وكذا عرضنا لمكون واحد يتكون من مادة معجمية واحدة (كيف ـ ما ـ أى ـ كم ـ من) يمكن أن يتعاور العديد من الوظائف النحوية ومثله مكونات تتأرجح بين ما بين نحويين يفصل بينهما فروق تركيبية إما صرفية أو ارتباطها بمكون آخر أو اعتمادها على عناصر سياقية، نعرض الآن لمؤشرات هذا التعدد من علامات إعرابية ومواقع داخل التراكيب وتصنيفات نحوية استقرت عليها القواعد العربية.

والحقيقة أن تبادل الوظائف النحوية بين المكونات التركيبية يؤدى إلى تنوع الأساليب بيد أن الوظائف النحوية يمكن أن يحدث بينها تبادل فى التركيب الواحد وذلك عن طريق تغيير العلامة الإعرابية وحسب، وكما فى قول الشاعر :

الحَرْبُ أَوَّلُ ما تَكُونُ مَنِيَّةٌ    تَسْعَى بِزِينَتِها لِكُلِّ جَهُولِ

قال الفارقى [١] : «هذا البيت ينشد على وجوه كثيرة منها :

«الحربُ أوّلُ ما تكونُ منيّةٌ» برفعها كلها

و«الحربُ أولَ ما تكون منيةٌ» بنصب أول ورفع ما عداه

و«الحربُ أولُ ما تكونُ منيةً» بنصب منيّةً ورفع ما عداها

و«الحربُ أولَ ما تكون منيّةً» برفع الحرب ونصب ما عداها.

(١) قائله عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، الديوان ، ص ١٤٣ ، وهو من شواهد سيبويه، ١/ ٢٠٠

ومن هنا نحصل على نتيجة هامة وهى أن الوظائف النحوية يتم الاتساع فيها بطريقتين «أولهما» تغير المكون التركيبى لوحدة لغوية أخرى كما فى إحلال المفعول به محل نائب الفاعل. وتلك التى تنشىء التمايز بين الأساليب، والأخرى هى ثبوت المكونات التركيبية وتغيير العلامات الإعرابية، وفى هذه الحالة يتغير معنى التركيب وفقاً للعلامة الجديدة أو الوظيفة النحوية التى طرأت على المكون التركيبى.

والحقيقة أن للدلالة والمعنى أثر فى تغير الوظيفة النحوية للمكون الذى نستدل عليه من إمكانية تبدل العلامات الإعرابية على آخر هذا المكون أو تبادل الوظائف النحوية بين المكون الذى نعنيه ومكون آخر فى التركيب نفسه ففى إطار الاستثناء يُنشَد بيت الفرزدق [1]

ما بالمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ     دارُ الخَلافَةِ إلا دارُ مروانا

| | |
|---|---|
| أحدها : رفع «غيرُ واحدٍ» | ورفع «دارِ مروان» |
| والثانى : رفع «غير» | ونصب «دار مروان» |
| والثالث : نصب «غيرَ» | ورفع دارُ مروان |
| والرابع : نصبهما جميعاً «غيرَ واحد» | (دارَ مروان) |

وفى رفعهما وجهان :

**أحدهما** : أن ترفع «غيرُ واحدةٍ» نعتاً للدار التى قبلها فيكون معناه ما بالمدينة دار جامعة دوراً ومقاصير وحجراً كما تكون دور الخلفاء إلا دار مروان ويبدل «دار مروان» من دار المنفية

**والثانى** : فى الرفع أنِ تجعل «غير واحدة» استثناء فكأنه قال: «ما بالمدينة إلا دار واحدة» كأنه لم يعدّ دور المدينة دوراً احتقاراً لها. كما تقول ما ببغداد

(1) انظر : الاستغناء فى الاستثناء : القرافى ، ص ١٠٨.

إلا رجل واحد. لما عنده من الكفاية والغناء وتقديره «ما بالمدينة إلا دار واحدة هى دار الخلافة» ثم أُبدل دار مروان منها لأن دار مروان هى دار الخلافة فيكون بمنزلة قولنا : «ما أتانى إلا زيد إلا أبو عبد الله» إذا كان لعين واحد وإذا رفع أحدهما ونصب الآخر فهما مستثنيان كقولنا : «ما أتانى أحد إلا زيداً إلا عمراً وإلا زيداً إلا عمرو» .

وأما نصبهما فلأن الكلام قد تم بقولنا : ما بالمدينة دار، ثم نصبهما جميعاً على الاستثناء كما تقول : ما أتانى أحداً إلا زيداً إلا عمراً مستثنيهما جميعاً ولا تبدل.

والوظيفة النحوية فى نحو العربية مرتبطة بالعلامة الإعرابية إذ أن العلامة هى التى تحدد للمستمع أو القارىء نوع الوظيفة النحوية، ولذا فإن احتمال صحة أكثر من علامة على الكلمة ـ بالرغم من استحسان علامة دون أخرى، وفقاً للدلالة المقصودة ـ خصوصاً فى القرآن ـ يعد لوناً من ألوان عدم ثبات الوظائف النحوية للمفردات داخل التراكيب العربية يضاف إلى اللون الأصلى لتبادل الوظائف النحوية وهو أن يحلَّ مفرد بعلامته محلَّ مفرد آخر بعلامة مغايرة مثل المفعول به فى حالة نائب الفاعل [1]. فقول الله تبارك وتعـالى : ﴿ ويهلكَ الحرثَ والنسلَ ﴾ [2] نصبت، ومنهم مَنْ يرفع ﴿ ويهلكُ ﴾ رفع لا يردّه على «ليفسدَ» ولكنه يجعله مردوداً على قوله ﴿ ومِنَ الناسِ مَنْ يعجبك ... ويهلك ﴾ وعلى الوجه الأول أحسن. وقوله: ﴿ والله لا يحبُّ الفساد ﴾ [1] ومن العرب مَنْ يقول: فسدَ الشىء فسوداً، مثل قولهم ذهب ذهوباً وذهاباً، وكسد كسوداً وكساداً، والمسألة هى فى الأصل نوع من الاستخدام لا يقتصر وجوده فى نوع العلامة المصاحبة للكلمة داخل التركيب بل هو بادٍ كما سبق فى التنوع فى الصيغة الصرفية الواحدة من حيث ورود الصائت

(١) انظر : معانى القرآن ، الفراء، ١ : ١٢٤ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٠٥.

الطويل داخل الصيغة على هيئة ألف أو واو فيصبغ ذلك التنوع الصيغة الصرفية بعلامة مشابهة إما للألف فتكون فتحة وإما للواو فتكون ضمة تظهر على الصامت السابق عليها. وهو ما نعده تنوعاً فى ورود الصيغة الصرفية على حين أنه تلوين للصائت الواحد كما يحدث فى نظائر العنصر الواحد.

وقوله: ﴿ ولا تتَّبعُوا خطُوات الشيطان ﴾[2] أى لا تتبعوا اثاره، فإنها معصية، وقوله : ﴿ هلْ ينظرُونَ إلا أن يأتيهُم اللهُ فى ظُلَلٍ من الغَمَامِ والملائكةُ ﴾ [3] رفع مردود على الله تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة يريد : «فى ظللٍ من الغمام وفى الملائكة».

وفى إطار نقد النحاة العرب فى تعدد الوظائف النحوية يقول الدكتور عبد المجيد عابدين ظلت عناية النحاة «بشكل التركيب» تتزايد جيلا بعد جيل، حتى صرفتهم عما وراء هذا الشكل من معانى ومدلولات ولا سيما المعانى الأولية التى لابد للباحث النحوى أن ينظر فيها، ولكن نظرة النحاة أصبحت بمرور الزمن منحصرة فى الجانب الشكلى من التراكيب.

وأصبحت الألفاظ فى نظر النحوى كالدُمى الخشبية ليس فيها معنى ولا روح يفسرون حركاتها وسكناتها تفسيراً آلياً محضاً، لا يعبأون أن وراء هذه الألفاظ والتراكيب عقولا تفكر، ونفوساً تعبّر، وقد لاحظ إبراهيم مصطفى هذا الصنيع من القدامى فقال : « إن أكبر ما يعنينا من نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره» [4]. من ذلك قولهم فى باب المفعول معه إنَّ مثل ـ كيف أنت وأخوك ـ يجوز فيه النصب على المفعولية والرفع على العطف ثم يرون الوجه الثانى أولى، ويضعون الأول، لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملا فى المفعول معه.

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٠٥. (٣) سورة البقرة : آية ٢١٠.

(٢) سورة البقرة : آية ١٦٨. (٤) انظر : النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدى، ص ٢٠.

والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر تقول «كيف أنت وأخوك؟» أى «كيف أنت وكيف أخوك؟» فإذا قلت «كيف أنت وأخاك» فإنما تسأل عن صلة ما بينهما، فالعبارتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل) (٢)

وهكذا نجد اختفاء الصلة غالباً بين كل وجه من وجوه الإعراب وبين المعنى الذى ينم عليه، إذا كان كل همهم منصباً على بيان العامل وتقدير المحذوف وإظهار المهارة فى تقليب التركيب على وجوه إعرابه التى تحتملها هذه النظرية دون نظر إلى سياق الكلمة فى التركيب والتركيب فى الفقرة.

والغريب أنهم كانوا يعلمون أن للحركات الإعرابية معانى ومدلولات، ولا يحاولون ـ فى رأيه ـ تطبيق هذه المعانى على إعراب التراكيب، فقد غلبت «الآلية» على تفكيرهم النحوى فظهر واضحاً فى الإعراب، على أننا لا نتفق مع القدماء فى أن الحركات النهائية كانت تدل على معانٍ فى جميع الأحوال.

كما لا نتفق مع رأى بعض المحدثين فى أن هذه الحركات لا تحمل أى معنى ولكنها نشأت لوصل الكلمات بعضها ببعض فى التركيبات وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلا فيما يلى .

ولم يقتصر تعدد الوظيفة النحوية على المفرد بل شَملَ ذلك أشباه الجمل بالرغم من كون بعضها وحدة لغوية واحدة. شأنها شأنَ المفرد، فنصب الظرف والجار مع المجرور لفظاً أو تقديراً يعنى أن المحل الإعرابى لهما هو النصب أما الكون العام المحذوف فقد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. فكيف نحمل على شبه الجملة وجوه الأعاريب هذه مع أنها منصوبة.

فإن قلنا «أنت منّا» فما الذى سوغ للجار والمجرور «منّا» أن يصبحا فى محل رفع، وهما فى الأصل محلهما النصب ؟

---

(١) انظر : النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدى، ص ٢٠.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص ١٩٨، ٢٠.

زعموا أن الذى سوغ لهما ذلك انتقال الضمير إليهما من الكون العام المحذوف والحق أن الضمير لما ينتقل، وهو مستتر فى الاسم المقدر، وإنما تدل شبه الجملة عليهما معاً. ثم إن الزعم بأن شبه الجملة هى صاحبة المحل، يقتضى أن يكون لها إعرابان، وعاملان. فقولنا : «إن الحقَّ فوقَ الشبهات» تحمل كلمة «فوق» منه إعرابين : أحدهما أنها ظرف منصوب على الظرفية والثانى : أنها خبر فى محل رفع.

فأين العاملان اللذان قاما بذلك ؟ وهل يجوز أن يسلط على الاسم عاملان أصليان، ويكون له إعرابان حقيقيان معًا؟

والحقيقة أن شبه الجملة قد تكون مكونًا واحدًا كالظرف ومسألة تعدد وظيفته النحوية شأنها شأن تعدد وظيفة المكون المفرد، لكن اهتمام النحاة بالناحية الشكلية من جهة وبالتصنيف إلى أقسام للكلم من جهة أخرى أدى إلى مثل هذا التقسيم لتعدد الوظيفة النحوية من مفرد إلى شبه جملة إلى مركب وجملة.

ومما يدل، على أن الحدث ينصب شبه الجملة أنها قد تحل محل نائب الفاعل، وتقوم مقامه إذا بنى الفعل للمجهول، نحو قولنا : يصام شهر رمضان، ستر داخلنا، لا يقام فى دار بخيل، لن يعنى بحاجة كسول، وإنما يكون نائب الفاعل ما أصله المفعول، ومن هذا كله نرى أن شبه الجملة بشطريها، محلها النصب، وناصبها هو الحدث، الذى تقيده وتتعلق به.

وتعلّق شبه الجملة مردّه إلى الارتباطين المعنوى واللفظى، فإن وجد العامل الذى تقيده شبه الجملة، وينصبها لفظًا أو تقديرًا، كان بينهما ما يسمى بالتعلق وإلا فلا. وها نحن أولاء، نبسط ما لا يقتضى التعلّق، فى نوعى أشباه الجمل.

١ ـ **الظرف** : إذا ناب الاسم الذى هو فى الأصل ظرف، عن الفاعل نحو : يصام شهر رمضان، وهذا رَجلُ لا يُخْتَلَفُ أمامَه، فقد الحاجة إلى التعلق. ذلك لأنه قد انتقل من حيز الظرفية إلى حيز الاسمية، حين

تُصرَّف فيه كما يُتصرَّف في الأسماء. لقد فقد تلك العلاقة التي تكون بين الفاعل والظرف من حيث النصب والتقييد، ودخل في علاقة جديدة هي الإسناد لأنه ناب عن الفاعل فهو مسند إليه، والفعل مسند.

والحال واحدة، وإن قلنا : هذا رجل لا يُخْتَلَفُ أَمَامُهُ، لأنه «أمام» هنا بني على الفتح جوازاً، لإضافته إلى مبني. فهو في محل رفع نائب فاعل فحسب، خلافاً لمن زعم أنه منصوب على الظرفية. مع كونه في محل رفع بالنيابة عن الفاعل، وعلى هذا يحمل قوله تعالى : ﴿ وَحِيلَ بينهم وبينَ ما يَشتهونَ ﴾ [1] و ﴿ ولولا كلمةٌ سبقت من ربِّهم لَقُضِيَ بينهم ﴾ [2]

ومن قبيل هذا أن يصبح الاسم الذى هو في الأصل ظرف تابعاً في عطف أو بدل أو توكيد فلا يكون الظرف صفة لظرف، لأن أشباه الجمل لا يصف بعضها بعضاً كالجمل، فهو إذ ذاك غير محتاج إلى التعليق، وإن كان منصوباً، لأنه انتقل من حيث الظرفية إلى حيز آخر، وخضع لعلاقات أخرى، هي غير ما يكون بين الحدث وشبه الجملة [3].

ويستخدم الأوربيون مصطلح «تحويل» للتعبير عن تبادل الوظائف النحوية فيفرق انجل في نظريته بين تحويلات تؤدى إلى مركبات مختلفة وأخرى تؤدى إلى مركبات مؤتلفة معتمداً في ذلك على التقسيم التقليدى بين ما يتبع القسم الكلامي ذاته وما لا يتبع القسم الكلامي، أي بين أي تركيب يتبع القسم الكلامي ذاته، بمعنى أن التركيب يقوم بالوظيفة التي تقوم بها مكوناته، مثل تركيب مكون من اسم وصفة أو اسم وبدل، أو اسم ومعطوف... الخ، يمكن أن يستخدم الاسم المفرد وبين أى تركيب لا تتبع القسم الكلامي ذاته، بمعنى أن التركيب يقوم بوظيفة لا يستطيع الحرف ولا الضمير أن يقوم

---

(١) سورة سبأ : آية ٥٤.

(٢) سورة هود : آية ١١٠.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط٤، ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة، ص ٣٠٧.

بوظيفة التركيب الحرفى وتحويلاته الأولى هى عبارة عن عمليات تحول مركبات قسم كلامى ما إلى مركبات قسم كلامى آخر، أى من وظيفة إلى وظيفة أخرى.

ومن أمثلة التحويلات بين أقسام المركبات :

| | |
|---|---|
| ـ تحويلات إلى اسم | ـ تحويلات إلى فعل |
| ـ تحويلات إلى صفة. | ـ تحويلات إلى ضمير |

أما تحويلاته الثانية فهى عمليات تتحول فيها كلمة أو مركب إلى كلمة أومركب يتبع القسم النحوى ذاته، وتحل مركبات تضم كلمات لها معنى فى ذاتها محل كلمات «أو مركبات» ذات وظائف [1].

ففى إطار تصنيف الكلم العربى إلى مركبات، تشغل هذه المركبات الوظائف النحوية التى يمكن للمفردات أن تشغلها.

فالمواقع التى يشغلها المركب الاسمى الإضافى المبتدأ مثل : كتاب النحو نافع والخبر مثل هذا «كتاب النحو والفاعل مثل حضر كل الطلبة ونائب الفاعل مثل فتح باب الحجرة والمفعول مثل كافأت بعض الفائزين، والمجرور بالحرف مثل سررت من فريق التمثيل، والمجرور بالإضافة مثل : فاز فريق كلية الأداب، والحال وذلك خاص بكلمة «وحد» مضافة لضمير فتقول جئت وحدى والمفعول المطلق، وذلك بكلمة «أى» و«كل» و«بعض» عند إضافتها إلى مصدر الفعل السابق عليها،مثل : اجتهدت أى اجتهاد، واجتهدت كل الاجتهاد وأهملت بعض الإهمال، وأيضاً : لبيك وسعديك وحنانيك والمفعول فيه أو الظرف وذلك عند إضافة كلمة «كل» أو «بعض» إلى ظرف مثل : سرت بعض اليوم، وصمت كل الشهر.

---

(١) انظر : Engel, U., Syntax der deuchen Gegenwartss Prache Benrlin, 1977, p. 23.

نقلا عن : سعيد حسن بحيرى، «عناصر النظرية النحوية عند سيبويه» ، ص ٤٦ ، ٤٨.

والمواقع التى شغلها المركب الاسمى التمييز المبتدأ مثل خمس صلوات كتبهن الله عليكم فى اليوم والليلة، ومثل عندى إردباً قمحاً، والخبر مثل الشهر ثلاثون يوماً والمخزون إردب قمحاً، والفاعل فاز خمسة عشر طالباً سال رطل عسلا، ونائب الفاعل حُرِمَ من الامتحان خمس طلاب، أُكِلَ رطل عسلا، والمفعول به مثل كافأت خمسة عشر طالباً، اشتريت إردباً قمحاً، والبدل صمت إسبوعاً سبعة أيام، والمفعول المطلق كما فى قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدةً ﴾ [1]، والمفعول فيه مثل سرت ثلاث ليال،

والمعطوف مثل قرأت ديوان شوقى وخمسة عشر قصة والمواقع التى يشغلها المركب الوصفى الإضافى : المبتدأ مثل : مُطْعِمُ الفقراء مُثَاب، المتقن العمل ناجح، حسن الخلق محبوب،

والخبر مثل : الكريم مطعم الفقراء، محمد متقن العمل، الطفل جميل الوجه.

الفاعل مثل : أقبل قائل الحق، تولى المرهوب الجانب، حضر كريم الخلق كافأت قائل الحق، أنصف مسلوب الحق، كافأت كريم الخلق.

والنعت كافأت طالباً واضح الخط، أنصف الرجل المهضوم الحق

والحال أقبل الفائز مشرقَ الوجه، شاهدت المتهم مقيد اليدين، بدا المتهم حسن المظهر، والمجرور أعجبت بمسدد الكرة، أشفقت على مسلوب الحق، وأثنيت على حسن الخط.

والمعطوف حل بالمدينة تاجر واسع الصدر ومحمود السيرة وعفيف النفس والغريب أن يُعَبَّر عن نوع المركب بمصطلح نحوى وظيفى كالمركب

---

(١) سورة النور : آية ٤.

الوصفى أو الإضافى، تمييزاً له عن مركباتٍ أُخر، ثُمَّ يوصف بأنه من الممكن أن يشغل وظائف نحوية عدة كالفاعل ونائبه، أو المفعول به، وفى ظنى أن هذا الأمر يضفى لوناً من التعقيد فى دراسة خصائص هذه المركبات وقد ناقش الدكتور عبادة آراء النحويين حول عدِّ مركب الخالفة الذى يضم اسم الفعل ومعموله جملةً أم لا ؟ وتوصل من ذلك [1] إلى عدِّه جملة وعلى هذا فإنه يحل محل المفرد، ومن ثمَّ يشغل وظيفة نحوية يمكن أن تتعدد وفقاً لإمكانيات دخوله فى تراكيب مختلفة أو شغله لمواقع مختلفة من هذه التراكيب وكذا مسألة العوامل والتقدير أما المركب الموصولى لبعض المواقع التى تشغلها هذه الهيئة التركيبية فيقول : «أما «أنْ» فهى اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة «لأنْ» الخفيفة، وتكون «أن» اسماً ألا ترى أنك تقول قد عرفت أنك منطلق فأنت فى موضع اسم منصوب كأنك قلت قد عرفته وتقول للغنى أنك منطلق، فإنك فى موضع اسم مرفوع كأنك قلت ذاك [2] ويتحدث السيرافى فى ذلك بقوله : «أنَّ وما بعدها من اسمها وخبرها منزلها منزلة اسم واحد فى مذهب المصدر كما تكون «أنْ» المخففة، وما بعده من الفعل الذى تنصبه بمنزلة المصدر ووضع المشددة، فاعلة ومفعولة ومبتدأة، ومخفوضة، ويعمل فيها جميع العوامل إلا أنها لا تقع مبتدأة فى اللفظ [3] والمواقع التى يشغلها المركب الموصولى الحرفى.

**أ ـ الحرف الأول : أنْ**

المبتدأ كما فى قوله تعالى: ﴿ وأنْ تَصُوموا خيرٌ لكم ﴾ [4] والخبر مثل :

---

(١) انظر : الجملة العربية ، محمد إبراهيم عبادة ، ص ١٠٢ : ١٠٤.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١١٩/٣.

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه، ١١٩/٣.

(٤) سورة البقرة : آية ١٨٤.

البرُّ أن تَعبدَ اللهَ كأنك تراه، والفاعل كقوله تعالى : ﴿ ألمْ يأنِ للذينَ آمنوا أن تخشعَ قلوبُهم لذكرِ الله ﴾ [1] وكقولنا يسرنى أن تفوز، والمفعول به مثل أريد أن أعمل عملا صالحاً أدخل به الجنة، ونائب الفاعل طُلبَ من المتهم أن يعترف، والمجرور بالحرف مثل سعدتُ بأن تفوق المصرى، والمجرور بالإضافة مثل أجيء بعد أن تقومِ أتكلم قبل أن تتكلم. والبدل كما فى قوله تعالى ﴿ وما أنسانيهُ إلا الشيطانُ أنْ أذكُرَه ﴾ [2] بدل من الهاء فى أنسانيه أى ما أنسانيه ذكره إلا الشيطان والتمييز لأفعل التفضيل مثل : الفائز أحق أن ينال الجائزة والمهمل أجدر أن يعاقب.

**ب ـ والحرف الثانى : ما المصدرية ويشغل المواقع الآتية :**

المبتدأ مثل قوله تعالى : ﴿ عزيزٌ عليه ما عنِّتم ﴾ [3]، والفاعل مثل : يسر المرء ما ذهب الليالى والمفعول به كقوله تعالى : ﴿ ودُّوا ما عنتم ﴾ [4] وكذلك مفعول فعل التعجب مثل : ما أقبح ما فعلت ونائب الفاعل مثل أُنْكِرَ ما أحسنت للناس وتنوسى ما ضحيت فى سبيلهم أى أنكر إحسانك للناس وتضحيتكِ فى سبيلهم والمجرور بالحرف كقوله تعالى : ﴿ فذوقوا بما نَسيتم لقاءَ يومِكم ﴾ [5]

والجر بالإضافة مثل أجلس بعدما تجلس

جـ ـ والحرف الثالث كى لا يشغل هذا المركب إلا موقع المجرور باللام الظاهرة، أو المقدرة.

---

(1) سورة الحديد : آية ١٦ .

(2) سورة الكهف : آية ٦٣.

(3) سورة التوبة : آية ١٢٨ .

(4) سورة آل عمران : آية ١١٨ .

(5) سورة السجدة : آية ١٤ .

د ـ والحرف الرابع أنّ بفتح الهمزة تشغل المواقع الآتية :

المبتدأ مثل فى اعتقادى أن السفر بالباخرة ممتع ولولا أنّنى مريض لسافرت معكم والخبر مثل يجوز أن تفطر وعذرك أنّك مسافر

والفاعل مثل سرنى أنّك فائز

المفعول به لغير القول مثل : أدركت أنّ المتهم برىء، ونائب الفاعل مثل أعلن أنّ السفر غداً، وموقع مفعولى علم مثل علمت أنّ المتهم برىء والمجرور بالحرف مثل سررت بأنّك فائز، والمجرور بالإضافة كما فى قوله تعالى : ﴿ إنه لحق مثل ما أنّكم تنطقون ﴾ [1] بفتح الهمزة، و«ما» زائدة، والمركب ﴿ أنكم تنطقون» مضاف إلى مثل والمعطوف مثل «اذكر فضل الله عليك وأنّه أخرَجك من السجن» والبدل كما فى قوله تعالى : ﴿ وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ﴾ [2]، وبعد إذا الفجائية مثل : ظننت المبنى جديداً فإذا أنه تصدع [3] وعجز جواب قسم ذكر فعله بشرط عدم اقتران خبرِ «أن » باللام مثل : أقسم بالله أنّه مخلص. وعجز إسلوب الشرط مثل : مَنْ اجتهد وثابر وأخلص فى عمله فأنّه فائز، ويقترن المركب هنا بالفاء.

وقد تخفف أنّ المشددة فتصبح أنْ وحكمها مع صلتها لحكم أنّ المشددة، وهذا المركب يشغل المواقع الآتية.

المبتدأ مثل فى اعتقادى أنْ قد وصل المسافر والخبر مثل الصدق أن قد وصلِ المسافر والفاعل ثبت أنْ لا حياة على ظهر القمر، نائب الفاعل مثل : أُعْلِنَ أنْ لا يسجن المتهم حتى تثبت إدانته، المفعول به مثل : أعلن القائد أنْ

---

(١) سورة الملك : آية ٢٣.

(٢) سورة الأنفال : آية ٧.

(٣) انظر : الكتاب ، سيبويه ، ١ / ٤٧٢. طبعة بولاق والمركب هنا فى موقع خبر حذف مبتدؤه أى فإذا أمره تصدع.

قد ظهرت بشائر النصر، موقع مفعولى علم كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مرْضَى ﴾ (١) والمجرور بالحرف مثل : لا شك فى أن سينتصر الشعب المناضل وعجيب أيضاً أن يورد الدكتور عبادة (٢) للمركب الموصولى عدة وظائف نحوية، يمكن أن يشغلها فى تراكيب مختلفة وعند تصنيفها للمركبات الموصولية وفقاً لأنواع الموصول الحرفى يورد لكل مركب موصولى حرفى وظائف مختلفة عن المركبات الموصولية ذات الأحرف الأخرى، ناهينا بالمركب الموصولى الحرفى الذى يبدأ بأنْ المخففة من الثقيلة، الذى أورد له وظائف نحوية تختلف عن المبدوء بأن الخفيفة، ولعلَّ عذره فى ذلك أنه جمّعَ هذه الوظائف من كتب النحو، ولكنَّ مصدر الغرابة أنه لم يبدْ رأياً خاصاً حيال هذه الوظائف التى تختلف باختلاف نوع الموصول الحرفى.

ولم يقتصر أمر تعدد الوظيفة النحوية للمركب على التقسيم الشكلى لهذا المركب بل إن أمر هذا التعدد أكثر ما يكون فى الاستخدام، فإذا توالى شرطان دون عطف، فالثانى يقيِّد الأول كتقييده بحال واقعة موقعه، والجواب المذكور أو المدلول عليه للأول، والثانى مستغنى عن جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال مثال ذلك قوله :

إنْ تَسْتَغيثُوا بنَا إنْ تُذْعَروا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زانها كَرَمُ

فهذا بمنزلة أن يقول : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا، والشرط الأول هو صاحب الجواب، والثانى يفيد ما يفيده الحال من التقييد ومنه قولـه تعالى ﴿ولا ينفَعَكُمْ نُصْحِى إنْ أردتُ أنْ أنصحَ لكُم إنْ كان الله يريدُ أنْ يغوِيَكُم﴾ (٣) «فلا ينفعكم» دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين، والثانى مقيد له مستغنٍ عن جواب ، والتقدير : إن أردت أن أنصح لكم مراد

(١) سورة المزمل : آية ٢٠.

(٢) انظر : الجملة العربية ، محمد إبراهيم عبادة ، ص ٨٢، ٨٥، ٩٠، ٩١.

(٣) سورة هود : آية ٣٤.

غيكم لا ينفعكم نصحى، ومنهم من جَعَلَ الجواب الأخير، وجعل جواب الأول الشرط الثانى وجوابه، قال أبو حيان [١] والصحيح المذهب الأول، وبه ورد السماع، فإن توالي شرطان بعطف، فالجواب لهما معاً، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإنْ تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم، ولا يسألكم أموالكم، إنْ يسألكموها فيحفكم تبخلوا ﴾ [٢]

والحقيقة أن أكثر الأبواب النحوية تبادلا للوظائف هو باب المنصوبات من الأسماء ـ كما سبق أن عرضنا ـ وذلك لأن الفروق بين هذه الوظائف دقيقة للغاية إذ تعتمد بعض الشيء على الدلالة كما تعتمد فى بعضها على المبنى الصرفى، والعلامة المصاحبة فى كل هذه الحالات هى الفتحة وكما ألمح النحاة العرب إلى تبادل الوظائف النحوية بين المفردات فقد ألمحوا أيضاً إلى الوظائف التى يمكن أن تتبادلها المركبات والجمل فيما بينها على اعتبار أن الجملة أو المركب الذى يحل محل مفرد فإنه يأخذ وظيفته ومن ثم تحدد له العلامة نفسها التى تأتى على نهاية المفرد مع مراعاة أن هذه العلامة لا تظهر فى الجملة.

ففى إطار عرض ابن هشام للجملة التى تسد مسد مفعول أو مفعولى الأفعال المتعدية وهى ما يسميها بالتعليق يورد : أنه غير مختص بباب ظن ويقصد التعدى لمفعولين فهو عنده جائز فى كل فعل قلبى، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار.

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول المسرح.

والثالث : أن تكون فى موضع المفعولين.

ويورد ابن هشام أنه اختلف فى نحو: «عرفتُ زيداً مَنْ هُوَ» فقيل جملة

---

(١) انظر : المطالع السعيدة .

(٢) سورة محمد : آية ٣٦ ، ٣٧.

الاستفهام حال وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَف معنى علم، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف، فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل، والأصل عرفت شأن زيد، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل معلّق أم لا؟ وأورد قول جماعة من المغاربة بأنه إذا قلنا «علمت زيداً لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم» فالعامل معلّق عن الجملة، وهو عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثان، وخالف فى ذلك بعضهم، لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب، وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو : «علمت زيداً أبوه قائم» واضطرب فى ذلك كلام الزمخشرى، فقال فى قوله تعالى ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾[1] فى سورة هود : إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما نقول «انظر أيهم أحسن وجهاً، واستمع أيهم أحسن صوتاً» لأن النظر والاستماع من طريق العلم. والحقيقة أن الوظيفة النحوية للمفرد غالباً ما استخدمت للكشف والتثبت من الوظيفة النحوية للمركب أو الجملة، فقد أورد ابن هشام تنبيهاً للقارىء يبين فيه فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب فهو يرى أن ذلك يظهر فى التابع فتقول «عرفت من زيد وغير ذلك من أموره» واستدل ابن عصفور بقول كثير :

وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ ما البكى      وَلا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

بنصب «موجعات» ولنا أن نعد أن البكى مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل «ولا أدرى موجعات» فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا، أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء[2].

(١) سورة الملك : آية ٢.

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ، ٤١٨/٢ وما يليها.

[٣] على الرغم من وجود أسس التمييز فى الموضع والأنواع المتشابهة فى محاولة لتعيين الإعراب الصحيح اعتماداً على المعنى المحصل من السياق والأحكام اللفظية ومعرفة أوجه المفارقة بين موضوعات المصطلحات النحوية، على الرغم من ذلك نجد كثيراً من أنماط الجمل العربية صالحاً فيها تقدير أكثر من وجه إعرابى بالنسبة للكلمة الواحدة، ولهذه الاحتمالات الواردة مداخل وأسباب متنوعة أهمها ما يتصل بالحذف الوارد فى الجملة وتقدير المحذوفات تبعاً لتصور المعنى وتحديده، ومن هذه الأسباب ما يتصل باختفاء الإعراب إمّا لكون الكلمة مبنية أو لكونها معربة إعراباً مقدراً كما فى الأسماء المقصورة والمنقوصة إلى ياء المتكلم، والأفعال المضارعة المنتهية بالألف.

ومنها ما يتصل بوجود تداخل، أو أوجه اتفاق، بين بعض المصطلحات النحوية كالتداخل بين البدل المطابق وعطف البيان، أو بين الحال والتمييز، فى بعض الأنماط، أو بين المفاعيل.

ومنها ما يتصل بأصل تصنيف الكلمة عند النحويين إلى اسم أو فعل، كالخلاف فى إعراب «حبّذا» إلى اسم أو حرف، وكالخلاف فى إعراب «إذا» الفجائية، وما بعدها ومنها ما يتصل بتعدّد الاستعمال وتنوعها واختلافها بالنسبة للكلمة الواحدة ومنها جانب يعد لوناً من الاشتراك اللفظى كاستعمال «كان» ناقصة، أو تامة أو زائدة، واستعمال الواو عاطفة أو استئنافية، أو للمعيّة واستعمال الفاء عاطفة أو للسببية أو للاستئناف. وقد يبقى للفظ معنى واحد ويتعدد تصنفه تبعاً لأثره الإعرابى، كما فى «حتى»، وكما فى أدوات الاستثناء «خلا ـ عدا ـ حاشا» ما لم تسبق بـ «ما» التى ترجح فعليتها، فقد تعدّ أفعالا، وقد تعدّ حروفاً، فإذا دخلت على بعض المبنيات أو بعض ما اختفى فيه الإعراب صحّ فيها احتمال الفعلية والحرفية وصحّ فى الاسم بعد كونه منصوباً أو مجروراً، وذلك فى نحو: «قام القوم حاشاك أو حاشاه أو حاشا موسى، وكذلك «عدا» و«خلا» ومن هذه الأسباب ما يتصل بالوقف والوصل،

فقد يرد مع الوصل وجه أو أوجه لا يمكن أن ترد فى الوقف، كما يتعين مع الوقف فى بعض الأحيان ما لا يكون وارداً فى الوصل، ويبدو ذلك واضحاً فى إعراب بعض آيات القرآن الكريم، وهو أمر أكثر إشكالا فى نصوص الشعر والنثر التى لم تحظ بعناية فى بيان الوصل والوقف فيها.

وقد يجتمع أكثر من سبب من هذه الأسباب فى الجملة الواحدة، وهو أمر وارد بكثرة، فيؤدى إلى تعدد الأوجه إمّا على تقدير محذوف وإمّا على عدم تقديره، ونتيجة لسبب أولأكثر من الأسباب التى قدّمناها نجد بعض الكلمات المعربة إعراباً ظاهراً من الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، قد وردت فى القرآن الكريم فى قراءاته الصحيحة المتواترة وقد ظهرت عليها العلامات التى تجعل لها أكثر من حالة إعرابية، وكذلك فى الشواهد المحتج بها شعراً ونثراً [1]

ومن تعدد الوظائف النحوية للمكون ما أورده ابن هشام بخصوص الظروف وحروف الجر، فقد أورد فى حكم المرفوع بعدهما [2]، فإن تقدّمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو «ما فى الدارِ أحد» و«أفى الدار زيد» و«مررت برجل معه صقر» و«جاء الذى فى الدار أبوه» و«زيد عندك أخوه» و«مررت بزيد عليه جبة» ففى المرفوع ثلاثة مذاهب أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ أو مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا، والثانى : أنّ الأرجح كونه فاعلا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والثالث : أنه يجب كونه فاعلا، نقله ابن هشام عن الأكثرين وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف، والمذهب المختار الثانى،

---

(١) انظر : أسس الإعراب ومشكلاته، د. طاهر حمودة ، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر، ص ٨٨، ٨٩.

(٢) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام ، ص ٤٤٣.

لدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال فى نحو «زيدٌ فى الدار جالساً » ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله :

فإنْ يَكُ جُثْمَانِي بأَرْضٍ سِوَاكُم فإنَّ فُؤادِى عِنْدَكَ الدَّهْرَ أجْمَعُ

فأكدّ الضمير المستتر فى الظرف، والضمير لا يستتر إلا فى عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إنّ على محله من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو « فى الدار ـ أو عندك ـ زيد» فالابتداء واجب والابتداء والفاعلية جائزان، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون فى نحو «قائم زيد» أن يكون قائم مبتدأ أو زيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

وكان المعنى منطلق إعراب الجملة أو تحليلها، يقول ابن هشام [(١)] : «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً»، ويطلق المعنى فى الدرس اللغوى النحوى الحديث ويراد به ثلاثة أمور الأول : المعنى المعجمى للكلمة الثانى : المعنى الاجتماعى أو معنى المقام والثالث المعنى الوظيفى [(٢)] وهو وظيفة الجزىء التحليلى فى النظام أوفى السياق والذى عناه النحويون بأنه أول واجب على المعرب إدراكه من هذه الأمور الثلاثة، هو المعنى المعجمى، والمعنى الاجتماعى أو معنى المقام إذ بهما يمكن تحديد المعنى الوظيفى، ومما يبين ذلك قول ابن هشام : بعد ما صرح بأن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه، ويروى أن نحوياً سئِلَ عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانَ رجلٌ يورثَ كلالةً أو امرأةٌ ﴾ [(٣)]

(١) انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٥٢٧/٢.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان ص ٢٨، ٢٩.

(٣) سورة النساء : ١٢٢.

فقال : أخبرونى ما الكلالة ؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال : هى تمييز [1]

ففواتح السور مثل ألم، ألر، حم ليس لها معنى معجمى بل استأثر الله بعلم معانيها، ولذا لا يجوز إعرابها، أما معنى المقام فهو المراد بقول ابن هشام : «وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد.. فأحدها: قوله تعالى ﴿ أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد أباؤنا أن نفعل فى أموالنا ما نشاء ﴾ [2] فإنه يتبادر إلى الذهـــن عطف ﴿ أن نفعل ﴾ على ﴿ أن نترك ﴾ وذلك باطل لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاءون. وإنما هو عطف على ﴿ ما ﴾ فهو معمول للترك والمعنى أن نترك ﴿ أن نفعل ﴾ [3]

فابن هشام هنا لا يريد بالمعنى المعنى المعجمى، إنما يريد المعنى الذى يقتضيه المقام ويوجبه ولا يمكن إهماله والاعتماد على ظاهر اللفظ أى جانب الشكل، لأن ذلك يؤدى إلى تحديد علاقات بين عناصر الجملة تسلم إلى البعد عن المعنى المراد، وبالرغم من هذا فإن ابن هشام أفرد صفحات عديدة فى الجزء الثانى من مغنى اللبيب لبيان الأوجه الإعرابية المتعددة للمكون الواحد كما هى موروثة عن النحاة والمفسرين اللهم إلا بعض الشواهد التى خصها بسمة نحوية مميزة تحدد لها باباً نحوياً معيناً وتصرفها عن احتمالات انتمائها لأبواب نحوية أخرى كما سنعرض لها عرضاً مفصلا.

وأورد ابن هشام باب التوابع فى نحو ﴿ آمنّا بربِّ العالمين ربِّ موسى وهارونَ ﴾ [4]

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ، ٥٢٨/٢.

(٢) سورة هود : آية ٨٧.

(٣) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام ، ٥٢٩/٢.

(٤) سورة طه : ٧٠

يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله قوله تعالى ﴿ نعبدُ إلهَكَ وإلهَ آبائكَ إبراهيم وإسماعيل وإسحق ﴾ [1]، وقوله ﴿ فانظرْ كيف كان عاقبةُ مكْرِهمَ أنَّا دمّرناهم ﴾ [2] فيمن فتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضاً، أى هى أنَّا دمرناهم وفى نحو قوله تعالى ﴿ سبِّح اسمَ ربِّكَ الأعلى ﴾ [3] يجوز فيه كون الأعلى صفة للاسم أو صفة للربِّ وأما نحو «جاءنى غلامُ زيدٍ الظريف» فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل، لأن المضاف إليه إنما جاء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته، وعكْسُه «وكلُّ فتًى يتّقِى فائزٌ»

فالصفة للمضاف إليه، لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله :

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُه أخُوهُ  لعَمْرَ أبيكَ إلا الفرقدان

وفى نحو قوله تعالى ﴿ هدىً للمتّقين الذين يؤمنون ﴾ [4] ومررت بالرجل الذى فعل، يجوز فى الموصول أن يكون تابعاً بإضمار أعنى أو أمدح أو هوِ، وعلىِ التبعية، فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر، نحو قوله تعالى ﴿ ويلٌ لكل همزةٍ لمزةٍ الذى جمعَ مالا ﴾ [5] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة [6]

لقد وضع ابن هشام فى مغنيه يده على فكرة تعدد الوظائف النحوية معبراً عنها بتعدد الأوجه الإعرابية اعتماداً على فكرة العلامة النحوية الواحدة التى يمكن أن تلتبس فيها وظيفة المكون على المُعْرب، فى بند واحد على هيئة مسائل، فوظيفة المبتدأ مثلا استخلصها من أكثر من باب نحوى، ومع مختلف العوامل، وتناولها بالدرس مبيناً الأوجه المختلفة، وقد كان يقصد من

---

(١) سورة البقرة : ١٣٣.

(٢) سورة النمل : آية ٥١.

(٣) سورة الأعلى : آية ١.

(٤) سورة البقرة : آية ٣.

(٥) سورة الهمزة : آية ١.

(٦) المرجع السابق، ٥٦٨/٢.

وراء ذلك الجانب التعليمي فيقول في أولي هذه المسائل يجوز في الضمير المنفصل من نحو ﴿ إنَّكَ أنتَ السَّمِيعُ العَليم ﴾ (١) ثلاثة أوجه : الفصلُ وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد

ويجوز في الاسم المفتتح به نحو قولك : « هذا أكرمته » الابتداء والمفعولية، ومثله «كَمْ رجلٍ لقيته»، و«مَنْ أكرمته» لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخراً، ومثلهما «ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته».

يجوز في المرفوع من نحو ﴿ أفي الله شكٌّ ﴾ و «مافي الدارِ زيدٌ» الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح لأن الأصلَ عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا «غُرَف» في سورة الزمر الآية هي: ﴿ لكنْ الذين اتقوْا ربَّهم لهم غرفٌ من فوقها غرف ﴾ (٢)، لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف، إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا «نار» في قول الخنساء :

وإنَّ صَخْراً لتأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ   كأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نَارُ

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو «زيد قائمٌ أبوه»، و«أقائمٌ زيد» لما ذكرناه ولأن الأب إذا قدِّرَ فاعلا كان خبر زيد مفرداً، وهو الأصل في الخبر، ومثله ظلماتٌ من قوله تعالى: ﴿ أو كَصَيِّبٍ مِنَ السماء فيه ظُلماتٌ ﴾ (٣) لأن الأصل في الصفة الإفراد فإن قلت «أقائم أنت » فكذَلكَ عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية وحجتهم على ذلك أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه، لا يقال «قام أنا» والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل، فإنه يكون بارزاً كقمتَ أو قمت، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصْلَ، ولأن المرفوع بالوصف سدَّ مسدَّ واجب الفصل

---

(١) سورة البقرة : آية ١٢٧.

(٢) سورة الزمر : آية ٢٠.

(٣) سورة البقرة : آية ١٩.

وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يُقْطَع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى : ﴿ أراغبٌ أنتَ عن آلهتى ﴾ (١) وقول الشاعر :

خليليَّ مَا وَافٍ بعَهْدِىَ أَنْتُما   إذا لَمْ تَكونَا لى علَى مَنْ أُقَاطِعُ

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشرى فى الآية مؤدٍ إلى فَصْلِ العامل من معموله بالأجنبى والقول بذلك فى البيت مؤدٍ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز فى نحو : «مافى الدار زيد» وجه ثالث وهو أن يكون المرفوع اسماً لما الحجازية والظرف فى موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً.

يجوز فى نحو «أخوه» من قولك «زيدٌ ضُربَ فى الدار أخوه» أن يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر فى ضرب، وأن يكون نائباً عن فاعل ضربَ على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال، والأوجه الثلاثة فى قوله تعالى : ﴿ وكأَيِّنْ من نبيٍّ قتِلَ معَهُ ربيُّونَ كثير ﴾ (٢) قيل : وإذا قرىء بتشديد ﴿ قُتِّلَ ﴾ لزم ارتفاع ربيون بالفعل، يعنى لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد وليس بشىء لأن النبى هنا متعدد لا واحد، بدليل كأين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها.

«زيدٌ نعْمَ الرجَلُ» يتعين فى زيد الابتداء، و«نعْمَ الرجلُ زيد» قيل : كذلك وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف فى الألف واللام أللجنس هى أم للعهد؟ وقيل يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوف وجوباً، أى الممدوح زيد و«حبذا زيد» يحتمل أين يكون حبَّ فعل وذا فاعل. أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بحبذا والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف، وقيل عطف ويرده قوله :

وحبَّذَا نَفَحَاتٍ مَنْ يَمَانيَةٍ   تأتِكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّان أحيانَا

---

(١) سورة مريم : آية ٤٦ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٤٦

ولا يتبين المعرفة بالنكرة، وإذا قيل حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ، وزيد خبر أو بالعكس عند مَنْ يجيز فى قولك : «زيدُ الفاضلُ» وجهين، وإذا كان بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله :

ألا حَبَّذَا ـ لولا الحَيَاءُ ـ ورُبَّمَا مَنَحْتُ الهَوَى ما لَيْسَ بالمتقاربِ

والفاعل لا يُحذف. يجوز فى نحو ﴿ فصبرٌ جميلٌ ﴾ ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر أى شأنه صبر جميل أو صبرٌ جميل أمثل من غيره (١) وحقاً فإن «مغنى اللبيب» لابن هشام تجربة فريدة فى تاريخ التأليف النحوى العربى فهو كما قال مؤلفه بحق «لم تسمح قريحة بمثله، ولم ينسخ ناسخ على منواله» (٢)

فالهدف والدافع الأساسى من وراء تأليف الكتاب كان هو تيسير طريق الإعراب على الدارسين لأنه الوسيلة الوحيدة لفهم كتاب الله وسنة رسوله، والإعراب عند ابن هشام وعند غالبية النحاة، ليس قصراً على بيان أحوال أو أواخر الكلمات إعراباً وبناء كما هو شائع، وإنما يعنى عملية التحليل النحوى الذى يعنى ببيان الوظيفة النحوية لكل لفظ أو جملة فى التركيب بما فى ذلك العلامة الإعرابية التى تشير إلى هذه الوظيفة، والإعراب بهذا المفهوم ـ لا يتأتى إلا بعد إتقان المعرب لأصول النحو ـ أو نظام التركيب للغة، والوقوف على أسراره.

وكان الدكتور طاهر حمودة قد أعدَّ بحثاً عن المعنى عند الأصوليين، وأفرد باباً خاصاً، لموضوع السياق عند الأوربيين كفيرث وفندريس. كما عرض للموضوع نفسه عند المحدثين ثم تناول عناصر السياق عند المفسرين، كما تناولها عند البلاغيين وجعل لكل منهما مبحثاً مستقلا، ثم عرض بعد

---

(١) انظر : المرجع السابق، ٥٥٦/٢ وما يليها.

(٢) انظر : المرجع السابق، المطبعة الأزهرية، طبعة أولى، القاهرة ١٣١٧هـ ، ص ١-٣.

ذلك لعناصر السياق، تحت عنوان «الأصوليون والسياق» ومن هذا يبدو لنا أن الأصوليين ليس منهم مفسر أو بلاغى، أو فى ثنايا حديثه عند إدراك الأصوليين لعناصر السياق نراه يعرض أفكاراً ونصوصاً للسيوطى فى المزهر. والحقيقة أن السيوطى كتب فى أغلب العلوم العربية خصوصاً فى علوم الدين، واشتهر مفسراً، لكنه أيضاً نحوى أصيل، وعلى هذا فإننى أظن أن المقصود بالأصوليين النحاة واللغويين.

يقول د. طاهر حمودة [1] : كما تنبه الأصوليون ونبهوا على أن اللغة نظام من العلامات أو الرموز، وأنها أرقى من غيرها وأقدر على تلبية حاجات المجتمع، لأن التعارف بأسباب كمحركات أو إشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد، وأيسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ، أما أنها أيسر فلأن الحروف كيفيات تعرض لأصوات عارضة للهواء الخارج بالتنفس الضرورى الممدود من قبل الطبيعة دون تكلف اختيارى، وأما أنها أفيد فلأنها موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها، وأما أنها أعمها، فليس يمكن أن يكون لكل شىء لفظ، فلما كانت الألفاظ أيسر وأفيد وأعم صارت موضوعة بإزاء المعانى » [2] .

ويستنتج د. حمودة من ذلك أن اللغة عند الأصوليين نظام من العلامات أرقى من غيره، وقد نشأ فى الأصل تلبية لحاجات المجتمع، وقد بان موقفهم من الصلة بين هذه الرموز أو الألفاظ وبين المعانى، وأنها صلة عرفية اعتباطية وإذا كان للألفاظ معان عرفية، وإذا كانت الدلالة الحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادية، فإنه لابد للكشف عن المعنى من معرفة قصد المتكلم بالقرائن المختلفة، ذلك لأن دلالة الألفاظ ليست لذواتها بل «هى تابعة لقصد المتكلم وإرادته [3] .

---

(١) انظر : دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر حمودة ، نشر الدار الجامعية، سنة ١٩٨٣م، ص ٢٢٥.

(٢) المزهر : السيوطى، ١ :٣٨ ، تحقيق علي البجاوى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية.

(٣) الإحكام : الآمدى، ١٠٤/١ ، مطبعة السعادة ، مكتبة الخانجى ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٧هـ.

ويضيف الدكتور حمودة [1] : «ولا يفتأ الأصوليون ينبهون فى كثير من المواضع إلى أن الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض بسبب السياقات اللفظية والمقامية المختلفة لألوان من التغير الدلالى، ولذلك ينبهون إلى ضرورة الاستعانة بالسياقين اللفظى والحالى، أو ما تسميه نظرية السياق بالموقف الكلامى بجميع عناصره، ويتضح ذلك من بحثهم للعام والخاص حيث لا يراد باللفظ العام غالباً ـ دلالته على العموم وذلك أن «العموم إنما يُعَدُّ بالاستعمال، ووجوه الاستعمال كثيرة، ولكن ضابطها مقتضيات الأحوال التى هى ملاك البيان» [2] وهذه العناصر المقامية التى أدركها الأصوليون والمفسرون والبلاغيون، ونوهوا إليها، كانت كافية تماماً لأن تجعل لكل تركيب من تراكيب اللغة دلالة محددة، وفقاً لمقصود المنشىء، وتصرف عنها أى دلالات أو وجوه محتملة إذا ما طُبِّقَتْ أو أُخذَ بها، لكن هذه العناصر بُثَّتْ بثاً على شكل ملاحظ فى كتب التفسير والبَلاغة والنحو واللغة، وذكر إلى جانبها الدلالة المحتملة والوجوه الإعرابية المتعددة لعديد من الشواهد القرآنية والشعرية، خصوصاً أن تَعَدُّد الأوجه الإعرابية لم يرد عند النحاة الأوائل بقدر ما ورد فى كتب المتأخرين من المعربين. وعلى الرغم من هذا فإننا نجد سمات نحوية مميزة لعديد من المكونات والتراكيب العربية. تميِّزها وتضعها فى أنساق وتصانيف نحوية حدَّدها النحاة العرب وقد أسهمت هذه السمات فى تنوع بعض الأساليب والتراكيب العربية وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلا فى الفصل القادم ـ إن شاء الله ـ.

(١) انظر : دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٢٢٧.

(٢) الموافقات فى أصول الشرعية الشاطبى، تحقيق عبد الله دراز المكتبة التجارية، القاهرة، ٣ : ٢٧١.

# الفصل الرابع

# السمات النحوية المميزة والأسلوب

# الفصل الرابع
## السمات النحوية المميزة والأسلوب

[١] لما كان تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد وكذا تبادل المكونات للوظائف المختلفة يحدث لبساً فى فهم دلالة المكونات والتراكيب التى تحويها، ومن ثَمَّ تضيع قيمة التراكيب أو النص لذا فقد تنبَّه النحاة واللغويون بعامة والعرب منهم بخاصة إلى خطورة هذه المسألة لذا فقد عُنِيَ بتسجيل مجموعة من السمات يتسم بها كل مكون حين يؤدى وظيفة نحوية معينة فى تركيب معين.

أورد د. محمد إبراهيم عبادة تحت عنوان الربط بين صحة المعنى وصحة واستقامة الشكل[١] أن ابن هشام نصح المُعرب بأن يراعى المعنى الصحيح مع النظر فى صحته فى الصناعة، ويبدو أن ابنَ هشام يريد بالمعنى هذا المعنى الوظيفى، ويريد بالصناعة جانب الشكل الذى يتمثل فى نظام عناصر الجملة ترتيبها وما تخضع له من ضوابط، ويشهد لذلك ما أورده ابن هشام من أمثلة فى هذا الموضع ومنها [٢] قول بعضهم فى ﴿ وثموداً فما أبقى ﴾ [٣] إن ثموداً مفعول مقدم، وهذا ممتنع لأن لـ «ما» النافية الصدر، فلايعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما هو معطوف على «عاداً» أو هو بتقدير وأهلك «ثموداً».

وقد يختلف النحويون فى صحته واستقامة الشكل كاختلافهم فى متعلق الظرف فى قوله تعالى : ﴿ إنَّ الذين كفروا يُنادونَ لمقتُ الله أكبر من مَقْتِكم أنفسَكُم إذ تُدعوْنَ إلى الإيمان فتكفرون ﴾ [٤] فرفض ابن هَشام تعلّق الظَرف «إذ» بالمقت الأول لعدم استقامة الشكل أى عدم صحته فى الصناعة

---

(١) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، د. محمد إبراهيم عبادة، ص ١٧٠.

(٢) مغنى اللبيب، ابن هشام، ص ٥٣٩ - ٥٤٥.

(٣) سورة النجم : آية ٥١.

(٤) سورة غافر : آية ١٠.

لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبى لأن المقت مصدر ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته، وقد أخبر عنه بقوله: ﴿ أكبر من مقتكم أنفسكم ﴾ وذهب الزمخشرى إلى أنه متعلق بالمقت الأول، ولم يسلم من نقد أبى حيان [1] ولعدم استقامة الشكل عند جمهور النحويين قدروا العامل فى الظرف مضمراً أى مقتكم إذ تدعون [2]

ونذكر مثالا آخر لتحرى النحويين استقامة الشكل وصحة الصناعة، قال بعض النحويين إلا «أعمالا» فى قوله تعالى ﴿ بالأخسرين أعمالا ﴾ [3] مفعول به، وأحس ابن خروف أن ذلك لا يستقيم صناعة لأن «خسر» لا يتعدى، ووافقه الصفار فى ذلك، وقال سيبويه ﴿ أعمالا ﴾ مشبه بالمفعول به ثم يقرر ابن هشام أن ﴿ أعمالا ﴾ ليس مفعولا به، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به سواء أكان فعله متعدياً أم لازماً، وليس شبهاً بالمفعول به لأن اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل لأ نه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط ويقول: الصواب أنه تمييز [4] واستقامة الشكل وصحة الصناعة تحددها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها، ينتمى إلى الصرف وبعضها ينتمى إلى النحو، فيرى ابن هشام أنه على المعرب أن يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب وأورد ستة عشر نوعاً من هذه الضوابط والقيم الخلافية وأشار إلى ما وقع فيه الوهم للمعربين لعدم مراعاة تلك الضوابط والقيم [5].

**فمن الضوابط والقيم الصرفية :**

( أ ) اشتراط الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت، ولذا خُطِّىءَ الزمخشرى

---

(١) البحر المحيط لابن حيان، ٤٥٢/٧.

(٢) إملاء ما مَنّ به الرحمن فى إعراب القرآن للعكبرى، ٢١٧/٣.

(٣) سورة الكهف: آية ١٠٣.

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام.

(٥) المرجع السابق، ٥٧٠/٢.

لإعرابه ﴿ ملك الناس إله الناس ﴾ [(١)] عطف بيان وقيل الصواب أنهما نعتان [(٢)] وخطىء قول كثير من النحويين فى « مررت بهذا الرجل» إن الرجل نعت، والحق أنه عطف بيان لجموده [(٣)].

(ب) اشتراط التعريف لنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز، وأفعل من ونعت النكـــرة، ولذا خطىء قول مكى فى قراءة ابن أبى عبلة: ﴿ فإنه آثم قلبُهُ ﴾ [(٤)] بالنصب إن قلبه تمييز لأن التمييز لا يكون معرفة والصواب أنه شبّه بالمفعول به [(٥)]

**ومن الضوابط والقيم الخلافية التركيبية :**

( أ ) اشتراط أن يكون بعض المعمولات مفرداً فى مواقع واشتراط أن يكون جملة فى مواضع أخرى، فيشترط فى الفاعل أن يكون مفرداً، ويشترط فى خبر أنْ المفتوحة الهمزة إذا خففت وخبر القول المحكى، وخبر أفعال المقاربة، وجواب الشرط، وجواب القسم أن يكون كل منها جملة.

(ب) اشتراط الجملة الفعلية فى مواضع واشتراط الجملة الاسمية فى مواضع أخرى[(٦)] فيتعين أن تكون الجملة فعلية فى جملة الشرط، ليست أداة لولا، وجملة جواب لو، ولولا، ولوما، وفى الجملتين بعد لما، والجمل التالية أحرف التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة، ويتعين أن تكون الجملة اسمية بعد إذا الفجائية، وبعد ليتما على الصحيح فيهما، وقد أورد ابن هشام أمثلة مما وقع فيه الوهم للمعربين.

---

(١) سورة الناس، آية ٢، ٣.
(٢) مغنى اللبيب لابن هشام، ٥٧٠/٢.
(٣) المرجع السابق، ٥٧٠/٢.
(٤) سورة البقرة : آية ٢٨٣.
(٥) مغنى اللبيب لابن هشام، ٥٧٢/٢.
(٦) المرجع السابق، ٥٧٢/٢.

(جـ) اشتراط الجملة الخبرية فى مواضع والجملة الإنشائية فى مواضع، فيتعين أن يكون الجملة خبرية فى الصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لأن أو لضمير الشأن أو جواباً للقسم غير الاستعطافى، ويتعين أن تكون الجملة إنشائية فى جواب القسم استعطافى.

وللسياق دور فى تحديد الوظيفة النحوية وقد رأى الدكتور بشر أن بعض علماء اللغة جعل للدلالة فرعين لعلم الدلالة أو السيمانتيك ونعنى بهما السيمانتيك المعجمى والسيمانتيك النحوى. ومن الجدير بالذكر أن هذا الفرع الثانى يلتقى فى كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانى إذ كلاهما يجرى فى الأساس وراء تجلية المعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النظر فى النحو وقواعده.

وقد ظهرت إلى الوجود فكرة ثالثة تخص السيمانتيك لدراسة المعنى على مستوى اللفظة والعبارة كليهما ولكن فى إطار اجتماعى معين، ومن زاوية معينة هى زاوية الاستعمال الحسى فى البيئة الخاصة. فالحدث اللغوى ـ كلمة كان أو عبارة ـ له جوانب مختلفة عند أصحاب هذا الرأى »[1] ولعل هذا هو الفرق الكبير بين الدراسات الحديثة وبين الدراسات القديمة فى هذا المجال. فلم يعد كافياً لفهم معنى ما نظرة عجلى فى معجم لغوى. بل لابد من البحث عنه فى البيئة اللغوية التى قيل فيها، المتكلم نفسه، ملامحه، نبرات صوته، طريقته فى نظم الكلمات، كلماته التى تفوه بها، وقد أطلق البحث الحديث على هذه الأمور مجتمعة اسم «المسرح اللغوى».

وتقف وراء هذه الأمور، أو توضحها، عدة فروع من علم اللغة، يساهم كل منها بنصيبه فى إظهار الدلالة . وعندما تتعاون وتتلاقى معطيات كل من علوم الأصوات والصرف والنحو والمعجم يتكون ما يمكن أن يسمى بالسياق اللغوى. ويمكن عندها أن نتوقع فهماً لا بأس به لما يريد المتكلم أن يخبرنا به.

(١) دراسات فى علم اللغة، د. كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، القسم الثانى، ص ١٥٣ .

والمقصود بالمعنى الواسع لعلم النحو هذه الإضافات الجديدة العلمية التى صار العلماء يرون النحو قاصراً دون الاهتمام بها .

فقد كتب كثير من الباحثين عن إحياء النحو وتجديده وتطوير النظرة إليه، وإعادة النظر فى بعض أبوابه كالممنوع من الصرف والإضافة والاشتغال والتنازع. أضف ذلك إلى ما عنينا ببحثه من تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد التى عبروا عن فكرتها بالمناداة بضرورة إلغاء الوجوه الإعرابية المتعددة للكلمة الواحدة وقد ظهر هذا بجلاء فى دعوة الدكتور شوقى ضيف لتجديد النحو ويعنينا من مظاهر السياق تلك الإضافات التى تتعلق بالناحية الصوتية، وما يرافق النطق من تنغيم وتلوين ونبر يساهم فى تحديد المعنى وايضاحه للسامع. وهذا الجانب هو الذى دعا بعض كبار العلماء ـ عرباً وأجانب ـ أن يدعو إلى ضرورة تسجيل أحكام اللغة وقواعدها بطريق الكتابة الصوتية، لأنها هى القادرة على تطوير النطق الحى للغة، وبالتالى المساهمة فى الوصول إلى المعنى الصحيح المحدود [1].

ويضرب الدكتور كمال بشر مثلا للقارىء فى أهمية النبر والتنغيم فى بيان المعنى وعلاقة ذلك بعلم النحو، فيقول : « إن التحليل الاعرابى نفسه قد لا تفهم أسراره ولا تحل ألغازه إلا بحيلة صوتية هى التنغيم والموسيقى لقد قرر النحاة مثلا أن كلمة «عمة» فى قول الشاعر «كم عمة لك يا جرير وخالة» يجوز فى إعرابها وجهان بل ثلاثة، على أساس أن كم إما خبرية أو استفهامية وهذا الافتراض صحيح ولكن العامل الأساسى فى الفصل بين كونها خبرية أو استفهامية إنما هو التنغيم وطريقة إلقاء الشطر أو البيت كله » [2]

نستخلص مما سبق أن المعنى ظاهرة بالغة الدقة، شديدة التعقيد، لا يمكن معالجتها من زاوية واحدة. فالدلالة المعجمية للمفردة الواحدة لا تمثل

---

(١) المرجع السابق، القسم الأول، ص ٢٤٤.

(٢) المرجع السابق.

إلا جانباً واحداً محدوداً من دلالتها فهي لا تحدد لنا تحديداً واضحاً كيف يجرى استخدام الكلمة فى التركيب اللغوى أو الجملة استخداماً صحيحاً معبراً.

والدلالة المعجمية العامة تقتصر فى العادة على ما تمثله المفردة فى العالم الخارجي أو فى حقل الخبرة العامة . ويلعب السياق اللغوى دوراً هاماً فى تقرير معنى المفردة وتحديده. وحين نذكر السياق اللغوى يتبادر إلى الذهن نوعان أو مستويان من السياق :

١ ـ السياق النحوى أو البنية النحوية التى ترد فيها الكلمة بوصفها وحدة نحوية.

٢ ـ السياق المعجمى الذى ترد فيه المفردة بوصفها وحدة دلالية معجمية.

وفيما يتعلق بالنوع الأول فمن المعروف أن الكلمات لا تتوالى فى الجملة على نحو عشوائى، بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطردة وعلاقات شكلية داخلية معقدة تشكل فى مجموعها قواعد التركيب النحوى فى لغة ما ومعنى الجملة ليس مجموع معانى الكلمات المفردة التى ترد فيها، إذ أن التغيير فى البنية النحوية، وعلاقات الكلمات ووظائفها ومواقعها من الترتيب من شأنه أن يبدل فى المعنى حتى لو حوفظ على الكلمات ذاتها دون زيادة أو نقصان، وإسهام الكلمة المفردة فى المعنى الكلى للجملة يتقرر ـ جزئياً على الأقل ـ من الموقع الوظيفى الذى تحتله فى سياق التركيب الجملى، وعلاقتها بالكلمات الأخرى [١].

والحقيقة أن تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد وكذا تبادل المكونات المختلفة للوظائف النحوية قد وضع له النحاة والمعربون العرب أسساً للتمييز بين كل من مجموعة الوظائف النحوية وبين مكونات اللغة ومن ذلك ما أورده ابن هشام، فقد فرّق بين وجود المكون فى باب نحوى وبين إمكان انتسابه إلى باب نحوى آخر فى التركيب الواحد على نحو :

---

(١) التطور الدلالى بين لغة الشعر ولغة القرآن، عودة خليل إبراهيم، الأردن، ط ١٩٨٥، ص ٧٤، ٧٥.

## أ ـ ما يعرف به المبتدأ من الخبر .

لب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل :

**أحدهما** : أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو «الله ربُّنا» أو اختلفت نحو «زيد الفاضل»، و«الفاضل زيد» ويجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقيل : المشتق خبر وإن تقدم نحو ... القائم زيد

والحقيقة أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد فى المثال أو كان هو والمعلوم عند المخاطب أن يقول من القائم ؟ فنقول : زيد القائم فإنْ علِمَها وجهل النسبةَ فالمقدم المبتدأ.

**الثانية** : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو : أفضل منك أفضل منى.

**الثالثة** : أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة كـ «زيدٌ قائم».

وإما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر نحو «خزٌّ ثوبك » و«ذَهَبٌ خاتمك» وإن كان له مسوغ، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿ فإنَّ حَسْبَكَ الله ﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿ إنَّ أولَ بيتٍ وُضِع للناسِ للَذى ببكةَ ﴾[٢] وقولهم: «إن قريباً منك زيد»، وقولهم «بحسبكَ زيدٌ» والباءَ لا تدخل الخبر فى الإيجاب، ولخبريتها قولهم : «ما جاءت حاجَتكَ» بالرفع والأصل ما حاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله، وأما مَنْ نصب فالأصل ما هى حاجتك، بمعنى أىُّ حاجةٍ هى حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن نقول «زيدٌ هو الفاضل» ونقدر «هو» مبتدأ ثانياً لا فصلا ولا تابعاً، فيجوز لنا حينئذ أن ندْخِلَ عليه كان فنقول «زيدٌ كان الفاضلِ» ويجب

---

(١) سورة الأنفال : آية ٦٢ .

(٢) سورة آل عمران : آية ٩٦.

الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو «أبو حنيفة أبو يوسف» وقول الشاعر :

بَنُونَا بنو أبنائنا، وبَنَاتُنَا بنوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

رعياً للمعنى، ويضعف أن نقدر الأول مبتدأ بناءاً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة .

وهذه المسألة توضح أن القضية ليست قضية علامات إعرابية، فكلٌ من المبتدأ والخبر مرفوعان، وأن أحدهما يمكن أن يكون فى محل رفع، لكنها قضية أسلوبية فى المقام الأول وأن عنصر الدلالة يعد أساسياً فيها.

**ب ـ ما يعرف به الاسم من الخبر :**

ولهما ثلاث حالات : أحدها : أن يكون معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال « كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن علِمَ زيداً وجهِلَ إخوته لعمرو، و«كان أخو عمرٍو زيداً» لمن يعلم أخاً لعمرٍو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول «كان زيد قائم» لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر. ويجوز قليلا «كان القائم زيداً» وإن لم يكن أحدها أعرفَ فنحن بالخيار نحو «كان زيدٌ أخا عمرٍو» و« كان أخو عمرو زيداً» .

وقد حكم لأنْ وأنَّ المقدرتين بمصدر معرف فلهذا قرأت السبعة ﴿ ما كان حجّتهم إلا أنْ قالوا ﴾ (١) والرفع ضعف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف والحالة الثانية أن يكونا نكرتين، فإن كان لكل منهما مسوِّغٌ للإضمار عنها فنحن مخيرون فيما نجعله منهما الاسم وما نجعله الخبر فنقول:

---

(١) سورة الجاثية : آية ٢٥.

كان خيرٌ مِنْ زيْدٍ شرًا من عَمْرٍو» أو نعكس. وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلناها الاسم نحو «كانَ خيرٌ من زيْدٍ امرأة»

الحالة الثالثة : أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، نحو : «كان زيدٌ قائماً ولا يُعكس إلا فى الضرورة كقوله :

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوداعا

وقوله :

كأنَّ سَبيئَةً من بيْتِ رأْسٍ يَكُونُ مزَاجَهَا عَسَلٌ وماءُ

وأما قراءة ابن عامر ﴿ أو لمْ تكن لهم آيةٌ أن يَعْلَمَهُ ﴾ [1] بتأنيث تكن ورفع آية، فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وأن يعلمه «بدل من آية أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و﴿ أن يعلمة ﴾ مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان، أو آية اسمها ولهم خبرها و﴿ أن يعلمة ﴾ بدل أو خبر لمحذوف .

**جـ ـ ما يعرف به الفاعل من المفعول .**

وأكثر ما يشتبه ذلك إن كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً، وطريق معرفة ذلك أن نجعل فى موضع التام إنْ كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، ونُبدل من الناقص اسماً بمعناه فى العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله، وإلا فهى فاسدة، فلايجوز «أعْجَبْتُ الثّوبَ» ويجوز النصبُ، لأنه يجوز «أعجبنى الثوب» فإن أوقعت «ما» على أنواع مَنْ يعقل جاز، لأنه يجوز «أعْجَبْتُ النساءَ» وإن كان الاسم الناقص مَنْ أو الذى جاز الوجهان أيضا، ونقول: «أمْكَنَ المُسَافِرَ السَّفَرُ» بنصب المسافر، لأننا نقول أمكننى السفر، لا تقول أمكنتُ السفرَ»، ونقول «ما دعا زيداً إلى الخروج» و«ما كره زيدٌ من الخروج» بنصب زيد فى

(١) سورة الشعراء : آية ١٩٧.

الأولى مفعولا والفاعل ضمير «ما» مستتراً وبرفعه فى الثانية «فاعلا» والمفعول ضمير ما محذوفاً لأننا نقول : ما دعاني إلى الخروج وما كَرِهْتُ منه، ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز «دعَوْتُ الثوبَ إلى الخروج» «وكَره من الخروج» وتقول: زيدٌ فى رزق عمرٍو عشرون ديناراً» برفع العشرين لا غير ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير، فيجب توصيله مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ وعلى النصب فالفعل محتمل للضمير، فيبرز فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

**د ـ ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبّهة . وذلك أحد عشر أمراً :**

**أحدهـا** : أنه يُصاغ من المتَعَدَّى واللازم كضارِب وقائم ومستخرج ومستكبر وهى لا تصاغ إلا من اللازم كحَسَن وجميل

**الثانـى** : أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهى لا تكون إلا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر.

**الثالـث** : أنه لا يكون إلا مجاريا للمضارِع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لأن الأصل يَقْوُمُ بسكون القاف وضم الواو، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهِب ويذهب وقاتل ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب : وهو وزن عروضى لا تصريفى، وهى تكون مجارية له كمنطلق اللسان، ومطمئنُّ النفس، وطاهر العِرْضِ، وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل.

**الرابـع** : أن منصوبِه يجوز أن يتقدم عليه نحو «زيدٌ عمراً ضارب» ولا يجوز «زيد وجهه حسن» .

**الخامس** : أن معموله يكون سببياً وأجنبياً نحو، «زيدٌ ضَارِبٌ غُلامَهُ وَعمْراً» ولا يكون معمولها إلا سِببياً تقول «زيد حَسَنَ وَجْهه» أو «الوجه» ويمتنع «زيد حسن عمراً» .

السادس : أنه لا يخالف فعله في العملِ، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع لزوم فعلها، نقول : زيدٌ حسن وجهه».

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا «أنا زيدٌ ضاربه»، و«هذا ضارب زيدٍ وعمراً» بخفض زيدٍ ونصبِ عمرو بإضمار فعل أو وصف منون ولا يجوز «مررت برجلٍ حسنَ الوجهِ والفعلَ» بخفض الوجه، ونصب الفعل ولا «مررت برجلٍ وجههَ حسنه» بنصب الوجه وخفض الوجه، لأنها لا تعمل محذوفه، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

الثامـــن: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل، وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو : «مررت بقاتلِ أبيه» ويقبح مررت بحسن وجهه».

التاســـع : أنه يُفْصَل مرفوعه، ومنصوبه كـ زيدٌ ضارِب في الدّارِ أبوهُ عمراً

العاشـــر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة.

الحادى عشر : أنه يجوز أن يتبع مجروره على المحل، عند مَنْ لا يشترط المحرز ويحتمل أن يكون منه ﴿ وجاعلِ الليلِ سكناً والشمسَ ﴾ (١) ولا يجوز «هو حسن الوجهِ والبدنَ» بجر الوجه، ونصب البدن.

**هـ ـ ما افترق فيه الحال والتمييز :**

أحدهـــا : أن الحال يكون جملة كـ: جاء زيد يضحك، وظرفاً نحو «رأيت الهلال بين السّحاب» وجاراً ومجروراً نحو ﴿ فخرجَ على قومِهِ في زينته ﴾(٢) . والتمييز لا يكون اسماً.

والثانـــي: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿ ولا تمشِ في الأرض مـرحاً ﴾ (٣) وقولـه ﴿ ولا تقـــربوا الصـــلاةَ وأنتم

(١) سورة الأنعام : آية ٩٦.
(٢) سورة القصص : آية ٧٩.
(٣) سورة الإسراء : آية ٣٧.

سكارى ﴾ [1] وكقول الشاعر :

إنَّما الميْتُ مَنْ يعيش كئيباً كاسفاً بالُه قليلَ الرجاءِ

بخلاف التمييز

**والثالث** : أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات

**والرابع** : أن الحال يتعدد كقوله :

عَلَيَّ إذا ما زُرْتُ لَيْلَى بخُفْيَةٍ زيارةُ بيتِ الله رَجْلانَ حَافيًا

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في : «تبارك رحماناً رَحيماً ومَوْئلاً» إنهما تمييزان والصواب أن «رحماناً» بإضمار أخصُّ وأمدَح، ورحيماً حال منه، لا نعت له، لأن الحق قول الأعلم وابن مالك إن الرحمن ليس بصفة بل علم، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً وقول قوم إنه حال.

فإذا قلنا : «الله رحمن» أتصرفه أم لا ؟ إنه اختلاف العرف في صرفه، خارج عن كلام العرب من وجهين، لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرداً من «أل» وإنما حذفت في البيت للضرورة وينبني على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وأن الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدم البدل على النعت، ومما يوضح لنا أنه غير صفـــة مجيئه كثيراً غير تابع نحـو : ﴿ الرحمن علَّم القُرْآنَ ﴾ [2] وقوله : ﴿ قلْ ادعوا اللهَ أو ادعوا الرحمن ﴾ [3] وقوله ﴿ وإذا قيلَ لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ﴾ [4]

---

(1) سورة النساء : آية ٤٣.

(2) سورة الرحمن : آية ١.

(3) سورة الإسراء : آية ١١٠.

(4) سورة الفرقان : آية ٦٠.

والخامس : أن الحالِ تتقدم علي عاملِها إذا كان فعلا متصرفًا أو وصفاً يشبهه نحو ﴿ خشّعاً أبصارهم يخرجون ﴾ وقوله :

عَدَسْ ما لِعبَّادٍ عليك إمَارَةٌ   نَجَوْتَ وهَذَا تحملين طَلِيقَ

أي وهذا طليق محمولا لك، ولا يجوز ذلك في التمييز

أما استدلال ابن مالك بقول الشاعر :

ضيّعتُ حَزْمِي في إبْعَادِيَ الأملا   وما ارْعَوَيْتُ، وشيباً رأسِيَ اشتَعَلا

وقوله :

أنفساً تطيبُ بنيلِ المُنىَ   ودَاعِي المُنُونِ يُنَادي جِهَارا

السادس : أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو «هذا مالُكَ ذهبًا» و ﴿ تَنْحِتُونَ الجِبَالَ بيوتًا ﴾ [1]
ويقع التمييز مشتقاً نحو « للّه درُّه فارساً » وقولك «كَرُمَ زيد ضيفاً» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتميز والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه.

السابـع : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو: ﴿ ولّي مُدْبِراً ﴾ [2]، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضاحكاً ﴾ [3] ﴿ ولا تَعْثَوا في الأَرْضِ مفْسِدين ﴾ [4] ولا يقع التمييز كذلك، فأما ﴿ إنَّ عدَّةَ الشهور عند اللهَ اثنا عشرَ شهراً ﴾ [5] فشهراً : مؤكد لما فُهم منَ ﴿ إنّ عدَّةَ الشهوَرِ ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما قوله :

---

(١) سورة الشعراء : آية ١٤٩.

(٢) سورة النمل : آية ١٠.

(٣) سورة النمل : آية ١٩.

(٤) سورة البقرة : آية ٦٠.

(٥) سورة التوبة : آية ٣٦.

تَزَوَّد مِثْلَ زادِ أبيك فينا فَنِعَمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زاداً

فالصحيح أن «زاداً» معمول لتزود، إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به، إن أريد به الشيء الذى يتزود من أفعال البر، وعليهما فـ (مثل) نعت له تقدم فصار حالا، وأما قوله :

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لو بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أو بإيماءِ

ففتاة حال مؤكدة [(١)]

وقد عرضنا فى الفصل السابق أوجه الشبه بين الوظائف النحوية المختلفة حين تجتمع فى مكونٍ واحد من مكونات اللغة، وقد آثرنا أن نحتفظ بالفروق التى سجلها النحاة العرب ليميزوا بين أداء المكون لوظيفة نحوية، وبين أدائه لوظيفة نحوية أخرى فى التركيب نفسه، وقد جاءت هذه الفروق على النحو الذى عرضناه لتظهر السمات النحوية التى تميز كل مكون حين يؤدى وظيفة محددة فى تركيب محدد.

ومما يستخدم فيه السيوطى عنصر الدلالة للتفريق بين المتشابه منه، باب المفعول معه حيث تؤدى «الواو» أكثر من وظيفة فى أكثر من باب إذ يمكن أن تكون للعطف كما يمكن أن تكون للمعية، فيورد السيوطى [(٢)] المفعول معه هو التالى واو المصاحبة. فخرج غير التالى واواً مما قد يطلق عليه فى اللغة مفعولا معه كالمجرور بـ «مع» وباء المصاحبة كجئت مع زيد، وبعت الفرس بلجامه، والتالى واو العطف فإن المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو وهنا لا تفهم إلا من الواو

والأصل فى المفعول معه أن ينصب على المفعولية، لكن السيوطى يبرز السمات النحوية المميزة بين بابين نحويين فيورد عنواناً هو «بين العطف والمفعول معه» [(٣)] ما يجب فيه العطف، ولا يجوز فيه النصب على المفعول

---

(١) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ج٢، ص ٤٥١ وما يليها مما تضمنه الباب الرابع.

(٢) المطالع ، للسيوطى، ص ٣٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٥.

معه، وذلك شيئان أحدهما : ألا يتقدم الواو إلا مفرد نحو : أنت ورأيك، وكل رجل وضيعته، والرّجل وأعضادها، ثانيهما : أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولنا : أنت أعلم ومالك والمعنى بما لك وهو عطف على «أنت» ونسبة العلم إليه مجاز.

وإذا كانت المسألة محددة بالنسبة لترجيح العطف على النصب، فهناك مواضع يجوّز السيوطي فيها الحالتين معاً فما يجوز فيه العطف والمفعول معه على الواو، وذلك إذا أُكِّدَ ضمير الرفع المتصل نحو : ما صنعت أنت وإياك، حيث لم يصلح «مع» موضع الواو، ولا يتسلط الفعل السابق على تالى الواو. وامتنع العطف والمفعول معه معاً، واضمر فعل صالح لنصب ما بعد الواو وكقوله ... وزجّجن الحواجب والعيونا. لأن «زجّجن» غير صالح للعمل فى العيون، وموضع الواو غير صالح «مع» فيقدر و«كحلن» وإنما يعد هذا قسماً منفصلا لأنه حينئذ ليس من أقسام الباب.

وفى إطار استخدام المعيار الدلالى لتحديد مسميات أبواب النحو، فرق الدكتور شوقى ضيف بين أبواب المفعول المطلق والحال والتمييز والمفعول معه بطريق غير مباشر حيث تناول المسألة فى إطار ما شغله من تحديد تعريفات دقيقة لهذه الأبواب النحوية، فأسهم فى علاج الاشتباه ففى أداء المكون التركيبى لوظيفته النحوية التى حددها له نظام اللغة من ناحية والناطق العربى من ناحية أخرى فقد عرّف ابن هشام فى كتابه: «أوضح المسالك» المفعول المطلق بقوله: «اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالا ».

وجَمْعُ الخبر والحال معه فى هذا التعريف يؤكد أن دلالته كانت مضطربة على الأقل فى ذهن بعض النحاة [1] لأن لكل من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق، مخالفة جوهرية، والنحاة يذكرون أن المفعول المطلق قد يكون مؤكداً لعامله إذا كان مصدراً من نفس بنيته مثل «جلس جلوساً ــ لعب لعباً ونام نوماً» .

---

(١) تجديد النحو، د. شوقى ضيف، ص ٣٠-٣١.

وقد يكون مبيناً لنوعه مثل «عَملَ عَملَ المخلصين ـ دافع دفاع المحامين ـ ناضل نضال الأبطال» وقد يكون مَبيناً لنوعه، مثل : «نظر محمد نظرتين، قرأ قراءتين، سلَّم سلامين، حيَّا تَحيَّتَين» ولا يلبث النحاة أن يذكروا بعد ذلك أنه ينوب عنه مرادفه في مثل : «قَام وقوفاً ـ جلس قعوداً» وصفته مثل : قرأ كثيراً ـ نام طويلا » فكثيراً صفة للقراءة وهى مفعول مطلق وكذلك طويلا صفة للنوم، وينوب عنه اسم الاشارة السابق للمصدر فى مثل : «وصّاه تلك الوصية ـ فهّمه ذلك الفهم » فتلك وذلك مفعولان مطلقان، والمصدر بعدهما بدل منهما، وينوب عنه ضميره فى مثل «أتقنه إتقاناً لم يتقنه أحد» فالضمير فى «يتقنه» يعود على«اتقاناً» وهو مصدر، ولذلك يعرب الضمير مفعولا مطلقاً، وينوب عنه العدد فى مثل «سجد أربع سجدات ـ صلى المغرب ثلاث ركعات» ، فأربع وثلاث مفعولان مطلقان، وتنوب عِنه آلته فى مثل : ضربه بعصا، ضربه سوطاً» وينوب عنه « كل وبعض » حين يضافان إلى المصدر فى مثل : أفاد مِنْ علي كلَّ الفائدة ـ أفاد منه بعضَ الفائدة» ، وهذه الصيغ التى يقول النحاة إنها تنوب عن المفعول المطلق، لا يتضمنها التعريف الذى وضعه ابن هشام، ويرى الدكتور شوقى ضيف أنه أدق وأوضح من تعريفه أن يقال «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين» ، وتدخل فى كلمة «يبينه ضرباً من التبيين» جميع الصيغ التى تنوب عن المفعول المطلق .

إذ يبينه مرادفه وما يشير إليه وعدده وآلته، وأيضاً (كل) و(بعض) المعبرتان عن جميعه أو شطر منه.

ويُعرِّف ابن هشام المفعول معه بقوله «اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه» ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات: وجوب العطف فى مثل «اشترك زيد وعمرو» لأن الفعل مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه، فيتعيَّن أن تكون

الواو للعطف، ورجحان العطف فى مثل: جاء زيدٌ وعمروٌ لأن المتكلم يريد إشراك عمرو فى المجىء لا أنه جاء معه، وفى هذه الحالة مثل سابقتها يتعين فيها العطف. ورجحان أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه، فى مثل «قمت ومحمداً» وهو مثال افتراضى للنحاة، لأنهم هم أنفسهم يقولون: إنه لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفـوع بدون ضمير فاصل مثل الآية الكريمة: ﴿ اسْكُنْ أنتَ وزوجكَ الجنَّةَ ﴾ [1] فالمثال الذى جلبوه مرفوض بحكم الاستعمال القرآنى وقواعدهم النحوية، وامتناع أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه أو معطوفاً مثل: «شربت ماءً وطعاماً» إذ يقدرون لكلمة «طعاماً» فعلا محذوفاً مثل أكلت هى مفعوله، فالواو ليست عاطفة لكلمة «طعاماً» على ماء ولا هى واو المفعول معه التى بمعنى مع. وأخيراً يصل النحاة مع الواو وأحوالها إلى حالة الوجوب فى أن يكون ما بعدها مفعولا معه مثل : «سرت والجامعة ـ استيقظت وطلوع الشمس». وما بعدها فى المثالين لا يمكن أن يقع عليه الفعل السابق لواو فلا الجامعة يمكن أن تسير، ولا الشمس يمكن أن تستيقظ، وكأنك قلت فى المثال الأول: «سرتُ أمام الجامعة» وفى المثال الثانى: «استيقظت زمن طلوع الشمس» وهكذا دائماً واو المفعول معه تحل محل ظرف مكان أو زمان. أو بعبارة أدق الفعل قبلها لا يقع على ما بعدها. وإنما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة السابقة للمفعول معه، أنهم قالوا إنه اسم يتلو واواً بمعنى مع فجاءوا بجميع الأحوال التى يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى مع لمجرد الوهم والافتراض. ويرى الدكتور شوقى ضيف أن النحاة لو عرّفوا المفعول معه تعريفاً دقيقاً ما اضطربوا هذا الاضطراب، وأخْصرُ من تعريفهم وأدق أن يقال فى تعريفه أو ضابطه: «المفعول معه: اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع». وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته فى غاية الوضوح، ولا تعود تختلط أبداً بمثل «اشترك زيد وعمرو» أو «جاء زيد

---

(١) سورة البقرة : آية ٣٥ والأعراف : آية ١٩.

وعمرو» ويرى الدكتور شوقى ضيف أن تعريف الحال عند ابن هشام أيضاً غير دقيق وهو يعرفه بقوله «الحال:» وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة، وأنه تعريف غامض، وقد شرحه ابن هشام بقوله : خرّج بذكر الوصف المفعول المطلق، وبذكر الفضلة الخبر، لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية التعريف التمييز والنعت».

وبذلك يصبح التعريف تعريف الحال عند ابن هشام هكذا : الحال اسم ليس مفعولا مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً» وهو بذلك تعريف مبهم لا يوضح ما هية الحال ولا حقيقته. ولعل من الطريف أن سيبويه والمبرد لاحظ أن الحال يحمل معنى الظرفية، فإذا قلنا : جاء محمد مبتسماً كان الابتسام صفة لمحمد فى وقت معين هو وقت المجىء أو وقت الفعل، فهو صفة مقيدة بزمان معين كما يرى الدكتور شوقى ضيف أنه من أجل ذلك يحسن أن يوضع له هذا التعريف الحال : صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة. وبذلك يخرج الخبر، لأنه ليس صفة مؤقتة كما نرى فى مثل : محمد ناجح، وكذلك النعت لأنه صفة لازمة، كما يرى فى مثل محمد الشاعر، ولا علاقة بين الحال فى مثل : جاء محمد مبتسماً، والمفعول المطلق فى مثل : جاء مجيئاً، كتب كتابةً ــ لعب لعباً» وكذلك لا علاقة بينه وبين التمييز فى مثل : «محمد كريم خلقاً ــ نعم محمد خلقاً ــ عَظُمَ محمد نبْلا» إنما الحال صفة مؤقتة كما فى نحو « لقيت محمداً مبتهجاً ــ قابلت علياً مسروراً» يوضح وصف الحال بأنه صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة وتسبق جملته الواو نشعر أنها تحل محل ظرف زمان، ونبه على ذلك سيبويه وقال : إن معناها «إذا» كما يلاحظ فى مثل : «أقبل علىَّ وكان ساخطاً » أى «إذا» أو «بينما» كان ساخطاً، وتلك علامة واو الحال مع جملتها أنها تفيد معنى الزمان مثل واو المفعول معه فى نحو : «حضر وغروبِ الشمس» وهى علامة لا تتخلف فى واو الحال، والملاحظ أن د. ضيف يَصُبُّ عنايته على مسألة التعريفات بالرغم من اهتمامه بالمستخدم من التراكيب، وفى رأيى أن الصواب

هو استنتاج السمات النحوية المميزة بين الأبواب من خلال استشهادات النحاة بالتراكيب العربية . وعند عرض د. عبد الرحمن أيوب لحلول المفعول به محل الفاعل ليؤدى وظيفة جديدة هى نائب الفاعل يرى أنه يكتفى بحصر صيغ البناء للمعلوم فى الفعل الماضى والمضارع واسم الفاعل. وصيغ البناء للمجهول فى الفعل الماضى والمضارع واسم المفعول، ولا يمكن القول بأن المصدر الصريح مبنى للمعلوم أو للمجهول فهو لا يدل إلا على مجرد الحدث ليس من المشتقات ما يدل على وصف للمسند إليه سوى اسم الفاعل والصفة المشبهة به، واسم المفعول وصيغ المبالغة، أما ما عدا ذلك من الصيغ فليس بوصف للمسند إليه، ولهذا لا يمكن اعتبارها صيغاً للمعلوم وللمجهول، أما المصدر المؤول فبالرغم من إشارة الفعل فيه إلى الذات، فإنه وحده ـ لا مجموع الفعل والحرف المصدرى وهو الذى يمكن القول فيه البناء للمعلوم والمجهول.

وفى إطار معالجة النحويين العرب وتحديدهم لما يصلح لتبادل الوظائف النحوية من غيره أورد ابن السراج مميزات يميز بها بين ما يقوم نائباً وبين غيره يقول : « المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شىء منها مرفوعاً فى هذا الباب حتى يقدَّر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أ ن يقام مقام الفاعل، إذ لم تذكر الفاعل، فأما الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل واحد منهما فى محل الفاعل، إذا قلت سير بزيد قائماً أو تصبب بدن عمرٍو عرقاً، لا يجوز أن تقيم«قائماً وعرقاً» مقام الفاعل، لأنهما لا يكونان إلا نكرة، فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة، وكذلك المصدر الذى يكون علة لوقوع الشىء نحو : جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغآء الخير، لأن المعنى لابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى وقد أجاز قوم فى «كان زيد قائماً» أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون : كن قائم قال أبو بكر : وهذا عندى لا يجوز من قبل أن «كان» فعل غير حقيقى، وإنما

يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل فى الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه المفعول، يقوم مقام الفاعل، لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد، لأن الثانى هو الأول فى المعنى، وقد نطق بما لم يسمَّ فاعله في أحرف ولم ينطق فيه بتسمية الفاعل، فقالوا : أُنيخت الناقة، وقد وضِع زيد فى تجارته، ووكِس، وأُغْرِىَ به، وأُولِعَ به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس باب يقاس عليه [١].

وصحيح أن بعضاً من تقديرات النحاة لا سند لغوى لها، إنما لجأوا إليها لتبرير حركة أو للحفاظ على قاعدة، وذلك مثل تقديرهم فعلا محذوفاً يفسر الفعل الموجود فى قوله تعالى : ﴿ إذا السماءُ انشقَّت ﴾ [٢] وما يشبهها من الآيات الأخرى.

فهذه ليست من الوصفية التفسيرية فى شيء. ولكن هناك بعض الجمل التى قد تتطلب التقدير إذا أخذنا برأى التحويليين من أن التركيب السطحى للجملة لا ينبىء عن معناها، ففى جملة مثل «ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة» لابد من تقدير كلمة «كل» فى الجملة المعطوفة أى «ولا كل بيضاء شحمة» والحذف هنا لتجنب التكرار [٣]

وفكرة إبراز السمات النحوية المميزة للمكونات حين تشغل وظيفة محددة نمت عند سيبويه بحيث أشار إليها من جانبين الجانب الأول من خلال الأساليب والتراكيب والجانب الثانى هو الاعتماد على الاستخدام.

وقد أورد سيبويه مايشير إلى وضع النحاة العرب لمميزات تفصل بين الوظائف النحوية المختلفة فقد يكون فى الأمر والنهى أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء وأنبهت

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج، ٨٠/١ وما يليها.

(٢) سورة الانشقاق : آية ١.

(٣) أبحاث فى اللغة العربية، د. داود عبده، بيروت، مكتبة لبنان ١٩٧٣م، ص ٢١-٢٢.

المخاطب له، لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك فى الخبر، ومثل ذلك : أما زيد فاقتله أما إذا حدث فصل بين المبتدأ والفعل فلا يجوز الرفع على الابتداء، لأن الجملة لم تعد مكونة من مبنى ومبنى عليه، يقول : فإذا قلت: زيد فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره، كما كان فى الاستفهام وإن شئت على عليك، ويلحق الدعاء بالأمر والنهى، فهو ينزل منزلتهما، ويجوز فيه من الرفع ما جاز فيهما، ويقبح فيه ما يقبح فيهما، ويؤكد الوجه الأول وهو النصب فى آخر الباب حيث يقول : «وإنما كان الوجه فى الأمر، والنهى، النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون فى ألف الاستفهام، لأنهما لا يكونان إلا بفعل [1].

فالمستعمل إظهاره هنا تعنى أن إظهار الفعل مقبول إلا أنه قد استغنى عن ذكره لعلة من علل الإضمار، إلا أنه لا يستغنى فى الوقت ذاته عن الإضمار إن لم يظهر ويشير سيبويه إلى ذلك بعد أن يلحق التحذير بالنهى، حيث يقول: وإن شاء أظهر فى هذه الأشياء ما أضمر من الفعل [2] فإذا كان الفعل يصل إلى الاسم بحرف إضافة «جر» فلا يجوز أن يضمر، لأن الفعل لا يصل إلى معموله مباشرة، كما أن الجار لا يضمر، وذلك أن المجرور داخل فى جار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم، لأنه معاقب للتنوين، ولكنه إن أضمرت أضمرت ما هو فى معناه مما يصل بغير حرف إضافة [3].

وعند تقسيم النحاة العربية وتصنيفهم لأقسام الكلام العربى ووظائف وحداته وضعوا شروطاً تعد فى رأيى سمات نحوية مميزة لكل فصيلة من فصائل الكلام، ووظيفة وحداتها، فالمركب الفعلى وهو الهيئة التركيبية

---

(١) الكتاب، ١٤٤/١.
(٢) الكتاب ، ٢٥٣/١، ٢٥٤.
(٣) الكتاب ، ٢٥٤/١.

المبدوءة فى الأصل بفعل تام سواء أكان مبنياً للمجهول أم مبنياً للمعلوم، وسواءً أكان متعدياً أم لازماً، وهذه الهيئة التركيبية هى المعروفة بالجملة الفعلية ـ أما المركبات المبدوءة بأفعال ناقصة مثل كان وأخواتها، وهذا النوع من المركبات إذا استقل بنفسه، ولم يكن عنصراً فى تركيب لغوى أطول سمى جملة، وهذا المركب الفعل، لا يكون إلا إسنادياً، ويتركب من الفعل ومتطلباته الإجبارية والاختيارية. وأبرز سمات هذا المركب ما يلى :

١ ـ أن لا يتقدم الفعل على فاعله .

٢ ـ ألا يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً ظاهراً .

٣ ـ يتصل بالفعل علامة تأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً وفق مستويات التأنيث واتصال الفاعل المؤنث أو انفصاله عنه.

٤ ـ يكون الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً أو مستتراً، أو ما هو فى منزلة الاسم، وهو المعروف بالمصدر المؤول.

٥ ـ ألا يحذف الفاعل.

٦ ـ قد يتقدم على الفعل غير الفاعل من متطلباته، ولا يخرج هذا التقدم المركب عن كونه مركباً فعليا وذلك كقوله تعالى : ﴿ فأىَّ آيات الله تنكرون ﴾ (١)، و ﴿ ففَرَيقاً كذّبتم وفريقاً تقتُلون ﴾ (٢) فكلها مركَباتَ فعلَية لأن الأسماء المتقدمة على الأفعال فى نية التأخير.

٧ ـ يجوز أن يسبق بأدوات تفيد النفى أو الاستفهام أو الشرط أو التأكيد والتحقيق أو التقليل، أو الاستقبال أو الطلب من أمر ونهى وعرض وتحضيض وتمنٍ وترجٍ ويشغل هذا المركب مواقع منها المواقع الآتية :

---

(١) سورة غافر : آية ٨١.

(٢) سورة البقرة : آية ٨٧.

أ ـ الخبر : كما فى قوله تعالى : ﴿ الرحمنُ علَّمَ القرآنَ ﴾ [1] ويشترط فى هذا المركب هنا أن يشتمل على ضمير ظاهر أو مقدر يعود على المبتدأ يطابقه فى النوع والعدد مع ملاحظة إذا كان المبتدأ جمعاً لغير العاقل عاد الضمير عليه مفرداً أو جمعاً مؤنثاً.

ويجوز أن يكون المركب الفعلى فى هذا الموضع مفيداً للطلب ما لم يقترن بالفاء فيصح أن نقول المجد كافئه، ولما كان الخبر المفرد مرفوعاً، قال النحويون إن المركب الفعلى فى هذا الموضع يكون محل رفع، وإذا كان خبراً لفعل ناسخ قالوا إنه فى محل نصب.

ب ـ النعت : كما فى قوله تعالى: ﴿ واتقوا يوماً تُرجَعونَ فيه إلى الله ﴾ [2] وقوله ﴿ هبْ لى من لَدُنْكَ ولياً يرثُنى ﴾ [3] فالمركب الفعلى وقَع صفة ونعتاً لكلمة «يوماً» فى الآية الأولى ووقع نعتاً لكلمة «ولياً» فى الثانية.

ويشترط فى هذا المركب هنا ألا يكون طلبياً وأن يشتمل على ضمير يعود على الموصوف ويطابقه وهذا الضمير إما أن يكون ملفوظاً به كما فى الآية الأولى أو مستتراً كما فى الآية الثانية أو مقدراً كما فى قوله تعالى ﴿ واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفسٍ شيئاً ﴾ [4] أى لا تجزى فيه.

ويشترط فى الاسم الموصوف أو المنعوت أن يكون نكرة لفظاً ومعنى كما فى الآيات السابقة أو معنى فقط وهو المعرف بأل الجنسية كما فى قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يَسُبُّنى فمضيتُ ثمَّةَ قلت لا يعنينى

**الحال** : يقع المركب الفعلى حالا بالشروط الآتية :

---

(1) سورة الرحمن : آية 1.

(2) سورة البقرة : آية 281.

(3) سورة مريم : آية 6.

(4) سورة البقرة : آية 48.

أ ـ أن يكون صاحب الحال معرفة.

ب ـ أن يكون المركب الفعلى خبرياً.

جـ ـ أن يكون المركب الفعلى غير مبدوء بما يفيد الاستقبال كالسين وسوف ولن.

د ـ أن يكون المركب الفعلى مرتبطاً بصاحب الحال برابط.

**صلة الاسم أو الحرف :**

ويشترط فى المركب الواقع صلة لاسم موصول ما يلى :

أ ـ أن يكون خبرياً لفظاً ومعنى.

ب ـ أن يكون معناه معهوداً مفصلا للمخاطب أى معروفاً له تفصيلا لا إجمالا أو بمنزلة المعهود المفصل.

جـ ـ أن يشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول ويطابقه.

وإذا كان المركب الفعلى صلة لحرف مصدرى فتختلف ضوابطه تبعاً للحرف .

**المضاف إليه :**

يقع المركب الفعلى موقع المضاف إليه وأهم ما يضاف إليه المركب الفعلى ما يلى :

أ ـ أسماء الزمان ظروفاً كانت أم أسماء.

ب ـ حيث ولا يشترط كونها ظرفاً.

جـ ـ لأن ويشترط هنا أن يكون فعل المركب متصرفاً مثبتاً مثل علمت لدن زرتك فوز محمد وكقول الشاعر :

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح

د ـ ريث ويشترط فى المركب هنا أن يكون فعله متصرفاً مثبتاً مثل اجلس ريث أشرح لك المسألة، وكقول الشاعر :

خليليَّ رفقًا ريثًا أقضى لبانةً　　　من العرصات المذكرات عهودا

هـ ـ آية بمعنى علامة : ويشترط فى هذا المركب الفعلى أن يكون الفعل مثبتًا أو منفيًا بمن كقول الشاعر :

بآيةٍ يقدمون الخيل شعثًا　　　كأنَّ على سنابكها مُداما

**المفســـــر :**

يقع المركب الفعلى موقع المفسر لما قبله ومن أمثلة ذلك قولـــه تعالى: ﴿ إنَّ مثل عيســى عندَ الله كمثل آدمَ خلَقَـــهُ من تُرابٍ ثُمَّ قالَ لهُ كُنْ فيكون ﴾ [1] وقوله ﴿ فأوحَينا إليه أن اصنعْ الفُلْكَ ﴾ [2] وقد يكون هذا المركب فى هذا الموضع خبريًا أو إنشائيًا أو مصدراً بـ «أن» المفسرة كما هو واضح من الأمثلة السابقة .

**صدر أسلوب الشرط :**

يقع المركب الفعلى صدراً لأسلوب الشرط، ويعرف الفعل هنا بفعل الشرط ويشترط فى هذا المركب :

١ ـ ألا يكون فعله ماضى المعنى.

٢ ـ ألا يكون فعله طلبيا.

٣ ـ ألا يكون فعله جامداً.

٤ ـ ألا يكون فعله مقرونًا بالسين أو سوف.

٥ ـ ألا يكون فعله مقرونًا بحرف نفى إلا «لم» و «لا».

٦ ـ ألا يكون فعله مقرونًا بقد .

---

(١) سورة آل عمران : آية ٤٧.

(٢) سورة المؤمنون : آية ٢٧

**عجز أسلوب الشرط :**

والمركب الفعلى الذى يجوز أن يكون صدراً لأسلوب الشرط يجوز أن يكون عجزاً له، أما ما لا يجوز أن يكون صدراً فيجب اقترانه بالفاء إنْ وقع عجزاً من ذلك، قوله تعالى : ﴿ إنْ كانَ قَميصه قدّ مِن قُبلٍ فصَدَقَت ﴾ [1] ، وقوله ﴿ قلْ إنْ كُنتم تحِبُّونَ اللهَ فاتبعونى ﴾ [2] .

وإذا كانت أداة الشرط «لو» [3] فإما أن يكون الفعل ما ضياً مثبتاً فيغلب اقترانه باللام كما فى قوله تعالى : ﴿ لو نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ [4] وقد يجرد منها كقوله تعالى ﴿ لو نشاءُ جعلناه أُجَاجًا ﴾ وإما أن يكون فعلا ماضيا منفيا بما فالغالب ألا يقترن باللام كما فى قوله تعالى: ﴿ لو شاءَ ربُّكَ ما فَعَلوه ﴾ [5]

وكذلك يقع المركب الفعلى صدراً أو عجزاً لأسلوب القسم وقد وضع النحاة له شروطاً كما وضعوا لأسلوب الشرط شروطاً سبق أن عرضنا لها، ولم يكن التصنيف الشكلى هو الوازع الأول للنحاة فى تحديدهم سمات كل مركب حين يشغل وظيفة محددة، بل أضفوا على ذلك عنصر الدلالة المعنوية والدلالة المعنوية (المراد بها معانى النحو) هى تطلب الاسم لوصف مخبر عنه أو الوصف لموصوف به، أو الفعل لفاعل [6]. وهذا التقسيم يشبه إلى حد ما تقسيم اللغويين المحدثين لدرس اللغة إلى صوتيات وصيغ وتراكيب، والحقيقة أن النحاة العرب فى إقرارهم للوجوه الإعرابية المختلفة للمفردة الواحدة داخل التركيب لم يكونوا مستندين إلى المعنى الوظيفى للمفردة لأن ذلك المعنى يحتم أن تؤدى هذه المفردة وظيفة نحوية واحدة لا تحيد عنها

(١) سورة يوسف : آية ٢٦.

(٢) سورة آل عمران : آية ٣١.

(٣) مغنى اللبيب، ٢١٤/١، ٢١٥.

(٤) سورة الواقعة : آية ٦٥.

(٥) سورة الواقعة : آية ٧٠.

(٦) الخصائص، ٩٨/٣ – ١٠١.

لكنهم نظروا إلى الدلالة المعجمية للمفردة من ناحية ولسياق التركيب النحوى سواء أكان لغوياً أم اجتماعياً من ناحية أخرى فإذا تعارضت دلالة السياق العام مع وجه واحد أو وجهين من الوجوه الإعرابية، ففى هذه الحالة وحسب يرفضون هذا الوجه أو الوجهين ويقرون ما عداهما.

إننا نسلم بأن مدلول الكلمة المفردة يتغير بتغير السياق أو بعبارة أخرى أنها تكتسب مدلولها من السياق، ونعنى بالسياق هنا كل ما يصاحب الكلمة من وقائع، لا الكلمات التى تسبقها والتى تتلوها فى النصب فحسب، ولكن هذا لا ينفى أن ثمة دلالة للكلمة المفردة، إذ لو خلت الكلمة المفردة من أى دلالة لبطلت وظيفتها فى السياق، دون أن نحدد معنى تقريبياً نبدأ منه، يبقى السياق نفسه غير مفهوم لأننا لا نستطيع أن نستخرج معنى مجهولا «س» إذا كانت المعادلة التى بين أيدينا مكونة كلها من مجهولات، ولكننا نقبل الدلالة الضمنية لهذا التعريف وهى أن ثمة معانى احتمالية للكلمة، وإنما يتحدد أحدها أو بعضها إذا فُهِم السياق، وما دام هذا القول صادقاً على جميع الكلمات فى السياق، فطبيعى أن يكون فهم النص عملا قائماً على الحدث إلى حد كبير، وفى ظنى أن هذه الاحتمالات والإمكانات التى يتيحها السياق، هى التى أعانت نحاة العربية ومعربيها على قبول، بل والتفنن فى الأوجه الإعرابية المختلفة.

[٢] نحاول فى هذه الدراسة البحث عن علاقة بين النحو ووظائفه وبين علم الأسلوب، والأسلوبية لها مدارس عدة عرض لها بالتفصيل الدكتور صلاح فضل، فى مؤلفه علم الأسلوب «مبادئه وإجراءاته» [(١)] وكذا الدكتور شكرى عياد وقد يظهر فى المدرسة الواحدة أكثر من منهج للتناول والقليل من هذه المدارس يتناول الأسلوب من وجهة جمالية، كالمدرسة الإيطالية، وأغلبها يعتمد على الجوانب التركيبية مستفيداً من معطيات علم اللغة الحديث وإجراءاته وإن أستفيد من هذه المعطيات فى الجوانب المتعلقة، فى هذه القضية هو أن بعض أعلام الأسلوبية يركز على الإمكانات التى يتيحها نظام اللغة للشاعر أو الكاتب أن ينتقى منها ما يشاء لكى يصنع توافقاً إما بين معجمه اللغوى أو ثقافته أو مزاجه من حيث ميوله لاستخدام وحدات لغوية تتسم بخصائص صوتية شديدة أو رخوة أو يصنع تراكيب متينة النسج أو مفككة تكثر بينها الأدوات والحروف وبين المقصود الذى رمى إليه من خلال تجربته التى يعرض لها وهذا ما يعرف باسم العلاقة الرأسية Pradegmtic reltaion. ومن أنصار هذا المذهب أوهمان والبعض الآخر، ومنهم استيفان أولمان يجعل من الأسلوب انحرافاً عن العرف المألوف والحقيقة أن هذا الانحراف يمكن أن يكون انحرافاً من الشائع فى الاستخدام، وهذا اللون قد يعد فى بعض الأحيان تطوراً فى الاستخدام أو خصوصية من خصوصياته تتعلق بتجربة فريدة، ويمكن قبول هذا فى إطار بيئتنا، وثقافتنا العربية، بيد أن هناك لوناً آخر من الانحراف، وهو الانحراف عن القواعد المألوفة، والعرف النحوى، وهذا ما لم يمكن قبوله فى الاستخدام العربى للنسق الفصيح من اللغة ذلك أن هناك شعراء وكتاباً حججاً تم وضع قواعد العربية على سنن من استخدامهم لهذه اللغة، وهؤلاء المنشئون من الشعراء، وغيرهم، يجب الحذر عندرصد تجاوزاتهم للعرف النحوى واللغوى، وعدم تفسيرها بأنها انتهاكات للقواعد والأعراف، إذ ليس من الطبيعى أن يلتزموا بالقواعد والأعراف فى أغلب استخداماتهم ثم

---

(١) علم الأسلوب ، مبادئه وإجراءاته، د. صلاح فضل، بيروت ١٩٨٥.

ينتهكون هذه الأعراف فى القليل من استخداماتهم لكنّ هناك أسباباً أُخَر يمكن للباحث أن يستجلى أمرها، إما من خلال الرواية أو تناقل هذه الآثار الفنية، عبر الأجيال أو يكون قد طرأ على بعضها استخدام خاص كالغناء أو تدوولت على ألسنة فئة خاصة من المجتمع، فأخذت طابعاً شعبياً والحقيقة أن تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد وكذلك تبادل المكونات للوظائف وفقاً، للمواقع أو التقدير، أو العوامل المختلفة تدور فى إطار القواعد والأعراف النحوية واللغوية، وقد أسهم النحاة واللغويون فى صنع بعضها وهو تعدد الوظيفة للمكوِّن الواحد، والبعض الآخر يعتمد على الاستخدام وبهما تتنوع أساليب العربية فيتميز كل منشىء باستخدامات خاصة يمكن ملاحظتها كما يمكن للمنشىء أن يؤدى الغرض الواحد، وكذا الدلالة بعدد متنوع من التراكيب كما سنوضحه.

ففى باب الممنوع من الصرف ظاهرة تسمى العدول وهى أحد أسباب المنع من الصرف وتتم فى الصيغة أو البناء الصرفى دون المعنى لكنها قد تكتسب (أى الصيغة) طاقة دلالية أو إيحائية إذا ما عدل بها إلى صيغة أخرى فى سياق معنى وقد استفيد من هذه الظاهرة النحوية البحتة فى ميدان الأسلوبيات، ومن ذلك ما ورد فى لامية المتنبى التى مطلعها :

ما لنا كلنا جو يا رسول  أنا أهوى وقلبُك المتبول

ففى أحد أبياتها وفى الشطر الثانى يقول «وقصير ليلنا أم يطول» فقد عدل الشاعر بصيغة «يطو ل» عن استعمال الصيغة «طويل» التى تطابق الصيغة نفسها فى الوزن الشعرى أى العروضى، كما أنها تنتهى بالروى نفسه الذى تنتهى به القصيدة، وكان من المتوقع أن ترد الصيغة على وزن الأسماء «طويل» خصوصاً أن القارىء يتوقع إتمام المفارقة بين كل من «قصير» والصيغة المتوقعة «طويل» غير أن العدول فى الصيغة ورد ليضفى على الصيغة الاسمية عنصر الحدث الزمنى لإفادة معنى المعاناة من هذا الليل فإذا بالصيغة ترد على وزن المضارع «يطول».

وليس من شك فى إن إحلال صيغة الفعل محل صيغة الإسم قد أضفى خاصة أسلوبية على التركيب ومن ثمّ على المعنى بحيث زادت حمولته الدلالية.

وفى توجيهات النحاة ضمن موضوع القياس مسألة النيابة، والنيابة لها صور متعددة :

أ ـ نيابة الحرف عن الحرف، ومن هنا كان تعدد معانى الحروف وكان الأمر بدأ بالتضمين وانتهى بالنيابة.

ب ـ نيابة العوض عن المعوض نحو : اللهم.

جـ ـ نيابة المصدر عن الفعل نحو : ضرباً زيداً.

د ـ نيابة الحرف عن الفعل مثل «يا» فى النداء و«إلا» فى الاستثناء، ونيابة «ما» عن «كان» فى نحو أما أنت براً فاقترب.

هـ ـ نيابة الحال عن الخبر نحو : ضربى العبد مسيئاً.

و ـ نيابة الفاعل عن الخبر نحو : أقائم زيد.

ز ـ نيابة المفعول عن الفاعل فى نحو : ضرب زيد (١)

وعقد النحويون صلة بين تبادل المكونات لمواقع بعضها للبعض الآخر، وبين تعدُّد الوظيفة النحوية كمكون فى تركيب ما. حين تضاف إلى التركيب وحدة لغوية معينة كأن تكون حرفاً فى حالة ثبوته أو حذفه، ولمّا كانت الصناعة النحوية تهتم بأمر القواعد لذا فقد اتضحت عنايتهم بالعلامة على أنها مؤشر للوظيفة النحوية التى تحقّق القاعدة. وقد تحقق هذا فى كتاب سيبويه من خلال ملاحظه فى رصد التراكيب العربية.

وشبيه بتفرقة «سيبويه» بين المعنى على النصب المولد من الجر وما يفيده من دلالة على الظرفية والرفع الدال على التشبيه أو الخبرية ما قاله المتأخرون عن التصرف فى الظروف، والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى

---

(١) الأصول، د. تمام حسان، ص ٢٤٢.

«فى» أو انجراره بمن، وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا منصوباً بتقدير «فى» أو مجروراً بـ «من» وقد ينجر «أين» بإلى وحتى مع عدم تصرفهما، و«من» الداخلة»على الظرف غير المتصرفة أكثرها بمعنى «فى» نحو : جئت من قبلك ومن بعدك.

قال تعالى : ﴿ ومِنْ بيننا وَبَينِكَ حِجَابٌ ﴾ (١)

أما نحو: جئت من عندك قال تعالى : ﴿ هبْ لى مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً ﴾ (٢) فالابتداء غاية (٣).

وقد يتوسع فى الظرف المتصرف، فيجعل مفعولا به، وحينئذ يسوغ أن يضمر مستغنياً عن لفظ «فى» كقولك «يوم الجمعة صمته».

وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشبهة نحو ﴿بلْ مكرُ الليلِ والنهار﴾(٤)، «يا سارق الليلة أهل الدار» ومعناه متوسعاً فيه، وغير متوسع سواء (٥).

ومن الجوانب الأسلوبية التى وردت عند النحاة، مسألة التفريق بين الأبواب النحوية المختلفة ببعض المكونات، كأحرف الجر مثلا، فيورد السيوطى فى باب المفعول المطلق (٦) مميزاً بحرف الجر مثلا، وبالمعانى معاً بين المفعول المطلق، وغيره من المفاعيل يقول :

«إنما سُمِّىَ مفعولا مطلقاً لأنه لم يقيد بحرف جرٍ كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذى يحدثه الفاعل، وأما المفعول به فمحلٌ الفعل، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول معه مصاحب للفاعل

(١) سورة فصِّلَت : آية ٥.

(٢) سورة آل عمران : آية ٣٨.

(٣) شرح الكافية ، ١/١٨٧.

(٤) سورة سبأ : آية ٣٢.

(٥) المطالع ، ٢٩٨.

(٦) شرح الكافية ، ١/١٩٠.

أو المفعول»ومن هذه الجوانب أيضاً تقدير «قدر» على أنها مفعول فيه وأنَّ ما حلَّ محلها من مكونات تركيبية يعدُّ مفعولا فيه. وعن وجه النصب فى قوله ﷺ «سبحان الله عددَ خلقه، ورضَا نفسه، وزنَةَ عَرشه، ومدادَ كلماته» فهذه الكلمات الأربع منصوباتَ علىَ الظرفَ علىَ أن التقديرَ : قدرَ زنة عرشه، وكذا البواقى، فلما حذف الذى هو «قَدْرَ» قام المضاف إليه مقامه فى إعرابه، فإنَّ من المنصوب على الظرف المصادر الجارية مجراه باطراد بأن حذف المضاف إليها تقدم تقديره وقد نص على ذلك ابن مالك وغيره ونقل أبو حيان فى شرحِ التسهيل أن سيبويه نصَّ على أن مِن المنتصب على الظرف. زِنةَ الجبل، ووزنَ الجبل. وجزم به ابن مالك فى شَرح التسهيل أيضاً، وفى الشَرح نفسه قال الصفَّار فى شرح الكتاب : اعلم أن المصدر إذا استعمل فى معنى الظرف جاز أن يضاف إلى الفعل تقول أتيتك ريث قام زيد، أى قدر بطء قيامه.

فلما خَرَجَت إلى الظرف جاز فيها ما جاز فى الظرف فانظر كيف قدَّر تصب المصدر على الظرف بتقدير «قَدْرِ»، وقال المرزوقى والتبريزى كلاهما فى شرح الحماسة فى قوله «فسايرته مقدارَ ميلٍ وليتنى» (١)

ويبدو أن استنباط المعانى الفعلية من عناصر لغوية غير أفعال كان من الأمور المقررة، فابن جنى عقد فى الخصائص باباً لاستخلاص معانى الأوصاف من الأعلام (٢)

ومن التناول الأسلوبى ما أورده النحاة فى ورود المصدر حالا محل المفعول به فقد ينوب عن الظرف مصدراً، إذا كان الظرف مضافاً إليه فحذف، ولابد من كونه معيناً لوقت أو مقدار وهو كثير فى ظرف الزمان نحو :

جئتك صلاة العصر، أو قدوم الحاج، انتظرتك حلب الناقة، وقليل من المكان نحو : جلست قرب زيدٍ أى مكان قربه.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١١.

(٢) الخصائص، ابن جنى، ٣/ ٢٧٠ - ٢٧٣، القاهرة ١٩٥٥م.

وكان لكل من النحاة اللغويين والمفسرين من جانب، وللصياغة المحكمة المعجزة لتراكيب القرآن الكريم دور أساسى فى تنوع الأساليب العربية فى الاستخدام سواء أكان ذلك شعراً أم نثراً.

وفى إطار اتساع نظام اللغة واكتفائه بمكونات محدودة لدلالة أكبر عن طريق الحذف نشير إلى حذف الاسم المضاف فى ﴿ وجاءَ ربُّكَ ﴾ (١)، ﴿ فأتى الله بنيانهم ﴾ (٢) أى أمره، الاستحالة الحقيقية، فأما ﴿ ذَهَبَ اللهُ بنورِهم ﴾ (٣) فالباء للتعدية، أى أذهب الله نورهم، ومن ذلك نسب فيه حكم شرعى إلى ذات، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، نحو ﴿ حُرِّمَتْ عليكُم أُمّهاتُكم ﴾ (٤) أى استمتاعهن، ﴿ حُرِّمَتْ عليكُم الميْتَةُ ﴾ (٥) أى أكلها، ﴿ حرَّمنا عليهم طيِّبات ﴾ (٦) أى تناولها، لا أكلها ليتناول شرب ألبان الإبل ﴿حُرِّمَتْ ظهورُها ﴾ أى منافعها، ليتناول الركوب والتحميل، ومثله: ﴿ وأُحِلَّتْ لكُم الأنْعَام ﴾ (٧)، ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع، نحو ﴿ أوفوا بالعقُود ﴾ (٨)، ﴿ وأوفوا بعهد الله ﴾ (٩) فإنهما قولان قد وقعا، فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المرادَ الوفاء بمقتضاهما، ومنه ﴿ فذلكُنَّ الذى لُمتنَّنى فيه ﴾ (١٠)، إذ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير فى حبه بدليل ﴿ قد شغفَها حبّاً ﴾ (١١)، وفى مراودته بدليل ﴿ تراود فَتاها ﴾ (١٢) وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب.

﴿ واسأل القريةَ التى كنّا فيها والعيرَ التى أقبلنا فيها ﴾ (١٣) أى أهل القرية وأهل العير ﴿ وإلى مديَنَ أخاهم شعيباً ﴾ (١٤) أى وإلى أهل مدين

---

(١) سورة الفجر : آية ٢٢.

(٢) سورة النحل : آية ٢٦.

(٣) سورة البقرة : آية ١٧.

(٤) سورة النساء : آية ٢٣.

(٥) سورة المائدة : آية ٣.

(٦) سورة النساء : آية ١٦٠.

(٧) سورة الحج : آية ٣٠.

(٨) سورة المائدة : آية ١.

(٩) سورة النحل : آية ٩١.

(١٠) سورة يوسف : آية ٣٢.

(١١) سورة يوسف : آية ٣٠.

(١٢) سورة يوسف : آية ٣٠.

(١٣) سورة الأعراف : آية ٨٥.

(١٤) سورة الأعراف : آية ٤.

بدليل أخاهم وظهر فى ﴿ وما كنتَ ثاويًا فى أهل مدين ﴾ (١)

أما ﴿ وكمْ مِنْ قَريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنَا ﴾ (٢) فقدر النحويون الأهل بعد مِنْ وأهلكنا وجاء، و ﴿ إذًا لأذقناك ضِعفَ الحياةِ وضِعْفَ المماتِ ﴾ (٣) أى ضِعفَ الحياة وضِعفَ عذاب الممات.

فى ﴿لِمَنْ كان يرجو اللهَ ﴾ (٤) أى رحمته، ﴿ يخافون ربَّهُم ﴾ (٥) أى عذابه بدليل ﴿ ويرجون رحمتَه ويخافونَ عذابَه ﴾ (٦) ، وفى ﴿ يُضاهِئونَ قولَ الذينَ كفروا ﴾ (٧) أى يضاهى قولهم قول الذين كفروا، وقال الأعشى :

ألم تغتَمِضْ عيْنَاك ليْلَةَ أرمدا     وبِتَّ كما بات السَّليمُ مُسَهَّدا

فحذف المضاف لـ (ليلة) والمضاف إليه (ليلة) وأقام الصفة مقامه، أى ليلة رجل أرق،وعكس نيابة المصدر عن الزمن «جئتك طلوع الشمس» أى وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان.

والحقيقة أننا استفدنا من الأسلوبية الأوربية على أنها إحدى مشتقات علم اللغة الحديث بالفعل وقد تصدى بعض الباحثين مثل الدكتور محمد عبد المطلب فى كتابه «البلاغة والأسلوبية»، وكثير ممن كتبوا عن الأسلوبية، فحاولوا إثبات أن جذور الأسلوبية، متأصلة فى التراث العربى خصوصاً عبد القاهر الجرجانى الذى أرى من وجهة نظرى أن الباحثين العرب لم ينتبهوا إلى خطورة مقولاته إلا بعد ظهور علم الأسلوب فى العالم العربى سواءعن طريق الإصدارات الأوربية أو الترجمة والحقيقة أن النتيجة الطبيعية لدراسة تراث

---

(١) سورة القصص : آية ٤٥.

(٢) سورة الإسراء : آية ٧٥.

(٣) سورة النحل : آية ٥٠.

(٤) سورة الأحزاب : آية ٢١.

(٥) سورة التوبة : آية ٣٠.

(٦) سورة الإسراء : آية ٥٧.

(٧) سورة التوبة : آية ٣٠.

علماء البلاغة خصوصاً ما ورد عن علماء البيان والمعانى، أضف إلى ذلك ما كتب فى مجاز القرآن وبعض اللمحات التى أثرت عن الفراء وابن جنى وعبد القاهر والسكاكى هو أن يتولد علم الأسلوب العربى الذى استطعنا أن نتوفر على إجراءاته عند علماء العربية، وما كان يبقى إلا وضع إطار نظرى لهذا العلم، وقد حدث أن استعرنا هذا الإطار النظرى من معطيات علم اللغة الحديث وفى كل باب من أبواب النحو العربى القديم نجد اتساعاً وتصرفاً فى الوحدات اللغوية، بنى النحاة العرب عليه توسعاً فى الوظائف النحوية نجم عنه فى النهاية اتساع فى الأساليب، ولسنا بصدد إثبات أيهما أسبق فى التوصل إلى علم الأسلوب وإجراءاته، فالحقيقة أن جذور الأسلوبية موجودة فى التراث العربى لكنَّ الأوربيين خصوصاً تلامذة دى سوسير «شارل بالى» كانوا أسبق إلى العلم نفسه وإطاره النظرى.

وأشار الزجاجى إلى تعدد الوظيفة النحوية الذى ينجم عنه التنوع والاتساع فى الأساليب العربية فأورد تركيباً واحداً يفسر فيه تأثير الفروق التركيبية على تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد لأدنى تغيير خصوصاً إذا تعلق ذلك بالتنوين أو التعريف أو حذف هذين المؤثرين فقد أورد تحت عنوان «باب الصفة المُشَبَّهَة باسم الفاعل» فيما تعمل فيه، وإنَّما تعمل فى ما كان من سببها وذلك قولك «مررتُ برجلٍ حسن وجهه»، تخفض الرجل بالباء الزائدة وتنعت الرجل بـ «حَسَنٍ» وترفع «الوجه» به، لأنَّ الفعل للوجه.

وإنما جاز أن تجرى حسناً صفة على (الرجل) لأنه من سببه ومثل ذلك «مررتُ برجلٍ كريم أبوه»، و«كثير مالُهُ» وما أشبهه. وفى هذا وجوه :

أولهـــا : وهو أن نقول : «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ

الثانـــى : أن نقول «مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ» تخفض «الرجلَ» بالباء، وتجعل

حسناً نعته، ونضيفه إلى «الوجه»، وإنما جاز أن ننعت رَجُلا، وهو نكرة بقولك «حسن الوجه» لأنه نكرة مثْله، وإنْ كان بلفظ المعرفة، لأنَّ إضافته لَيْسَتْ محضة، وتقديره الانفصال، لأنَّ الأصل وهو قولنا «مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ» .

**الثالث** : أن نقول : «مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوجهَ» فتنوِّنَ حسناً، وتنصب «الوجه» على التشبيه بالمفعول به، ولا يجوز نصبه على التمييز لأنه معرفة، والتمييز لا يكون إلا نكرة.

**والرابع** : أن نقول : «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهاً» فننصب «وجهاً» على التمييز، لأنه نكرة، وإن شئنا نصبناه على التشبيه بالمفعول به.

**والخامس** : أن نقول : «مررتُ برجلٍ حسنِ وَجْهٍ» بترك التنوين، وخفض «وجهٍ» على الإضافة، وإنما جاز ذلك لأنه قد عُلِمَ أنه لا يعنى من الوجوه إلا وجهه.

**السادس** : أن نقول : مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ الوجه» فنُعَرِّفَ «الرَّجُلَ» بالألف واللامِ، ونجعل «الحسن» نعته، وننصب «الوجه» على التشبيه بالمفعول به، كما نقول «مررت بالرجل الضارب الغلام، والمكرم الأب» وكذلك ما أشبهه.

**السابع** : أن نقول : «مررتُ بالرجل الحسن الوجه» فنجعل «الحسن» نعتاً لـ «الرجل.

ونضيفه إلى «الوجه» إنْ كانت فيه الألف واللام، وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا هذا، وما جرى مجراه.

وذلك أننا لمّا قلنا : مررت برجل حسن الوجه، فأضفنا حسناً إلى «الوجه» و«الوجه» معرفة، لم يتعرّف «حسن» بالإضافة إليه، فلما احتجنا إلى تعريفه عرّفناه بالألف واللام، لأنه كالمنفصل من الإضافة في التقدير، فقلنا : مررت بالرجل الحسن الوجه والكريم الأب، والكثير المال، والفاره العبد، والجميل الجارية، وما أشبهه، فنجمع بين الألف واللام، والإضافة في هذا وما أشبهه.

**والثامن** : وأن تقول «مررتُ بالرجل الحسن وجهاً » فتنصب وجهاً على التمييز لأنه نكرة وإن شِئنا على التشبيه بالمفعول به، ولو قلنا : مررت بالرجل الحسن وجْهٍ فجمعت بين الإضافة والألف واللام، لم يجزِ، وإنما يجوز ذلك إذا كان في الأول والثاني جميعاً الألف واللام، مثل «الحسنِ الوجه» و«الكثير المالِ» وما أشبهه وإذا كان في الأول الألف واللام، ولم يكن في الثاني، بطلت الإضافة، وإن كان في الثاني الألف واللام، ولم تكن في الأول جازت الإضافة في هذا الباب وفي جميع العربية.

**والتاسع** : أن نقول: «مررتِ بالرجل الحسن وَجْهُهُ» فتجرى الحسنَ على الرجلِ وترفع «الوجهَ» به.

**العاشـر** : أن نقول: «مررت بالرجل الحسن الوجه » فنخفض « الحسن » ونجريه على «الرجل» وترفع «الوجه» به، ونضمر ما يعود على «الرجلِ» ،تقديره مررت بالرجل الحسن الوجه منه، وجاز هذا الإضمار لما في الكلام عليه.

وأهل الكوفة يقولون : «الألف واللام في هذا البابِ عقيبِ الإضافة» ومثل ذلك «عبدِ الله أمّا المال فكثير وأمّا الخلقُ فحَسَنٌ» تقديره عندهم : «أمّا مالُه فكثيرٌ، وأمّا خلقُهُ فحَسَنٌ» ، فعاقبت الألف واللام الإضافة .

الوجه الحادى عشر : أجازه سيبويه وحده وهو قولك «مررت برجل حسن وجهه»، بإضافة «حسنٍ» إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرّجلِ»،

وهو كما قالوا وبصفة عامة إن هذا التنوع فى التركيب الواحد والذى استتبع تعدد الأوجه الإعرابية للمكوّن، أو تعدد الوظائف النحوية أدى فى النهاية إلى تنوع الأساليب العربية وقد استثمرت هذه الظاهرة أيما استثمار فى التعبير عن الأغراض الفنية للمنشئين وذلك بالأجناس الأدبية المختلفة خصوصاً فى الشعر الذى ألفت فيه كتب مستقلة فيما يعرف فى تاريخ الدراسات العربية بالضرورة الشعرية، وقد تضمنت أغلب شواهدها كتب النحو واللغة ذلك أنها ظاهرة لغوية وقد استثمر المتخصصون فى دراسة الأساليب هذه الظاهرة، وعدّوها ضمن التجاوزات التى تخرج عن قوانين العرف اللغوى والنحوى لكنها فى الحقيقة، لون من ألوان الاستخدام العربى يقصد به المنشئ دلالة محددة وقد يفهم المستقبِل أكثر من دلالة.ووفقاً لذلك تظهر أكثر من وظيفة نحوية للمكون الواحد، وقد يلجأ الأدباء والشعراء إلى توظيف هذه الظاهرة فى طرح العديد من الدلالات للتركيب النحوى الواحد فيما يعرف بغموض دلالة التراكيب كما يتعمد بعض الأدباء إيهام المتلقى بما يريدون من دلالات متعددة رغبة فى التعمية والإلباس ومن هؤلاء أبو العلاء المعرى والمتنبى وأبو تمام وغيرهم كثيرون. وليس من شك فى أن كل وجه من الأوجه الأحد عشر السابقة قد تضمن فيه التركيب سمة تركيبية معينة تقابلها فيه سمة نحوية . وليس من شك أيضاً فى أن الإضمار والتقدير والفصل بين الوحدات التركيبية مما يترتب عليه تغير الموقع. له دور أساسيٍ فِي تَغيُّرِ الوظيفة والدلالة وكذا العلامة معاً. ففعِل التعجُّب ثلاثىٌ أبداً مثل «فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ» كقولنا: كَرُمَ زيدٌ وجَهِلَ عمرٌو وبَرَدَ الماءُ وما أشبهه [1]

---

(١) الجمل فى النحو للزجاجى، ص ١٠٠

وأورد الزجاجي لبيان تنوع الأساليب والاتساع فيها مدخلا إلى دراسة مكون واحد «كم» . فلها موضعان في الكلام : الاستفهام والخبر فهي في الاستفهام بمنزلة عدد منوّن ينصب ما بعده على التمييز، وهي في ذاتها اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والخفض، إلا أنها مبنية على السكون لا يلحقها الإعراب، لمضارعتها ألف الاستفهام وذلك قولك إذا استفهمت: «كم رجلا عندَكَ ؟ »، في «كم» في موضع رفع بالابتداء، و«رجلا» نصب على التمييز، و«عندَكَ» الخبر، والتقدير : أعشرونَ رجلا عندك؟ أثلاثون رجلاً عندكَ ؟ » وما أشبه ذلك، وتقول «كم غلاماً ملَكْتَ ؟ » فـ «كمْ» في موضعِ نصب بوقوع الفعل عليه وهو «ملَكْت» والتقدير : أعشرين غلاماً ملَكْتَ ؟ وكذلك تقول : «كم رجلا قصدَكَ؟ » فتكون في موضع رفع بالابتداء، إلا أنّ ما بعدها منصوب أبداً إذا كانت استفهاماً على التمييز، إلا أن يدخل عليها حرف خفض، فيكون لك فيما بعد وجهان :

النصب على التمييز والخفض على إضمار «منْ»، وذلك قولك : «بكَمْ درهَماً اشتريتَ ثوبَكَ؟ وبكَم درهَمٍ اشتريتَ ثوبكَ؟» فالنصب على تقدير قولك : أبعشرينَ درهماً اشتريتَ ثوبكَ؟ » والخفض على تقدير : «بكم من درهَمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟ فأضمرت «منْ» وخفضت بها.

وإنما جاز إضمار «منْ» ها هنا، وإن كانت حروف الخفض لا تُضْمَر لأنه قد عُرِفَ موضعُها، وكَثُرَ استعمالُها فيه، فجاز إضمارها، لذلك كما أضمروا «ربَّ» فإن فصلنا بين «كمْ» وما تعمل فيه، لم يجز إلا النصب على كل حال، كقولك : عندَكَ غلاماً؟، و«بكَمْ يومَ الجمعةِ درهَماً اشتريت ثوبَكَ؟»

فأمّا «كَمْ» في الخبر فهي بمنزلة عددٍ مضافٍ إلى ما بعده فتجرى مجرى «ربَّ» في الإعمال، فتخفض ما بعدها، كقولنا إذا أخبرت عن نفسك «كم غلامٍ قد ملَكْتُ، و«كم ثوبٍ قد لبستُ»، و«كم دارٍ قد

(١) انظر الجمل في النحو للزجاجي ، ص ١٠٠

دَخَلْتُ» وكذلك وما أشبهه مخفوض لا غير . إلا أن «كمْ» اسم للتكثير، و«رُبَّ» حرف للتقليل فهذا الفرق بينهما.

فإن فصلنا بين «كَمْ» وما تعملُ فيه، لم يَجُزْ فيه إلا النصب في الخبر، كقولك إذا أخبرت : «كَمْ يومَ الجمعة غلاماً قد ملكت» وأمّا قول الشاعر :

كَمْ بِجُودٍ مِقْرِفٍ نال العُلَا   وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

فإنه يُروى بالنصب، والرفع، والخفض.

فأما الرفع : فعلى أنه أوقع «كم» على المرات، ورفع «المُقْرِف» بالابتداء، و«نال العلا» خبره، والتقدير : كَمْ مرةً مُقْرِفٌ نالَ العلا بجودٍ

وأما النصبُ: فَعَلَى أنه لمّا فصل بينهما، ردَّه إلى النصب، لِقُبْحِ الفصلِ بينهما.

وأمّا الخفضِ: فَعَلَى أنه أجاز الفصلَ بينَ «كَمْ» وما تعمل فيه في الشعر، كما يُفْصَلُ بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف، وكذلك بيت الفرزدق، ويروى على ثلاثة أوجه :

كم عَمَّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ   فَدْعاءُ قدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

يروى على ثلاثة أوجه :

فَمَنْ رفعَ، أوقعَ «كَمْ» على المرات، كأنه قال «كم مرّةً عَمَّةٌ لك يا جريرُ حلبت عليَّ عشاري» ومن نصبها : جعلها استفهاماً ومن خفض جعل «كَمْ» خبراً،

وإذا وقعت بَعْدَ «كم» معرفة رفعته، وأضمرت التمييز كقولك : «كَمْ مالُكَ؟» ، و«كَمْ غلمانُكَ؟» و«كَمْ ثوبُكَ؟» فـ «كَمْ» مرفوع بالابتداء، والخبرُ الأسماء المرفوعة بعدها، والتقدير «كم درهماً مالُكَ؟» ، وكَمْ غلاماً غلمانك ؟»

وكم ذراعاً ثوبكَ؟[1]. ولعلّ هذه المسألة مما أفزع دعاة التيسير والاصلاح لظنهم أنها مما يعوق فهم قواعد النحو العربى لكنها فى الحقيقة من أسباب تنوع الأساليب العربية وفقاً لدلالات عديدة يريدها المنشيء.

وثمة سمات تحدد المقولات النحوية، منها الخصوصية، والمحدودية والثبات وهذه السمة الأخيرة علامة فارقة بين المقولات والوظائف، فالمقولات تفارق الوظائف من جهات عدة، المقولات عناصر ثابتة (استاتيكية) غير متحركة أما الوظائف فعناصر متحركة «ديناميكية» حية، وفى الجملة التالية مثل توضيحى على ذلك : «ضرب زيدٌ عمراً» . فإنْ قلنا إن «زيد» و«عمراً» اسمان، موضوعان، وإن «ضرب» عمل (حدث/حركة) فهذا لا يخبرنا بشيء عن الرباط العضوى الذى يؤلف بين العناصر الثلاثة، أما إذا قلنا إن «زيد» فاعل، و«عمراً» مفعول، و«ضرب» فعل فإن كل شيء يتضح من خلال الوظائف حين تتدخل العلاقات ويصير من الكلمة الميتة كائن حى، وتكتسب الجملة مغزاها [2]

وقد أكد انطوان مييه A. Meillet [3] فى دروسه الفرق الجوهرى بين المقولات والوظائف، وأن المقولات تختلف إلى حد بعيد من لغة إلى لغة، بينما تتفق جميعها فى الوظائف اتفاقاً كبيراً، وبناء على هذا الاختلاف بينهما كان أساس تصنيف أقسام الكلام، ويعنى النحو التركيبى بالوظائف، موضوع النحو الديناميكى، أما المقولات وهى موضوع النحو الاستاتيكى فلن ينظر إليها فى حد ذاتها، وإنما تراعى علاقاتها بالوظائف فحسب وبناء على الاختلاف بين النحو الاستاتيكى والنحو الديناميكى يفرق أساساً بين النظام

---

(١) الجمل فى النحو للزجاجى، ص ١٣٤ وما يليها.

(٢) نظرية التبعية فى التحليل النحوى، د. سعيد حسن بحيرى ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٧٧، ٧٨.

(٣) علم اللسان، انطوان ماييه، بحث ملحق بكتاب النقد المنهجى عند العرب، د. محمد مندور، ص ٤٥٣، ٤٥٦ .

الاستاتيكى وبين النظام الديناميكى للعناصر اللغوية، فالنظام الأول يصنف العناصر اللغوية فى وعى المتحدث، قبل أى تحقق فعلى فى الجملة وفق معايير منطقية وتنظيمية (مثل جداول التصريف والإعراب) ، وعلى النقيض من ذلك ينظم النظام الديناميكى العناصر الاستاتيكية فى وعينا، ويسخرها عند بناء الجملة، فهو إذن يؤكد شكل اللغة الواضحة ويثبت العلاقات، وينظم البناء التركيبى المادى فى الرسم الشجرى التركيبى.

ولقد أشار الزجاجى إلى أن الاتساع فى الأساليب ناتج عن تبادل الوظائف النحوية وأن كليهما أفاد منه الشعراء فى صياغة تعابيرهم وعدّ بعضها من الرُخص أو الضرائر الشعرية وصرّح بذلك فى باب من المفعول المحمول على المعنى من أنّ العرب مجمعون على رفع الفاعل، ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل، إلا أنّ قد جاء فى الشعر شىء قلبَ فصيّر مفعوله فاعلا، وفاعله مفعولا على التأويل ضرورة. وذكر منه نماذج تستدل بها على ما يرِد علينا منه فى الشعر، فنعرف وجهه

فمنه قول الشاعر :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانُ أو بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِم هَجَرُ

فقلب الفاعل فصار مفعولا، لأن «السّوْءات» هى التى تبلُغَ «هَجَر» فنصبها ورفعَ «هَجَر» ومنه قول الآخر :

غَدَاةَ أَحلَّتْ لابنْ أصرمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَبيطَاتُ السَّدَائِفِ والخَمْرُ

فقلبت : فنصب «الطّعْنَة» وهى التى أحلّتْ له، ورفع المفعول ومنهم مَنْ يرويه :

.... طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ

فيرفع الطعنةَ على القياس وينصب العبيطات ثمّ يرفع «الخمر» ويقطعها مما قبلها كأنه قال : والخمرُ حلّتْ له» فيجعله مثل قوله والبيتان للفرزدق :

وعضّ زمَانٍ يابْنَ مرْوانَ لَمْ يدَعْ    منَ المَالِ إلا مُسْحتًا أو مُجلَّفُ

كأنه قال : «أو مُجلَّفٌ» كذلك ومنهم مَنْ يرويه : «إلا مَسْحتٌ أو مُجلَّفٌ» فيرفعهما جميعًا ويحمله على المعنى، لأنه إذا قال «لم يدع » فكأنه قال : لم يبق

ومما جاء من المفعول المحمول على المعنى قوله :

قد سالم الحيَّاتُ منْهُ القَدَمَا    الأفْعوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعما

وذات قرْنيْنِ ضَمُوزًا ضِرزْمًا ....

لأن المسالمة لا تكون إلا من اثنين، ومن سالم شيئًا، فقد سالمه الآخر، لأنه مثل المقاتلة، والمضاربة والمشاتمة، فجعل الحيَّات فاعلات فرفعها بالمسالمة، ثم نصب الأفعوانَ والشُّجاع وذات قرْنيْنِ فجعلها مفعولات لأنها مُسَالمةٌ. ومثله قول الله عزَّ وجلَّ ﴿ وكذلك زيِّنَ لكثيرٍ منَ المُشركينَ قتلُ أولاَدهم شركاؤهم ﴾ فى قراءة منْ قرأ ﴿ زيِّنَ ﴾ علَى مَا لَم يسمَّ فاعلَه، فكأنه قالَ : منْ زيَّنه لهم، فقال شركاؤهم [1].

والحقيقة أن تفسير اللبس فى هذا التركيب يجب أن يتجه وجهة استبدالية بمعنى تطبيق مبدأ العلاقات الرأسية، وهذا المبدأ إن استعرناه من الأوربيين والأمريكيين وهو ما يعرف باسم Paradigm ، فإن جذوره وردت عند النحاة العرب أنفسهم فمن بدهياتهم أن المصدر واسم الفاعل يحلاَّن محل الفعل، وعند تحوّل الفعل إلى مصدر ليؤدى وظيفته فحينئذ يصبح الفعل اسمًا. فيكون مضافًا . ويصبح الاسم الذى يليه مضافًا إليه وقد كان فى الأصل مفعولا ، ثم يرد بعد ذلك الفاعل الأصلى الذى تأخر فى الموقع، وذلك يتضح فى ﴿ قتلُ أولادهم شركاؤهم ﴾ فالمصدر «قتل» تحوّلَ عن فعل وكأنَّ أصل التركيب يقتل شركاؤهم أولادهم.

---

١) الجمل فى النحو للزجاجى، ص ٢٠٣ وما يليها.

وقد استخدمت نظرية التبعية فى التحليل النحوى المتأثرة بالنحو الألمانى مصطلحى تحويل ومحول بمفهوم نقل عنصر من عناصر الكلام من فصيلته إلى فصيلة أخرى من أقسام الكلام، وليس تحويل المكون التركيبى من وظيفة نحوية إلى وظيفة نحوية أخرى،. وبالطبع تختلف الوظيفة النجوية عن مسألة التصنيف إلى أقسام الكلام ففى نظرية التبعية تختلف الكلمات التى لا معنى لها فى نفسها، وتنقسم المجموعة التى ذكرت أولا إلى النوعين الأساسين وهما : أدوات الربط وأدوات التحويل وأدوات أخرى إضافية كالمحدد والمحيد، واللفظ المساوى للجملة .

ولما كانت الكلمات التى لا معنى لها فى نفسها أدوات نحوية تتبع النحو الوظيفى فإنها تصنف وفق نوع الوظيفة التى تناط بها، وهى ذات نمطين، الأول يخصص تركيب الجملة أى الجانب الكمى، والثانى : يفيد بناءها أى الجانب الكيفى، وتفسير ذلك أنه إذا تغير بناء الجملة من الناحية الكمية فالأمر يتعلق بوظيفة الربط التى تسوغ ازدياد عناصر الجملة بلا حدود من خلال أنه يمكن أن يربط بكل تركيب نووى كم لا نهائى ـ نظرياً ـ من التراكيب النووية فى نفس النوع ذاته ويطلق على العلاقات المورفولوجية للربط، الروابط، أدوات الربط أو العطف أما إذا تغير بناء الجملة من الناحية الكيفية . فالأمر يتعلق بوظيفة التحويل التى تسوغ أن تختلف بلا حدود عناصر جملة ما، من خلال أنه يمكن أن يتبدل كل تركيب نووى مع تركيب نووى آخر ذى نمط آخر، أى قسم كلامى آخر، حيث يكون تعدد الأقسام الكلامية للتركيب النووى لا نهائى من الناحية النظرية.

ويطلق على العلامات المورفولوجية للتحويل، المحولات، أدوات التحويلات وهكذا فالروابط ذات وظيفة مجردة تكمن فى ربط الكلمات التى لها معنى فى نفسها أو المركب المحورى المكون منها، أما وظيفة أدوات التحويل فتكمن فى تعبير أو تحويل القسم الكلامى الذى تتبعه الكلمات التى لها معنى فى

ذاتها [1] يقول أنطوان مايبه بشأن تطور الأصوات والصيغ النحوية سواء بين لغتين مختلفتين أو فى لغة واحدة بعد فترة زمنية معينة [2] : وبالمثل إذا عارضنا الصيغ النحوية للغة فى فترتين متتابعتين من تاريخها، نجد أن هناك مقابلات مطردة، فالاستقبال مثلا فى اللغة اللاتينية، كانت لها صيغ مختلفة أهمها الصيغتان macid amabo (سأحب وسأقول) وجاءت اللغة الفرنسية فأحلت محلها صيغة من بنية واحدة فى كل أفعال تلك اللغة هى J'aimera ، Je dirai «سأحب وسأقول» ، وإذاً، ففى علم الصيغ كما هو الحال فى علم الأصوات تنطبق المعادلات باطراد، وكل انحراف يتطلب تفسيراً خاصاً، وهنا أيضاً ليس للمعادلات نتيجة مطلقة لأنها لا تصح إلا بالنسبة إلى لغة ما فى مكان ما وفى زمن ما، وأما عن المفردات فلكل كلمة حياتها المستقلة، فالتغيرات التى تصيب كلمة خاصة بتلك الكلمة، فإن أصابت غيرها لم يعد ذلك بعض الكلمات المجاورة لها فى المعنى أو فى الصيغة.

هناك معادلات عامة فى المقابلات الصوتية وفى الصيغ النحوية بين فترتين من تاريخ لغة واحدة، وأما المفردات فليست منها أمثال تلك المعادلات نعم إنه من الممكن أحياناً أن نميز اتجاهات نحو الاستعارة أو نحو تكوين كلمات جديدة مشتقة أو مركبة، ولكن ذلك لا يسمح لنا قط بأن نتنبأ بما يجب أن نتوقعه فى حالة ما، كما هو الأمر فى الأصوات وفى الصيغ النحوية.

وهنا يطرأ تساؤل وهو : هل يُعَدُّ تبادل الوظائف النحوية وتعددها تطوراً نشأ داخل اللغة العربية نتيجة لدخول عناصر أخرى من اللغات السامية ونقصد هنا عناصر لغوية ـ عليها أم أنه يُعَدُّ تطوراً داخل اللغة نفسها نتيجة تطور الاستعمال من فترة زمنية إلى فترة أخرى كأن يكون من العصر الجاهلى إلى عصور التأليف النحوى ؟ يجيب «تنيير» ببساطة شديدة، فأقسام الكلام الأساسية كما حددها أربعة وهى التى تشكل الزوايا الأربعة الرئيسية التى يرتكز عليها

(1) نظرية التبعية فى التحليل النحوى، د. سعيد حسن بحيرى، ص ٩٨.

(2) مقالة علم اللسان مايه، ص ٤٦٠ ، ضمن كتاب النقد المنهجى عند العرب، د. محمد مندور.

النحو التركيبى كله، وهى الاسم والصفة والظرف والفعل، وهكذا فالتحويل يمكن أن يقع لها جميعاً ويطلق على التحويل الذى ينقل «يحول» المحول إلى اسم، التحويل الاسمى .Desvbstantivale T، وعلى الذى ينقله إلى صفة التحويل الوصفى .Deadjektivale T وعلى الذى ينقله إلى ظرف التحويل الظرفى .Deadverbiale T وعلى الذى ينقله إلى فعل التحويل الفعلى . Deverbale T.

ونختار من أمثلته ما يوضح الفكرة السابقة ويظهر من خلال مراحل تطوره مدى ما تعرض من تغيرات ابتعد بها عن الأصل درجات بينة.

فالصفة اللاتينية mediterraneus (A من الاسم (o) terra

∴ التحويل الأول اسم > صفة (o>A) و terrd من الكلمة الهندو أوربية ters-el صفة (A)

∴ التحويل الأسبق صفة > اسم (A>o)

وإذا صدق هذا الافتراض فإن شكل التحويلات المتتالية هو :

صفة > اسم > صفة (A>o>A)

ثم انتقل إلى الفرنسية بالمعنى نفسه (Méditerrané) صفة، غير أنه لم يعد معتاداً عليه فى الفرنسية الحالية، وفى أفضل الأحوال هو تابع للاسم، مثل ( mer méditerranée = البحر المحاط بالأرض)وغالباً ما لا يلفظ (mer)، واكتفى بتحويل الصفة (méditerranée) إلى اسم واحتفظ بنهاية التأنيث. فالاسم إذاً وفق الأصل صفة محولة، فالشكل يصير إذاً :

صفة > اسم > صفة > اسم (A>o>A>o)

ومن خلال الحاق علامة اشتق مرة أخرى من الاسم صفة (Méditerranéen) فصار الشكل صفة > اسم > صفة > اسم > صفة

(A > o > A > o > A)

وبمقارنة هذه التحويلات بنظام اللغة العربية نجد أن هذه التحويلات لا تصنف ضمن تبادل أو تعدد الوظائف النحوية للمكون بل هي تُعدُّ مجرد نقل للمكون من فصيلة نحوية إلى فصيلة نحوية أخرى فالصفة في العائلة الهندوأوربية تعد قسماً من أقسام الكلام كالاسم أو الفعل أو الحرف، لكن الصفة في العربية هي اسم بالفعل وليست فعلا أو حرف وفي إطار تعدد الوظائف النحوية عند نقلها من موضعها قد تصبح حالا.

وكان «ت.باللي Bally» أول من أدرك ضرورة استخلاص مفهوم للتحويل وكان متمكنا من الفكرة في وضوح، قادراً على عرض الإمكانات النحوية الغنية التي تتضمنها، وفي مقاله سنة ١٩٢٢ تحدث عن تبادل أقسام الكلام من خلال تبادل المواقع Transposition [(١)]

وينظر الدكتور عابدين نظرة تطورية [(٢)] إلى اللغة وتراكيبها فيفسر تنوع الأساليب بإضافة وحدة كلامية أو تكرارها أو تغيّر موضعها، بأنه مظهر من مظاهر التلون النفسي للمنشيء، فالمنشيء لا يستقر على حالة نفسية واحدة، وذلك يحدث في المفردات كما يحدث في تركيب الجمل، فتحاول اللغة أن تعبر عن النفس بالوسيلتين، التغيير والإضافة، أما الإضافة فمثالها الجملة المؤكدة بأن، والمسبوقة بقسم، وتزويد الجمل بألفاظ ـ أسماء كانت أو أفعالا أو حروفًا لإحداث المشاركة العاطفية بين المتكلم والسامع أو التأثير بوجه عام، ومن هذه الألفاظ كلمات صارت بمضي الزمن خالية من التعبير، وتبدو كأنها حشو بين الكلمات الدالة، كقولهم محمد ـ أظن ـ كريم، ونحوها، ثم في تكرار الكلمات في داخل الجمل كقولنا أنت كريم كريم ... الخ.

أما التغيير من حيث هو وسيلة للتعبير، فيتجلى في تغيير وضع الكلمات وترتيبها في داخل الجملة، وترتيب الكلمات في كل اللغات يتجه نحو

(١) نقلا عن نظرية التبعية في التحليل النحوى ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، د. سعيد بحيرى، ص ٣٠٢، Ebenda

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د. عبد المجيد عابدين ، ص ٥٧، ٥٨.

الاستقرار، وذلك بأن يفرض النحو على الكلمات ترتيباً لا يتغير، أو بأن تكون العادة قد جرت باتخاذ ترتيب بعينه في جميع الجمل التى من نوع واحد [١].

فإذا أراد العربى أن يعبر عن انفعاله حاول أن يغير من الترتيب المألوف للكلمات داخل الجملة، ومن مظاهر التغيير كذلك، الانتقالات الفجائية التى يحدثها المتكلم فى داخل الجملة كعطف الاسم على الفاعل، أو الانتقال من الغائب إلى المخاطب، أو تفكيك كتلة الجملة المتماسكة، وفصم ارتباطها بغتة ثم جعل نصفها التالى يسير على خطة جديدة لا صلة بينها وبين النصف الأول منها.

على أن اللغة مع كونها دائبة على المحافظة على قوتها المعبرة، ومحاولة التعبير عن انفعالات المتكلم، بهاتين الوسيلتين التغيير ،والإضافة، فإن فى اللغة كثير من الألفاظ والعبارات لم يتح لها ما أتيح لأخواتها، ولم تستطع أن تصمد أمام عوامل الزمن، ولا أن تقبل ما قبلته أخواتها من التغير والإضافة.

ويبدو أن مستخدم اللغة فى فترة متقدمة نتيجة لحاجته أضاف ألفاظاً للتركيب وكرر أخرى ثم بمرور الزمن أصبح هذا الاستخدام عُرْفاً شائعاً بين الناس خصوصاً الكُتّاب والشعراء فعبروا بالاستخدامات نفسها عند تكرار الحال الذى عاشه المستخدم الأول ثم جاء النحاة واستقرءوا المستخدم من اللغة وقاسوه على تراكيب عدّوها نموذجاً فأشاروا بالتقديم والتأخير والتوكيد اللفظى والمعنوى والبدل ... إلخ.. وفى كثير من الأحيان نستطيع أن نلحظ فرقاً بين لغة العقل والمنطق، ولغة الإرادة والرغبة ولغة الانفعال والحساسية [٢]

وقد أحسَّ البلاغيون القدماء أنفسهم بشىء من ذلك ففرقوا بين الأسلوب الخبرى ويدخل فيه لغة المنطق والأسلوب الإنشائى وهو لغة الإرادة

(١) اللغة ، فندريس ، ترجمة : الدواخلى والقصاص، مكتبة الأنجلو، ص ١٩٦ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٢

والرغبة. ولكن لا نغفل ما بين لغة المنطق ولغة الانفعال من تداخل واختلاط فإحداهما تتأثر بالأخرى وتأخذ منها «فالتعبير عن أية فكرة لا يخلو في الواقع من لون عاطفي» ولهذا من النادر جداً أن توجد عبارات عقلية محضة وأن تعبر عن استدلال منطقي بحت، أو أن تصور حقيقة أو حادثاً ما في بساطته العارية والحقيقة أن هذه النظرة سواء أصحت أم لم تصح من حيث التفسير، فإنها حقيقة واقعة في تراكيب اللغة كما ورثناها في النصوص الشعرية والنثرية لكنّ هذه النظرة متأثرة بنظرية التطور التي تأثرت بها أغلب العلوم، ومنها العلوم اللغوية التي اتجهت اتجاهاً تقارنياً مما جعل العلماء يقررون بأن هناك لغة سامية أمّـا تفرعت عنها العربية وأخواتها . وعموماً فإن النحوي ينبغي أن يكون ذا حسٍ لغوي، وذوق أدبي، ومعرفة بالدراسات النفسية والاجتماعية، فيعرف من النفس الانسانية والمذاهب الاجتماعية مما يتصل بدراساته اللغوية، وما يهديه إلى أثر النفس والمجتمع في اللغة، وعمل النحوي في دراسة التراكيب العربية «أن يميز أولا وقبل كل شيء بين أنواع الجمل المختلفة، ثم يعين في كل نوع منها بعض المجاميع التي تسير على نظام ثابت»[1].

والذي فعله النحاة أنهم نظروا إلى الجمل كلها وقسموها إلى قسمين : جمل اسمية وجمل فعلية، وهذا التقسيم إنما ينطبق على التراكيب المنطقية التي تتكون من اسمين أو اسم وفعل ووقفوا بعد ذلك موقفاً غريباً شاذاً من التراكيب الانفعالية التي تتكون من أداة فقط مثل «إياك» أو أداة مع اسم مثل «يا محمد»، و«خرجت فإذا علي»، و«لولا محمد لقمت»، أو اسم فقط مثل «نحن العرب نقرى الضيف، «الأسدَ الأسدَ» ... الخ. فهذه عبارات أكثرها انفعالي إنْ أخضعناها للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، قطعنا الصلة بين معناها وروحها، أو بين منطوقها ونفسية صاحبها، قد يقال إن النحوي لا يهمه أن يعرف المعاني النفسية بقدر ما ينبغي للبلاغي أن يعرفه، لكن هذا مهما يكن صحيحاً، لا يبرر أن يضرب النحوي بهذه الأساليب

(١) المرجع السابق، ص ١٨٨.

عرض الحائط، أو أن يخضعها لنظام اللغة المنطقية، بل ينبغي أن يعترف بها، وأن يضعها فى قسم برأسه إلى جانب القسمين السابقين، يمكن أن يسمى «أشباه الجمل» هو من التراكيب التى تفيد معنى ولكنها لا تتركب مما تتركب منه الجمل الكاملة وفى تصدى الأستاذ علي النجدى ناصف لدعاوى الإصلاح والتيسير يشير إلى أهمية الوظائف النحوية فى التركيب العربى دون أن يستخدم وظيفة نحوية بل عبر عنه بالقرينة اللفظية وهى الإعراب وهو يقصد الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، وهو عرض صور من الأساليب لا يتضح معناها إلا بالإعراب، والمجال هنا أوسع لا يستطيع أن يحيط به محيط لأنه يشمل أصول الأساليب المختلفة التى يمكن أن يتولد من كثير منها ضروب شتى من العبارات ففى مثل قولنا « سيروا لا يلتفت منكم أحد »، يحتمل الكلام أن يكون أمراً بالسير ونفياً للالتفات وإذا يرفع الفعل يلتفت، ويكون المعنى على الأمر بالسير فى هذه الحال بعينها من الإقبال على الغاية وعدم الالتفات، ويحتمل أن يكون الكلام أمراً بالسير ونهياً عن الالتفات، وإذا يجزم الفعل يلتفت، ويكون المعنى على المطالبة بالسير وعدم الالتفات جميعاً.

وفى مثل قولنا : إنَّ الضوء ساطعٌ مؤذٍ للعينين، يحتمل أن يكون ساطعاً حالا فينصب، ويكون المعنى أن الضوء مؤذٍ للعينين فى حال سطوعه خاصة ويحتمل أن يكون خبراً لإن فيرفع، ويكون المعنى على الإخبار عن الضوء بخبرين السطوع والإيذاء معاً والإعراب وحده هو الذى يبين المراد على وجه التحديد ومثله : إنَّ الشمس طالعة يكسف نورها سائرَ الأنوارِ

وفى مثل قولنا : فلان أكرمُ أباً دون إعراب لا يدرى السامع معنى العبارة على التعيين، أهو وصف فلان على سبيل التفضيل بالكرم من قبل أبوته، فيكون أباً منصوباً على التمييز، أم هو وصفه على سبيل التفضيل بأنه أكرم من كل أب غيره فيكون أباً مجروراً بالإضافة ؟

وفى مثل قولنا : صبرٌ جميلٌ يختلط الأمر بالإخبار فلا يتمالك السامع

أن يسائل نفسه، ماذا يعنى المتكلم بأسلوبه ذاك؟ أيعنى أن يتحدث إليه بأن صبره على ما منى به صبر جميل، أم يعنى أنه يحثه على أن يأخذ نفسه بالصبر الجميل، ومثله قولنا : معاونة العاجز، فالمعنى حينِ الإضافة على وصفه المعاونة بعدم الجدوى لأنها لا تعدو أن تكون معاونة مِن عاجزٍ ضعيفٍ، وهو حين النصب والتنوين حثٌ على معاونة غير القادرين، ومنه أيضاً : فلانٌ أديب شعبى فالشعبية وصفٌ يصلح للأديب وأدبه أيضاً فإذا وصفنا به الأديب فالرفع وإن وصفنا به الأدب فالنصب.

ومثل قولنا : كان فلانٌ حين ذاك فى منصبه الجليل القدر يمكن فيه أن يكون الجليل خبر كان، فينصب على معنى أنه كان الجليل القدر فى منصبه ويمكن أن يكون وصفاً للمنصب على معنى أنه كان فى المنصب الموصوف بجلالة القدر.

ونحن إذ نقول مثلا : لا كتابَ عندى بفتح الباء فإنما نعنى أن جنس الكتاب منفى أن يكون عندى فليس لدى منه ما يصح أن يسمّ كتاباً ولكنّاً إذ نقول لا كتابٌ عندى برفع الباء فربما نعنى فى الأكثر المتداول أن وحدة الكتاب هى المنفية الوجود عند المتكلم فليس لديه كتاب واحد، ولكن كتابان أو كتب [1].

وإذا قلنا يا شرطىٌّ بالضم فمعناه أننا ندعو شرطياً معيناً كأن يكون بمرأى منا مثلا وإذا قلنا يا شرطياً بالنصب فمعناه أننا نعنى أمراً ما ممن يصح أن يقال أنه شرطى. وفى قوله تعالى ﴿ والخيلَ والبغَالَ والحميرَ لتركبوها وزينة ﴾ [2] بنصب زينة لا يبين ضبْطها الذى أنزلها الله عليه إلا بتوقيف، لجواز أن تكون مجرورة بالعطف على لتركبوها، ويكون المعنى للركوب والزينة، وجواز أن تكون مرفوعة على الإخبار ويكون المعنى لتركبوها وهى كذلك زينة لكم.

---

(١) انظر : مغنى اللبيب، ابن هشام، ١/١٨١.

(٢) سورة النحل، آية ٨.

وقوله تعالى : ﴿ إنَّا زَيَّنَّا السماءَ الدُّنيا بزينةٍ الكواكبْ وحِفظاً مِنْ كلِ شيطانٍ مارِدٍ ﴾ (١)

يحتمل تنوين زينة فتكون الكواكب بدلا يوضح ما في زينة من إبهام، يحتمل إضافتها وحذف التنوين منها فيكون المعنى زينَّا السماء الدنيا بما زينت به الكواكب من تألق الضياء واختلاف الأحجام، وقد قُرئَتْ الكلمة بالوجهين إما حفظاً فقُرِئَتْ بالنصب على أنه مفعول لأجله أو مفعول مطلق، ولا مانع لولا الضبط للمنزل، ومن رفعها على معنى والكواكب على أنها زينة للسماء هي أيضاً حفظ لها من كل شيطان مارد ولا يمكن أن يظهر القصدُ في مثل هذا الأسلوب من غير الإعراب ؟

وقوله جلَّ ذكره : ﴿ ويُتمُّ نعمتَهُ عليك وعلى آلِ يَعقوبَ كما أتمَّها على أبويكَ مِن قبلُ إبراهيمَ وإسحاقَ إنَّ ربَّكَ عليمٌ حكيمٌ ﴾ (٢) لا يُعلَم فيه ولا في مثله بغير الإعراب، هل قبل مبنية فيكون إبراهيم وإسحاق بدلين من أبوين . ويكون المعنى : أتمَّ نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك إبراهيم وإسحاق من قبل، أم هل قبل معربة ومضافة لما بعدها فيكون المعنى : كما أتمها على أبويك من قبلِ إبراهيم وإسحاق أى من قبل هذين الجدين من الجدود العلا.

وفي مثل قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تَجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ولا يُقبلُ منها شفاعة، ولا يؤخذ منها عدلٌ ﴾ (٣) لا يتبين إلا بالإعراب أن يوماً منون، وأن لا تجزى صفة له إذ يصح أن يكون كذلك مضافاً إلى الجملة بعده، ومثله : ﴿ واتقوا يوماً لا تَجزى نفس عن نفسٍ شيئاً ولا يُقبلُ منها عدلٌ ولا تنفعها شفاعة ﴾ ومثله كذلك قول الله ﴿ هذا يومُ ينفعُ الصادقين

---

(١) سورة الصافات : آية ٦.

(٢) سورة يوسف: آية ٦.

(٣) سورة البقرة : آية ٤٨.

صدقُهم ﴾ وقد قُرِىءَ يوم هنا بالرفع والتنوين والإضافة (١)

وعلى هذا فإن اللغة تحتوى على طرق كثيرة لأداء المعنى الواحد أى أن فيها بحكم تطورها التاريخى، واختلاف البيئة والثقافات التى أسهمت فى تكوينها واختلاف الجهات التى ينظر منها إلى الشىء الواحد، ما يفضل كثيراً عن حاجتها من الألفاظ والتراكيب، إذا نظرنا إلى الغرض العملى من الكلمة، أى إلى مطابقتها لأمور واقعة، وكثرة أسماء السيف والأسد وغيرهما فى اللغة العربية شاهد على ذلك، وكما تتعدد المفردات لأداء المعنى الواحد، تتعدد الصيغ والتراكيب أيضاً، كما فى الجموع، فيقال فى جمع جاهل مثلا : جاهلون وجهال وجهلة وجُهَلاء، فهذه أربعة جموع ربما كان بعضها أليق من بعض فى مواضع معينة ولكننا لا نستطيع تعيين السبب فى ذلك إلا على نوع من الحدس أو الترجيح، ولا نستطيع على كل حال ـ أن ندعى أن ثمّةَ اختلافاً فى الدلالة (الخارجية) لكل واحد منها، وإذاً فالاصطلاح اللغوى ليس شفرة مكونة من عدد من الدّوال كل واحد منها تقابل مدلولا واحداً بلا زيادة ولا نقصان.

فهو يتكون من عدد كبير من الاصطلاحات أو النظم الفرعية التى حاول بعض اللغويين ضبطها، إذ كان من المتعذر حصرها، تحت اسم «الأعراف» مرة و«الأساليب» مرة أخرة.

والتركيب من عمل المنشىء وهو نوعان : نوع داخل فى البنية العامة للغة، ونوع غير داخل فى هذه البنية، والمقصود هو النوع الثانى وهو بالضرورة فوق الأول. وهو الذى يعطى الرسالة ككل شكلها النهائي، وكلا النوعين قائم فى جميع مستويات اللغة، فعلى المستوى الصوتى هناك قواعد معروفة كعدم التقاء ساكنين، وعدم البدء بساكن، وعدم انتهاء الجملة بأكثر من ساكنين، وهى خصائص للعربية) ، وعلى المستوى الصرفى هناك صيغ معروفة

(١) من قضايا اللغة والنحو، على النجدى ناصف، ص ١٥ وما يليها.

للأسماء والأفعال والمصادر وصيغ المشتقات بأنواعها وعلى مستوى المفردات، تحاول معاجم اللغة أن تخصص المعانى المتعارفة، ولكن حتى هذه المعانى تتأثر بخبرة القائل والمستمع، فكلمات مثل الجبل والنهر والصحراء، تختلف مدلولاتها لدى ابن المدينة وابن البادية وابن السهل، وساكن السفوح وساكن المرتفعات، إنما يظهر معناها من «السياق» والسياق اللغوى معناه الكلمات المتجاورة وهذه يختارها المرسل، فالتركيب على هذا من صنع المرسل أيضاً .

أما عن تركيب الجمل فربما كان القسم الداخل فى بنية اللغة أقل كثيراً من ذلك الذى يقوم به المرسل، ونعنى أن قوام النحو أى التراكيب التى تكون القاسم المشترك الأعظم للاستعمالات المختلفة فى لغة ما ـ محدود جداً بالقياس إلى التراكيب الممكنة، وهذا القول يصدق على اللغة العربية بصورة خاصة حيث يتمتع القائل أو الكاتب بحرية واسعة فى تشكيل الجملة، اعتماداً على خاصية تعدد الوظائف النحوية، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الرسالة تتألف غالباً من عدد من الجمل، وضح لنا دور المرسل فى اختيار أنواع الجمل، والمراوحة بين نوع ونوع، وهى إمكانات لا يحيط بها الحصر، وهنا تظهر صفة الرسالة كبنية مركبة مستقلة عن بنية اللغة على أتم ما يكون الظهور(١) .

وفى النحو ما يسمى بالكلمات الوظيفية Function words والشكلية (٢) Form words وهى كلمات ليس لها معنى معجمى، أى أنها لا تشير إلى شىء فى العالم الخارجى ولكنها تقوم فى الجملة بأدوار وظيفية هامة مثل أدوات الشرط والجوازم ونحو ذلك ومثل هذه الكلمات لا تؤدى أى دور دلالى خارج وظائفها فى التركيب النحوى، إن تغيير مواقع الكلمات لا يغير بالضرورة دائماً من المعنى الأساسى للجملة، ولكنه قد يحدث تأثيراً معنوياً أسلوبياً ينقل مواقع التركيز المعنوى من كلمة إلى أخرى، ضمن عوامل

(١) اللغة والإبداع، محمد شكرى عياد، سنة ١٩٨٨م، طبعة انترناشيونال، ص ٥٦، ٥٧.
(2) F.R. Palmer., Semantics, p. 115.

الموقف اللغوى واستراتيچية الكلام ومشاعر المتحدث وعلاقته بالسامع أو المتلقى، مثل التقديم والتأخير المباح فى تراكيب الجملة، أو تحويل الكلمة من بناءٍ للمعلوم إلى المجهول، وهذه التأثيرات الأسلوبية تمثل جزءاً من أغراض الكلام، أى الاستخدام اللغوى، ووظائفه الدلالية، وتكشف جانباً هاماً من موقف المتحدث.

والقول بالعمل افتراضى فى التحليل الداخلى أعان النحاة العرب على تفسير كثير من الظواهر فى الإعراب وما يتعلق به [1].

فالربط بين الموقع الذى يشغله عنصر لغوى وبين الوظيفة التركيبية، والدلالية التى يقوم بها ربط لزومى عند سيبويه، وتظل العلاقة بين العنصر والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة قادراً على إحداث التوازن بينها، وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائية بحيث يكون الخروج على النظام اللغوى غير مقبول مطلقاً . فالمصدر هو الذى يجرى مجرى الفعل فى العمل إلا أنه فى درجة ثالثة من جهة القوة يقول سيبويه [2] : «هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه وذلك قولك عجبت من ضربٍ زيداً، فمعناه أن يضرب زيداً، وتقول عجبت من ضربٍ زيداً بكراً، ومن ضرب زيدٍ عمراً، إذا كان هو الفاعل كأنه قال عجبت من أنه يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيد.

وهكذا فإن التراكيب التالية تتساوى فى المعنى والعمل على النحو التالى:

عجبت من ضرب زيداً = عجبت من أنه يضربُ زيداً

عجبت من ضرب زيداً بكر = عجبت من أنه يضرب عمراً زيدٌ

عجبت من ضرب زيد عمراً = عجبت من أنه يضرب زيد عمراً

---

(١) نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، د. نهاد الموسى، ص ١٧٣، ط ١٩٨٠ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٢) الكتاب، ١٨٩/١.

فالمعنى يجمع بين العنصر اللغوى والوظيفة النحوية التى يشغلها، ولذا فإن هذا التفسير الذى يربط بين المعنى والعمل يبرز كيف تشكلت تراكيب نحوية مقبولة بالمحافظة على النظام النحوى للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوى العامل، والوظيفة التى يؤديها حين دخل فى علاقات مع العناصر اللغوية الأخرى التى تؤدى وظائف محددة، ويلاحظ أن سيبويه لم يُعْنَ عناية كبيرة بالشكل الخارجى، بل كان همه البحث عن المعنى الداخلى الذى يمكن أن يعبر عنه من خلال تراكيب تتكون من مفردات مختلفة.

ويحدث للمصدر ما حدث لاسم الفاعل عند الإشراك، يقول: «وتقول عجبتُ من ضربِ زيد وعمرٍو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك فى الفاعل، ومن قال هذا ضاربُ زيداً عمراً، قال عجبتُ له من ضرب زيد وعمراً كأنه أضمر ويضرب عمراً (أو ضرب عمراً) »(١).

ويتضح الربط بصورة كافية فى حديثه عن القسم التالى للمصدر فى القوة الموافق للفعل فى العمل بين المعنى والقوة، ويبرز جلياً أنه كلما قلت درجة التشابه بين عنصر لغوى أساسى «أصل» وعنصر لغوى آخر ملحق به «فرع» فإنه يصير أقل قدرة على التحكم فى العناصر اللغوية الأخرى التى يعمل فيها، وتتقيد الحرية التى تتمتع بها فى الانتقال من موقع إلى آخر، وهكذا يلاحظ باستمرار تلازم بين قوة العنصر اللغوى وحرية الرتب التى يمنحها للعناصر التى يسيطر عليها وفى باب الصفة المشبهة عدة إشارات مبهمة إلى هذه الخطوط الرئيسية فى بنية الكتاب يقول سيبويه: « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست فى معنى المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، وإنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا، لأنه ليس بفعل، ولا اسم هو فى معناه » (٢).

---

(١) المرجع السابق، ١٩١/١.

(٢) المرجع السابق، ١٩٤/١.

والدكتور شكرى عياد فى مؤلفه «اللغة والإبداع» عرض لنشأة علم الأسلوب عند العرب وعند الأوربيين، وهو يرى كما يرى غيره كثيرون أن علم الأسلوب وليد لكل من البلاغة القديمة ومعطيات علم اللغة الحديث، وهو محق فى هذا لكنه يرمى النحو ـ وأظنه يقصد النحو العربى إن لم يكن متأثراً بما تأثر به المبعوثون اللغويون العرب من رمى الأوربيين أنحائهم بأنها أنحاء تقليدية ـ فهو يرى أن علم الأسلوب لم يخط خطواته الأولى إلا حين ارتكز على علم اللغة، وكان هذا التحول انقلابا فى الدراسات الأدبية ولكنه لم يصدر عن علم اللغة، بل جاء من قلب الدراسات الأدبية نفسها، وإن كان علم اللغة قد تميز فى هذه الفترة على سائر العلوم التاريخية بمزيد من الدقة العلمية، فقد تميز من ناحية أخرى على النحو التقليدى بإيثاره للموضوعية العلمية، فالنحو التقليدى علم معيارى ينظر إلى اللغة على أنها كيان ثابت ويستقرئ قواعدها ليصوغها فى شكل قوانين مطلقة لا يجوز العبث بها، أما علم اللغة الحديث فى ظل المنهج التاريخى، فهو علم وصفى يسجل ما يحدث فى اللغة أصواتاً ومعانى دون أن يحكم على ظاهرة ما بأنها صواب أو خطأ . ولقد أجدى علم اللغة فى هذه المرحلة على الدراسات الأدبية، فوائد كثيرة يخصنا منها : أنه قدم من خلال المعاجم التاريخية أداة بالغة الأثر، فى فهم النصوص الأدبية، فجنب قراء الأدب القديم ودارسيه أخطاءً مضحكةً، يقع فيها مَنْ لا علمَ له بتطور معانى الكلمات والتراكيب [1].

والحقيقة أن ما وَسَمَ به علم اللغة صحيح لكنَّ وَسْمَه للنحو بأنه معيارى ـ فكأنه يريد أن يعيبه ـ تصححه فكرة تعدد الوظائف النحوية، للمكون الواحد التى هى صدى لتنوع وتعدد وظيفة المكون فى الاستخدام العربى، ولعلها ميزة، أُتيحت للشعراء والأدباء وإمكانية من إمكانات الإبداع وتنوع الأساليب.

إنَّ فكرة العامل نبعت من سعى النحاة لإقامة نظام دلالى ذهنى قادر على أن يفسر اللغة، كما أن اللغة بدورها نظام دلالى اجتماعى يقيمه أهل

(١) اللغة والإبداع مبادىء علم الأسلوب العربى، ص ٣٣، ٣٤

اللغة لتفسير العالم، والحقيقة أن سيبويه يستخدم فكرة العامل استخداماً وظيفياً لتفسير ارتباط أجزاء الجملة بعضها ببعض، كما فى مسألة عدم جواز الفصل بين الجار والمجرور، أو بين الحروف العاملة فى الفعل المضارع والفعل، فارتباط النحو بغيره من النظم الدلالية لا يعنى التطابق التام فيما بينها، فالنحوى لا يعالج مادة محدودة ثابتة مثل الفقيه ولا يتبع قوانين الفكر وحدها مثل المتكلم، ولكنه محكوم أولا وأخيراً بالاستقراء، وعموماً فإن المقياس النحوى، وهو أعم من نظرية العامل التى بنيت هى نفسها على قياس . اختلف اختلافاً واضحاً وصريحاً عن القياس عند الفقهاء وعند المتكلمين. أما هنا فنقول إنّ عبارة «هذا تمثيل وإنْ لم يتكلم به» عند سيبويه لا تنصب على تقدير العامل فقط ولكنها تشير دائماً إلى اختلاف بين الاستعمال والمثال، وأكثر من هذا قوله : «وإن لم يتكلم به» لا يعنى فى أكثر الأحيان أن «الترجمة» التى يقدمها للتعبير الجارى غير مستعملة إطلاقاً أو غير جائزة بل أنها لم تستعمل فى هذه الحالة بالذات، فإذا أراد أنها لا تستعمل صرح بذلك. ويتبين ذلك من المثال التالى : «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه وقع فيه الأمر» (١)

وذلك قولك قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً، وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً، وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأن المصدر هنا فى موضع فاعل إذا كانت حالا، ومثل قول الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى :

فلأياً بلأيٍ ما حملنا وليدنا  على ظهر محبوكٍ ظماءٍ مفاصلُه

كأنه يقول حملنا وليدنا لأياً بلأيٍ، كأنه يقول حملناه جهداً بعد جهد، فهذا لا يتكلم به، ولكنه تمثيل (٢).

---

(١) الكتاب، ج١، ص ١٨٦.

(٢) انظر المرجع السابق، ج١، ص ١٨٦.

فليس فى هذا النص كلام عن العامل وإنما فيه إشارة إلى أصل أو حد، وهو وقوع اسم الفاعل حالا، أما المصدر فإذا وقع حالا فنحمله على معنى اسم فاعل، ولا يقبل ذلك فى كل مصدر، وها هنا - فوق هذا - ما يسميه اللغويون المحدثون «المجموعة الثابتة» يعنون بها كلمتين أو أكثر رِبطَ بينهما بغير الطريق المألوف، فلا يجوز العدول بها عن هذا الوضع، والمجموعة الثابتة هنا هى «لأياً بلأى» ولذلك مثلها سيبويه «جهداً بعد جهد» وقال عن هذه العبارة الأخيرة: «فهذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل» والمقصود أن العرب إذا كانت قد استعملت المصدر لأياً داخل هذا التركيب «لأياً بلأى» فى موضع اسم الفاعل فليس لنا أن نستخدم مصدراً بمعناها وهو «جهداً» فى الموضع نفسه، وإن رجعنا به إلى التركيب العادى وهو استعمال الظرف «بعد» بدلا من حرف الجار الباء، ولعل معنى التمثيل عند سيبويه يزداد وضوحاً إذا قلنا إن العبارة المستعملة، والتى أتى سيبويه بالتمثيل من أجلها تناظر البنية السطحية عند تشومسكى فى حين أن التمثيل يناظر البنية العميقة وليكن ثمة فرق مهم يجب التنبه إليه وهو أن سيبويه لا يستخدم هذا الإجراء إلا فى العبارات التى خالفت الأصل النحوى، فى حين تشومسكى يستخدمه فى جميع العمليات التحويلية الكثيرة.

والحقيقة أن علم الأسلوب يُعَدُّ وليداً وفرعاً من فروع علم اللغة، وأن إجراءات علم الأسلوب ما هى إلا ثمار معطيات هذا العلم وليس من شك فى أن النص السابق الذى أوردناه لسيبويه يمثل أكثر تمثيلٍ مسألة تعدد الوظائف النحوية، التى لا شك أنها تؤدى فى النهاية إلى بروز بعض السمات الأسلوبية التى تسم كاتباً معيناً أو شاعراً على حين يتميز شاعر أو كاتب آخر باستخدام الامكانات التى يتيحها نظام تعدد الوظائف النحوية له، فتتمايز الأساليب وتتنوع عند الكاتب الواحد، أو تميزه عن عامة الكُتَّاب.

ونحن لا نغض من فضل النحو على اللغة ولا ننتقص أثره فى صيانتها،

فهو العيار عليها والضابط لها، أن يعتورها لحن أو تحريف، ولكننا مع ذلك لا نشارك فى المغالاة به، ولا نوافق على التصرف فى أمره بما يوهم أنه اللغة، وأن النهوض أو تيسيره إنما يعنى النهوض باللغة أو تيسيرها، فاللغة فى صميمها شىء غيره، والنهوض بها يتطلب مع تيسير النحو أعمالا أخرى متعددة، فاللغة كما لا يخفى هى هذه الآثار الأدبية القيمة، التى تحفل بها كتب الأدب فى القديم والحديث، أو هى على التعميم لغة المعرفة الصحيحة، فى كل جانب، ومن كل لون.

# الخاتمة والنتائج

وبعد، فلم يكن هدفى من عرض الاتساع فى الوظائف النحوية، وكذا آراء بعض المحدثين فيه عدّه عيباً من عيوب نظام النحو العربى بصفة خاصة بل حاولت استثمار مسألة تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد وكذا تبادل المكون لعديد من الوظائف فى تراكيب مختلفة فى لفت الأنظار إلى أنها ميزة متحققة فى الاستخدام العربى، ونتيجة لتوفر النحاة العرب على هذه الظاهرة فى الاستخدام فقد تثنى لهم أن يرصدوها وأن يرصدوا هذه الوظائف ويشيروا إلى تعددها واحتمالها وقد حاولت بدورى أن أُظْهِرَ أثر تعدد الوظيفة للمكون الواحد فى تنوع الأساليب العربية وإمكانية طرح المنشىء لعديد من الدلالات على المتلقى وفقاً لإمكاناته وثقافته وإلمامه بالظواهر اللغوية والأسلوبية فى التراث العربى.

كما حاولت أيضاً إثبات أن النحاة واللغويين العرب قد وضعوا سمات نحوية مميزة لكل ظاهرة تركيبية فى الأساليب العربية بالرغم من تسجيلهم للوحدة الإعرابية العديدة للمكون الواحد حتى عند إدراكهم لجميع عناصر السياق أو المقام.

فظاهرة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى، لها أهميتها البالغة فى مجال البحث اللغوى فهى تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية، ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعانى التعبير فى اللغة العربية، فالمبنى الصرفى الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً فى معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء.

ولعلّ أبرز ما ظفرت به من هذا البحث هو أن الإبداع نوعان :

**الأول** : هو إبداع اللغة ومستخدميها من الناطقين والشعراء وغيرهم وهو

أن تستخدم لفظة فى تركيب بمعنى لفظة أخرى دون أن تتغير دلالة التركيب وذلك مشهور فى أحرف الجر التى يحل الحرف الواحد منها محل إخوته من الأحرف دون أن تتغير دلالة التركيب والتى أطلق عليها العلماء العرب تعاور حروف الجر بعضها للبعض الآخر واسميته «تبادل الوظائف الدلالية».

والنوع الثانى هو إبداع النحاة والمقعِّدين وهذا مرتبط بأمور التفسير والتحليل وإيجاد المخرج، وقد اتضح فى «كيف» الاستفهامية التى ترد فى أكثر من تركيب فيُحلِّل النحاة هذه التراكيب ويستنتجون وظيفتها النحوية من الأجوبة المختلفة التى يمكن أن يجاب بها على تركيب «كيف» ، فيمكن أن تعد خبراً، ويمكن أن تُعَدَّ حالا، كما يمكن أن تُعَدَّ مفعولا به، فتؤدى أكثر من وظيفة نحوية فى التراكيب المختلفة وفقاً لنوع التراكيب ومكوناته، وهذا ما أسميه بتبادل الوظائف النحوية ومن لونى الإبداع نخلص إلى النتائج الآتية :

١ ـ الاستخدام اللغوى والنصوص غير قابلة للتعديل أما القواعد التى وضعت لتحكم هذا الاستخدام وتضبطه وكذا المناهج المنظمة فهى أولى بالتعديل.

٢ ـ لا يُعَدُّ النحو العربى نحو علامات إعرابية بل يُعْنَى بالوظائف أما العلامات فهى مؤشرات لبعض هذه الوظائف وبعضها الآخر يعتمد على القرائن بأنواعها.

٣ ـ الصناعة النحوية ضرورة من ضرورات النحو العربى ومكملاته شأنها شأن الرياضيات ومعادلاتها التى يستعين بها دارسو اللغة والنحو فى المعاهد العلمية الأجنبية.

٤ ـ تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد فى التركيب الواحد وكذا تعدد الوظيفة النحوية لمكون معين محدد فى تراكيب متعددة يُعَدُّ حقيقة لغوية واقعة فى الاستخدام العربى لارتباطها بالدلالة فى الاستخدام.

٥ ـ الطابع العام للغة هو التطور شأنها فى ذلك شأن متكلميها وهذا بطبيعة الحال ينعكس على مفرداتها وتراكيبها ولذا وجب أن تسلك القواعد مسلكاً مرناً يواكب هذا التطور

٦ ـ للاتساع فى الوظائف النحوية وجهان : الأول هو تعدد وظائف المكوِّن الواحد داخل التركيب الواحد والثانى هو تعدد وظائف المكون الواحد داخل تراكيب مختلفة.

٧ ـ إنَّ تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد يُعَدُّ إحدى الإمكانات المتاحة للعقل البشرى، لأن يعبر عن أكبر عدد ممكن من الأغراض والدلالات بأقل عدد ممكن من الوحدات اللغوية فى فترة زمنية تتناسب مع عمره.

٨ ـ وإذا كان شأن اللغة التغير والتبديل وعدم الثبات الذى يعترى وحدتها ودلالتها. فليس من الضرورى أن يسرى هذا التغير على القواعد التى وضعت لهذه اللغة لكن الذى يمكن أن يحدث أن يطرأ التبدل وعدم الثبات على وظائف وحدتها تبعاً لتغير دلالتها، ذلك أن الوظيفة تعتمد على المعنى، وطالما أن المعنى متغير ومحتمل، فلابد أن يعترى هذه الوحدات لون من تعدد الوظائف واحتمالاتها.

٩ ـ الشواهد العربية التى يفترض فيها أن ترد للتدليل على وقوع الظاهرة اللغوية فى الاستخدام العربى غالباً ما ترد فى كتب النحو عقب قاعدة نحوية معينة لتثبت أمراً مخالفاً للقاعدة يسمى عادة عند الدارسين شذوذاً فى الاستخدام.

١٠ ـ لا تُعَدُّ ظاهرة تعاور حروف الجر بعضها للبعض الآخر مقصورة على لغة الشعر، بل هى ظاهرة عامة فى الاستخدام العربى، وهى نمط من أنماط إبداع اللغة، وإحدى صور هذا الإبداع.

١١ ـ إنَّ فكرة الاتساع فى الوظائف النحوية ناشئة عن الاتساع فى استخدام الوحدات اللغوية لتؤدى المعانى المختلفة، وهى فكرة عامة فى مباحث اللغة العربية سواء أكانت فى البلاغة أم فى اللغة أم فى النحو

١٢ ـ إنَّ الاتساع فى المعانى يقابله اتساع فى الوظائف النحوية على الاتساع فى المعانى أسبق فى الاستخدام بطبيعة الحال، لأن التقعيد خطوة تالية على رصد الاستخدام.

١٣ ـ يتم الاتساع فى الوظائف النحوية بطريقتين :

**أولهما** : تغير المكون التركيبى بوحدة لغوية أخرى كما فى إحلال المفعول به محل نائب الفاعل وتلك التى تنشىء التمايز بين الأساليب.

**ثانيهما** : ثبوت المكونات التركيبية وتغير العلامات الإعرابية، وفى هذه الحالة يتغير معنى التركيب وفقًا للعلامة الجديدة أو الوظيفة النحوية التى طرأت على المكون التركيبى.

١٤ ـ الوظيفة النحوية فى نحو العربية مرتبطة بالعلامة الإعرابية، إذ أن العلامة هى التى تحدد للمستمع أو القارىء نوع الوظيفة النحوية، ولذا فإن احتمال صحة أكثر من علامة على الكلمة ـ بالرغم من استحسان علامة دون أخرى ـ وفقًا للدلالة المقصودة خصوصاً فى القرآن ـ يُعَدُّ لونًا من ألوان عدم ثبات الوظائف النحوية للمفردات داخلِ التراكيب يضاف إلى اللون الأصلى لتبادل الوظائف النحوية وهو أن يَحُلَّ مفرد بعلامته محل مفردٍ آخر بعلامة مغايرة.

# المصادر والمراجع

١٠ ـ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد (دكتور)

الناشر : عالم الكتب، ط٢ ، سنة ١٩٧٨م.

١١ ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة (دكتور)

دار الأفاق الجديدة، سنة ١٩٨٣م، ط٤ .

١٢ ـ الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطى جلال الدين عبد الرحمن ابن أبى بكر،

القاهرة، سنة ١٣١٧هـ.

١٣ ـ الأمالي الشجرى، ابن الشجرى هبة الله بن علي الحسنى

بيروت، د. ت.

١٤ ـ إملاء ما منّ به الرحمنُ في إعراب القرآنِ، للعكبرى، بيروت، ١٩٧٩م.

١٥ ـ تجديد النحو، شوقى ضيف (دكتور)

القاهرة، دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.

١٦ ـ التطبيق النحوى، عبده الراجحى (دكتور)

الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٨٨م.

١٧ ـ التطور الدلالى بين لغة الشعر ولغة القرآن، عودة خليل أبو عودة

الأردن، سنة ١٩٨٥م.

١٨ ـ الجملة العربية، محمد إبراهيم عبادة (دكتور)

منشأة المعارف، سنة ١٩٨٨م.

١٩ ـ الجمل فى النحو، الزجاجى أبو قاسم عبد الرحمن

تحقيق علي توفيق الحمد، الأردن، سنة ١٩٨٥م، سنة ١٤٠٥هـ، ط٢، مؤسسة الرسالة.

٢٠ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادى، تحقيق عبد السلام محمد هارون

دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦٧م.

٢١ ـ الخصائص : ابن جنى، أبو الفتح عثمان

تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٦م.

٢٢ ـ دراسات فى علم اللغة (جزءان) ، كمال محمد بشر (دكتور)

القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.

٢٣ ـ دراسات نقدية فى النحو العربى، عبد الرحمن أيوب (دكتور)

القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧م.

٢٤ ـ دقائق العربية، أمين آل نصر الدين.

الناشر : محمد سعيد محمود، ١٩٥٢م، ط١.

٢٥ ـ دور الكلمة فى اللغة، ستيفن أولمان

ترجمة : د. كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٨٨م.

٢٦ ـ ديوان الأعشى، تحقيق/ د. محمد محمد حسين

بيروت، ١٩٦٦م.

٢٧ ـ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبى.

تحقيق د. شوقى ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٣، سنة ١٩٨٨م.

٢٨ ـ رسالة الغفران ، أبو العلاء المعرى

تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، سلسلة الأعلام ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

٢٩ ـ شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد علي الرِّيح هاشم، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٩٧٤م.١٠٠

٣٠ ـ شرح ديوان الفرزدق : عبد الله ابراهيم الصاوى.

المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٦ .

٣١ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق طه محمد الزينى

طبعة القاهرة، طبعة محمد على صبيح، سنة ١٩٦٥م.

٣٢ ـ شرح الأشمونى على حاشية الصبان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

القاهرة، طبعة عيسى البابى، ١٩٣٩م.

٣٣ ـ شرح الكافية، الرضى الاستراباذى

طبعة استنبول دون تاريخ.

٣٤ ـ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى، طاهر حمودة (دكتور)

الأسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.

٣٥ ـ عبد القاهر الجرجاني ، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب (دكتور)

الكويت، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣م.

٣٦ ـ العربية وعلم اللغة البنيوى (دراسة فى الفكر اللغوى العربى الحديث) ، حلمى خليل (دكتور)

الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، سنة ١٩٨٨م، طبعة أولى.

٣٧ ـ علم الأسلوب ، مبادئه وإجراءاته، صلاح فضل
بيروت، سنة ١٩٨٥م.
٣٨ ـ علم اللغة العربية، محمود فهمى حجازى (دكتور)
الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥م.
٣٩ ـ علم اللغة والدراسات الأدبية دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصى، برند شبلنر
ترجمة : د. محمود جاد الرب ، ١٩٨٧م، الدار الفنية للنشر والتوزيع، طبعة أولى.
٤٠ ـ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدى.
تحقيق د. عبد الله درويش ، مطبعة العانى، بغداد ١٩٦٧م.
٤١ ـ فى إصلاح النحو العربى، دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد
دار القلم ـ الكويت، ١٩٨٥م.
٤٢ ـ الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان
تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، طبعة سنة ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.
٤٣ ـ لسان العرب، ابن منظور (ط. بيروت)
٤٤ ـ اللغة، فندريس
ترجمة/ القصاص والدواخلى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٠م.
٤٥ ـ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان (دكتور)
القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٣م.

٤٦ ـ اللغة والإبداع ، مبادىء علم الأسلوب العربى، محمد شكرى عياد (دكتور).

القاهرة، طبعة انترناشيونال، سنة ١٩٨٨م.

٤٧ ـ المخصص، ابن سيده.

القاهرة ، بولاق، سنة ١٣١٩هـ.

٤٩ ـ المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين (دكتور)

القاهرة، الأزهر، مطبعة الشبكشى ، طبعة ١٩٥١م.

٥٠ ـ المذكر والمؤنث ، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)

تحقيق رمضان عبد التواب القاهرة، ١٩٧٥م.

٥١ ـ المزهر ، السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر).

تحقيق علي البجاوى وآخرين، القاهرة، دار إحياء الكتب العربى، بدون تاريخ.

٥٢ ـ المطالع السعيدة، السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر)

تحقيق/ د. طاهر حمودة، الأسكندرية، دار الكتب الجامعية، سنة ١٩٨١م.

٥٣ ـ معانى القرآن ، الفراء

تحقيق يوسف نجاتى، محمد علي النجار، بيروت، دار الكتب، سنة ١٩٥٥م

٥٤ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (جزءان)، ابن هشام

القاهرة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، المطبعة الأزهرية، سنة ١٣١٧هـ، طبعة أولى.

٥٥ ـ من قضايا اللغة والنحو، على النجدى ناصف.

القاهرة، نهضة مصر ، ١٩٥٧م.

٥٦ ـ منهج البحث فى اللغة والأدب انطوان ماييه
ترجمة/ د. محمد مندور (بحث ملحق بكتاب النقد المنهجى عند العرب)
القاهرة، دار نهضة مصر، سنة ١٩٦٩م.
٥٧ ـ الموافقات فى أصول الشريعة، الشاطبى.
تحقيق عبد الله دراز ، القاهرة، المكتبة التجارية، د.ت
٥٨ ـ نحو التيسير .. دراسة ونقد منهجى، أحمد عبد الستار الجوارى (دكتور)
العراق، مطبعة المجمع العلمى العراقى، سنة ١٩٨٤م.
٥٩ ـ النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدى.
القاهرة، ١٩٤٧م.
٦٠ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوى.
القاهرة، دار المنار، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧م.
٦١ ـ نظرية التبعية فى التحليل النحوى، سعيد حسن بحيرى (دكتور)
القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٨٨م، طبعة أولى.
٦٢ ـ نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، نهاد الموسى (دكتور)
القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ١٩٨٠م.
٦٣ ـ همع الهوامع، السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر)
تحقيق عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم، الكويت، سنة ١٩٧٥م. دار البحوث العلمية.

# ب ـ المراجع الأجنبية

1. Guenthner, F. & M.

   Meaning and Translation Philosophical and Linguistic.

   New York. New York Univ. Press 1978.

2. Palmer, F.

   Semantics.

   Cambridge Univ. Press.

3. Sapir, E.

   Language, An Introduction to the Study of Speech, U.S.A., 1921.

# الفهرســـت

# الفهرســت

## الفصل الأول
## الوظائف والدراسات النقدية



## الفصل الثانى
## إبداع اللغـــــة



## الفصل الثالث
## علاقة الوظائف بالمكونات

## الفصل الرابع

## السمات النحوية المميزة والأسلوب